


وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الحاج لخضر– باتنة –

كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية والعلوم الإسلامية

قسم : العلوم الإنسانية

شعبة : التاريخ

سياسة الوزير المقيم روبير لاكوست تجاه الثورة الجزائرية (1956–1958)

رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر

إعداد الطالب :

شمس الدين بوفنش

إشراف الأستاذة الدكتورة :

حسينة حماميد

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم و اللقب	الرتبة	الصفة	الجامعة الأصلية
د. السبتي غيلاني	أستاذ محاضر	رئيسا	جامعة الحاج لخضر – باتنة–
أ.د/ حسينة حماميد	أستاذ التعليم العالي	مشرفا ومقررا	جامعة الحاج لخضر – باتنة–
د. سليمان قريري	أستاذ محاضر	عضوا مناقشا	جامعة الحاج لخضر – باتنة–

السنة الجامعية : 2013 –2014

إهـــــــداء

الحمد لله الذي يبدأ باسمه الكلام، والذي تتم بفضله الصالحات، سبحانه لا نحصي ثناءا عليه كما أثنى على نفسه، والحمد لله الذي فاوت بحكمته بين المخلوقات، ورفع المؤمنين درجات مصداقا لقوله تعالى: " يرفع الله الذين آمنوا منكم والذين أوتوا العلم درجات ".
وصلوات ربي وسلامه على من بعث رحمة للعالمين.

إلى من أولى بهما الله ورسوله، وجعل رضاهما من رضاه وطاعتهما من طاعته، إلى أعز و أقرب الناس، إلى من كانا سببا في سعادتي وسببا في وجودي، لهما أهدي ثمرة عملي، أطال الله في عمرهما و جعلهما ذخرا لي، إلى أبي عمار وأمي مليكة وإلى كل أفراد عائلتي، مسعود، سلسبيل، فريال، نجاة، حسينة، حكيمة، هالة.

- إلى الأخ والحبيب والزميل "منصوري يحيى".
- إلى أساتذتي في دفعة الماجستير:" خمري الجمعي – باقة رشيد – حماميد حسينة – لمياء بوقريوة – صالح فركوس – أحمد صاري".
- إلى زملائي في دفعة الماجستير:" بوهناف يزيد – بوقارة عبد الرحمان – بن علي زهير – زياني فاتح – رواحنة عبد الحكيم – شريفي داود – حامي شهرزاد ".
- إلى الأستاذة المحترمة " عباس نجيبة ".
- إلى جميع أساتذة وطلبة قسم التاريخ بجامعة الحاج لخضر– باتنة–.

شكر وتقدير

أتوجه بالشكر إلى الأستاذ المشرف " حماميد حسينة " التي لم تبخل علي بشتى أنواع الإرشادات المنهجية والتقنية، خاصة وأنها تحملت عناء قراءة الرسالة في كل مرة، حيث غالبا ما كانت توجه لي الكثير من الملاحظات والإرشادات والتوجيهات القيمة. كما لا يفوتني أن أشكرها على ما قدمته لي من مصادر ومراجع قيمة أثرت موضوع الدراسة.

شكر خاص بعد الإهداء للزميل "منصوري يحي" الذي شجعني كثيرا على دراسة هذا الموضوع الذي هو في الأصل من اقتراحاته.

كما لا يفوتني أن أتقدم بالشكر الخالص إلى زملائي في العمل نظرا للمجودات الجبارة التي قامو بها من أجل تقديم يد المساعدة وعلى رأسهم الصديق " عز الدين جعكور" و " درويش عبد الرزاق"

"بوفنش مراد"

والأستاذة " عباس نجيبة "

كما لايفوتني بالذكر السيد مدير ثانوية أولاد يحي، وناظر الثانوية وجميع أساتذة وعمال وتلاميذ المؤسسة

مقدمة البحث

1) *التعريف بالموضوع وأهميته :*

يعد البحث في فترة الوزير المقيم روبير لاكوست بحثا مهما في تاريخ الجزائر المعاصر بصفة عامة، وفترة الثورة التحريرية بصفة خاصة، حيث كثر الحديث مؤخرا عن السياسة الاستعمارية الفرنسية والثورة الجزائرية، في أوساط الباحثين والمؤرخين والزعماء والقادة الفاعلين في الأحداث. خاصة بعد أن أصدرت فرنسا قانون 23 فيفري 2005 الشهير الذي يمجد الاستعمار، حيث طالب الآلاف من الباحثين والمؤرخين الفرنسيين بلادهم بمراجعة القانون، كما أثار القانون موجة من الغضب في أوساط الرأي العام الجزائري الذي طالب فرنسا بالاعتراف بمختلف جرائمها وتقديم اعتذار رسمي.

لا تزال السياسة الاستعمارية في الجزائر محل إثارة للجدل والنقاش، وخاصة منها المطبقة في المرحلة الثانية من الثورة، التي تبدأ معالمها مع مطلع سنة 1956، حيث ألف الملاحظون السياسيون والمؤرخون من الفرنسيين وغيرهم في تناولهم لموضوع السياسة الفرنسية في الجزائر إبان الثورة التحريرية، أن يقسموا دراساتهم إلى قسمين، وحدد تاريخ تعيين حكومة غي موليه كسنة مرجعية فاصلة بين القسمين، فإذا كان القسم الأول ينتهي مع مطلع سنة 1956، فإن هذا التاريخ يعتبر بداية للقسم الثاني وهذا يعني أن سنة 1956 وما بعدها تمثل مرحلة حاسمة في تاريخ السياسة الاستعمارية في الجزائر.

والحق أن هذه المرحلة تشمل فترة حكم الوزير المقيم بالجزائر روبير لاكوست التي بدأت مع مطلع فيفري 1956 وانتهت مع نهاية العشر الأوائل من أفريل 1958. هذا الأخير الذي رفع شعار الربع ساعة الأخير للثورة الجزائرية، وكان يرى بأن الحل العسكري كفيل بوضع حد للمشكل الجزائري ـ الثورة التحريرية ـ

وفي إطار سعيه لتحقيق هذا المسعى عمل على تطبيق مشروع استعماري يحمل اسم التهدئة ـ حرب التهدئة ـ" La pacification "، هذا المشروع الذي واجه به روبير لاكوست الثورة كان ذو أبعاد سياسية واقتصادية واجتماعية وعسكرية، اندرجت ضمن إطار الاستراتيجيات والمشاريع العامة التي واجهت بها الجمهورية الفرنسية الرابعة الثورة الجزائرية (1946–1958). هذه الاستراتيجيات التي انطبعت باتجاهات التيار السائد والحاكم في فرنسا، والذي غالبا ما تكون المشكلة الجزائرية– الثورة التحريرية – سببا في وصوله إلى الحكم، وسببا في مدى استمراريته وسقوطه.

فالجمهورية الفرنسية الرابعة قامت على مبدأ التعددية الحزبية بعد الحرب العالمية الثانية، وقد كانت الغلبة للتيار اليميني في الفترة ما بين (1946 – 1956)، إلا أن اندلاع الثورة الجزائرية وتطورها في مرحلتها الأولى (1954 – 1956) عجل بانحسار نفوذ التيار اليميني لصالح التيار اليساري بزعامة الحزب الشيوعي الفرنسي، والفرع الفرنسي للاشتراكية العالمية، هذا الأخير حكم فرنسا بعد الانتخابات التشريعية في جانفي 1956. وقد كان له تصورات وحلول خاصة به تجاه الثورة الجزائرية مبنية على أساس توجهه الإيديولوجي، وأول ما واجه به الثورة الجزائرية أن استبدل نظام الحاكم العام بنظام الوزير المقيم الذي شغله روبير لاكوست.

ويكتسي هذا الموضوع أهمية بالغة من حيث ارتباطه بالذاكرة الجماعية للمجتمع الجزائري خاصة الجانب النفسي، ونظرا لما خلفه من آثار على البنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية لجزائر الثورة ولجزائر ما بعد الاستقلال والتي لازالت تؤثر في مصير ومستقبل المجتمع والدولة إلى يومنا هذا، وكون دراسته تعطي دفعا آخر ونوعا من المبررات في الطلب المتزايد لتحقيق فكرة تجريم الاستعمار الفرنسي في الجزائر(1830 - 1962).

ومما يزيد في أهمية الموضوع حساسية الفترة المعنية بالدراسة التي لم تقتصر على دراسة جانب معين من السياسة الاستعمارية، بل شملت مختلف أوجه السياسة الاستعمارية بمختلف أبعادها والمواقف الفرنسية والجزائرية منها، وتداعياتها على كل من الجزائر وفرنسا.

2) أسباب اختيار الموضوع :

هناك العديد من الأسباب التي دفعتني للبحث في هذا الموضوع بالذات دون غيره، فقد اختمر وتبلور في ذهني، منذ أن كنت طالبا في السنة الثانية جامعي ومن أهم هذه الأسباب:

ارتأيت البحث في هذا الموضوع في محاولة متواضعة مني لإزالة اللبس عن شخصية فرنسية كثيرا ما غيبت في الدراسات الأكاديمية حول تاريخ الثورة الجزائرية، رغم ما تركته من لمسات وبصمات على مسار الثورة الجزائرية (الصعوبات، التحديات، الاستمرار)، وكون معرفتي كباحث في التاريخ حول هذه الشخصية لا تتعدى معرفة المنجزات الكبرى للثورة في جانبيها السياسي والعسكري.

ارتباط الشخصية موضوع الدراسة وسياستها بالذاكرة الجماعية للجزائريين حيث كانت حديث العام والخاص، وكانت توصف بشتى الأوصاف منها: روبير لاكوست السفاح. المجرم رقم واحد(01) وفيلسوف الربع ساعة الأخير.

تناول الدراسات التاريخية المتعلقة بتاريخ الثورة الجزائرية لشخصية روبير لاكوست كعنصر فرعي مكمل لموضوع الدراسة، وليس كموضوع مستقل وأساسي في حد ذاته.

ربط الباحثون المختصون في المشاكل السياسية التي عرفتها الجزائر بعد الاستقلال بالترتيبات التي وضعتها فرنسا لاحتواء الثورة الجزائرية، وإفراغها من محتواها الإيديولوجي في ظل الانتماء الحضاري العربي

الإسلامي، والتي كان من بين منظريها روبير لاكوست، لذلك نجد الكثير من المفكرين والسياسيين يطلقون تعبير" دفعات لاكوست " على الطاقم السياسي والإداري الذي حكم الجزائر بعد الاستقلال.

3) *إشكالية البحث:*

تتمثل إشكالية هذه الدراسة في البحث عن طبيعة وأهداف وخلفيات السياسة العامة التي واجه بها روبير لاكوست الثورة الجزائرية، فهناك من يرى بأنه طبق استراتيجيات مشابهة لسلفه – سوستال – وهناك من يرى أنه طبق استراتيجيات خاصة به تختلف في الشكليات والأساليب المتبعة. والبحث في فترة الوزير المقيم روبير لاكوست في الجزائر (1956- 1958) يعد إطارا عاما للإجابة عن هذه الإشكالية وعليه يمكن طرح مجموعة من التساؤلات الفرعية كالتالي:

من هو روبير لاكوست ؟ وماذا كان يعرف عن الجزائر والثورة الجزائرية ؟ متى وكيف تم تعيينه كوزير مقيم بالجزائر ؟ بماذا اتسمت الأوضاع العامة في الجزائر عشية تعيينه كوزير مقيم ؟ ما هي صلاحياته كوزير مقيم في الجزائر ؟ وما هي أهم الحلول التي واجه بها روبير لاكوست الثورة ؟ هل كانت أساليب عسكرية بحتة أم تعدتها إلى أساليب أخرى ؟ وهل هي أساليب جديدة أم مكملة لأساليب سلفه جاك سوستال؟ هل كانت هذه الحلول والسياسات مبنية على أساس تنفيذ توصيات الحكومة ؟ أم كانت استجابة للمتغيرات والأوضاع العامة في الجزائر ؟ ما هي أبرز الحلول والسياسات التي حملت اسمه ؟ ما هي آثار وتداعيات سياسة لاكوست (الحلول والاستراتيجيات) على الثورة و على الجمهورية الفرنسية الرابعة؟ كيف كانت ردود الفعل الجزائرية والفرنسية على سياسة لاكوست؟.

4) حدود البحث:

ينحصر موضوع هذه الدراسة في الفترة الممتدة ما بين فيفري 1956وماي 1958، لكن ولفهم وتتبع خطوطه العريضة وفق إشكالية الدراسة توجب علي ضرورة البحث بشكل عام في الفترة السابقة (1954- 1956) وذلك للإحاطة بجميع حيثيات الموضوع وتداعياته، هذا في ما يخص مجال الدراسة الزمني.

أما فيما يخص حدود هذه الدراسة موضوعاتيا فقد شملت شتى مجالات السياسة الاستعمارية، التي عمد لاكوست إلى تطبيقها، والمواقف الفرنسية والجزائرية منها.

5) مناهج البحث:

لكون موضوع الدراسة حدث تاريخي مضى فإن الضرورة العلمية المنهجية تفرض علينا ضرورة العودة إلى الأحداث الماضية، قصد سردها وتحليلها وربطها بمسبباتها، ومسايرة تطوراتها قصد الوصول إلى النتائج المتوخاة، وذلك باتباع المنهج التاريخي الذي يشتمل على الوصف والتحليل والإحصاء وتقصي الحقائق وتمحيص الأحداث التاريخية، والتعامل معها بكل موضوعية.

والملاحظ أن المنهج الوصفي قد طغى على التحليل في أغلب الأحيان ويعود ذلك إلى طبيعة المادة ونوعيتها، خاصة أمام انعدام المصادر الأرشيفية الجزائرية، وخاصة أرشيف الولايات التاريخية، إضافة إلى التحفظ العلمي الذي التزمنا به منذ البداية.

وإذا كنا قد أسهبنا نوعا ما في الحديث عن الجوانب السياسية والعسكرية والدعائية وحتى الاقتصادية والاجتماعية لسياسة لاكوست في الجزائر، فإنما كان الهدف من ذلك الخروج بنظرة شاملة

تستوعب جميع أبعاد سياسة لاكوست بصفة خاصة، والسياسة الفرنسية بصفة عامة، من حيث المنطلقات والأهداف والخلفيات.

6) *صعوبات البحث:*

لاشك أن كل بحث علمي جاد تعترضه مجموعة من الصعوبات، وإن اختلفت في درجتها ونسبيتها من باحث إلى آخر حسب إمكانياته المادية وتكوينه العلمي والبيداغوجي، ومن أبرز الصعوبات التي واجهتنا:

أولا: صعوبة الحصول على المادة المعرفية في ظل ندرتها في ما يتعلق بفترة الدراسة، إلا ما هو مكتوب باللغة الفرنسية ولا يتوفر في المكتبات الجزائرية – في حدود علمي –.

ثانيا: قلة الدراسات التي تتناول شخصية روبير لاكوست من الجانب الفرنسي في حدود معرفتي وانعدامها من الطرف الجزائري.

ثالثا: صعوبة الحصول وحتى الاطلاع على الوثائق الأرشيفية، إلا ما عثرت عليه في مصادر ومراجع البحث، خاصة وأن بعض الأحداث لا زالت على سريتها ويحيط بها الكتمان.

رابعا: صعوبة التعامل مع المصادر الفرنسية في ظل عدم موضوعيتها، واصطباغها بالانتماء الفكري و الإيديولوجي لمؤلفيها، واعتمادها على الأفكار المسبقة وتركيزها على الخلافات التي كانت تحدث بين الفينة والأخرى بين قادة الثورة .

خامسا: حساسية مرحلة الدراسة التي تعتبر فترة قريبة جدا، والكثير ممن شاركوا في صنع أحداثها لا يزالون على قيد الحياة.

ورغم هذه الصعوبات وغيرها، فإن الطالب الباحث يتوجب عليه الصبر والبحث الجاد عن كل مايفيده في بحثه، وأن يأتي بكل ما هو جديد في مجال بحثه. لذلك حاولت قدر المستطاع الإلمام بأطراف الموضوع على اتساعه وتشعبه وتعقيده.

7) *الدراسات السابقة:*

من خلال بحثي ومطالعتي المتواضعة لاحظت أن المصادر والمراجع التي تناولت موضوع الدراسة بصفة خاصة، والسياسة الاستعمارية الفرنسية بصفة عامة، سواء ما هو مكتوب باللغة العربية أو الفرنسية، لم تتطرق إلا بشيء من الاختصار لسياسة لاكوست في الجزائر، وإنما تناولتها في ثنايا دراساتها العسكرية أو السياسية.

في حدود معرفتي أعتقد أن البحث في هذا الموضوع لا يزال بكرا، خاصة من طرف الباحثين والمؤرخين الجزائريين، وحتى الفاعلين في الأحداث منهم، حيث نتلمس طغيان الدراسات السياسية والعسكرية للثورة على فكر المؤرخين الجزائريين وانجذابهم لمختلف الانتصارات التي حققتها الثورة الجزائرية.

أما بالنسبة للطرف الفرنسي فنسجل وجود العديد من العناوين التي تطرقت للموضوع، على شاكلة أشغال الطاولة المستديرة التي تم تنظيمها في باريس مارس 1996، الموسومة بـ: " حرب الجزائر والجزائريين" تحت إشراف الباحث شارل روبير آجيرون. وكذلك كتاب لصاحبه ريموند كراكوفيتش " Rymond KaraKovitch " يحمل عنوان:" les troix vies du Robert lacoste ".

8) وصف مصادر ومراجع البحث:

اعتمدت في بحثي هذا على مجموعة من المصادر والمراجع التي أمدتني بمختلف المعلومات في كل فصول الدراسة، حيث كان عزمي كبيرا منذ البداية على إعطاء هذا البحث كل ما يستحقه من العناية والاهتمام بجعله دراسة أصيلة تعتمد على مصادر ومراجع أصيلة باللغتين العربية والفرنسية مكونة من:

أولا: الوثائق الأرشيفية.

ثانيا: الكتب العربية التي تراوحت بين مصادر أساسية ومراجع علمية ثانوية مدعمة.

ثالثا: الكتب الأجنبية وخاصة منها الفرنسية التي تكمن أهميتها في قيمتها العلمية من باب "وشهد شاهد من أهلها ".

رابعا: الصحف والجرائد سواء الجزائرية أو الفرنسية التي كانت تصدر إبان فترة الدراسة (1956-1958).

خامسا: المجلات والدوريات.

سادسا: الرسائل والأطروحات الجامعية.

سابعا: المواقع الإلكترونية ـ وبيبوغرافيا ـ

❖ . المصادر الأرشيفية:

تتمثل في وثيقتين الأولى والأهم توجد في رفوف مركز الأرشيف الوطني كما تحصلنا على نسخة منها في المكتبة الوطنية، ونسخة أخرى في أرشيف ولاية تيزي وزو. وهي وثيقة صادرة عن جمعية رؤساء بلديات القبائل الكبرى موسومة بـ: " زيارة الوزير المقيم روبير لاكوست إلى تيزي وزو بمناسبة الاجتماع التشريعي لجمعية رؤساء بلديات القبائل الكبرى بتاريخ 10 /1958/02 بتيزي وزو". ومما زاد في أهمية

الوثيقة أنها تحتوي على خطابات لشخصيات قيادية وهامة في منطقة القبائل تعتبر بمثابة شهادات حية، أثرت موضوع الدراسة.

❖ **. االكتابات بالعربية:**

أ- المصادر.

من أهمها كتاب: " الجزائر عاصمة المقاومة " للمجاهد بن يوسف بن خدة الذي وردت فيه معلومات قيمة حول أحداث موضوع الدراسة باعتبار صاحب هذا الكتاب معاصر ومشارك في أحداثها، عضو قيادي في جبهة التحرير الوطني، وقد فصل في الأسلوب الذي واجه به لاكوست حرب المدن التي اعتمدتها جبهة التحرير الوطني بعد مؤتمر الصومام. وكتاب: " عملية الطائر الأزرق " للمجاهد محمد الصالح الصديق، الذي تناول فيه بالتفصيل وجه من أوجه حرب الاستخبارات والاختراق الأمني بين مصلحة الاستعلامات والأمن في الجيش الفرنسي تحت إشراف لاكوست وجبهة التحرير الوطني.

ب- المراجع.

معظم هذه المراجع لباحثين مختصين تناولت أجزاء مختلفة من موضوع الدراسة ساعدتنا في بناء تصور حول الموضوع وإدراك أبعاده المختلفة وخاصة منها المترجمة، منها كتاب: " التعذيب وممارسات الجيش الفرنسي أثناء ثورة التحرير الجزائرية " لرافائيلا برانش الذي أفادنا في معرفة بعض الحقائق عن التعذيب.

❖ **. الكتابات بالفرنسية:**

تحتوي هذه الكتابات على معلومات قيمة ساعدت في إثراء موضوع الدراسة، إلا أن التعامل معها بحذر حتم علي ضرورة تمحيصها ومقارنتها بالدراسات التاريخية المحلية.

أ . المصادر:

هناك العديد من المصادر الفرنسية ساهمت في إثراء موضوع الدراسة منها: كتاب " معركة الجزائر معركة الإنسان " للجنرال جاك باري ديبولارديير الذي يفضح فيه السياسة الاستعمارية في فترة الدراسة. كما ألف الجنرال أوساريس كتابا يعترف فيه بجميع جرائمه ويفضح فيه السياسة الفرنسية في الجزائر إبان الثورة التحريرية، كما ينتقد فيه وبشدة سياسة لاكوست، واختار له عنوان " شهادتي حول التعذيب المصالح الخاصة "، إضافة إلى كتاب " زمن الفهود " للصحفي الفرنسي إيف كوريار، وهو كتاب قيم أفرد جزءا كاملا منه للحديث عن روبير لاكوست ودوره في حرب الجزائر وقد استقى منه مباشرة، وتناول بالتفصيل التشكيلة الإدارية لمكتب الوزير والصعوبات التي واجهته في الجزائر، خاصة لوبيات المستوطنين الأوروبيين وامتداداتهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وكتاب "زمن العقداء" لنفس المؤرخ الذي أوضح فيه كيف ساهم روبير لاكوست في إيصال تحالف المستوطنين ومتطرفي المؤسسة العسكرية في الجزائر إلى إسقاط الجمهورية الفرنسية الرابعة.

وكتاب " الملف السري الثاني لحرب الجزائر" لكلود بايا والذي تحدث فيه عن الأرضيات والمنطلقات التي بنى عليها روبير لاكوست تصوره الحربي لمواجهة الثورة.

ب: المراجع:

اعتمدت على مجموعة من المراجع أهمها:

كتاب " الحزب الاشتراكي وحرب الجزائر" لإتيان ماكان، وكتاب "الحظ الأخير للجزائر الفرنسية" لفيليب بودرال وكتاب " تاريخ حرب الجزائر للمؤرخ برنار دروز" ، التي أفادتنا في معرفة كيفية وصول اليسار الفرنسي إلى الحكم في فرنسا وطبيعة علاقته مع اليمين في ظل فشله في القضاء على الثورة، وسياسته العامة

تجاهها من خلال أعمال الوزير المقيم روبير لاكوست، وفي معرفة الخلفيات السياسية لنهج الإصلاحات التي اتبعها ودوافعها الداخلية والخارجية في ظل حكومتي بورجيس مونوري وفيلكس غايار اليمينيتين. كما نجد كتاب " تاريخ حرب الجزائر" للصحفي والكاتب الانجليزي ألستار هورن الذي أفادنا في معرفة التوجه الإيديولوجي لروبير لاكوست ومضمون وأهداف إصلاحاته المختلفة. وأخيرا وليس آخرا نجد كتابات المؤرخ الأكاديمي بيار فيدال ناكي التي أفادتنا في بعض جوانب الدراسة، كالتعذيب ومؤسسات الاستنطاق.

❖ ***. الرسائل الجامعية:***

اعتمدنا على مجموعة من الرسائل الجامعية لأن أصحابها اعتمدوا في بحوثهم على وثائق وأرشيفات أصلية أعطت لرسائلهم قيمة علمية ومنهجية، ومنها على سبيل المثال لا الحصر أطروحة دكتوراه تقدم بها الطالب محمد بن دارة و الموسومة بـ:" الحرب النفسية الفرنسية ورد فعل الثورة الجزائرية (1955- 1960) دراسة في أنشطة الحرب النفسية للمكتب الخامس للجيش الفرنسي بالمنطقة العسكرية الفرنسية العاشرة" والتي أفادتنا كثيرا في معرفة خبايا الحرب النفسية الفرنسية، ومحاور سياسة التهدئة التي غالبا ماتشدق بها روبير لاكوست.

9) مختصرات البحث:

اعتمدت في بحثي هذا على مجموعة من الاختصارات منها ما هو في المتن ومنها ما هو في الهوامش:

- دت: دون تاريخ.
- " S A S ": المصالح الإدارية الخاصة.
- مرا: مراجعة.
- تق: تقديم.

- تر: ترجمة.

- تح: تحقيق.

10) *خطة البحث:*

لانجاز هذه الدراسة اعتمدت على خطة احتوت على مقدمة وأربعة فصول وخاتمة وملاحق وفهارس وهي كالتالي:

الفصل الأول الذي يعتبر بمثابة فصل تمهيدي تطرقت في بدايته إلى اندلاع الثورة وتطورها في الفترة (1954 - 1956)، حيث تطرقت إلى ذكر ظروف اندلاع الثورة على المستويين الداخلي والخارجي كما لمحت إلى التحضيرات التي سبقت ذلك، إضافة إلى طبيعة ونوعية العمليات الأولى والمواقف – الجزائرية – منها، ومظاهر الالتفاف الشعبي حولها، وتطوراتها السياسية والعسكرية إلى ما بعد هجمات 20 أوت 1955. كما تطرقت إلى المواقف الفرنسية الرسمية في كل من فرنسا والجزائر، وطبيعة الإجراءات التي اتخذتها حكومات تلك الفترة(1954 - 1956)، وإن كانت عسكرية بحتة أم تعدتها إلى إجراءات أخرى، والأثر الذي أحدثته الثورة على الساحة السياسية الفرنسية بسقوط حكومة فليكس غايار والدخول في انتخابات تشريعية مبكرة، وكيف فازت بها الجبهة الجمهورية وطبيعة تكوينها الحزبي، والسبب الذي مكن الفرع الفرنسي للاشتراكية العالمية من قيادة هذه الجبهة وتشكيله لحكومة قادت فرنسا بداية من سنة 1956 ، هذه الأخيرة التي أوصلت روبير لاكوست إلى تقلد ما يسمى بالوزارة العامة في الجزائر بداية من فيفري 1956، وكانت النشأة الاجتماعية والإيديولوجية والمسار النضالي للاكوست سببا في ذلك إضافة إلى صلاحياته كوزير مقيم بالجزائر، والوضعية العسكرية للجزائر غداة تعيين روبير لاكوست، وإن كانت في صالح الجيش الفرنسي أو في صالح جبهة التحرير الوطني، وذلك من خلال التقارير الموجهة إلى

مكتب روبير لاكوست، وأهم تصوراته للقضاء على التمرد ـ الثورة التحريرية ـ وذلك آخر ما تناولته في هذا الفصل.

أما الفصل الثاني فخصصته للحديث عن السياسة العسكرية التي اتبعها لاكوست – الحرب الكلاسيكية بين الاستمرارية والتطوير–، حيث تحدثت فيه بالتفصيل وكمرحلة أولية عن مجمل التعزيزات العسكرية التي طالب بها روبير لاكوست للقضاء على الثورة من رفع لعدد الأجناد وتحديث الآلة العسكرية للجيش الفرنسي بالاعتماد على عتاد الحلف الأطلسي، ومسار كثافة العمليات العسكرية في عهده والحركة التي أحدثها في سلك قيادة الجيش الفرنسي في الجزائر، وأساليب استعراض القوة العسكرية من تربيع لمناطق العمليات، وخطته في تطبيق وإنجاح ما يعرف في أدبيات ساسة وعساكر فرنسا "بتهدئة البلاد" ـ حرب التهدئة ـ والعزل الداخلي والخارجي للثورة، وخطة لاكوست لمواجهة حرب المدن– معركة الجزائر– ومسارها وإن نجح في ذلك أم فشل، وبماذا اتسمت المواقف العامة من ذلك.

ثم تناولت في الفصل الثالث مفهوم الحرب النفسية دوافعها وخلفياتها وأهدافها وإن كانت أسلوبا جديدا أم قديما في تلك الفترة، وأساليبها كالتعذيب بشتى أنواعه، وأهم المؤسسات المشرفة عليه، ومظاهرها كالاختراق الأمني للثورة الذي تجسد في عملية الزرق، واستعمال الحركة الوطنية الجزائرية (المصاليين) باستغلال جناحها المسلح بقيادة الجنرال بلونيس ضد الثورة، ثم عرضنا في نهاية الفصل إلى المواقف الجزائرية والفرنسية من ذلك.

وتعرضت في الفصل الرابع إلى مفهوم القوة الثالثة طبيعتها ووسائل تحقيقها وإن كانت اقتصادية أو اجتماعية أم سياسية. وقاعدتها إن كانت نخبوية أم شعبوية، كما تطرقت في مرحلة ثانية إلى أهم إصلاحات روبير لاكوست الإدارية من خلال مشروع قانون الإطار الذي هدف إلى استحداث بنية إدارية

ونظام حكم جديدين في الجزائر، ودوافعها الداخلية والخارجية، وما خلفه من ردود الفعل المؤيدة والمعارضة في كل من الجزائر وفرنسا، وختمت هذا الفصل الرابع والأخير بتبيان كيفية مساهمة الحلول (الإستراتيجيات والمشاريع) التي تقدم بها روبير لاكوست للقضاء على الثورة في تمكين متطرفي المؤسسة العسكرية في الجزائر من السيطرة على مجريات وصيرورة الأحداث في الجزائر، وتحالفهم مع المستوطنين، وازدياد ضغط الثورة الجزائرية عسكريا ودبلوماسيا، وتطور الأوضاع إلى غاية إسقاط الجمهورية الفرنسية الرابعة.

وقد أنهيت بحثي هذا بخاتمة تتضمن مجموع النتائج المستخلصة من موضوع الدراسة في شكل نقاط، كما دعمت موضوع الدراسة بملاحق هامة ومتنوعة منها ملحق يتضمن نص قانون السلطات الخاصة، وملحق آخر يتضمن صلاحيات الوزير المقيم. كما أرفقت موضوع الدراسة بقائمة بيبليوغرافية متضمنة لمجموع المصادر والمراجع التي اعتمدتها، وفهارس للأعلام والأماكن وفهرسا للموضوعات.

وفي الأخير أتمنى أن أكون قد ألممت بمختلف جوانب الموضوع، واستوفيت جميع شروط البحث العلمي في إنجازه وأن يكون خير زاد لخيرة دارسي تاريخ الثورة الجزائرية.

الفصل الأول:

اندلاع الثورة الجزائرية والسياسة الفرنسية لمواجهتها: (1954– 1956).

المبحث الأول: اندلاع الثورة الجزائرية وتطورها سياسيا وعسكريا (1954– 1956).

المبحث الثاني: السياسة الفرنسية تجاه الثورة قبل مجيء روبير لاكوست (1954– 1956).

المبحث الثالث: وصول الجبهة الجمهورية إلى الحكم في فرنسا وموقفها من الثورة.

المبحث الرابع: روبير لاكوست وزيرا مقيما في الجزائر.

يتناول هذا الفصل الفترة السابقة لتعيين روبير لاكوست وزيرا مقيما في الجزائر، حيث يتناول المبحث الأول منه اندلاع الثورة الجزائرية وتطورها السياسي والعسكري في المرحلة الممتدة بين 1954 – 1962، أما المبحث الثاني فيتطرق بالدراسة للحديث عن السياسة الفرنسية تجاه الثورة قبل مجيء لاكوست من خلال استعراض المواقف الفرنسية المختلفة، ومختلف الإستراتيجيات التي طبقتها فرنسا في هذه المرحلة للقضاء عل الثورة خاصة في عهد جاك سوستال، وتعرض المبحث الثالث لمجيء الحكومة الاشتراكية وموقفها من الثورة الذي تجلى في مرحلته الأولى في استبدال نظام الحاكم العام بنظام الوزير المقيم. أما المبحث الرابع والأخير فيتطرق بالدراسة لظروف تعيين روبير لاكوست وزيرا مقيما في الجزائر، كما يتم فيه استعراض الصلاحيات التي منحت له من أجل القضاء على الثورة الجزائرية، وأخيرا وليس آخرا يتعرض المطلب الرابع للحديث عن تصورات لاكوست وتدابيره الأولية فيما يخص الجزائر.

المبحث الأول: اندلاع الثورة الجزائرية وتطورها سياسيا وعسكريا(1954– 1956)

يعد تاريخ الفاتح نوفمبر 1954 حدثا معلميا بارزا في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر. فهو يمثل اندلاع ثورة قررت تقويض أركان استعمار استيطاني دام أكثر من 130 سنة، نظر لها جمع من القادة الوطنين الثوريين. بعد سلسلة من اللقاءات ومنها على الخصوص لقاء 23 أكتوبر 1954[1]. والذي تم فيه تحديد تاريخ ويوم وساعة اندلاع الكفاح المسلح[2].

1)– جودي لخضر بوالطمين: لمحات من ثورة الجزائر، ط3، مطبعة الإخوة بومهاد، جيجل، 2007، ص– ص 16–17.

2)– هناك تضارب في الآراء حول المؤتمر الذي تم فيه تحديد زمن انطلاق الثورة فهناك من يقول أنه يعود إلى لقاء 10 أكتوبر 1954، الذي اجتمع فيه مفجري الثورة على وضع اللمسات الأخيرة وإعداد نصوص التصريحات، وتحديد يوم 01 نوفمبر 1954، الساعة الصفر موعدا لانطلاق الثورة، قارن بين: جودي لخضر بوالطمين: نفس المصدر السابق والصفحة و: أحمد محساس: الحركة الوطنية الثورية في الجزائر من الحرب العالمية الأولى إلى الثورة المسلحة، تر: الحاج مسعود مسعود ومحمد عباس، منشورات الذكرى الأربعين للاستقلال، الجزائر، 2002، ص 379.

المطلب الأول: ظروف اندلا ع الثورة التحريرية:

انطلقت الثورة المسلحة بتاريخ 1 نوفمبر 1954 في ظل ظروف داخلية وخارجية يمكن إيجازها في مايلي:

أولا : الظروف الداخلية:

بعد حوادث 8 ماي 1945 انطلقت الحركة الوطنية على أسس جديدة، فظهرت الأحزاب السياسية بتسميات وبرامج جديدة أكثر صرامة وعزما على محاربة الاستعمار وإدارته، لكن في ظل الشرعية الفرنسية، والحزب الوحيد الذي زاوج بين النضال السياسي والعمل العسكري (المنظمة الخاصة) هو حزب حركة الانتصار للحريات الديمقراطية، لكن اكتشاف هذه المنظمة في مارس 1950 وتصاعد موجة الإرهاب والتنكيل ضد هذا التيار (المنظمة الخاصة) من طرف السلطات الاستعمارية التي عملت على مطاردة أعضائها وتفكيكها، مما أدى إلى وقوع الحركة الوطنية في أزمة سياسية أدت إلى تعقد الأمور، وفي المقابل سيطرت إدارات الجمهورية الرابعة على الوضع في الجزائر من خلال مشاريع الإصلاح وعمليات القمع المستمر،كما كونت الأحزاب الجزائرية في 5 أوت 1951 جبهة الدفاع عن الحرية بهدف القيام بعمل مشترك، إلا أن التناقضات المبدئية عجلت بنهايتها.

وكانت حركة الانتصار للحريات الديمقراطية فيما بين 1952-1954 هي الحزب الوطني ذو القاعدة الشعبية العريضة.إلا أن انشقاق الحزب ووقوعه في أزمة تصدعت على إثرها الروابط بين التيارات المتناقضة داخل الحزب[1].

1)- بن عبد الله العربي: سلسلة الطريق إلى نوفمبر 1954 كما يرويها المجاهدون، مجلد 01، ج3، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1981، ص 87.

لقد كان للأزمة التي بدأت جذورها منذ المؤتمر التأسيسي الأول للحركة الأثر البالغ في تغيير مسار الحركة الوطنية[1] حيث تجاوزها المناضلون المتحمسون للكفاح المسلح وشكلوا في مارس 1954 اللجنة الثورية للوحدة والعمل، التي كان لها الفضل الكبير في اندلاع الكفاح المسلح الذي بدأ التحضير له منذ تأسيس المنظمة الخاصة [2].

أما على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي فقد شهدت الجزائر أوضاعا جد متدهورة من فقر وبطالة وتفش للأمراض واختلال للتوازن بين المدن والقرى. أما في المجال الثقافي فإن الثورة قد اندلعت عندما كان الاستعمار قد أنهى تقريبا مهمته الأساسية الخاصة بالتجهيل [3].

ثانيا: الظروف الخارجية:

أحدثت الحرب العالمية الثانية تغيرات عدة في العلاقات الدولية، فقد مس انتشار الوعي القومي جميع الشعوب الخاضعة للاستعمار، وقد كان لاستقلال بعض شعوب العالم الثالث خاصة العربية منها بعد الحرب العالمية الثانية وقع كبير على الشعب الجزائري على غرار استقلال سوريا ولبنان واشتعال الثورة في تونس سنة 1952 وفي المغرب الأقصى سنة 1953 ونجاح الثورة المصرية، إضافة إلى هزيمة فرنسا في معركة "ديان بيان فو" الشهيرة سنة 1954 وبالتالي زاد تيقن الشعب الجزائري من إمكانية هزيمة فرنسا.

والحق أن السبب الرئيسي والمباشر لاندلاع الثورة يتمثل في أزمة حركة الانتصار للحريات الديمقراطية – الإخوة الأعداء – [4]. وهو ما عبر عنه محمد بوضياف الذي كان له دورا جوهريا في

---

1)- يوسفي محمد: الجزائر في ظل المسيرة النضالية (المنظمة الخاصة)، تر: محمد الشريف بن دالي حسين، منشورات الذكرى الأربعين للاستقلال، وزارة المجاهدين، الجزائر، 2002، ص 165.

2)- بن يوسف بن خدة: شهادات ومواقف، ط1، دار النعمان، الجزائر، 2004، ص 276.

3)- محمد العربي الزبيري: تاريخ الجزائر المعاصر، ج1، منشورات إتحاد كتاب العرب، 1999، ص 20.

4)- للاستزادة حول تفاصيل الأزمة انظر: محمد حربي: جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع، تر: كميل قيصر داغر، ط1، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت،1983، ص – ص 87 – 106.

اندلاع الثورة في قوله:" كان الوقت يضغط لأنه كان ينبغي الاستفادة من الارتباك الذي خلفته الأزمة " إضافة إلى ما عبر عنه المناضل في المنظمة الخاصة لخضر بن طوبال[1]: " كان المخرج الوحيد الممكن هو تسريع التفجير المسلح للثورة، دون انتظار دراسة دقيقة ومحددة يجري اتباعها ودون انتظار البلورة الكاملة...كان ثمة حلان أمام مجموعة الاثنين والعشرين: إما التنظيم أولا ثم التفجير فيما بعد، أو التفجير أولا ثم التنظيم فيما بعد...كنا مضطرين لاختيار الحل الثاني..."[2]. وهو ما عبر عنه الهادي درواز في قوله:" الثورة استجابة لرغبة شعبية وقناعة وطنية بأن الكفاح المسلح هو السبيل الوحيد لاسترجاع السيادة الوطنية المسلوبة "[3].

والحق أن اندلاع الثورة سبقه نوع من التحضير حيث تم تقسيم البلاد إلى ست مناطق [4]عين على رأس كل واحدة منها مسؤول. كما تم الاتفاق على أن يكون اجتماع القيادة الوطنية في منتصف شهر جانفي سنة 1955، لتقييم المرحلة الأولى من العمل ولوضع برنامج عمل بالنسبة للمستقبل[5].

وفي إطار التعريف بهذه الحركة السياسية الثورية الجديدة وأهدافها وتوجهاتها الإيديولوجية تم إصدار وإذاعة بيان حول ذلك سمي ببيان أول نوفمبر 1954[6]. حيث جعل محررو البيان من مهامهم مهامهم الأساسية ما يعرف بـ: "التطهير السياسي بإعادة الحركة الوطنية إلى نهجها الحقيقي". والقضاء

1)- لخضر بن طوبال: ولد بميلة عام 1925، انضم إلى حزب الشعب ثم أصبح عضوا في المنظمة الخاصة ثم عضو مجموعة الاثنين والعشرين، شارك في مؤتمر الصومام وأصبح قائد الولاية الثانية بعد وفاة زيغود يوسف ثم عضو المجلس الوطني للثورة الجزائرية ثم وزيرا للداخلية في الحكومة المؤقتة.انظر: عاشور شرفي: قاموس الثورة الجزائرية (1954- 1962)، تر: عالم مختار، دار القصبة للنشر، 2007، ص 74.

2)- بورغدة رمضان: " الثورة الجزائرية والجنرال ديغول (1958 - 1962) "، أطروحة دكتوراه، جامعة منتوري، قسنطينة، السنة الجامعية 20072006، ص - ص 20 - 22.

3)- الهادي درواز: الولاية السادسة تنظيم ووقائع (1954 - 1962)، دار هومة الجزائر، 2000، ص 37.

4)- للاستزادة حول هذه التقسيمات انظر: جودي لخضر بوالطمين: المصدر السابق، ص 18.

5)- محمد العربي الزبيري: الثورة الجزائرية في عامها الأول، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984، ص 84.

6)- ينظر نص البيان في كل من: عمار قليل: ملحمة الجزائر الجديدة، ط1،ج1، دار البعث، الجزائر،1991، ص – ص 184 – 187.

على النظام الاستعماري، وإقامة دولة جزائرية ديمقراطية اجتماعية في إطار المبادئ الإسلامية، واعتبار جبهة التحرير الوطني حركة تجديدية، وطالبوا بقية " المناضلين من أجل القضية الوطنية " بالانضمام إلى الثورة بصفة فردية وبدون شروط(1).

ثالثا:اندلا ع الثورة الجزائرية:

بدأت العمليات العسكرية الأولى على كامل التراب الجزائري في الليلة الفاصلة بين 31 أكتوبر والفاتح نوفمبر 1954، بين الساعة الصفر والثالثة صباحا، وقد تبنى هذه العمليات كل من جبهة التحرير الوطني(F.L.N) وجيش التحرير الوطني(A.L.N)(2). صمم هؤلاء القادة على تغيير الواقع على حد تعبير مولود قاسم نايت بلقاسم(3)، وأكدوا على استفادتهم من التجارب السابقة وهو ما أعطى للثورة الانطلاقة الحقيقية (4).

نجح الثوار في مباغتة أجهزة الأمن الفرنسية، وقاموا بسلسلة من العمليات المسلحة المتزامنة والمتناسقة شملت مختلف أنحاء البلاد(5). وذلك لأول مرة منذ بداية الاحتلال الفرنسي للجزائر سنة1830 (6). وقد تميزت ليلة الفاتح نوفمبر بتنظيم محكم مما يدل على وجود خطة مدروسة تتسم بالجدية والعزم على بلوغ الأهداف المسطرة في بيان أول نوفمبر (7).

---

1)- بورغدة رمضان: المرجع السابق، ص 22.

2)- محمد حربي: الثورة الجزائرية سنوات المخاض، تر: نجيب عياد وصالح المثلوني، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، ص1994، ص 16.

3)- ينظر: مولود قاسم نايت بلقاسم: ردود الفعل الأولية داخليا وخارجيا على غرة نوفمبر، ط1، دار البعث، قسنطينة، 1984.

4)- محمد الطيب العلوي: مظاهر المقاومة الجزائرية 1830- 1954، ط3، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2000، ص 250.

5)- للاستزادة حول هذه العمليات ومدى شموليتها وانتشارها والمصالح الفرنسية المستهدفة: ينظر: محمد حربي: الثورة الجزائرية سنوات المخاض، المصدر السابق، ص- ص 17 – 20. وجودي لخضر بوالطمين: المصدر السابق، ص- ص21 - 25.

6)- بورغدة رمضان: المرجع السابق، ص 22.

7)- محمد العربي الزبيري: " السياسة الفرنسية تجاه ثورة أول نوفمبر "، مجلة أول نوفمبر، العدد 52، 1981، الجزائر، ص 48.

و قد وزعت خلال الهجومات منشورات باللغتين العربية والفرنسية، واستعمل المجاهدون أسلحة تكاد تكون موحدة، فالقنابل التي تم تفجيرها مصنوعة محليا، والأسلحة في معظمها أسلحة صيد من مخلفات الحرب العالمية الثانية [1].

وقد قررت الطليعة الثورية إرفاق عملية تنفيذ العمليات المسلحة بتوزيع بيان أول نوفمبر في المناطق الثورية الخمسة، باعتباره مكملا للعمليات العسكرية، حيث تضمن الخطوط العريضة للثورة الجزائرية، من حيث وسائل الكفاح المسلح، والدخول في مفاوضات مع العدو إذا جنح إلى السلم، وتعبئة الجماهير تحت قيادة التنظيم السياسي والعسكري للثورة الجزائرية (جبهة التحرير وجيش التحرير الوطنيين)[2].

المطلب الثاني: ردود الفعل الجزائرية على اندلا ع الثورة:

فيما يخص ردود الفعل الوطنية على اندلا ع الثورة الجزائرية يمكن إيجازها في ما يلي:

أولا : التيارات السياسية:

فوجئت تيارات الحركة الوطنية وزعماؤها بعمليات أول نوفمبر لأنها لم تكن على قناعة بإمكانية تفجير العمل المسلح، خاصة وأن نضالها كان ينحصر في كيفية تحسين الأوضاع السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية للجزائريين في إطار الشرعية الفرنسية[3].

اتسمت مواقف الأحزاب السياسية الجزائرية بالطابع السلبي، بل منهم من عارض فكرة استعمال السلاح لمواجهة الاستعمار، ومنهم فرحات عباس زعيم الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري في

---

1)- بومالي أحسن : أول نوفمبر 1954 بداية النهاية لخرافة الجزائر الفرنسية، دار المعرفة، الجزائر، 2007، ص 110.

2)- محمد الطيب العلوي: " جبهة التحرير الوطني وبيان أول نوفمبر " مجلة أول نوفمبر، العدد 53، 1981، الجزائر، ص 34.

3)- محمد حربي: الثورة الجزائرية سنوات المخاض، المصدر السابق، ص 34.

قوله:" إن موقفنا واضح لا لبَس فيه...إننا مقتنعون أن العنف لن يحل أي مشكل "[1]. ولم يكتف فرحات عباس بذلك بل ذهب إلى أبعد من ذلك حسب محمد حربي في وصفه للثوار (المجاهدين) "بالمغامرين "[2].

كما يمكن أن نستخلص ذلك الغموض في مواقف العلماء، إلا ما ظهر في موقف الشيخ البشير الإبراهيمي الداعي إلى دعم الثورة في بيانه[3] المشهور الذي وجهه من القاهرة. في حين اعتبر المركزيون أن عمليات الفاتح من نوفمبر 1954 ستؤدي إلى انتكاسة الحركة الوطنية[4].

أما المصّاليون فقد فوجئوا بقوة الثورة وعملوا على احتوائها، لكن تدهور العلاقة بين المصاليين والجبهة منذ أواخر 1954 عندما تأسست الحركة الوطنية الجزائرية أدى إلى ظهور ما يعرف بصراع الإخوة الأعداء[5].

<u>ثانيا: الموقف الشعبي:</u>

أما فيما يتعلق بالموقف الشعبي فقد اكتنفه نوع من الغموض وبقي مترددا إلى غاية هجومات 20 أوت 1955[6].

---

1)- محمد مبارك الميلي: " الحالة السياسية داخل الجزائر وخارجها منذ اندلاع الثورة إلى غاية مؤتمر وادي الصومام "، <u>الملتقى الوطني الثاني لتاريخ الثورة</u>، منشورات قطاع الإعلام والثقافة، ص 20.

2)- محمد حربي: المصدر السابق، ص 14.

3)- انظر نص البيان كما جاء في إذاعة صوت العرب (القاهرة) في: أحمد توفيق المدني: <u>حياة كفاح مع ركب الثورة</u>، ج3، د ط، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982، ص – ص 25- 26.

4)- لمعلومات أكثر عن مواقف الاتجاهات والأحزاب السياسة في الجزائر انظر: محمد حربي: جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع، المصدر السابق، ص- ص 99 - 102.

5)- للاطلاع على تفاصيل العلاقة بين الحركة الوطنية (المصاليين) وجبهة التحرير الوطني، انظر: محمد حربي: جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع، المصدر السابق، ص- ص 127 - 140.

6)- بورغدة رمضان: المرجع السابق، ص 27.

وصف الصحفي الفرنسي " إيف كوريير " الموقف الشعبي بعدم الاكتراث لأن الأحداث في بدايتها كانت في نظره مجرد أحداث عابرة وحوادث معزولة، وانحصر التأييد الشعبي في الشهور الأولى على أسر المجاهدين والمناضلين وقليل من المتعاطفين في الأرياف[1].

المطلب الثالث: تطور الثورة الجزائرية (1954– 1956).

برز ذلك على المستويين الداخلي والخارجي في مجالين واسعين الأول سياسي والثاني عسكري[2]. فبالنسبة للمجال السياسي استطاعت النخبة الثورية التعريف بنفسها عن طريق إعلان مشروعها الثوري في أول بيان سياسي للثورة التحريرية وحصولها على ذلك التأييد من الدول الصديقة في المجموعة الأفروآسيوية في مؤتمر باندونغ 1955[3]، إضافة إلى مواقف التأييد من كل من تونس والمغرب وليبيا[4]. هذا على المستوى الخارجي أما داخليا فلا يمكننا الخروج عن تلك الدائرة المتمثلة في هيكلة المناطق الموروثة عن المنظمة الخاصة.

أما في المجال العسكري فإن الثورة في فترة 1954- 1956 اعتمدت على شراسة حرب العصابات. والملاحظ ارتفاع حجم العمليات العسكرية ليبلغ معدلها في أفريل 1955 حوالي 1000 عملية، ولم يقتصر تطور الثورة الجزائرية في الميدان العسكري على زيادة القوة العسكرية وتكثيف العمليات. بل ظهر ذلك في الأداء الميداني الذي برز من خلال هجمات 20 أوت 1955[5] عندما اشترك أبناء الشعب في هذه الهجمات، التي كان من بين أهدافها كسب التأييد الشعبي لتقوية مركز الثورة

1)- مسعود عثماني : الثورة التحريرية أمام الرهان الصعب، دار الهدى، الجزائر، 2012، ص 122.

2)- عبد النور خيثر: "تطور الثورة التحريرية وردود الفعل الاستعمارية "، حولية المؤرخ، العدد الأول، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر، الجزائر، 2002. ص 321.

3)- عبد النور خيثر: المرجع السابق، ص 322.

4)- مولود قاسم نايت بلقاسم: المصدر السابق، ص 115.

5)- عبد النور خيثر: المرجع السابق، ص 323 .

العسكري والدبلوماسي، والتأكيد على أن جبهة التحرير الوطني تمثل الإرادة الشعبية وهو ما ظهر في انضمام الكثير من الشخصيات السياسية المعروفة إلى الثورة ابتداء من مطلع 1955(1).

مثلت هجمات 20 أوت 1955 إنجازا سياسيا وعسكريا، فعلى المستوى السياسي أوضحت أن ما كان يجري في الجزائر هو قضية وطنية تهدف إلى تصفية الاستعمار، إضافة إلى نجاحها في تقويض سياسة جاك سوستال(2). أما عسكريا فكون هذه المواجهات حدثت في وضح النهار فإنها تعبر على نوع من التحدي المعلن للاستعمار، وتأكيدا على الالتفاف والتلاحم الشعبي(3)، وهو ما ظهر فيما بعد في عقد مؤتمر الصومام الذي أقر برنامجا للعمل السياسي يعرف بأرضية الصومام(4).

منذ نهاية 1955 ومطلع 1956 أصبحت جبهة التحرير الوطني تظم مختلف الحساسيات السياسية الوطنية وبذلك اتسعت القاعدة الشعبية للثورة، وأصبحت الجبهة تعبر عن الإرادة الشعبية وتمكنت هذه الأخيرة من استكمال كافة تنظيماتها وتوجهاتها من خلال مؤتمر الصومام(5) المنعقد بتاريخ

---

1)- بورغدة رمضان: المرجع السابق، ص 27.

2)- ولد جاك سوستال ذو الأصول اليهودية يوم 1912/02/13، انظم إلى ديغول عام 1942، تولى وزارتي الإعلام والمستعمرات عينه منديس فرانس حاكما عاما للجزائر في فيفري 1955، وكان من أشد الموالين لديغول، فعينه في حكومته الأولى، انظر: بورغدة رمضان: المرجع السابق، ص 102.

3)- للاطلاع على نتائج هجمات 20 أوت داخليا وخارجيا، أنظر: محمد العربي الزبيري: الثورة في عامها الأول، المرجع السابق، ص 225. وبومالي أحسن : أدوات التجنيد والتعبئة الجماهيرية أثناء الثورة التحريرية الجزائرية 1954- 1956، دار المعرفة، الجزائر، 2010، ص - ص 162 - 202.

- Belaid Abane : Resistances Algeriennes Abane Ramdane et les fusils de la rébellion, Editions Casbah, Alger, 2011, p – p 359 - 360.

4)- عبد النور خيثر: المرجع السابق، ص . ص 325 . 327.

5)- لمعلومات أكثر حول مؤتمر الصومام وقراراته ونتائجه، انظر: أحسن بومالي: إستراتيجية الثورة في مرحلتها الأولى 1954- 1956، د ط، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، د ت، ص 64. و

-Khalfa Mameri: Abane Ramdane finalement le père de l'indépendance, 5ème Edition, Editions Thala, Alger, 2009, p – p 231 – 260.

20 أوت 1956[1]. كما أفرز اندلاع وتطور الثورة الجزائرية سياسيا وعسكريا العديد من المواقف على الساحة السياسية والعسكرية والإعلامية لدى النظام الاستعماري والأوساط الشعبية الفرنسية في إطار ما أسموه بالوضع الجديد – اندلاع الثورة وتطورها– وضرورة مواجهة الموقف والتمسك بفكرة " الجزائر قطعة فرنسية ".

المبحث الثاني: السياسة الفرنسية تجاه الثورة قبل مجيء روبير لاكوست (1954 – 1956).

إن تزامن الهجمات الأولى للثورة وفجائيتها كان له وقع كبير على النظام الاستعماري سواء السلطات الرسمية في باريس أو الإدارة الاستعمارية وأعوانها في الجزائر، وهو ما دفعهم إلى التفكير بسرعة في إيجاد حلول ناجعة وفعالة لتطويق وخنق الثورة في المهد.

عملت فرنسا على مواجهة الثورة الجزائرية بين 1954- 1956 بوسائل شتى عسكرية سياسية، إعلامية ودعائية وحتى دبلوماسية، وجاءت هذه الوسائل بعد تصريحات لمختلف القادة السياسيين والعسكريين الذين شخصوا فيها الأعمال الأولى للثورة وعبروا فيها عن مواقفهم تجاهها [2].

صدر أول بيان لإدارة الاحتلال الفرنسي في الجزائر عن طريق الحاكم العام بالجزائر روجيه ليونار " Rojer Leonar "[3] في صباح 02 نوفمبر 1954 عدّد فيه خسائر فرنسا المادية والبشرية ووصف المجاهدين بالمجرمين وقطاع الطرق واللصوص، ثم عمل على استدعاء بعض قوات الاحتياط

---

1)- عبد النور خيثر: المرجع السابق، ص 327 .

2)- تاريخ الجزائر (1830. 1962)، قرص مضغوط، المركز الوطني للبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954.

3)- روجي ليونار: ولد بتاريخ 1898/02/27 في بوردو درس الحقوق في جامعة باريس، والعلوم السياسية في المدرسة الحرة للعلوم السياسية، تولى عدة مناصب في حكومة فرنسا الحرة أثناء الحرب العالمية الثانية، أصبح حاكما عاما في الجزائر ما بين أفريل 1951 وفيفري 1955، توفي17جويلية 1987.انظر الموقع:

- .http: centre histoire sciences po .fr/archives /fonds/roger .leonard.html.

لتدعيم القوى العسكرية الفرنسية بمناطق الحوادث كإجراء أولي[1]. ورافق ذلك رمي المناشير التي دعى من خلالها إلى الالتزام بالهدوء وضرورة التخلي عن العصاة، خاصة في منطقة الأوراس مع قنبلتها بالأسلحة المحرمة[2] كما قامت الإدارة الاستعمارية في الجزائر بحل حركة انتصار الحريات الديمقراطية واعتقال مناضليها[3].

أما فيما يخص الصحافة الفرنسية في الجزائر، فالاتجاه اليميني وصف عملية تفجير الثورة بأنها"عمليات عصيان مؤقت" وأجمعت صحفه على ضرورة "خنق الفرخ في البيضة" أو في المهد أو"بتحطيم التمرد بكامل الوسائل" وهذا من " Le JOURNAL D'ALGER La DEPECHE إلى L'echo d'Alger " أو الجريدة الكبرى للمستوطنيين الأوروبيين -– الأقدام السوداء – [4].

أما الاتجاه اليساري فقد وصف العمليات الأولى للثورة "بالاعتداءات" مع العلم بأن القواميس الفرنسية تعرفها بأنها "تصرفات إجرامية" يعاقب عليها القانون . وقد أرجعت سبب هذه الاعتداءات بصفة عامة إلى حالة البؤس الاجتماعي لمسلمي الجزائر، مطالبة بإيجاد حلول واقعية لها تتمثل أساسا في تحسين الوضعية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر[5].

---

1)- انظر نص التصريح كاملا في: مولود قاسم نايت بلقاسم: المصدر السابق، ص 88.

2)- يحيى بوعزيز: ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرون، ط2، المنظمة الوطنية للمجاهدين، الجزائر، 1998، ص 2. وجمال قنان: قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، المنظمة الوطنية للمجاهدين، الجزائر، 1994، ص 264.

3)- مولود قاسم نايت بلقاسم: المصدر السابق، ص- ص 98 - 102 .

4)- نفسه، ص 100.

5)- محمد حربي: الثورة الجزائرية سنوات المخاض، المصدر السابق، ص- ص 26-27.

و فيما يخص مواقف السلطات الرسمية في باريس فقد تمثلت في ثلاثة محاور كما عبر عنها محمد حربي وهي البحث عن المسؤول عن الثورة وعلتها.والتمسك بأسطورة الجزائر فرنسية.والبحث عن الحل[1].

وفي هذا الإطار صرح رئيس الحكومة الفرنسي بيير مانديس فرانس[2] " Pierre mendes France" قائلا:"إن الأمة لن تسمح لأحد بأن يخاطر بوحدتها وأنه ليس هنالك انفصال ممكن للجزائر عن فرنسا" كما صرح فرانسوا ميتران[3] " Francois Mitiran " قائلا:" جميع الذين يساندون مطالب وطنية في الجزائر هم أعداء علينا أن نشن عليهم الحرب...لكن التدابير العسكرية وحدها لا تكفي..."[4]، وقد اعتبرت السلطات الرسمية في باريس أن ما يحدث في الجزائر هو من تدبير أياد خارجية، ووجهت أصابع الاتهام لكل من مصر، تونس، المغرب والكتلة الشيوعية.كما أطلقت يد الشرطة والجيش في الجزائر للقيام بحملات القمع والمداهمات والتعذيب والقتل بالشبهة دون محاكمة.

أما فيما يخص الحل العسكري أو أسلوب القوة الذي اتخذته[5] فيمكن إجماله في مايلي:

1)- محمد حربي: المصدر السابق، ص 27.

2)- مانديس فرانس (1907- 1982): سياسي ومثقف فرنسي، نائب مابين 1932- 1940، تقلد منصب الوزارة الأولى مع الخارجية منذ جوان 1954 إلى فيفري 1955م، وأشرف على إنهاء مشكلة الهند الصينية وقيادة المفاوضات التي أدت إلى استقلال تونس، ألف عدة كتب منها " الجمهورية العصرية" ...الخ، انظر: أحمد منغور: موقف الرأي العام الفرنسي من الثورة (1954-1962)، ط1،دار التنوير، الجزائر، 2008، ص 53.

3)- فرانسوا متيران: عاش ما بين 1916- 1996، شغل منصب وزير في حكومات الجمهورية الرابعة 12 مرة، كما شغل منصب وزير داخلية في حكومة منديس فرانس 1954 - 1955، انظر: سعدي بزيان: جرائم فرنسا في الجزائر، دار هومة، الجزائر، 2002، ص 112

4)- عبد النور خيثر: المرجع السابق، ص 334.

5)- أحسن بومالي: استراتيجية الثورة الجزائرية في مرحلتها الأولى 1954- 1956، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، د ت، ت، ص- ص167- 169.

- زيادة عدد القوات العسكرية وتدعيمها بالعتاد المتطور، فبعد أن كان عدد الجنود حوالي 60 ألف جندي إبان الفاتح من نوفمبر 1954وصل عدد الجنود إلى حوالي 80 ألف جندي مع بداية 1955، ووصلت مع نهاية نفس السنة إلى أزيد من 150 ألف جندي[1].

- سن قانون حالة الطوارئ الذي انتهت وزارة الداخلية الفرنسية من دراسته وتحضيره يوم 19 مارس 1955 وصادق عليه البرلمان الفرنسي يوم 03 أفريل 1955.

وقد شرعت حكومة إدغار فور"Edgard Faure " التي خلفت حكومة مانديس فرانس في فيفري 1955 في تطبيقه بشكل أوسع في المناطق التي تركزت فيها العمليات العسكرية للثورة، الأوراس، القبائل، الشمال القسنطيني[2].

إن زيادة التعزيزات العسكرية وسن حالة الطوارئ واتباع أسلوب القوة لم يكن كفيلا بالقضاء على الثورة، وهو ما تنبأ به وزير الداخلية فرانسوا ميتران في التصريح السالف الذكر، وعليه اتجهت السلطات الاستعمارية في ظل حكومة إدغار فور إلى انتهاج سياسة الإصلاحات والتي تمثلت في مشروع الحاكم العام الجديد جاك سوستال من فيفري 1955 إلى فيفري 1956[3]، وأول عمل حاول القيام به هو تطبيق ما جاء في قانون 1947 وهي جملة من الإصلاحات، لكنه وئد في المهد بسبب الحملة الشرسة التي المستوطنون الأوروبيون عن طريق بوقهم الإعلامي " صدى الجزائر " من جهة، ورفض الثورة

1)- أنظر كل من: مبروك بلحسين: مراسلات بين الداخل والخارج (الجزائر، القاهرة)1954- 1956، تر: صادر عماري، باب القصبة للنشر، الجزائر، 2000، ص 44. وأحسن بومالي: المرجع السابق، ص 170.

2)- أحسن بومالي: المرجع السابق، ص 169.

3)- عمار بوحوش: التاريخ السياسي للجزائر منذ البداية ولغاية 1962، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت،1997، ص- ص 410 - 412.

والشعب الجزائري من جهة أخرى، كل هذا تزامن مع إطلاقه سراح أعضاء حركة الانتصار للحريات الديمقراطية المسجونين في صورة بن يوسف بن خده، سعد دحلب، عبد الرحمان كيوان[1].

بعد فشل محاولة إحياء قانون سبتمبر 1947، حاول جاك سوستال تطبيق سياسة الإدماج ومن أجل ذلك قام بزيارات ميدانية إلى المناطق الشرقية التي تتمركز فيها الثورة لسبر آراء السكان المحليين، هذا الأسلوب كان في ذهنه منذ وصوله إلى الجزائر ولربما قبل ذلك، حيث صرح في 23 فيفري 1955 قائلا:" إن مصير الجزائر فرنسي وهو اختيار قررته فرنسا، وهذا الاختيار يدعى " الإدماج " وقدر الغلاف المالي لإنجاحه بحوالي خمسة (05) مليارات فرنك فرنسي[2].

ولإنجاح هذا الأسلوب عمل سوستال على إبراز ما يعرف بالقوة الثالثة كند معارض للثورة وكممثل وحيد للشعب الجزائري، وذلك باستغلال أقطاب الحركة الوطنية المترددة بين الانضمام للثورة والوقوف على الحياد من جهة والمعارضة من جهة أخرى، لكن كل ذلك باء بالفشل الذريع بعد نكسة المفاوضات التي جرت في أواخر مارس 1955، والتي رفضت فيها أقطاب الحركة الوطنية سياسة الإدماج باعتبارها أسلوب قديم لا يراعي متطلبات الواقع وتغيرات الأحداث على الساحة السياسية في الجزائر، ونجاح هجمات 20 أوت 1955 في إبراز شمولية وشعبية الثورة والقضاء على التردد الذي كان يسيطر على أقطاب الحركة الوطنية[3].

وفيما يخص الأطياف السياسية داخل فرنسا فقد تباينت ردود أفعالها تجاه الثورة، وأبرزها موقف التيار اليساري الذي اعتبر الحالة الاقتصادية والاجتماعية المتردية للأهالي هي التي دفعتهم إلى القيام

---

1)- محمد العربي الزبيري: الثورة الجزائرية في عامها الأول، المرجع السابق، ص- ص 88 - 89.

2)- أزغيدي محمد: مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني 1956- 1962، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 1989، ص84.

3)- تاريخ الجزائر (1830 .1962): قرص مضغوط، المرجع السابق.

بتلك الأعمال الفردية الإجرامية على حد تعبيرهم، بسبب سياسة الاستغلال والاضطهاد التي مارستها وتمارسها بورجوازية المستوطنين الأوروبيين، لكنه عارض كل ما من شأنه أن يؤدي إلى فصل الجزائر عن فرنسا بالأفكار الماركسية التي تدعو إلى محاربة النزعة الوطنية الإقليمية الضيقة ومناديا بالإنجازات الحضارية لفرنسا في المستعمرات، ومع ذلك ندد بسياسة الاستعمال المفرط للقوة، والاضطهاد الأعمى خاصة بعد نجاح هجمات 20 أوت 1955، واستدعاء السلطات الفرنسية لقوات الاحتياط ودخولها في حرب إبادة وتطهير عرقي في الجزائر، وهو ما كان كفيلا بوصول التيار اليساري إلى الحكم في فرنسا، وإسقاط حكومة اليمين – حكومة إدغافور – مع نهاية 1955 ومطلع سنة 1956[1].

المبحث الثالث: وصول الجبهة الجمهورية إلى الحكم في فرنسا وموقفها من الثورة:

لمعالجة الوضع المتأزم والبحث عن مخرج مشرف لحالة الانسداد السياسي والعسكري في الجزائر، خاصة بعد نجاح هجمات 20 أوت 1955 في تحقيق أهدافها خاصة السياسية منها أي القضاء على مشروع القوة الثالثة لجاك سوستال، والقضاء على التردد لدى أحزاب الحركة الوطنية، وجلب الشعب إلى صف الثورة بمختلف شرائحه، وتوسيع نطاق الثورة وتأثير ذلك على الرأي العام في فرنسا كل هذا دفع حكومة إدغار فور إلى إصدار قرارين مفاجئين، الأول يتمثل في حل المجلس الوطني الفرنسي في 2 ديسمبر 1955، و الثاني يتمحور حول تحديد يوم 2 جانفي 1956 موعدا لإجراء انتخابات تشريعية لتجديد أعضاء المجلس الوطني الفرنسي.

كان من المفروض حسب القانون الفرنسي وحسب دعوى الإدماج[2] والزعم بأن الجزائر قطعة فرنسية، وكما جرت العادة حتى ذلك التاريخ أن تجرى الانتخابات التشريعية في الجزائر أيضا لتعيين نواب

1)- محمد العربي الزبيري: الثورة الجزائرية في عامها الأول، المرجع السابق، ص- ص 89 – 90.

2)- الغالي غربي: فرنسا والثورة الجزائرية (1954- 1958)، ط1، دار غرناطة، الجزائر، 2009، ص 221.

عن الجزائر لكن ذلك لم يحدث[1]. لاسيما وأن الإعلام الفرنسي ظل يرّوج لنظرية فحواها أن الحكومة الفرنسية لا تتفاوض إلا مع الممثلين الشرعيين للجزائر، لكن مكتب الوالي العام في الجزائر تلقى برقية في العاشر من ديسمبر 1955 خلاصتها أن الانتخابات التي تقرر أجراؤها بفرنسا في 02 جانفي 1956 قد تأجلّت بالنسبة للجزائر فكان ذلك وعلى حد تعبير الأستاذ عبد الكامل جويبة إقرارا صريحا بعدة حقائق هي:

أولا: أن الحرب فعلا قائمة، بينما تعمدت الحكومة الفرنسية عدم استعمال كلمة"حرب"واعتبار العمليات التي تقوم بها مهما كانت ضخامتها مجرد إجراءات أمنية بوليسية.

ثانيا: أنها عاجزة أو متخوفة من إجراء انتخابات حرة.

ثالثا: لم يعد هنالك من ينازع حزب جبهة التحرير الوطني في تمثيلها الشرعي للشعب الجزائري، فهي المؤهل الوحيد للتفاوض باسمه.

رابعا: ارتكاز كل محاولات الاستعمار للقضاء على الثورة وبكل الوسائل، كتطبيق مبدأ المسؤولية الجماعية، وإعلان حالة الطوارئ باءت بالفشل ولم تحقق النتيجة المرجوة[2].

هذا فيما يخص أسباب ودوافع عدم إجراء انتخابات تشريعية في الجزائر.

والآن نعود إلى الحديث عن التطورات السياسية على الساحة الفرنسية قبل إجراء انتخابات 02جانفي 1956 والنتائج التي أفرزتها، لما لها من علاقة مباشرة بما يحدث في الجزائر.

1)- عبد الكامل جويبة: " الجزائر والجمهورية الفرنسية الرابعة (1996- 1958) "، أطروحة دكتوراه، جامعة منتوري، قسنطينة، السنة الجامعية 2009 - 2010، ص 224.

2)- عبد الكامل جويبة: المرجع السابق، ص 225.

كانت الحياة السياسية الفرنسية في هذه الفترة تتميز بنشاط حزبي مكثف، وكانت تتجاذب الساحة السياسية ثلاثة اتجاهات رئيسية: أحزاب اليسار، أحزاب اليمين، وأحزاب الوسط.لكن يصعب على الدارس تصنيف الأحزاب السياسية الفاعلة في فرنسا إلى أي من هذه الفئات تنتمي بسبب التداخل الكبير بينهم، حيث نجد بعضها يتبنى اتجاها يساريا ثم يتصرف يمينيا وأهمها:

- الحزب الاشتراكي الفرع الفرنسي للأممية العالمية (S.F.I.O)[1].
- الحركة الجمهورية الشعبية H.R.P [2].
- التجمع الشعبي الفرنسي R.P.F [3].
- الحزب الراديكالي P.R[4].
- الحزب الشيوعي P.G[5].

إن مصطلح حرب الجزائر – الثورة الجزائرية – هو الطاغي في شعارات الحملات الانتخابية لجميع الأحزاب. وكانت كلها تجمع على أن الجزائر فرنسية وجزء لا يتجزأ من التراب الفرنسي، وفي هذه

---

1)- الحزب الاشتراكي الفرنسي: تأسس رسميا سنة 1905، شارك في حكم فرنسا قبيل وبعد الحرب العالمية الثانية، دخل الى المعارضة سنة 1950، ثم عاد إلى الحكم في سنة 1956، انقسم إلى تيارين هما اتحاد اليسار الاشتراكي (UGS)والحزب الاشتراكي المستقل (PSU)إثر ذلك عاد الحزب إلى المعارضة واستمر فيها إلى غاية 1962 حيث قرر تحويل اسمه إلى الحزب الاشتراكي(PS)أنظر: أحمد منغور: المرجع السابق، ص 48.

2)- تأسست في نوفمبر 1944 على أساس الأفكار الديمقراطية المسيحية، اكتسحت الساحة السياسية الفرنسية منذ العام 1945 ولكن الحرب في الجزائر أدت إلى تشتت مناضليها واتجاههم نحو الحركة الديغولية، وبعدها إلى الوسط الديمقراطي سنة 1966، انظر: أحمد منغور: المرجع السابق، ص 49.

3)- تأسس سنة 1947، من طرف الجنرال ديغول بمساعدة جاك سوستيل واندري مالرو، انظم إليهم اليمين التقليدي فكونوا جبهة ضد الشيوعية، صعد التجمع إلى الواجهة بفوزه في الانتخابات التشريعية سنة 1951، لكن ذلك لم يستمر طويلا حيث تراجع سنة 1953 بعد انسحاب عدد كبير من مناضليه، انظر: أحمد منغور: المرجع السابق، ص 51.

4)- تأسس سنة 1901 فكان بذلك أول حزب فرنسي يتم تشكيله في عهد الجمهورية الثالثة (1871)-1944) لكن تحت اسم، الحزب الجمهوري الراديكالي والراديكالي الاشتراكي، تحالف مع الجناح المعتدل من الجمهوريين ثم مع الاشتراكيين عامي 1926و1936، ثم تصدع أثناء الاحتلال بين المقاومة وحكومة فيشي، انظر: أحمد منغور: المرجع السابق، ص 51.

5)- تأسس سنة 1920 تحت اسم الفرع الفرنسي للعالمية الشيوعية(SFIC) أصبح حزبا رسميا سنة1922، كان هذا الحزب منظما تنظيما محكما على مستوى القاعدة والقيادة، تعاقبت على الأمانة الوطنية للحزب عدة شخصيات كان أولهم، موريس توريز ثم فاداك روشي ثم جورج مارشي وأخيرا روبير أوي، انظر: أحمد منغور: المرجع السابق ، ص- ص45-47.

الظروف تكونت الجبهة الجمهورية، وهي في الأصل عبارة عن تحالف سياسي يتكون من أربعة أحزاب وهي: الحزب الاشتراكي، الحزب الراديكالي، واتحاد الاشتراكيين الجمهوريين (U.D.R.S) والجمهوريين الاشتراكيين الديغوليين، وهذا التحالف كان موجه أساسا ضد الحزب الشيوعي الفرنسي [1].

اتخذ الاتجاه اليساري في الجبهة الجمهورية وخاصة الحزب الاشتراكي(.S.F.I.O) المشكل الجزائري كحصان في المعركة الانتخابية للوصول إلى الحكم، وأخذ في إعابة حكومة إدغار فور بعدم تحملها للمسؤولية وتطبيقها أسلوب عدم التحرك والتفرج على الأحداث في الجزائر، وكان شعارها السلم في الجزائر[2] وهذا الشعار كان موجها للرأي العام الفرنسي لأن الانتخابات كانت ستجري في فرنسا دون الجزائر وبالتالي تحاشي المستوطنين الأوروبيين وغلاتهم، هذا من جهة ومن جهة أخرى بداية تشكل الوعي لدى الفرنسيين حول عدم استقرار الأوضاع في الجزائر، وعدم جدوى الحرب الكلاسيكية وتجنيد أبنائهم في حرب اللانهاية، في قضية ليست قضية مجموع الشعب الفرنسي[3] خاصة بعد هجمات 20 أوت 1955 والتي استدعت اهتمام الرأي العام الفرنسي أكثر مثل مظاهرات الشباب الفرنسي المجند يوم 01 سبتمبر 1955 في محطة موبارناس في باريس ويوم 11 سبتمبر من نفس السنة في محطة ليون بباريس واعتصام حوالي 400 مجند في كنيسة سان سيفران في باريس يوم 29من نفس الشهر والسنة[4]

وكانت نقاط التقاطع حول المشكلة الجزائرية بين أحزاب الجبهة الجمهورية تتمثل فيما يلي:

أولا: حل المجلس الجزائري وإجراء انتخابات في مدة لا تتجاوز ستة (06) أشهر.

ثانيا: تحديث الاقتصاد والفلاحة .

---

1) - Etienne Maquin: Le parti socialiste et la guerre d'Algérie, Ed, l'harmattan, Paris, France,1990,p25.

2) - Etienne Maquin: op – cit, p – p 25 - 26.

3)- علي كافي: من النضال السياسي إلى القائد العسكري (1946–1962) مذكرات الرئيس، دار القصبة، الجزائر، 1990، ص 88.

4)- نفسه، ص- ص 88 - 89.

ثالثا: حل المشاكل الإدارية والقطاع المحلي[1].

الاقتراع الذي تم في 02 جانفي 1956 أفرز فوز الجبهة الجمهورية بـ172 مقعدا دون تحقيق الأغلبية، أي أكثر من النصف أما بقية النتائج فكانت كالتالي[2]:

- الحزب الشيوعي الفرنسي 25.6% من الأصوات، 145مقعدا.

- الحزب الفرنسي للأممية العالمية 12.1% من الأصوات، 93 مقعدا .

- الجمهوريون الإشتراكيون والراديكاليون 27.8%من الأصوات، 79 مقعدا.

- حزب إدغار فور(R.G.P) 17 مقعدا.

- الحركة الجمهورية الشعبية (M.P.P)، 72 مقعدا.

- المستقلون97 مقعدا.

- أتباع بيار بوجارد - زعيم اليمين المتطرف الفرنسي- 44 مقعدا.

على الرغم من أن الجبهة الجمهورية لم تفز بأغلبية المقاعد -أكثر من 50 – إلا أنها هي التي فازت بتشكيل الحكومة ويعود السبب إلى حنكة غي موليه "Guy Mollet" [3] الذي عرف كيف يجذب الحركة الجمهورية الشعبية إلى صفه ويتحالف مع الحزب الشيوعي بشرط توليه هو نفسه منصب رئاسة الوزراء وإبعاد منداس فرانس عن شغل ذلك المنصب، وذلك بسبب العبء الثقيل الذي تركته حكومته(جوان 1954- فيفري 1955) على الساحة السياسية الفرنسية:من خلال حرب الفيتنام وفشل

---

1).- Bernard Droz: Histoire de la guerre d'Algérie, Ed - le seuil, paris,Tome1,1991,p - p 88 - 89.

2)- Etienne Maquin: op - cit, p 77.

3)- سياسي فرنسي 1905-1975 رئيس الحكومة الفرنسية أو المجلس الوطني ما بين 1956ومارس 1957والأمين العام لـ (SfIO) ما بين 1946- 1956، يراجع: الغالي غربي: المرجع السابق، ص- ص 252 - 253.

الحرب الكلاسيكية في الجزائر، فكان أن اختار رئيس الجمهورية الفرنسية روني كوتي، غي موليه على رأس المجلس الوطني الفرنسي والحكومة[1] لأول وآخر مرة في حياته[2].

عرض غي موليه تشكيلته الحكومية على المجلس الوطني الفرنسي في21 جانفي1956 ونالت الثقة بـ 240 صوتا مقابل 71 صوتا معارضا[3] وكان شعار الحكومة الجديدة فيما يخص الجزائر، وقف إطلاق النار، انتخابات حرة، مفاوضات[4]. وكان أول إجراء للرئيس الجديد تعيين الجنرال كاترو[5] حاكما عاما خلفا لجاك سوستال، وأعلن عن تنظيم انتخابات حرة وموحدة في الجزائر. إلا أن قرار التعيين هذا أثار موجة من السخط والرفض لذا جمهور المستوطنين الأوروبيين، الذين شعروا بأن غي موليه سوف ينتهج سياسة المصالحة والمفاهمة مع المسلمين- الأهالي- [6]، خاصة بعدما تحدث في حفل تنصيبه عن الشخصية الجزائرية وقال بأن الجزائر ليست إقليما فرنسيا وأن للجزائر شخصية خاصة بها مما دفع المستوطنين الأوروبيين إلى القيام بمظاهرات يوم الأحد 29 جانفي1956 وكان شعار تلك المظاهرات " أننا لن نشرف الجنرال كاترو بأن يحكمنا" [7]وفي الوقت نفسه قام موجهوا المستوطنين الأوروبيين أمثال" ألان دي سيريني" وأميدي فروجي"Amédee froger" رئيس المجلس العام للجزائر

---

1) - Etienne Maquin: op - cit, p – p 67 - 69.

2)- عكس ما أورده أحمد منغور في كتابه الرأي العام الفرنسي والثورة بان غي موليه تولى منصب الحكومة عدة مرات في عهد الجمهورية الرابعة.انظر: أحمد منغور: المرجع السابق، ص 49.

3) - Philippe Bourdrel: la dernière chance de L'algerie Française (1956-1958), Ed, Albin Michel, Paris,1996, p 21.

4) - Bernard Droz: op - cit, p 93.

5)- كاترو جورج: ولد بتاريخ 29 جانفي 1877 بليموج (هوت فيان) كان بين 1944 و1953 حاكما عاما للجزائر ومحافظ دولة مكلف بشؤون المسلمين، توفي في 1969/12/21. راجع: عاشور شرفي: المرجع السابق، ص 280.

6)- عبد الله شريط: الثورة الجزائرية في الصحافة الدولية 1956، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، الجزائر، 1995، ص 104.

7)- Philippe Bourdrel: op - cit, p - p 21 - 22.

ورئيس فدرالية رؤساء البلديات، بإرسال تلغراف إلى رئيس الحكومة الجديدة يحمل في طياته احتجاجات ضد تعيين الجنرال كاترو باعتباره موالي للمسلمين.

وقد ترجم المستوطنون هذا الشعور في استقبال غي موليه بالمظاهرات المندّدة بقرار تعيين الجنرال كاترو يوم 06 فيفري 1956. وقاموا برمي رئيس الحكومة عند مجيئه إلى مدينة الجزائر بالطماطم والبيض الفاسد[1].

لم يجد غي موليه مخرجا لتهدئة المشاعر العدائية للمستوطنين سوى التراجع عن قرار تعيين كاترو وتعيين صديقه روبير لاكوست- وزير الشؤون الاقتصادية- وزيرا مقيما في الجزائر يوم 09 فيفري 1956[2].

المبحث الرابع: روبير لاكوست وزيرا مقيما في الجزائر.

إن وصول التيار اليساري إلى الحكم في فرنسا أحدث تحولا جذريا فيما يخص نظام الحكم والإدارة في الجزائر، بقيادة الاشتراكي غي موليه، الذي استحدثت حكومته نظام خاص لإدارة الجزائر اصطلح عليه اسم " حكومة عامة " برئاسة وزير مقيم له كرسي في مجلس الوزراء في فرنسا وأول من تولى هذا المنصب هو روبير لاكوست[3].

---

1) - Echo D'alger: N°16067, 7/02/1955.

2)- تذكر بعض المراجع أن كاترو هو الذي سارع إلى تقديم استقالته بعد أن وصلته أخبار لما تعرض له رئيس الحكومة الفرنسية من طرف المستوطنين: انظر:

- Mohamed Teguia: L'Algerie en guerre ,O.P.U, Alger,1998, p 108.

3) - Bernard Droz: op - cit, p 97.

المطلب الأول: ترجمة لشخصية روبير لاكوست.

ولد روبير لاكوست يوم 05 جويلية 1898 في إقليم الدردونيه في جنوب غرب فرنسا[1] عرف لاكوست طفولة صعبة في وسط ريفي في منطقة الدردون، تحت رعاية أب عنيف من عائلة فقيرة[2]. كافح بضراوة لإتمام دراسته، التحق بثانوية "Brive gaillard"، [3] وبعد نيله شهادة البكالوريا التحق بكلية الطب في جامعة باريس، وبعد سنتين تحول إلى دراسة الحقوق، ثم تخلى عن الدراسة بسبب التعبئة العامة عام 1917 والتحق بجبهات القتال، وقد توفيت أمه في نفس هذه الفترة، [4] وبعد انتهاء الحرب العالمية الأولى عاد إلى الحياة المدنية وأكمل دراسته ونال شهادة الليسانس في الحقوق[5]، ثم دخل الوظيف العمومي وتقلد أمانة خزانة المستودعات وبعدها انخرط مباشرة في الحياة

---

1)- وتجدر الإشارة إلى أن نظام الحكم في الجزائر قبل هذه الفترة كان يطلق عليه الإدارة العامة - حكومة عامة - تحت إمرة حاكم تابع لوزارة الحربية، أي حكم عسكري في الفترة الممتدة ما بين 1830و1870، ومدني تابع لوزارة الداخلية في الفترة الممتدة ما بين 1870-1956، مسؤول أمام الحكومة في باريس ويمثلها في جميع أنحاء الجزائر واختصاصاته الرئيسية:

- له سلطة إصدار اللوائح.
- يمثل الجزائر ويوجد في كل مقاطعة مديرية تحت رئاسته.
- فيما يخص الدفاع والأمن له الرئاسة على قائد القوات البرية والبحرية والشرطة وله حق إعلان الأحكام العرفية في حالة انقطاع المواصلات مع الدولة الأم.
- له إشراف على جميع المصالح المدنية في الجزائر ما عدا القضاء والتعليم، انظر:

-محمد حسين: الاستعمار الفرنسي، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986، ص - ص 105- 236.

2)- عاشور شرفي: المرجع السابق، ص288.

3) - Rymond KaraKovitch: Les troix vies du Robert lacoste,www.lourd- arg, 07/11/2010 ,9:30-11:00 ,p1.

4) - Rymond Karakovitch: le même article et le même site.

5)- عاشور شرفي: المرجع السابق، ص288.

النقابية " نقابة فدرالية الموظفين العموميين " ثم أصبح أمينها عام 1928.[1] أصبح بعدها من زعماء المدرسة الاشتراكية الفرنسية وكان يتميز بالقسوة والعناد والشجاعة [2]

في ثلاثينيات القرن العشرين أصبح عضوا نشيطا في النقابة الفرنسية للعمال، وبعد احتلال ألمانيا لشمال فرنسا وتوقيع حكومة فيشي لمعاهدة الهدنة، التحق مباشرة بالمقاومة ثم أسس حركة تحرير الشمال ثم عين من طرف الجنرال ديغول كممثل له في حركة تحرير فرنسا من الاحتلال النازي في عام 1944[3]، وبفضل المؤهلات التي أظهرها في الوظائف التي شغلها في فترة التحرير- تحرير فرنسا من الاحتلال الألماني-وخبرته في المسائل الاقتصادية ومشاكل الإنتاج الصناعي عيّن في الحكومة المؤقتة لديغول فيما بين 1944-1945 وزيرا للإنتاج الحربي[4]. وبعد سقوط تلك الحكومة وقيام الجمهورية الفرنسية الرابعة انظم إلى الفرع الفرنسي للاشتراكية العالمية وشغل عدة مناصب في حكومات الفترة الممتدة ما بين 1946- 1956[5].

وبعد فوز الفرع الفرنسي للاشتراكية العالمية بالانتخابات التشريعية في 02 جانفي 1956، عيّنه رئيس الحكومة غي موليه رئيسا للشؤون الاقتصادية وفوضت له مهمات التأميم، كصناعة الزيوت، مصانع رونو،الطيران الجوي ولكنه كان لا يُظهر حماسا كبيرا لهذا النهج، وكان يفضل مجتمعات ذات اقتصاد مختلط، عن طريق السماح بمواصلة تثمين صلاحيات القطاع الخاص[6] وبعد رفض المستوطنين لقرار تعيين الجنرال كاترو حاكما في الجزائر استنجد به غي موليه وعينه كوزير مقيم في الجزائر واستمر في

1) - Rymond Karakovitch: le même article et le même site.

2) - Alistaire Horne: Histoire de la guerre d'algérie, Ed-Albbin Michele, Paris, 1987 ,p159.

3)- سعدي بزيان: المرجع السابق، ص- ص110-111.

4) - Rymond krakovitch: le même site et la même page.

5) - Alistaire Horne: op.cit, p 159.

6) - Rymond Krakovitch: le même site et la même page.

هذا المنصب إلى غاية 15 أفريل 1958 وفي 26 سبتمبر1971 انتخب سيناتورا عن الحزب الاشتراكي، توفي في 9 مارس1989 بمدينة "Bérigueux"[(1)].

<u>المطلب الثاني:ظروف تعيين روبير لاكوست وزيرا مقيما في الجزائر.</u>

عين روبير لاكوست وزيرا مقيما في الجزائر في ظروف يمكن وصفها بالحرجة، أو ما يسمى في أوساط الباحثين والمؤرخين بالمرحلة الانتقالية، التي بدأت مجريات أحداثها عند الانتخابات التشريعية في مطلع سنة 1956 ومجيء حكومة غي موليه التي رمت كل ثقلها على الجهد العسكري واستعمال القوة، خاصة في ظل الظروف المحيطة والمعطيات الجديدة.

ومن الملاحظ أن حكومات اليمين فشلت في القضاء على الثورة التي حققت الكثير من الانتصارات السياسية والعسكرية والدبلوماسية خاصة بعد النجاحات والانتصارات التي حققتها هجمات الشمال القسنطيني، وفشل سياسة حكومة إدغارفور وجاك سوستال[(2)] التي ترتب عنها اتساع الثورة والمشاركة الواسعة للجزائريين في جبهة وجيش التحرير الوطني التي بلغت ذروتها بين 1956- 1958[(3)] وخسارة فرنسا ما يربو عن ثلاثة آلاف (3000) جندي في منطقة الشمال القسنطيني وحدها[(4)].

---

1)- سعدي بزيان: المرجع السابق، ص 111.

2)- لمعلومات أكثر حول سياسة سوستيل والحكومة اليمينية التي ينتمي إليها، انظر كل من: مراد أعراب: " خطة سوستال لمواجهة الثورة 1955"، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ الثورة، جامعة الجزائر، السنة الدراسية 2001 / 2002. و:

- Charles Robert AGERON : <u>De l'Algérie française à l'Algérie algérienne</u>, ENAG éditions, Alger, 2010, p – p 543 – 560.

3) - Mohamed Harbi: <u>L'Algerie et son destin</u>, Arcontère edition, 1992, P 111.

4)- المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954: " الإستراتيجية العسكرية الفرنسية 1954-1957 من منظور بعض الكتابات الإنجلو أمريكية "، <u>دراسات وبحوث الملتقى الوطني الأول حول الأسلاك الشائكة والألغام</u>، سلسلة الملتقيات، 1998، ص 54.

بعد أن نالت حكومة غي موليه ثقة الجمعية الوطنية توقع العالم حلا سلميا للقضية الجزائرية، خاصة وشعاراتها الرامية إلى تحقيق السلم والعدالة في الجزائر، والوقوف في وجه البرجوازية المتوحشة، إلا أن غي موليه تراجع عن أفكاره بعد الاستقبال الذي لقيه من طرف المستوطنين، في إطار ما يعرف بيوم الطماطم – السالف الذكر –، الذي ثار فيه المستوطنين ضده بعد اعترافه بالشخصية الجزائرية أمام الجمعية الوطنية وتعيينه لجورج كاترو وزيرا مقيما بالجزائر[1].

إن الوضع العسكري بالجزائر كان في أسوأ أحواله، كما أن معظم فرنسيي الجزائر كانوا يعيشون جحيم الخوف والرعب الذي كان يوقده السياسيون التقليديون أمثال أميدي فروجي، وكذلك المتطرفون الذين حلت محلهم لجنة الوفاق لقدماء المحاربين.

أكد كل من باتريك إيفينو وجون بلانشايس في كتابهما " حرب الجزائر ملف وشهادات "[2] أن الجزائر كانت تعيش حالة غليان، خاصة وأن ولاة المحافظات الثلاث كانوا قد ألحوا على غي موليه أن يعدل ويتراجع عن مشروعه في تعيين كاترو، كما حذروا كاترو من أن دخوله إلى الجزائر سيولد انفجارا ومن الممكن اغتياله إن هو أصر على موقفه.

ويضيف المؤلفان أنه أصبح على روبير لاكوست أن يواجه لوبيات المصالح الكبرى الجزائرية، التي كانت تساوم الحكومات– داخل البرلمان – بالحرب الجزائرية، ومن ذلك تصريح مسؤول طلبة جامعة

1)– يحي بوعزيز: " ملامح عن ثورة نوفمبر الجزائرية ومواقف ديغول اتجاهها لغاية مظاهرات ديسمبر1960 "، مجلة الأصالة، العدد 74/73، وزارة الشؤون الدينية، السنة الثامنة، سبتمبر/أكتوبر 1979، ص 25.

2)– باتريك افينيو وجون بلانشايس: حرب الجزائر ملف وشهادات، تر: بن داود سلامنية، ج02، دار الوعي للنشر، الجزائر، 2013.

الجزائر بيار لاغايار " Pierre Lagaaillard " قائلا:" الآن أنا أعلم جيدا أننا نستطيع أن نقوم بانقلاب على السلطة"[1].

من خلال قراءتنا للتقارير العسكرية التي قدمها بعض الجنرالات والقادة الفرنسيين العاملين بالجزائر للوزير المقيم عشية تعيينه كوزير مقيم، تبين لنا أن الجزائر كانت تعيش مرحلة جد حرجة في جميع المجالات، وسنتدرج في استعراض البعض من هذه التقارير التي أسهب في الحديث عنها كلود بايا وهي كالتالي:

أول تقرير اطلع عليه لاكوست، هو تقرير قائد العمليات في قسنطينة الجنرال جون نواري "Noiret Jean"، ومما جاء فيه:

- العملية السلمية تراوح مكانها.

- فشل الأسلوب العسكري في استرجاع السلم والقضاء على التمرد في منطقة قسنطينة.

ويتجلى هذا الفشل في عدم القدرة على كبح النفوذ المتزايد لجبهة التحرير الوطني لدى الأوساط الشعبية التي نجحت في إدارة عملية بسيكولوجية ضد السلطات الاستعمارية عن طريق الضغط على الموظفين المسلمين للاستقالة والالتحاق بالثورة، وقتل كل من لديه روابط مع فرنسا، بحيث قامت الجبهة في جانفي 1956 بقتل 112 فردا مدنيا وحرق 42 مدرسة، 58 مزرعة، 42 مسكنا، 53 جسرا وتدمير 172خطا هاتفيا.

1)- باتريك افينيو وجون بلانشايس: المصدر السابق، ص- ص 188- 189.

- تم تقسيم وحدات جيش التحرير المتكونة من 40إلى 80 جنديا إلى فرق متكونة من 20جنديا.

وعليه طالب بـ 52000 جنديا إضافيا وتزويد الوحدات العسكرية المتكونة من 150000جندي بـ: أجهزة الراديو المتطورة، مدرعات خفيفة، وحدات الخيل، الطائرات المروحية وطائرات المراقبة[1].

أما التقرير الثاني الذي اطلع عليه لاكوست فيحمل توقيع نائب والي بجاية ومما جاء فيه :

- الإقرار بنجاح الثورة والقضاء على النفوذ الفرنسي في جميع الدواوير وفي مراكز كل البلديات ماعدا بلدية واحدة لم يذكرها بدليل استقالة جميع المنتخبين في البلديات المختلطة . هذه الاستقالة التي نشرت في يومية " la dépêche de Constantine " حيث تم غلق مكاتب الأميار وتم تدمير مكتبين مع أرشيفهما.

- القياد والخوجات بعضهم قتل والبعض الآخر هرب والبعض الآخر مختبئ.

- المدارس لم تفتح منذ أكتوبر 1955.

- اختفاء مراكز الهاتف، مكاتب البريد في المراكز الرئيسة للمدن.

- النشاط الزراعي متوقف، جمع الضرائب أصبح مستحيلا.

- القضاء فقد جميع زبائنه المسلمين – الإعدام لمن يذهب إلى المحاكم الفرنسية –.

---

1) - Claude paillat: Deusieme dossier secert de l'Algerie, les presses de la cité, Paris, 1962, p 205.

- تم تدمير العديد من العمارات ووسائل الحفر والتشجير .

وخلص التقرير إلى أن بجاية تعيش تحت الحصار، ولا تتنفس إلا من البحر والمطار وبأن الإمكانيات المسجلة لإخماد الثورة غير كافية بحيث أن الدرك أصبح غير قادر على إكمال التحقيقات التي غالبا ماكان يقوم بها. والجهاز الوحيد الذي يقوم بمهامه بشكل جيد هو شرطة الاستعلامات العامة ولكنه عمل غير كافي. وختم نائب الوالي تقريره بطلب تعزيزات في جميع الميادين وبسرعة[1].

أما التقرير الثالث فكان من طرف قائد العمليات في الجنوب الجنرال بارلانج "Parlange" ومما جاء فيه:

- تم فصل 2000 رامي مغربي وتم إقرار إرسالهم إلى بلدهم.

-كومندوس الأوراس يشتكون من الوحدات المتواضعة من المفارز المتنقلة للحماية الريفية GMPR[2].

وفيما يخص التقرير الرابع فقدحمل توقيع قائد العمليات في منطقة القبائل الكبرى الجنرال أولييه "Olié" ومجمل ما جاء في تقريره أن وضعية منطقته مشابهة لمنطقة بجاية، وختم تقريره بالتهديد بالاستقالة إن لم يتلق التعزيزات الكافية[3].

---

1) - Claude paillat: op - cit, p 209.

2)- تتمثل مهام هذه الفرق والتي أصبحت تسمى عام 1958 المفارز المتنقلة للأمن GSM في المراقبة والتدخل والحفاظ على الأمن في الأماكن التي لا تخضع لتغطية كافية من طرف الجيش الفرنسي أو رجال الدرك، ويقع على عاتقهم أيضا حماية بعض البناءات العمومية كمقر الولايات والدوائر والبلديات أو ضمان حماية بعض الشخصيات المدنية: راجع: عبد الحميد إبراهيمي: في أصل الأزمة الجزائرية (1958-1999)، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2001، ص27.

3) - Claude paillat: op - cit, p 112.

وفي 22 فيفري 1956 قدم والي العاصمة تقريره إلى الوزير المقيم وأهم ما جاء فيه أن الأوروبيين يشعرون باللاأمن في كل مكان.دعاية جبهة التحرير الوطني كالنار في الهشيم في وسط المسلمين، الاعتداءات، قتل موظفي الشرطة وختم تقريره بأن الوضعية سيئة وطلب التحرك بسرعة في جميع المجالات[1].

أما آخر التقارير فهو تقرير القائد العام للجيش الفرنسي في الجزائر الجنرال لوريلو "Lorillot"، بتاريخ 1956/02/28. الذي أكد فيه على أن الوضعية العامة في الجزائر جد متواضعة سياسيا وعسكريا، وأقر باستحالة حمل المتمردين " الثوار" على وضع السلاح في الوضعية الحالية التي هي في صالحهم، وطالب بـ 200000 جندي على دفعتين، الأولى في أجل أقصاه 1956/05/15 تعدادها 100000جندي والثانية في 1956/06/15 وتعدادها مساوي لتعداد الدفعة الأولى[2].

المطلب الثالث: صلاحيات الوزير المقيم.

بعد مصادقة الحزب الشيوعي الفرنسي على تخويل حكومة غي موليه السلطات المطلقة في الجزائر يوم 12 مارس 1956[3] باشرت هذه الأخيرة فيما يخص الجزائر سلسلة من الإصلاحات السياسية والإدارية وأصدرت قانون 285-56 والذي صادقت عليه الجمعية الوطنية الفرنسية في 16 مارس 1956 وسمي بقانون "السلطات الخاصة"[4]، الذي خوّل الحكومة في الجزائر اتخاذ جميع

1) - Claude paillat: op - cit, p 112.

2) - IBid: p – p 112 - 113.

3)- مولود قاسم نايت بلقاسم: المصدر السابق، ص 28.

4) – حول قانون السلطات الخاصة ونتائج التصويت عليها، أنظر الملحقين رقم: " 03 . 04 ".

الإجراءات الاستثنائية التي تمكنها من إعادة النظام وتأمين الحماية للأشخاص والممتلكات[1] ويوضح الصحفي الفرنسي إيف كوريار Yves courierre تفصيلات أخرى حول صلاحيات الوزير المقيم وهي كالتالي[2]:

- تنظيم سير الأشخاص.
- مراقبة السلع.
- تنظيم حرية الصحافة بواسطة الشرطة.

ويضيف غي بيرفيل Guey perville بندا آخر يتعلق بالأحكام التي تطبق على المخالفين لنص قانون السلطات الخاصة، وتتراوح ما بين ثمانية أيام واثني عشر يوما سجنا، وغرامة مالية من 50 ألف فرنك إلى مليوني فرنك[3]. وفي 11 أفريل تم حل المجلس الجزائري ونقل جميع صلاحياته إلى الوزير المقيم الذي أصبح يتمتع بكل سلطات الجمهورية باستثناء ميادين التعليم والعدالة.

وبخصوص صلاحيات الوزير المقيم بالجزائر[4]، فقد حددها المرسوم رقم 56-274 . السالف الذكر. المؤرخ في 17 مارس 1956، والمتعلق بالأحكام الاستثنائية التي تهدف إلى إعادة النظام – إحلال السلم –، حماية الأشخاص والممتلكات ووقاية إقليم الجزائر. ونظراً للقانون رقم 56-258 المؤرخ في 16 مارس 1956 الذي يرخص للحكومة إنجاز برنامج توسع اقتصادي، تطور اجتماعي وإصلاح

---

1) - Yves courrière: Le temps des léopards, Ed Rahma, Alger,1993, p 311.

2) - Guey perville: La repression, etudes coloniales_camoblog.Com, 09/01/2011,10: 00 du matin, p - p 2-3.

3)- الغالي غربي: المرجع السابق، ص 226.

4) .- أنظر صلاحيات الوزير المقيم في الملحق رقم: " 02 "

إداري في الجزائر، يؤهلها لاتخاذ كل التدابير الاستثنائية بهدف إعادة النظام وحماية الأشخاص والممتلكات ووقاية الإقليم [1] ومواده كالتالي:

المادة الأولى: تمكن للحاكم العام على كل إقليم الجزائر أن:

1) يمنع جزئيا أو كليا تنقل الأشخاص، العربات أو الحيوانات في الأماكن والساعات المحددة بقرار.

2) يأمر بكل إجراء يسمح بمراقبة تنقل الممتلكات وبضمان المحافظة عليها واستعمالها.

3) ينظم أو يمنع استيراد وتصدير وشراء وبيع وتوزيع ونقل أو حيازة منتجات ومواد أولية أو حيوانات.

4) إنشاء مناطق حيث إقامة الأشخاص وهي منظمة أو ممنوعة.

5) يأمر أي شخص يأوي شخصا أجنبيا عن عائلته بأن يصرح بذلك للسلطة.

6) ينظم الدخول والخروج أو الإقامة في الإقليم لأي شخص فرنسي أو أجنبي، ويمنع أن يدخله أو يقيم به كل من كان تواجده من شأنه أن يعرقل بأي صفة كانت عمل السلطات العمومية.

7) النطق بالإقامة الجبرية تحت الحراسة أولا لكل شخص تبين أن نشاطه يشكل خطرا على الأمن والنظام العام[2].

8) يمنع بصفة عامة أو خاصة الاجتماعات العمومية أو الخاصة التي من شأنها إثارة الفوضى.

9) يأمر بغلق مؤقت لقاعات الحفلات ومتاجر المشروبات وأماكن الاجتماعات بكل أنواعها.

---

1)- حسين بوزاهر: العدالة القمعية في الجزائر المستعمرة (1830- 1962)، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين، دار هومة، الجزائر، 2011، ص 225.

2)- حسين بوزاهر: المرجع نفسه، ص 226.

10) الأمر بالشروع في البحث ونزع جميع الأصناف من الأسلحة والذخائر وكذا المتفجرات.

11) يأمر ويرخص بالتفتيش في البيوت نهارا وليلا[1].

12) مراقبة جميع وسائل التعبير (صحافة، إصدارات، الاتصالات اللاسلكية، البث الإذاعي والعروض السينمائية، العروض المسرحية).

13) يمكنه أن يحول أو يوقف أو يسخر كل موظف أو عون يتضح أن نشاطاته تشكل خطورة على النظام العام، وكذلك الحال بالنسبة للجمعيات.

أما فيما يخص **المادة الثانية** منه فتنص على: الاستجابة للاحتياجات المدنية والعسكرية الناجمة عن مستلزمات الحفاظ على النظام، ولضمان السير العادي للخدمات العمومية تؤهل السلطات المدنية والعسكرية، كل فيما يخصه، لممارسة سلطات التسخير المنصوص عليها في قانون 1877/07/03 المتعلق بالتسخيرات العسكرية وقانون 1938/07/11 حول تنظيم البلاد في وقت الحرب.

وبخصوص **المادة الثالثة** فهي تعطي صلاحيات للوزير المقيم أن يحدد الخدمات الواجب فرضها كتعويض للأضرار اللاحقة بالممتلكات العامة أو الخاصة على الذين قدموا مساعدة للثوار أو سهلوا من أعمالهم.

وفي ميدان الجمارك حددت **المادة الرابعة** من القانون تمديد حدود منطقة الزيارة والمراقبة الجمركية في شواطئ الجزائر[2].

وفي ميدان البحرية تنص **المادة الخامسة** من القانون على توسيع سلطات تفقد السفن. أما **المادة السادسة** فقد نصت على إمكانية تأجيل الانتخابات الجزئية بقرار من الوزير المقيم، كما يمكنه

1)- حسين بوزاهر: المرجع السابق ، ص 226.

2)- نفسه ، ص 227.

أن يوقف منتخبي المجالس المحلية الذين يعرقلون عمل السلطات العمومية حسب المادة السابعة.و في هذا المجال تمنحه المادة الثامنة صلاحية تنصيب لجنة إدارية أو مندوبية خاصة إذا انخفض عدد أعضاء المجلس المحلي.وفي هذا الصدد يمكن للوزير المقيم أن يفوض المحافظين السلطات المنصوص عليها في المواد السالفة الذكر.ويمكن للسلطات المدنية أن تفوض للسلطات العسكرية سلطاتها[1] وذلك حسب ما جاء في المادة الحادية عشر، كما يمكن للسلطات العسكرية تفويض بعض صلاحياتها للسلطات المدنية.

وقد حرر هذا القرار في 17 مارس 1956 وحمل إمضاء كل من رئيس مجلس الوزراء غي موليه والوزير المقيم لاكوست، ووزير العدل فرانسوا ميتران، ووزير الداخلية جيلبارت جيل، ووزير الدفاع بورجيس مونوري " Bourges Maunoury "، إضافة إلى كل من وزير التربية، ووزير الشؤون الاقتصادية، وكاتب الدولة لدى الداخلية المكلف بالشؤون الجزائرية مارسال شامبيكس « Marcel champeix »[2].

من خلال فصول ومواد قانون السلطات الخاصة وصلاحيات الوزير المقيم يتضح أن حكومة اليسار بزعامة غي مولي ترمي للقضاء على الثورة في أسرع وقت ممكن، من خلال إعطاء صلاحيات جد خاصة ومتعددة للوزير المقيم لاكوست.

المطلب الرابع: تدابيره وتصوراته الأولية.

استغل روبير لاكوست هذه الترسانة من الصلاحيات التي خولها له قانون السلطات الخاصة في تكوين إدارة على المقاس، وأخذ بنصيحة رئيسه غي موليه بتصفية رجال الحكومة السابقة[3]– حكومة إدغار فور– التي أنهكها الفساد بسبب احتكارها وتوجيه سياستها من طرف المستوطنين الأوروبيين

1)– حسين بوزاهر: المرجع السابق، ص 227.

2)– نفسه ، ص 230.

3) - Yves couriérre: Le temps des leopards, op - cit, p 338.

(بارونات المزارع . وغلات الجزائر الفرنسية)، زيادة على احتكارهم المجال الإعلامي عن طريق صحيفة – صدى الجزائر –(1) فكان أن اتخذ جميع عناصر مكتبه من أصدقائه القدامى ومن نفس توجهه الايديولوجي وهم كالتالي(2):

– بيير ميزوناف: " Pierre Maisonneuve " والذي يعرف جميع مشاكل الجزائر واتخذه روبير لاكوست رئيسا للمكتب العسكري والمدني.

– فوري: "Fouret "مستشارا جمركيا.

– جون بوكود: " Jean Peccoud "كمستشار عسكري أول والذي يعرف روبير لاكوست منذ الحرب العالمية الثانية، اشتغل في الجمارك، كان طالبا في كلية العلوم التقنية ثم مستشارا تقنيا لأركان الحرب المختلطة.

– ديكورنو: " Ducournau " مستشار عسكري ثان، رفيق لاكوست في الحرب ضد النازية ديغولي.

–بيار أستين:" Pierre Hosteing " عوض شارل فرابار:" Charlles Frappart " في أمانة الحكومة– الحكومة العامة في الجزائر بقيادة الوزير المقيم روبير لاكوست– نائب ولاية مستغانم– وهو الموظف الوحيد الذي ينحدر من الجزائر في ديوان الوزير المقيم لاكوست. وبالنسبة للصحافة فقد اختار ميشال غورلان" Michelle Gorlin ". هؤلاء الشخصيات هم تشكيلة روبير لاكوست التي سيديرها حرب الجزائر، تم انتقائهم بدقة وما يلاحظ عليهم أنهم لم يعملوا في ديوان الحاكم العام السابق

---

1) – Patrik Eveno et Jean planchais: La guerre d'algérie, Ed la phomic, Alger, 1990, p 95.

2) – Yves courrière: le temps des leopards, op - cit, p - p 281 - 282.

جاك سوستال عملا بوصية رئيس الحكومة الفرنسية غي موليه، وأن وظائفهم مبهمة وغير محددة بدقة[1].

إن الاتجاه اليساري الذي ينتمي إليه روبير لاكوست وماضيه التاريخي من خلال مشاركته في الحرب العالمية الأولى والثانية والنشاط النقابي والوظائف الحكومية التي شغلها، هي التي أهلته ليختار كوزير مقيم في الجزائر، وأن السلطات التي خولت له من خلال قانون 17 مارس 1956 سلطات دكتاتورية أتاحت له التصرف في جميع المجالات.

ألِف الملاحظون السياسيون – فرنسيون و أجانب – أن يقسموا السياسة الفرنسية تجاه الثورة الجزائرية إلى قسمين ينتهي أولها عند انتخابات 1956 وقيام حكومة غي موليه، ويبتدئ الثاني مع بداية فيفري 1956. وهم يرون في هذا التقسيم مظهرا غريبا يرجع إلى خضوع غي موليه لمطالب المستوطنين الأوروبيين الذين نظموا حملة 6 فيفري الشهيرة ضده، ومع تعيين روبير لاكوست وزيرا مقيما في الجزائر في فيفري 1956، شرع هذا الأخير في دراسة الخطط العسكرية والسياسية التي تمكنه من القضاء على الثورة[2]، وفيما يخص الخطة العسكرية التي سنتناولها بالتفصيل في الفصل الثاني من هذه الدراسة، جاءت ضمن أولويات السياسة العامة لحكومة غي موليه تجاه القضية الجزائرية التي أطلق عليها سياسة التهدئة والأمن ذات البعد الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والإداري، وذلك ما ظهر في تصريح لروبير لاكوست المؤرخ بتاريخ مارس 1956[3].

---

1) - Yves courrière: le temps des leopards, op - cit, p 282.

2)- المجاهد: اللسان المركزي لجبهة التحرير الوطني طبعة خاصة، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007،ج1،عدد 15،الصادر بتاريخ 1958/01/1، ص 232.

3)- نفسه: عدد خاص، ج2، الصادر بتاريخ 1959/01/01، ص 288.

رأينا فيما سبق وحسب دعوى قانون السلطات الخاصة وقانون صلاحيات الوزير المقيم السالف الذكر أن المستوطنين الفرنسيين بصفة عامة وحكومة غي موليه ووزيرها المقيم لاكوست في تحليلهم للثورة وبحثهم عن أنجع السبل للقضاء عليها، قد خلصوا إلى اعتماد أسلوب حرب التهدئة على حد تعبيرهم كرد شامل على نمط الحرب الشاملة الذي انتهجته الثورة وفرضته عليهم.

وفي تعريفه لهذه الحرب يقول المقدم أندري بروج[1] " André Bruge ": " إن منهج حرب التهدئة يمثل خلاصة الملاحظات التي سجلت على التراب الجزائري، والتي عاينها وسجلها كل أولائك الذين يعملون على خنق العدو والأكثر ضررا في الوجود"[2].

والحق أن حرب التهدئة هذه تشمل المجالات السياسية، العسكرية، الاقتصادية، الاجتماعية، الإدارية والنفسية على حد تعبير لاكوست ويعرفها الصحفي الفرنسي إيف كوريير: " هذه العبارة تعني جميع الأدوات والوسائل التي وضعت من أجل توحيد وتنسيق عمل وجهود السكان المسلمين مع الجيش الفرنسي في الجزائر ضد تأثير وعراقيل العدو والمعارضين، يبقى الهدف الأخير من ورائها إحلال جو من الثقة وإعادة بعث أرضية خصبة لطالما كانت متدهورة. فتلقى القائمون على هذا الشأن، نتيجة ذلك، تعليمات تصب في محتواها لإحلال التهدئة والسلم في الجزائر"[3].

---

1)- قائد مركز التدريب على حرب التهدئة والحرب المضادة للعصابات.

2)- محمد بن دارة:" الحرب النفسية الفرنسية ورد فعل الثورة الجزائرية (1955-1960) دراسة في أنشطة الحرب النفسية للمكتب الخامس للجيش الفرنسي بالمنطقة العسكرية الفرنسية العاشرة "، ج1، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ المعاصر، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2008/2007، ص 92.

3)- Yves courrière: La guerre d’Algérie dictionnaire et documents, tome5, SGED éditions, Paris, 2001,p 2185.

وبناء على هذا التعريف يتضح أن في هذا النوع من الاستراتيجيات تصبح الوسائل العسكرية من بين الوسائل الأخرى، تتمثل في الحرب النفسية والدعائية، والأنشطة الدبلوماسية والبوليسية والأنشطة الاقتصادية والاجتماعية، إضافة إلى مختلف المساعي المبدولة للاتصال بالسكان وبعث العلائق معهم[1].

مما سلف يتضح لي أن حرب التهدئة هذه تعني حشد وتعبئة مجموع الوسائل والأدوات (العسكرية والمدنية السياسية، الإدارية، الاقتصادية والاجتماعية) لفرنسا بهدف القضاء على الثورة وفق خطة توازن بين أمرين هما الهدم والبناء على حد تعبير ساسة وعساكر فرنسا[2]. وحسب تعليمات لاكوست تقوم عملية الهدم والبناء هذه على ثلاث مراحل:

الأولى منها تدعى بمرحلة التحكم في الوضع، تعطى فيها الأولوية للأنشطة العسكرية الرامية للبحث عن الخلايا الثورية وتفكيكها، هذا من جهة، ومن جهة ثانية يضطلع الجيش بمهام بعث العلائق والاتصال مع الشعب، حيث يقوم بنشاطات في الميادين الإدارية، التعليمية والصحية.

أما المرحلة الثانية فقد اصطلح عليها لاكوست بمرحلة مراقبة السكان، وفي هذه المرحلة تضطلع السلطات العسكرية والمدنية العاملة في الجزائر بالشروع في إحصاء دقيق للسكان ومنحهم بطاقات التعريف، إضافة إلى محاولة بعث علاقات بين الأهالي والأوروبيين تحت إشراف المديرية العامة للشؤون السياسية للولاية العامة.

---

1)- محمد بن دارة: الحرب النفسية، المرجع السابق، ص 92.

2)- فالهدم يعني حسب منظري حرب التهدئة البحث عن الخلايا الثورية وتفكيكها والقضاء عليها، أما البناء فيعنى به إرساء أسس نظام جديد يقطع طريق العودة على الثورة وتجديد العلاقة مع السكان وجلبهم إلى صف فرنسا.انظر: محمد بن دارة: المرجع السابق، ص 53.

أما فيما يخص المرحلة الثالثة والأخيرة، فتتميز بهيمنة شبه كاملة للأنشطة المدنية، فبعد عودة السكان إلى الإدارة الفرنسية، وعندئذ يتم الشروع في تنصيب هيئات ومؤسسات الإدارة المحلية، وهي مرحلة تتميز بالمزاوجة بين الأنشطة المدنية والعسكرية، مع تحقيق تقدم ملموس في القضاء على الثورة.

والملاحظ أن لاكوست في إحدى تعليماته ركز على ضرورة التخطيط لإشراك الأهالي الجزائريين في هذه المؤسسات، وخاصة عند تشكيل المندوبيات الخاصة، ويتم ذلك عن طريق انتخاب وتعيين مسؤولين محليين تسند إليهم بعض المهام والمسؤوليات تحت إشراف المصالح الإدارية الخاصة " SAS "[1].

والحق أن لاكوست الذي عين من طرف صديقه غي موليه كان يؤمن بالجزائر الفرنسية، وكان يفكر فيما يعرف بالترقية الاجتماعية لمسلمي الجزائر – دفعات لاكوست –[2]، إلى درجة المساواة في الثقافة والحقوق مع المستوطنين الأوروبيين، وهذا ما جعله في صدام دائم مع غلاة الجزائر الفرنسية على حد تعبير باتريك إفينو، لذلك أصبح على لاكوست مواجهة لوبيات المصالح الكبرى في الجزائر (المستوطنين الأوروبيين) التي كانت تساوم الحكومات- داخل البرلمان – بالحرب الجزائرية[3].

وبالاعتماد على قانون السلطات الخاصة السالف الذكر، فكر لاكوست في إجراء إصلاحات في جميع المجالات من أجل إخراج الجزائر من تخلفها الإداري والاقتصادي رغم المعارضة الشرسة من قبل المستوطنين.

---

1)- محمد بن دارة: المرجع السابق، ص 95.

2) – بخصوص دفعات لاكوست انظر: لخضر بن سعيد: " دفعة لاكوست استولت على الدولة ودبرت مؤامرة أكتوبر 1988 " جريدة الشروق اليومي، العدد 4157، 2013/10/05، الجزائر، ص – ص 3 – 7.

3)- باتريك افينو: المصدر السابق، ص 188.

إلى جانب ذلك وحسب دعوى قانون صلاحيات الوزير المقيم، كان لاكوست يبذل قصارى جهوده في تضليل وتكميم الصحافة بمنع الجرائد من الصدور، كما باشر في تنفيذ أحكام الإعدام الصادرة في حق المتهمين[1].

يتضح مما سبق أن فرنسا مند البداية كانت تخطط للقضاء على الثورة الجزائرية، باستعمال كل ما هو متاح سواء من طرف حكومات اليمين أو حكومات اليسار، كما يتبين لنا أن لاكوست ورغم توجهه اليساري بمجرد تعيينه كوزير مقيم، ارتكز في سياسته على قانون السلطات الخاصة الذي حدد صلاحياته كوزير مقيم، واتخذ مجموعة من الإجراءات والتدابير وفق مخطط تحقيق التهدئة — حرب التهدئة – ، وهذا ما سيكون محور دراستنا في الفصول الموالية.

1)- باتريك افينو: المصدر السابق، ص 189.

الفصل الثاني:

روبير لاكوست والحل العسكري (1956– 1958).

المبحث الأول: التعزيزات العسكرية.

المبحث الثاني: حرب الإبادة وسياسة القوة المطلقة.

المبحث الثالث: سياسة العزل (محاصرة الثورة).

المبحث الرابع: مواجهة حرب المدن – معركة الجزائر–.

المبحث الخامس: ردود الفعل الفرنسية والجزائرية (المؤيدة والمعارضة) على السياسة العسكرية لروبير لاكوست.

تطرقت في هذا الفصل إلى السياسة العسكرية التي انتهجها لاكوست في مسعاه لتحقيق مقولته الشهيرة " الربع الساعة الأخير للثورة الجزائرية "، وذلك من خلال خمسة مباحث، أولها تناولت فيه سياسة لاكوست الرامية لتحقيق تعزيزات عسكرية قصد تحقيق حرب الإبادة وسياسة القوة المطلقة التي كانت محور دراستي في المبحث الثاني من هذا الفصل، أما المبحث الثالث فقد تطرق إلى سياسة العزل الداخلي والخارجي، لأعرج في المبحث الرابع إلى الحديث عن معركة الجزائر، أما فيما يخص المواقف الجزائرية والفرنسية المؤيدة والمعارضة للحل العسكري فستكون محور دراستي في المبحث الخامس.

المبحث الأول: التعزيزات العسكرية:

عمل روبير لاكوست وبعد اطلاعه على فحوى التقارير السالفة الذكر على دعم القوة العسكرية بوتيرة ملفتة للنظر، وتحقيقا لهذا المسعى عمد إلى طلب رفع عدد الجنود، وتطوير العتاد الحربي مما أدى بحكومة غي موليه إلى طلب زيادة الإنفاق العسكري، والاستعانة بالمساعدات الأمريكية وعتاد الحلف الأطلسي.

إن إصرار روبير لاكوست على طلب زيادة الترسانة العسكرية يبرز عزمه على انتهاج سياسة تصفية الثورة الجزائرية باستخدام القوة العسكرية[(1)] وكأنه كان يعتقد أن سلفه جاك سوستال اتبع سياسة غلب عليها طابع المرونة، هذه الأخيرة لا تتناسب والمحافظة على الجزائر الفرنسية ومن ذلك تصريحه بتاريخ 1956/02/09 " إن فرنسا ستحارب من أجل البقاء في الجزائر وستبقى "[(2)].

---

1)- المركز الوطني للدراسات والبحث في تاريخ الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954: استراتيجيه العدو الفرنسي في مواجهة الثورة، المرجع السابق، ص 171.

2)- المنظمة الوطنية للمجاهدين: تقرير الملتقى الوطني الثاني لتاريخ الثورة من 8 – 10 ماي 1984 ، نشر قطاع الإعلام والثقافة والتكوين 1984، ص 51.

والحق أن عزم لاكوست على تصفية الثورة عسكريا لا يتأتى إلا بتعزيزات مادية وبشرية للجيش الفرنسي العامل في الجزائر وهذا ما نحن بصدد الحديث عنه في مايلي:

المطلب الأول:زيادة عدد الجنود:

في إطار سياسته العسكرية عمل لاكوست على دعم القوة العسكرية خاصة أمام تطور الأوضاع وتوالي الانتصارات السياسية والعسكرية لجبهة وجيش التحرير أواخر سنة 1955. ومع مطلع سنة 1956 حيث اتجهت السلطات الفرنسية إلى حشد قواتها العسكرية بالجزائر[1].

والملاحظ أنه وبتاريخ 1956/02/24 أثير مشكل الجنود في أوساط هيئة الأركان المختلطة حيث أكدت على ضرورة دعم الجيش بشريا وخلال بضعة أسابيع بما نسبته أكثر من 200 ألف جندي إضافي لمواجهة المتمردين على حد تعبير المؤرخ الفرنسي فليب بوردرال[2].

أمام تسارع الأحداث طالب لاكوست بالسلطات الخاصة السالفة الذكر، وبالعودة إلى مرسوم 17 مارس 1956 الذي يمنح سلطات واسعة للوزير المقيم تمكنه من استرجاع الأمن وحماية الأشخاص وممتلكاتهم وإنقاذ – الجزائر الفرنسية –، وبناء على ذلك طلب لاكوست من وزير الدفاع بورجيس مونوري زيادة عدد القوات العسكرية وتسخير كل الوسائل الحربية الممكنة للاستمرار في محاربة جيش وجبهة التحرير، وعليه رفع وزير الدفاع طلب لاكوست إلى رئيس الحكومة غي موليه.

---

1) – Jean Charles Jauffret: Militaires et guérilla dans la guerre d'Algérie, Ed complexe, Paris, 2001.P 39.

2)– Philippe Bourdrel: op – cit, p 37.

وبعد مصادقة مجلس الوزراء عليه يوم 11 افريل 1956[1] شرع المسؤولون العسكريون الفرنسيون وعلى رأسهم ماكس لوجون [2] في اتخاذ مجموعة من الإجراءات العسكرية وعلى رأسها إرسال جنود إضافيين إلى الجزائر. ويرى " أندريه نوشيه " أن من تداعيات السلطات الخاصة الممنوحة للاكوست إقحام شباب الخدمة الوطنية وبقوة في حرب الجزائر -الثورة الجزائرية -[3] وإلى جانب ذلك تم تمديد مدة الخدمة العسكرية إلى سبعة وعشرين شهرا (27)، بعد أن تم تخفيض سن القبول في الجيش الفرنسي من 21 إلى 20 سنة [4].

وقد كتبت المجاهد في أحد أعدادها أنه وبتاريخ 1956/04/05 طلب لاكوست تدعيم الجيش بـ 100 ألف جندي إضافي وقد استجابت الحكومة لذلك[5].

يؤكد بعض المؤرخين أن شهر أفريل شهد عملية تجنيد ضخمة لشباب الخدمة الوطنية، حيث إنه وبتاريخ 1956/04/11 وقع غي موليه مرسوما يحمل رقم 374-56 تضمن استدعاء الضباط وضباط الصف الاحتياط دفعة 39-52 بصفة فردية تحت شعار خدمة العلم الفرنسي[6] ويضيف

---

1)- عقيلة ضيف الله: " التنظيم السياسي والإداري في الجزائر (1954/1962)"، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 1995، ص 208.

2)- ماكس لوجون: رئيس المكتب العسكري بديوان روبير لاكوست.

3)- André Noushi: Algérie Amère, Ed de la maison des sciences de l'homme, Paris,1995, p 122.

4)- Jean Charles Jauffret: op - cit, p 27.

5)- المجاهد: العدد 15 الصادر بتاريخ 1 جانفي 1958.

6)- Coarman Françoise: La guerre d'Algérie 1954-1962 de l'insurrection à l'indépendance, Edition Edibys, Paris, 1995, p 58.

" فليب بوردرال " أنه تم اتخاذ قرار بالإبقاء على دفعة 1-55 يوم 1956/04/16، واستدعاء دفعة الاحتياط 2 و1- 52 والدفعة 1 - 53[1].

وفي نفس السياق يشير المؤرخ والأستاذ الفرنسي " روبير آجيرون " إلى أن السلطات العسكرية وبطلب من روبير لاكوست، وموافقة من حكومة غي موليه قامت باستدعاء 70 ألف من الجنود الاحتياطيين الذين لم تشملهم التدابير السابقة، وبذلك ارتفع عدد القوات الفرنسية المسلحة – ماعدا سلاح الجو- من 200 ألف في جانفي 1956 إلى 400 ألف في جويلية من نفس السنة[2] وتبعا لذلك منحت للجيش سلطات واسعة جدا[3].

وحسب ما أوردته مصادر أجنبية فرنسية منها تصريحات الجنرال راؤول سالان [4] أن تعداد الجنود الجنود المكونين وحدهم لم يستقر عند عدد معين، ففي ديسمبر 1956 بلغ تعدادهم 325000، وفي جانفي 1957 انخفض ليصل إلى 308000 جندي، وارتفع مرة أخرى ليصل إلى 396000 جندي

1)- Philippe Bourdrel: op - cit, p 42.

2)- شارل روبير آجيرون: " تطور الرأي العام الفرنسي ازاء حرب الجزائر"، تر: حسن بن مهيدي، مجلة الثقافة، وزارة الثقافة والسياحة بالجزائر، العدد 85 يناير، فبراير،1985، ص - ص 167 - 168.

3)- شارل روبير آجيرون: تاريخ الجزائر المعاصرة، تر: عيسى عصفور، ط2 ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982، ص 165.

4)- راؤول سالان (1984.1899): خدم في مصلحة الاستعلامات والأمن العسكري منذ سنة 1934 في الهند الصينية ، أصبح فيما بين سنتي 1937و1938 رائدا في المكتب الثاني، أرسل في مهمة تجسسية إلى العالم الإسلامي تحت غطاء مراسل جريدة الوقت الفرنسية. ثم أصبح ضابطا في اللفيف الأجنبي في عهد حكومة فيشي، وأكمل العمل في مصلحة الاستعلامات في إفريقيا، ثم حوّل إلى الهند الصينية سنة 1953ونال رتبة عقيد في الجيش الفرنسي، ثم تولى القيادة العليا للقوات الفرنسية في الجزائر ما بين نوفمبر 1956وديسمبر 1958. ليصبح رئيسا للمنظمة العسكرية السرية للجيش الفرنسي في الجزائر. انظر: عاشور شرفي: المرجع السابق، ص 191. و: حسينة حماميد: المنظمة العسكرية السرية الفرنسية في الجزائر (1961 - 1962): أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة الحاج لخضر باتنة، السنة الجامعية 2006/ 2007، ص 13.

-Benjamin Stora: La gangrene et l'oubli, Ed la découverte, Paris, 1992, p - p 235-236.

في أكتوبر 1957 واستمر في الارتفاع إلى أن وصل إلى 371000 جندي أواخر ديسمبر 1957[1].

إن المتأمل في تعداد الجيش الفرنسي العامل في الجزائر في عهد روبير لاكوست يدرك أنه تضاعف تسع (09) مرات مقارنة بما كان عليه في نوفمبر 1954[2].

<u>المطلب الثاني:تطوير العتاد الحربي.</u>

إن الدارس لتاريخ السياسة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر بصفة عامة يدرك من الوهلة الأولى أن المجهود العسكري الفرنسي في عهد روبير لاكوست لم يقتصر على زيادة عدد الجنود، بل ركز من جهة أخرى على تجهيز الجنود بأحدث عتاد عسكري .

يؤكد الأستاذ " الغالي غربي " أنه تم تجهيز الجنود بأحدث عتاد من مدرعات ومروحيات قتالية وطائرات حربية في أغلبها من صنع أمريكي، وفي ما يخص أفراد القوات البرية فقد تم تدجيجهم بأسلحة فردية عالية الدقة والتطور مثل المسدس الرشاش المزود بخزان يسع أربعين (40) خرطوشة، إضافة إلى بنادق أمريكية مزودة بمناظير تستخدم الأشعة تحت الحمراء.

كما أولت القيادة العسكرية الفرنسية اهتماما كبيرا بتطوير سلاح الطيران لماله من أهمية في مواجهة حرب العصابات خاصة في المناطق الجبلية، ومن هذا المنطلق يتضح جليا مدى أهمية استخدام

---

1)- المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1954: استراتيجيه العدو الفرنسي في مواجهة الثورة، المرجع السابق، ص183.

2)- المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1954: الإستراتيجية العسكرية الفرنسية 1954- 1957 من منظور بعض الكتابات الإنجلو أمريكية،المرجع السابق، ص191.

الحوامات " Les Hélicoptères " حيث وصل عددها إلى حوالي 160 حوامة مع نهاية جوان 1957[1]. استمر سعي السلطات العسكرية لتجنيد طيرانها، فأرسلت الحكومة يوم 1956/04/06 أربعة وثلاثون (34) طائرة إلى الجزائر، كما تخلت شركة بلجيكية عن عدد معتبر من طائرات الهيلكوبتر لفرنسا تعبيرا عن مساندتها لفرنسا[2].

وقد صرح القائد الأعلى للطيران الفرنسي في ندوة صحفية يوم 13 أفريل 1956 بالمعلومات التالية " يوجد الآن بالجزائر 55 ألف من الجنود تابعين لسلاح الطيران وأن عددهم سيرتفع إلى 64 ألف في أكتوبر المقبل وهناك 750 طائرة ونحن الآن بصدد إنشاء مطارات جديدة، زيادة على 11 مطارا موجودا تحت تصرف سلاح الطيران " [3].

من خلال هذا التصريح يتجلى مسعى القوات الفرنسية العاملة في الجزائر الرامي إلى تعزيز تواجدها العسكري وتطويره، ونستطيع أن نكون فكرة عن ازدياد عدد الطائرات من خلال إعلان لاكوست يوم 24 ماي 1956 عن وصول 17 طائرة الهيلكوبتر الثقيلة ومائة(100) من الطائرات الخفيفة إلى الجزائر[4]. يؤكد مجموعة من المجاهدين على أن الجيش الفرنسي العامل بالجزائر كان يمتلك عدة أنواع من الطائرات العمودية، الكشافة، جانكير، طائرات مقنبلة، طائرات B29، B26 إضافة إلى الأسلحة الفردية والجماعية المتطورة[5]، والملاحظ أن عدد العاملين في سلاح الطيران وصل إلى حدود

---

1)- الغالي غربي: المرجع السابق، ص 340.

2)- جمعية الجبل البيض لتخليد وحماية مآثر الثورة لولاية تبسة: دور مناطق الحدود إبان الثورة التحريرية، مطبعة عمار قرفي، باتنة، بدون تاريخ، ص 177.

3)- المجاهد: المصدر السابق ،ج 1، العدد 15، 1958/01/01، ص 06.

4)- نفس المصدر والصفحة.

5)- المنظمة الوطنية للمجاهدين: الملتقى الوطني الثاني لتاريخ الثورة من 8 الى 10 ماي 1984، المصدر السابق، ص 195.

18000 جندي كما تم تزويد الطيران الخفيف بطائرات جديدة من طراز (L 19) التي تولت الاستطلاع المستمر فوق المناطق الريفية[1].

إن زيادة الترسانة العسكرية ماديا وبشريا دليل قاطع على مدى استجابة الحكومة الفرنسية وإذعانها لمطالب الوزير المقيم روبير لاكوست، ويتجلى ذلك في زيادة عدد الجنود وتجنيد الطيران وفق سياسة تكتل جميع القوات الفرنسية للقضاء على " متمردي الجزائر " على حد تعبير قادة فرنسا الاستعمارية.

لم يقتصر اهتمام روبير لاكوست بصفة خاصة والسلطات العسكرية بصفة عامة على الاهتمام بسلاح الطيران بل أبدى الوزير المقيم اهتماما بالغا بالقوات البحرية التي تضطلع بمهام مراقبة السفن وتفتيشها وحتى المشاركة في العمليات الأرضية كعمليات الإنزال، ولعل أشهر الموانئ في هذا المجال ميناء بجاية، سكيكدة، المرسى الكبير[2].

يؤكد العقيد جون سوفينقو "Jean Souvingo" أن سلاح الجو سجل العديد من النقائص خاصة أمام عدم وجود تنسيق محكم بين هذا السلاح والقوات الأرضية، إضافة إلى افتقاد القيادة العسكرية لإستراتيجية مدروسة أو خطة واضحة تتبعها العشوائية في استعمال هذا السلاح[3].

يرى أحمد توفيق المدني أنه من غير الممكن مجاراة هذا الطرح وحصر أسباب الإخفاق في ضعف التنسيق أو القيادة وإغفال مدى فعالية جيش التحرير الوطني وروح المبادرة التي كان يتميز بها، إضافة إلى قدرة الثورة على الاستمرار والتوسع في مواجهة الجيش الفرنسي المزود بأحدث الأسلحة وذلك العدد الضخم من الجنود، فقد جاء في أرضية الصومام أن عدد الملتحقين بالثورة بلغ 1669 مجاهدا إضافة إلى

---

1) - Teguia Mohamed: op - cit, p 277.

2)- نزار خالد: حرب الجزائر (1954- 1962)، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر، الجزائر، 2008، ص 42.

3) - Jean Souvingo: La guerre d'Algérie à Coeur ouvert, Ed du able, paris, 1983, p 64.

5 آلاف مسبل[1]. كما أوردت المجاهد في عددها الصادر بتاريخ 01 ديسمبر 1957 أن السلطات الاستعمارية قدرت على لسان روبير لاكوست أن عدد المجاهدين تضاعف حوالي 10 مرات في ظرف سنة[2].

المطلب الثالث:الاستعانة بالحلف الاطلسي وزيادة النفقات العسكرية.

في إطار السياسة العامة لحكومة غي موليه، واستجابة لمطالب لاكوست الرامية لحشد الدعم العسكري للجيش الفرنسي العامل في الجزائر، عمدت إلى الاستعانة بالحلف الأطلسي وزيادة النفقات العسكرية التي اضطرتها للاستدانة من الولايات المتحدة الأمريكية وهذا ما سيكون محور دراستي في هذا المطلب.

أولا: الاستعانة بالحلف الاطلسي.

من الملاحظ أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت تدعم فرنسا للقضاء على الثورة الجزائرية منذ البداية، ومع ازدياد قوة الثورة وحدتها لجأت فرنسا إلى الاستعانة بعتاد الحلف الأطلسي، هذه المنظمة التي أصدرت في 27 مارس 1956 بلاغا تؤيد فيه استعمال فرنسا لعتادها وجنودها[3] وقد علق صاحب كتاب "هذه هي الجزائر" على ذلك قائلا:" أما السلاح الفرنسي فهو مؤلف من تلك الأسلحة الحديثة الصنع،التي أمدت بها أمريكا الجندية الفرنسية حسب نظام الدفاع الأطلسي"[4]. ويعتمد الفرنسيون زيادة على أسلحتهم المختلفة على 1400 طائرة من مختلف الأنواع، الطائرات العمودية من نوع

---

1)- أحمد توفيق المدني: حياة كفاح مع ركب الثورة، ج1، د ط، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982.ص 246.

2)- المجاهد : العدد 13، 1957/12/01 ، ص 328.

3)- عقيلة ضيف الله: المرجع السابق، ص210.

4)- أحمد توفيق المدني: هذه هي الجزائر، مكتبة النهضة المصرية ، مصر ،2001، ص 229.

الهيلكوبتر إضافة إلى الدبابات، السيارات المصفحة وكامل ما يلزم الجندية الحديثة من آلات وأدوات ومستشفيات متنقلة، آلات الاتصال اللاسلكي مع أسطول بحري ضخم[1].

وقد اعتبر الجنرال ألار" ALLARD " عضو القيادة الفرنسية في الحلف الأطلسي أن حرب الجزائر أهم حرب تجري لفائدة الغرب[2]، ومع الوقت أصبحت حكومة غي موليه تستعمل سلاح الحلف الأطلسي من غير استشارته حيث أنه وفي مارس 1956 أوردت جريدة لوموند أن فرنسا تحصلت من أمريكا على 50 طائرة عمودية ذات محرك مزدوج[3].

والحق أن السياسة العسكرية التي انتهجها روبير لاكوست أدت إلى ارتفاع قيمة النفقات العسكرية التي ظلت في حالة ارتفاع طوال فترة الوزير المقيم لاكوست.

ثانيا: زيادة الإنفاق العسكري.

قدرت النفقات العسكرية الفرنسية في سنة 1956 بما نسبته 32% من مجموع الميزانية العامة للدولة أي أن تكاليف الحرب قد وصلت إلى مليار فرنك فرنسي في اليوم الواحد[4] لتقفز إلى مليارين ثم ثلاثة مليارات في اليوم سنة 1957، وفي 1957/12/31 وقع وزير المالية ورئيس الحكومة فليكس غايار "Félix Gaillard" مرسوما يحمل رقم 1402 - 57 خصصت فيه وزارة الدفاع الوطني ميزانية قدرها 595 مليار للوسائل والأسلحة والخدمات.

---

1)- أحمد توفيق المدني: المصدر السابق، ص 229.

2)- زغيدي محمد لحسن: المرجع السابق، ص 183.

3) - Le Monde: 22 Mars 1956, p 4.

4)- جمال قنان: قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، المنظمة الوطنية للمجاهدين، الجزائر، 1994، ص 276.

وفي هذه السنة بالذات شهدت فرنسا أزمة مالية حادة بالإضافة إلى الأزمة الوزارية وعدم الاستقرار السياسي.[1]، وأمام عجز الحكومة على مواجهة ذلك أرسل فليكس غايار خبراء ماليين إلى واشنطن لطلب قرض مالي لإنقاذ الوضع الاقتصادي، وكشفت الصحافة الفرنسية أن فرنسا ستطلب خلال الأسابيع القادمة من الولايات المتحدة الأمريكية قرضا قدره 430 مليار دولار[2].

والحق أن حرب الجزائر أصبحت تشكل عبئا على الاقتصاد الفرنسي، ولما لم يعد الاقتصاد الفرنسي يحتمل كل ذلك العبء اتجهت فرنسا إلى الحلف الأطلسي لطلب السلاح والعتاد كما سبق الإشارة إليه سابقا.

يؤكد " بوردرال "[3] أنه وبعد تحصيل هذه التعزيزات العسكرية والبشرية والمادية، قام روبير لاكوست باستدعاء الجنرال راؤول سالان على رأس القوات الفرنسية في الجزائر خلفا لهنري لوريلو. وبعد ذلك أعلن أنه سيقضي على الثورة في ربع ساعة وسميت هذه المرحلة بمرحلة الربع ساعة الأخير يوم 1956/11/20[4].

ويضيف إلى ذلك مجموعة من المؤرخين والباحثين[5] أن الجيش الفرنسي خلال أحلك فترات صراعه مع الثورة كان يتألف من عشر فرق (المشاة، المدرعات، البحرية، الصاعقة، سلاح المدفعية،

---

1) - Le Monde: 25 - 26 Mai 1957.

2) - La Dépêche quotidienne d'Algérie: 03/01/1958, p 3.

3) - Philipe Bourdrel: Op – cit, p 93.

4)- للإستزادة أنظر كل من: محمد الصالح الصديق: عملية العصفور الأزرق، ط1، منشورات دحلب، الجزائر، 1990، ص23.وجمال قنان: المرجع السابق، ص64، وإيفيه بريستير: في الجزائر يتكلم السلاح نضال شعب من أجل التحرير: تر: عبد الله كحيل، المؤسسة الجزائرية للطباعة، الجزائر، 1989.ص 160.

5)- عمراني عبد المجيد: النخبة الفرنسية والثورة الجزائرية 1954-1962، مطبعة الشهاب، باتنة، 1995، ص112. والمنظمة الوطنية للمجاهدين: الملتقى الوطني الثاني لتاريخ الثورة من 8 إلى 10 ماي 1984، المصدر السابق، ص194.

سلاح الدبابات،سلاح الإشارة، سلاح الهندسة العسكرية، الفيلق الأجنبي، والمضليين)[1] إضافة إلى الأسلاك الملحقة به[2].

بعد تحصيل روبير لاكوست للتعزيزات العسكرية السالفة الذكر يتضح جليا الدور المحوري للجيش فيما يسمى " بحرب التهدئة " الرامية للقضاء على الثورة، مما جعل الجيش يضطلع بالعديد من المهام الكلاسيكية والجديدة خاصة وأنه أصبح على احتكاك واتصال يومي مع سكان الأرياف وهذا ما سنتطرق إليه في المباحث الموالية.

المبحث الثاني: حرب الإبادة وسياسة القوة المطلقة:

بعد الصلاحيات التي منحت لروبير لاكوست والتي منح البعض منها للجيش الفرنسي (صلاحيات الشرطة)، واستجابة الحكومة الفرنسية لمطالب روبير لاكوست فيما يخص التعزيزات العسكرية تدخل السياسة الفرنسية تجاه الثورة مرحلة جديدة تميزت بتولي الجيش لزمام الأمور، واستعمال أساليب ووسائل تنوعت بين ما هو كلاسيكي وما هو مستحدث.

المطلب الأول: حرب التهدئة والأمن:

جاء في جريدة المقاومة الصادرة يوم 31 ماي 1957 أن المؤسسة العسكرية وبناء على أمر من روبير لاكوست كلفت بمهمة تهدئة البلاد " Pacification du Bled "، إلا أننا هنا نركز على

1)- بوصفصاف عبد الكريم: حرب الجزائر ومراكز الجيش الفرنسي للقمع والتعذيب في ولاية سطيف، دار البعث، قسنطينة،1998، ص35.

2)- الأسلاك الملحقة بالجيش هي: الجندرمة، شرطة المخابرات العامة (P.R.G)شرطة الأمن العام(P.E)، شرطة المخابرات الخاصة (P.R.S) ،شرطة الدفاع عن سلامة الإقليم(D.S.T)، إضافة إلى مصالح وهيئات أخرى كمصالح الإدارية والعمرانية(S.A.U) والفرق الإدارية المختصة (S.A.S) وفرق القومية والحركى ...، انظر:عبد الكريم بوصفصاف: المرجع السابق، ص 34.

جانبها العسكري، حيث اتخذت إجراءات قمعية أطلقت عليها عناوين مختلفة مثل التمشيط، تكثيف العمليات العسكرية، العمليات التربيعية...إلخ، وقد صرح روبير لاكوست في شهر أفريل 1956 بأن هذه السياسة ستنجح وستؤتي أكلها في أواخر ماي 1956[1].

أ: تكثيف العمليات العسكرية.

وقع اختيار روبير لاكوست على المنطقة الثالثة – منطقة القبائل - لكي تكون منطقة نموذجية لإطلاق العمليات العسكرية الكبرى لتحقيق ما يعرف في أدبيات صناع القرار الفرنسي بالتهدئة والأمن على حد تعبير الصحفي الفرنسي إيف كوريير والتي كانت تحت قيادة الجنرال بوفر "Beaufre".

ويرجع سبب اختيار روبير لاكوست لمنطقة القبائل كمنطقة نموذجية لتحقيق مايعرف بالتهدئة والأمن إلى مجموعة من العوامل منها:

- تركيز ساسة فرنسا ومنظري السياسة الاستعمارية الفرنسية على هذه المنطقة ومن ذلك النشاط التبشيري للكاردينال لافيجري في المنطقة [2].
- تأثيرات السياسة الاستعمارية الرامية لتحقيق التفرقة العنصرية.
- ظهور شخصيات نخبوية جزائرية وأوروبية في منطقة القبائل تقلدت عدة مناصب (رؤساء بلديات، مندوبين،...) وفي أغلبها كانت تشيد بإنجازات فرنسا ورحبت بسياسة روبير لاكوست في جميع المجالات، ومن هذه الشخصيات على سبيل المثال لا الحصر:

---

1)- جريدة المقاومة: عدد 20، 31 ماي 1957- ص03 .

2)- لمعلومات أكثر ينظر: سعيدي مزيان: النشاط التبشيري للكاردينال لافيجري في الجزائر (1869 - 1892)، ط1، دار الشروق للطباعة والنشر والتوزيع، 2009، الجزائر، ص – ص 204 – 268.

- عازم والي[1]:رئيس المندوبية الخاصة لأقوني غوغران.
- إرباس لويس: رئيسة بلدية برج منايل.
- عكروف علي: رئيس المندوبية الخاصة لبوجيمة.
- روب مارسال: رئيس بلدية لبويرة – باليسترو–.
- سعدي علي: مندوب خاص لباليسترو[2].

- المحاولات الفرنسية المستمرة لتطبيق سياسة الاستيعاب والإدماج في الجزائر بصفة عامة ومنطقة القبائل بصفة خاصة[3].

اقترح الجنرال بوفر على روبير لاكوست تقسيم منطقته إلى مناطق سلم وعمليات على أن تقوم المصالح الإدارية والاجتماعية في مناطق السلم بتسييرها، ويقوم الجيش بعدها بعزل الثوار في مناطق العمليات ودحرهم عن طريق عمليات كبرى مكثفة، وقد رحب روبير لاكوست وثمن مشروع بوفر[4] وبناء على ذلك نظم الجيش عمليات عسكرية ضخمة.

1) - Azem Ouali : Allocution de M. Azem Ouali, Département de la grande Kabylie: Association des maires de la grande Kabylie visite à Tizi-Ouzou de M. Robert Lacoste à l'occasion de la réunion constitutive de l'association, Imp administrative: A.JOYEUX, Tizi-Ouzou, 1958, p-p 7-9.

2) - Département de la grande Kabylie: Association des maires de la grande Kabylie visite à Tizi-Ouzou de M. Robert Lacoste à l'occasion de la réunion constitutive de l'association, p-p 1-4.

3)- جمال خرشي: الاستعمار وسياسة الإستيعاب في الجزائر 1830 – 1962، تر: عبد السلام عزيزي، مرا: مصطفى ماضي،دار القصبة للنشر، الجزائر، 2009، ص – ص 467 – 490.

4) - Yves Courierre : op - cit, p - p 281 - 282.

تم إطلاق عملية البندقية والأمل[1] والتي تتمثل في سلسلة من العمليات الواسعة التي نظر لها لاكوست ونفذها الجنرال بوفر، وقد شارك فيها حوالي 30 ألف جندي والعشرات من قاذفات القنابل وطائرات الهيليكوبتر.هذه الأخيرة التي امتدت زمنيا من 1956/04/28 إلى غاية أواخر أوت 1956 أما جغرافيا فقد شملت منطقة الصومام، وكانت حصيلتها تهديم أكثر من 30 قرية ومقتل عدد كبير من سكان المنطقة[2].

وقد تضاعفت العمليات العسكرية في عهد الوزير المقيم مثل عملية المشط الدقيق التي شملت منطقة الوزانة بجبال المدية[3] هذه الأخيرة التي تعتبر وعلى حد تعبير مجموعة من المجاهدين من المراكز الهامة لجيش التحرير الوطني، كان بها مخبأ استخدم كمستشفى، وفي جوان 1956 اجتمع به عدد من قادة جيش التحرير[4] قصد التحضير لمؤتمر الصومام، ولما اكتشفت فرنسا المكان قامت بعملية تمشيط ضخمة أعدت لها 60 ألف جندي امتدت إلى منطقة تابلاط، باليسترو، سور الغزلان، المدية وجبال الشريعة بالبليدة، استشهد على إثرها عدد من المجاهدين وألقي القبض على البعض الآخر منهم وأصبحت فيما بعد منطقة محرمة[5].

إضافة إلى ما تعرض له الأطلس البليدي، ففي شهر جوان 1956 شنت القوات الفرنسية ضد هذه المنطقة عدة عمليات منها: " Zoulou- Basque- Esperance -Poutier - Arquebuse "، أما في شهر مارس 1957 فأشهر عملية كانت Ambience التي قادها

1)- للإستزادة أكثر حول هذه العملية ينظر: يحي بوعزيز: ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين، ص 315.

2)- المنظمة الوطنية للمجاهدين: الملتقى الوطني الثاني لتاريخ الثورة من 08 إلى 10 ماي 1984، المصدر السابق، ص 88.

3)- مدينة تقع جنوبي شرق الجزائر العاصمة.

4)- من بينهم العربي بن مهيدي وعبان رمضان.

5)- المنظمة الوطنية للمجاهدين: الملتقى الوطني الثاني لتاريخ الثورة من 08 إلى 10 ماي 1984، المصدر السابق، ص 88 - 89.

مارسال بيجار[1] كذلك عملية M.K والتي أشرف عليها الجنرال جاك ماسو[2].وقد بدأت في 26 جويلية 1957 وانتهت أواخر شهر سبتمبر 1957 وشاركت فيها عدة تشكيلات من الجيش الفرنسي، وقد استهدفت هذه العملية كتائب المنطقة الأولى والثانية في الولاية الرابعة[3].

يضاف إلى هذه العمليات العسكرية عملية القنبلة باستعمال سلاح الجو ففي صائفة 1956 أقدمت 200 طائرة على قنبلة دواوير عديدة في شرقي قسنطينة رميا بقنابل النابالم المحرقة، وهو ما تكرر أيضا في الأوراس وبلاد القبائل.

يجمع بعض المجاهدين على أن الجيش الفرنسي انطبع بسياسة الانتقام فكلما تلقى هزيمة على يد الثوار إلا وثأر من المدنيين العزل، فبتاريخ 1956/10/23 نصب جيش التحرير الوطني كمينا لقافلة عسكرية بالقرب من البرواقية وقتل عدد من الجنود، فعمدت السلطات العسكرية إلى جمع عدد من السكان ثم أطلقت عليهم النار والأسلوب نفسه تكرر مع سكان وادي المالح بنواحي تابلاط عندما انتقم الجيش بقتل 374 مدنيا وحرق العديد من المنازل[4].

و الحق أن الجنود الفرنسيين أقدموا على ذلك في مناطق مختلفة من الجزائر ومن ذلك ما كتبت المجاهد :" إن الطائرات والمدفعية الثقيلة رمت قنابلها على القرى في بداية كل عملية قمع وتطهير تنفذها ضد أي منطقة (متعفنة) أي التي يكون بها مجاهدون "[5].

---

1)- مارسال بيجار: ولد سنة 1916، شغل منصب مقدم في سلط الهند الصينية، وقع أسيرا في ديان بيان فو سنة 1954، ذاع صيته في معركة الجزائر، سنة 1957، مارس التعذيب والاغتيال الممنهجين، بدون محاكمة ، أنظر عاشور شرفي: المرجع السابق، ص 102.

2)- ولد الجنرال جاك ماسو بتاريخ 1908/05/5،أصبح عضو في الفيلق السادس عشر للقناصة السنيغاليين .في سنة1954 التحق بفرقة المظليين التي شاركت في حرب السويس1956 ،استلم ماسو قيادة الفرقة العاشرة للمظليين سنة 1957، ارتبط اسمه بمعركة الجزائر ولعب دورا كبيرا في انقلاب 13 ماي 1958. انظر: عاشور شرفي: المرجع السابق، ص 305.

3)- الغالي غربي: المرجع السابق، ص 378.

4)- المنظمة الوطنية للمجاهدين: تقرير الملتقى الجهوي المقدم للملتقى الوطني الثالث لتسجيل وقائع وأحداث الثورة التحريرية الولاية الرابعة، ج1،التقرير السياسي الفترة من 20 أوت 1956 إلى نهاية 1958، ص103-104.

5)- المجاهد: العدد 09، 20 أوت 1957.

ب: التربيع (العمليات التربيعية – Les Opèrations Quadrillage–).

يعد أسلوب التربيع من التكتيكات العسكرية الموروثة عن تكتيكات الحرب العالمية الثانية، هذا الأخير يعد بمثابة إستراتيجية عسكرية تعتمد على تركيز عدد من القوات في أماكن محددة لتأمين حراستها مع القيام بعمليات تمشيط واسعة النطاق قصد تتبع وتدمير وحدات جيش التحرير الوطني، ولتنفيذ مثل هذه العمليات كان يتوجب على السلطات العسكرية تقسيم البلاد إلى مناطق مربعة ومحددة المساحة وحصارها وتطويقها وتطهيرها الواحدة تلوى الأخرى[1].

ارتكز تطبيقه في بادئ الأمر على منطقة الشمال القسنطيني وحقق نتائج إيجابية على حد تعبير ماكس لوجون الذي صرح قائلا: " لقد تحصلنا على نتائج مدهشة في الشرق القسنطيني، حيث توقف نشاط الفرق المسلحة ولا يوجد إلا بعض أعمال الإرهاب الفردية"[2]، ثم عمم على باقي المناطق في جويلية 1956، فبدأت عمليات التمشيط وحددت القيادة العسكرية أهداف العمليات التربيعية في:

- القضاء على وحدات جيش التحرير الوطني.

- البحث عن الأسلحة.

- تدمير خلايا جبهة وجيش التحرير الوطني.

يقول الأستاذ " يحي بوعزيز" أن روبير لاكوست وجلاديه ابتكروا طريقة لتطويق وإقامة مراكز التربيع [3] – الكادريلاج – أو المربعات المتلاصقة، وكان روبير لاكوست يسعى إلى تطبيقها بشكل كبير وواسع في منطقة القبائل على أساس أنها منطقة نموذجية لتحقيق التهدئة .–كما سبق ذكره – حتى

1)– الغالي غربي: المرجع السابق، ص352.

2)– المجاهد: المصدر السابق، ج2، عدد 45 الصادر بتاريخ 1959/1/1ص288.

3)– أنظر الغالي غربي: المرجع السابق، ص– ص377 – 379.

يتمكن من إجراء الانتخابات التي وعد بها في خريف 1956. ووفقا لهذه الخطة أنشأ 517 مركزا عسكريا من مراكز الكادريلاج [1] وصرح ماكس لوجون بتاريخ 16أوت 1956قائلا:« لقد حققنا أهدافنا فالكادرياج قد أتي ثماره وتحسنت الوضعية في الجزائر وخصوصا في وادي الصومام... وفي قسم من ولاية وهران ...وأن التهدئة تتحقق شيئا فشيئا».كما أكد ذلك روبير لاكوست في تصريحه بتاريخ 1956/09/28 قائلا:«سنحصل في أواخر أكتوبر على نتائج هامة... إن الفرق المسلحة لم تعد تخفي تعبها ومللها ... أما قادة الثورة فهم حائرون ...»[2] .لكن كيف كانت النتيجة الحقيقية للعمليات التربيعية ؟.

تطلب تطبيق التربيع في منطقة القبائل، 310 مركزا عسكريا أما عن النتائج المترتبة عنها فيلخصها العقيد محمد رمضاني قائلا:" تبين للوحدات الفرنسية بعد أن وضعت مخطط المربعات موضع التطبيق في الميدان، أنها قد تمططت أفقيا أكثر من حجمها وتبعثرت قدراتها فأصيبت بالشلل وفقدت القدرة على حشد وتركيز القوات عند الحاجة والضرورة..."[3].

من خلال تصريحات لاكوست وماكس لوجون يتبين مدى نجاح التقسيم العسكري المعروف بالكادرياج . لكن الحقيقة تقول عكس ذلك، حيث فشل هذا البرنامج في خنق الثورة كما كان متوقعا بل إن نشاط الثورة السياسي والعسكري كان حثيثا، ففي هذ الفترة بالذات كان قادة الثورة بصدد عقد مؤتمر الصومام، حيث تم لهم ذلك وبكل أمان في صائفة 1956 وفي نفس المنطقة!كما ألحق جيش التحرير هزائم عسكرية بالقوات الفرنسية، وهو ما ظهر في هجوم الثامن ماي 1956 بالمنطقة الخامسة

---

1)- يحي بوعزيز: ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين، المرجع السابق، ص 372.

2)- المجاهد: المصدر السابق، ج2، العدد45، الصادر بتاريخ 1959/01/1، ص 288.

3)- الغالي غربي: المرجع السابق، ص – ص 377 – 379.

وهران، حيث فند هذا الهجوم كل ادعاءات القادة العسكريين الفرنسيين الذين ادعوا أن بمقدورهم إفشال الثورة، وبرهن على فشل تلك المخططات التربيعية التي وضعها لاكوست.

وهكذا وصل فصل الصيف وفصل الخريف من سنة 1956.وتوالت الفصول دون أن يعود الأمن والهدوء إلى الجزائر كما وعد روبير لاكوست.

<u>المطلب الثاني: إشراك الجيش في حرب التهدئة :</u>

منذ الوهلة الأولى أدرك منظرو السياسة الاستعمارية الفرنسية الدور المنوط بالجيش في إنجاح ما يعرف في أدبياتهم بـ:" سياسة التهدئة " – حرب التهدئة – ، لذلك توجب عليهم تعريفه بدوره في هذا المجال وتعريفه بالسياسة التي تنتهجها الحكومة الفرنسية بالجزائر وتزويده بالتعليمات اللازمة .

بمجرد تعيينه كوزير مقيم بالجزائر وجه روبير لاكوست أربع (04) تعليمات إلى ضباط وضباط الصف للقوات البرية والبحرية والجوية خلال لقاءات دورية عقدها معهم، حيث كان يركز ويقوم في كل مرة بتشخيص الأوضاع العامة للجزائر واستعراض سياسة الحكومة الفرنسية وما تبذله من جهود وإصلاحات في جميع الميادين السياسية والإدارية والاجتماعية والاقتصادية التي من شأنها أن تغير جذريا من الواقع الجزائري[1]، ففي التعليمة المؤرخة في جوان 1957 التي وجهها للمسؤولين المدنيين والعسكريين يؤكد على حتمية التنسيق بين الوسائل المدنية والعسكرية للقضاء على الثوار ويرى روبير لاكوست أن دور الجيش في هذه السياسة يتمثل أولا: في القضاء على التنظيم الثوري وفي ذلك يقول: «...لذلك يتعين عليكم استئصال هذا الجهاز والقضاء عليه، وإلا فإن كل جهودنا ستظل عقيمة »[2].

1)- محمد بن دارة: المرجع السابق، ص 103.

2)- راجع الملحق رقم: " 05 ".

أما الدور الثاني الذي ينتظره روبير لاكوست من الجيش فيتمثل في تقديم مساعدته لبعث الإدارة المدنية وتقديم يد المساعدة للسكان، وفي ذلك يقول: « فالجيش بتواجده وانتشاره بكل ربوع الجزائر يكون على اتصال دائم بالسكان، يجب عليه أن يكمل عمل الإدارة »[1]، ثم يضيف قائلا: « في هذا النوع الغريب من أنواع الحرب، تقترن الأنشطة السياسية والنفسية بالأنشطة العسكرية بحيث لا يمكن الفصل بينهما بحال ». ومن الأدوار الأخرى المناطة بالجيش حسب روبير لاكوست ضمان استمرارية الوجود الفرنسي بشمال إفريقيا[2] إضافة إلى وجوب مراعاة شرف وسمعة فرنسا، وعدم تخييب أمل الفرنسيين، وفي ذلك بقول روبير لاكوست : « كل أنظار الوطن مركزة على قوات الجيش بالجزائر. لقد راهنت . فرنسا بشرفها ومصيرها في الجزائر»[3].

ولقد لعب مركز التدريب على حرب التهدئة والحرب المضادة لحرب العصابات[4] بآرزيو (C.I.P.C.G) دورا كبيرا في مجال تأهيل الكوادر العسكرية وتلقينهم المبادئ المعتمدة في « حرب التهدئة ».

على الرغم من التفاؤل الذي أبداه روبير لاكوست في البداية إلا أنه اقتنع بنجاح الجيش في تطبيقه الجيد للشق العسكري الكلاسيكي « حرب التهدئة » من جهة وفشله من جهة ثانية في تطبيق شقها الثاني، الذي يعنى بالنشاط النفسي على السكان من خلال مختلف الأنشطة الإدارية والاجتماعية[5].

1)- للاستزادة راجع الملحق رقم: "05"

2)- محمد بن دارة: المرجع السابق، ص- ص 103 - 104.

3)- للاستزادة راجع الملحق رقم: " 05 ".

4)- لمعلومات أكثر حول المركز ينظر: محمد بن دارة: المرجع السابق، ص- ص 105 - 107.

5)- نفسه: ص106.

ففي مجال مد وبعث الإدارة الفرنسية كان دور الجيش يتمثل في تقديم مساهمته لإنجاح الإصلاح الإداري. وفي هذا المجال كان الجيش الفرنسي يضع عددا من الضباط وصف الضباط تحت تصرف الوزير المقيم. كما كان يضطلع بمهام توفير التأطير البشري اللازم للقسمات الإدارية المختصة (SAS)، حيث قام الجيش الفرنسي بتوفير 1000 ضابط و750 ضابط صف و2500 جندي، يعملون كأعوان اتصال بالراديو وكمنشطين رياضيين[1]، وفي مجال توفير الرعاية الصحية للسكان فقد قام الجيش في إطار القسمات الإدارية المختصة (SAS) بتشكيل فرق للمساعدة الطبية المجانية " Assistance Midical Gratuite"، لتقديم فحوصات وعلاجات مجانية لسكان الأرياف، أما في مجال التعليم قام الجيش الفرنسي خلال نفس الفترة بفتح وتسيير 534 مدرسة، كما قام بفتح تسعة مراكز للتعليم المهني بالوسط الجزائري.

ومن جهة أخرى لعب الجيش دورا كبيرا وحاسما في عملية تجميع السكان بالمحتشدات، كما اضطلع بمهام إنشاء وتنظيم وتسليح ومراقبة العديد من التشكيلات المسلحة التي تم جمع عناصرها من بين السكان وهذا ما سنتطرق إليه بالتفصيل في المباحث الموالية[2].

المبحث الثالث: سياسة العزل (محاصرة الثورة)

بعد التأكد من محدودية نتائج التكثيف من العمليات العسكرية وعملية الكادريلاج وفي إطار دعم سياسة التهدئة والأمن تم تسخير كل الإمكانيات المادية والبشرية والمعنوية لفصل الثورة عن محيطها الشعبي على المستوى الداخلي وعن محيطها الدولي (خارجيا) قصد قطع الإمدادات المادية والبشرية.

1)- محمد بن دارة: المرجع السابق، ص 106.

2)- نفسه، ص 107.

إذا أخدنا بشروط نجاح الثورات فإنها لا تنجح إلا بثلاثة عناصر على حد تعبير أحمد طالب الإبراهيمي وهي الإطالة، التعميم والتسليح[1] ويضيف مالك بن نبي إلى ذلك الالتفاف الشعبي حولها[2] وذلك وفق العلاقة بين السمكة والماء، لذلك عملت السلطات العسكرية على إيجاد الأسلوب الذي يمكنها من إخراج السمكة من الماء حتى لا تعمم الثورة، وسد منافذ الدعم الداخلية والخارجية فما هي الإستراتيجية المعتمدة في ذلك يا ترى؟.

المطلب الأول: العزل الداخلي ـ إقامة المحتشدات والمناطق المحرمة ـ

تقوم سياسة العزل هذه على مبدأ إقامة ما يسمى بالمحتشدات والمناطق المحرمة وهي سياسة لم تكن وليدة عهد روبير لاكوست ولا عهد سلفه جاك سوستال إنما تعود للبدايات الأولى للاحتلال[3].

اهتدى روبير لاكوست إلى العمل بنصيحة الجنرال بوفر القائمة على مبدأ تقسيم البلاد إلى مناطق. قسم منها يسمى بمناطق العمليات والقسم الثاني يسمى المناطق الهادئة، فالمناطق المحرمة لايجوز لأي كائن حتى أن يتحرك فيها وينتقل عبرها، ففي غير أوقات التمشيط تصبح هذه المناطق ميدانا مفتوحا للقصف الجوي ليلا ونهارا. أما المناطق الهادئة فيجمع فيها السكان في معسكرات تسمى المحتشدات وتحاط بالأسلاك الشائكة[4].

---

1)- أحمد طالب الإبراهيمي: آثار الإمام محمد البشير الإبراهيمي، ج5،ط1، دار الغرب الإسلامي، 1997، ص 64.

2)- للاستزادة انظر: مالك بن نبي: الفكرة الأفروآسيوية على ضوء مؤتمر باندونغ، ط1، دارالفكر بيروت، 1971، ص 25.

3)- لمعلومات اكثر أنظر:

-Michel Carnaton: Les Camps de regroupement de la guerre d'Algérie, Ed L'Harmattan, Paris, 1998, p 49.

4)- جمال قنان: المرجع السابق، ص 275 .

وبموجب القانون الصادر عن مجلس الوزراء الفرنسي بتاريخ 1956/02/12 الذي حدد الصلاحيات الخاصة والمناطق المحرمة. أخذت هذه الفكرة على يد لاكوست طابع الخطة المنظمة والمتواصلة لإخلاء المناطق التي تعد "متعفنة بالثوار" على حد تعبير الضباط الفرنسيين وغلاة المعمرين ويتم تطبيق سياسة الارض المحروقة عليها[1].

1 ـ المحتشدات:

سبق وأن قلنا أن السلطات العسكرية لم تنتظر حلول سنة 1956 حتى تبدأ في إقامة مراكز التجمع فقد ظهرت بوادرها الأولى قبل هذا التاريخ ثم أخذت في الانتشار مع مجيء حكومة غي موليه الاشتراكية، وبداية من سنة 1957 أصدرت قرارات حكومية كالقرار الصادر في 1957/09/17 القاضي بترحيل سكان المناطق الجبلية[2] تمهيدا لتجميعهم في المحتشدات وهي نوعان على حد تعبير " بيير فيدال ناكي " إرادية وغير إرادية[3].

أما فيما يخص عدد المحتشدات والمحتشدين فقد أكد " كورناتون " أنها في تزايد مستمر منذ سنة 1956 وقد تفوق 02 مليون شخص، والملاحظ أنه كان يتم ترحيل هذا العدد الضخم من السكان إلى مراكز قريبة من الثكنات العسكرية ومحاطة بالأسلاك الشائكة ومعززة بوحدات عسكرية مكونة من ضباط الفرق الإدارية والحركى ومطوقة بأبراج للمراقبة مع خضوعها لعمليات التمشيط والتفتيش، إضافة إلى مرافق وملحقات مهمتها تسليط شتى أنواع التعذيب الجسدي والمعنوي والنفسي[4].

---

1)- جويبة عبد الكامل: المرجع السابق ، ص 254.

2)- أحسن بومالي: " مراكز الموت البطيء وصمة عار في جبين فرنسا الاستعمارية"، مجلة المصادر،، المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، العدد8، ماي2003، ص 41.

3)- أنظر: صورية بلهادف: المرجع السابق، ص 64. و

-Pierre Vidal Naquet: Les crimes de l'armée française, (Algérie 1954-1962) . Edition la découverte, paris, 2001, p - p140-142.

4)- محمد العربي ولد خليفة: الجزائر المفكرة و التاريخ، ط1، شركة دار الامة للطباعة و النشر و التوزيع، الجزائر،1984، ص 178.

والحق أن هذه المحتشدات لم تكن إلا مراكز للموت البطيء تطبق فيها الفكرة النازية القائمة على إبادة الجنس البشري[1]، وقد كانت السلطات العسكرية تهدف من وراء إقامة هذه المحتشدات إلى:

- عزل الجيش ومحاصرة الثورة.
- منع أي احتكاك بين الشعب وأفراد جبهة وجيش التحرير الوطني.
- الاختراق الأمني والإستراتيجي للثورة بتشكيل فرق الحركى والقومية.
- تسخير المحتشدين لإنجاز المشاريع الاقتصادية والعسكرية.
- إخضاع السكان لحرب نفسية ودعائية وتمارس عليهم شتى أنواع التعذيب مثل محتشد بول قنزاليس "Paul Gaunzelles" الذي أنشأ في فيفري 1957. والحديث عن المحتشدات يقودنا للحديث عن المناطق المحرمة.

2 ـ المناطق المحرمة:

بناءً على القانون الصادر عن مجلس الوزراء الفرنسي بتاريخ 1956/02/12 السالف الذكر باتت عدة مناطق كبيرة وواسعة بالأوراس والشمال القسنطيني وبلاد القبائل والونشريس تلمسان مناطق محرمة منذ عام 1957[2] ويتعلق ذلك بالمناطق التي تراها السلطات العسكرية الفرنسية إستراتيجية بالنسبة للثورة حيث تعلنها مناطق ممنوعة يحضر الإقامة والسكن فيها وحتى المرور عليها.

يؤكد الأستاذ يحي بوعزيز أن السلطات الفرنسية ركزت أكثر على المناطق الحدودية الشرقية لإنشاء المناطق المحرمة وبعد الانتهاء من بناء السد المكهرب المعروف باسم خط موريس وكان ذلك بتاريخ 1957/09/15– وهذا ما سيكون محور دراستنا في المطلب الموالي –. ثم إنشاء أكبر عملية

1)– الغالي غربي: المرجع السابق، ص 275.

2)– يحي بوعزيز: ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين، المرجع السابق، ص 393.

عرفتها المناطق المحرمة ألا وهي ما يسمى بالمنطقة الحرام التي تم استحداثها وفقا للقرار الوزاري الصادر بتاريخ 1956/12/19[1]، وقدر طول هذه المنطقة بحوالي 400كلم ومساحتها حوالي عشرة آلاف كلم[2]، أجبر سكانها على الرحيل تاركين ديارهم وممتلكاتهم، وقدر عددهم بحوالي 365 ألف نسمة ويعتقد الأستاذ بوعزيز أن هذه العملية تعتبر أعظم إجلاء جماعي للجزائريين، أثارت استنكار الرئيس التونسي آنذاك بورقيبة حيث صرح يوم 1958/02/27 قائلا:" إن قرار الحكومة الفرنسية بإخلاء جانب عظيم من التراب الجزائري لإحكام الخناق على الجزائريين... فزيادة على خط موريس قرروا الآن رسميا إخلاء المنطقة..."[2].

والحق أن عملية الإجلاء هذه رافقها اعتداء ومطاردة وتعذيب ترتب عنها تضاعف عدد اللاجئين الجزائريين إلى تونس الذين قدر عددهم مع مطلع سنة 1957 حوالي نصف مليون لاجئ الذين تضاعف عددهم بعد حادث الإجلاء[3].

يتضح أن حكومة غي موليه والحكومات التي جاءت بعده كانت تسعى للتهدئة عن طريق الإبادة والإرهاب، التي تحولت إلى حرب مفتوحة على حد تعبير هنري علاق [4] استعملت فيها وسائل مشروعة وغير مشروعة في إطار سياسة غير متزنة أحد محاورها سد منافذ الدعم الخارجي للثورة.

المطلب الثاني:سياسة العزل الخارجي ـ الأسلاك الشائكة ـ

في إطار سياسة روبير لاكوست وحكومة غي موليه الرامية للقضاء على الثورة، وأمام فشل الوسائل التقليدية السالفة الذكر في تحقيق النتائج المرجوة، اهتدت السلطات الفرنسية إلى عملية

---

1)- يحي بوعزيز: ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين، المرجع السابق، ، ص 181.

2)- نفسه، ص- ص 164 -184 .

3)- أحمد توفيق المدني: المصدر السابق، ص291.

4)- Henri Alleg: Des promesses de paix à la guerre ouverte, Temps Actuels, paris, 1981. والكتاب يحمل رقم (1450 L – 8 – 2)، في المكتبة الجامعية بقسم التاريخ ببوزريعة في الجزائر.

سد منافذ العبور أمام جيش التحرير الوطني للاتصال بالعالم الخارجي عبر تونس والمغرب القواعد الخلفية للتدريب والتزود بالسلاح، حيث عمدت القيادة العسكرية الفرنسية إلى إنشاء الأسلاك الشائكة والمكهربة على طول الحدود المغربية والتونسية في إطار ما يعرف بخط موريس[1] نسبة إلى وزير الدفاع الفرنسي أندريه موريس في عهد حكومة غي موليه.

كانت فرنسا مدركة لأهمية الحدود التونسية والمغربية باعتبارهما منفذا لدخول السلاح وفي هذا الشأن صرح ماكس لوجان بتاريخ 1957/04/03 : " إن حوالي 1000 قطعة سلاح تعبر الحدود التونسية يوميا "[2]. إضافة إلى التخوفات التي أبداها الجنرال سالان يوم 1957/06/12 بخصوص المناطق الحدودية على الجبهتين التونسية والمغربية [3].

أمام هذه التصريحات التي أبداها المسؤولون الفرنسيون انطلقت أشغال بناء السد المكهرب أواخر 1956، بناء على اقتراح أندريه موريس "Andre Morrice" الذي قدم مشروع بناء خط مكهرب على الحدود الشرقية والغربية إلى البرلمان[4] وبعد المصادقة عليه حمل المشروع اسمه. واستكمل بناؤه يوم 1957/09/15، يصل طول هذه الخطوط الشائكة إلى حوالي 1296 كلم تتخللها الألغام وتتولى حراستها مراكز عسكرية مكثفة مزودة بوسائل النقل السريعة، وفي بداية 1958 أنجز خط آخر على الحدود الغربية يبلغ طوله 730كلم[5] الذي يمتد من الغزوات شمالا إلى شمال بشار جنوبا.

---

1)- للاستزادة حول موضوع الأسلاك الشائكة انظر الغالي غربي: المرجع السابق، ص 277 وما بعدها.و: المركز الوطني للدراسات والبحث في تاريخ الحركة الوطنية: إستراتيجية العدو الفرنسي لتصفية الثورة، المرجع السابق، ص 186.

2)- بسام العسلي: جيش التحرير الوطني، ط1، دار النفائس بيروت 1984، ص 31.

3)- Philippe Bourdrel : op - cit, p - p 156-159.

4)-. Patrick Eveno et Jean Planchais: op - cit, p 312.

5)- عبد المجيد عمراني: النخبة الفرنسية، المرجع السابق، ص 117.

والحق أن هذا الحاجز على الحدود الشرقية والغربية عبارة عن شبكة معقدة من الأسلاك الشائكة والمكهربة ذات التوتر العالي وفي ذلك يقول ميشال دروفي(1):"بمجرد ما يكون قطع نغير شدة التوتر..."(2).

في أعقاب الزيارة التي قام بها لاكوست أواخر سنة 1956 لمعاينة خط موريس صرح قائلا: " انتقلت رفقة صديقي أندريه موريس بغرض مراقبة السد الذي يمنع عبور السلاح والعصابات وللعلم فإنني جعلت إنجاز هذا السد شرطي الأول لقبول الانضمام إلى حكومة بورجيس مونوري..."(3).

بناء على شرطه السابق كان روبير لاكوست يرى بأن تعزيز خط موريس من الوسائل التي تمكنه من فرض التهدئة الشاملة التي ما فتئ ينادي بها، وفي خضم ذلك شرع في التخطيط لإعداد مخطط تعزيزي لخط موريس، ويعتبر هذا المخطط بمثابة المرحلة الثانية من عملية الأشغال في الحدود خلال الفترة الممتدة من جوان 1957 إلى جوان 1958، وقد شرع روبير لاكوست في التطبيق الميداني لهذا المشروع بداية من 1957/02/07 الذي اشتمل على المحاور التالية:

أولا:متابعة الأشغال التي لا تزال في طور الإنجاز والتي تتضمن مايلي:

. إنشاء أرضية للتدخل والمراقبة.

. زرع الألغام من نوع (Apid/51) .

. إنشاء خمس مناطق رادار.

---

1)- عسكري من الاحتياطيين الذين جندوا في مراكز الحراسة الموجودة على طول الخط المكهرب وكان مسؤول مركز الكويف جنوب الحدود التونسية.

2)- Patrick Rotman et Bertrand Tewernir : Les appelés d'Algérie 1954-1962, Ed du seuil, 1992, p 223.

3)- جمال قندل: خط موريس وشال (1957 . 1962)، ط1، دار الضياء للنشر والتوزيع، الجزائر، 2006، ص 74.

ثانيا:توسيع الشبكة والمراقبة بواسطة الأضواء الكاشفة:

في هذا الصدد طالب روبير لاكوست بضرورة توفير الأجهزة الكهربائية وكذا الألغام والأضواء الكاشفة التي يتطلبها الخط المكهرب حيث حددت الاحتياجات من الأنواع التالية[1].

. ثلاثون من الأضواء الكاشفة بـ 15 كيلو واط.

. عشرة أضواء بحرية كاشفة من 30 سم.

ثالثا:تكثيف شبكة الاتصال بواسطة الراديو:

قصد تسهيل الاتصال بين مختلف المراكز العسكرية وتمكين القائمين على العملية من أداء مهماتهم الاتصالية والرقابية في نفس الوقت، وقد أسرع لاكوست في توجيه دعوة إلى القيادة العسكرية قصد تعزيز نظام المواصلات على الحدود الشرقية الجزائرية، وقد أبدى المكتب الرابع لقيادة الأركان الاستعمارية موافقته السريعة على طلب لاكوست[2].

رابعا: تجهيزات ضوئية للأشعة تحت الحمراء:

أصر لاكوست على هذا النوع من الأجهزة لما له من أهمية في إنجاح عمليات المراقبة، وهذا ما دفعه إلى الإصرار في طلبها قصد التمكين لأجهزة القيادة من تحسين الملاحظة إلى جانب القذف المدفعي.

خامسا: توسيع شبكة الأسلاك الشائكة:

1)- جمال قندل: المرجع السابق ، ص 75.

2) - نفسه ، ص 76.

يؤكد الأستاذ " قندل " أن عملية توسيع الأسلاك الشائكة أخذت ضمن مخطط لاكوست شكلين متكاملين تمثلا في مايلي:

الشكل الأول: حزام كهربائي الغرض منه مضاعفة الشبكة الممتدة بين مومنة وسوق أهراس وتويري إلى الذرعان وكذا وادي كبايط إلى مرسط.

الشكل الثاني: تمثل في توسيع شبكة الرادارات قصد ضبط وتحديد أي جسم متحرك والتدخل السريع وقد اعتبر هذا التوسيع عملا استعجاليا حددت آجال إنجازه بشهر.

سادسا: التحسين التقني للخط المكهرب:

اشتملت عملية التحسين هذه على قسمين رئيسيين أحدهما السياج الكهربائي ويتضمن ذلك عدة محاور منها :

. إعادة الاعتبار للسلك المكهرب عن طريق الألغام الطائرة.

. توزيع الطاقة بين مختلف مناطق الخط المكهرب.

. العمل على ترشيد استهلاك الطاقة والاقتصاد فيها[1].

والملاحظ أن فكرة الألغام التي جهز بها خط موريس حققت البعض من النتائج المرجوة حيث كانت تحول في الكثير من المرات دون عبور كتائب جيش التحرير سالمة[2] حيث فقدت الثورة أثناء هذه المحاولات – اختراق السد المكهرب– ستةآلاف مجاهد خلال سبعة أشهر[3].

1)- جمال قندل: المرجع السابق، ص 76.

2)- عمراني عبد المجيد: المرجع السابق، ص 118.

3)- انظر كل من: جمال قندل: المرجع السابق، ص 76. و

-Gillbert meynier: Histoire Intérieure de FLN, Ed casbah, Alger, 2003, p297.

لا شك أن إنجاز المخطط تطلب توفير إمكانيات مادية وبشرية كبيرة خاصة وأن ذلك تم على نحو سريع أمام التفاؤل الذي أبداه المسؤولون الفرنسيون من خلال تصريحاتهم التي تزامنت مع عملية الإنجاز. فهذا لاكوست يصرح بتاريخ 1956/11/20 «نحن في الربع ساعة الأخير»(1) وهذا سالان يصرح يوم 1957/09/03 «إن الثوار يشعرون باضطراب عميق»(2).

والحق أن سياسة العزل هذه لم تحقق النتائج المرجوة منها إلاّ في المراحل الأولى، حيث سرعان ما ابتدع عناصر جبهة وجيش التحرير طرق المواجهة رغم ما كانت تحصده من أرواح، ليس إلاّ لإنجاح المشروع الثوري وإفشال جميع المخططات اللاكوستية بصفة خاصة والفرنسية بصفة عامة والتي ترمي للقضاء على الثورة والتغريد على الانغام الكولونيالية التي غالبا ما تردد أنشودة "الجزائر فرنسية".

المبحث الرابع: مواجهة حرب المدن– معركة الجزائر–

أطلق مصطلح حرب الجزائر على الأحداث التي شهدتها العاصمة التي دامت حوالي أكثر من سنة إذا أشرنا أنها امتدت من 1957/01/07 تاريخ صدور قرار منح صلاحيات الشرطة للجنرال ماسو "Massu" إلى غاية 08 أكتوبر 1957 تاريخ القضاء على علي عمار المعروف باسم علي لابوانت على حد تعبير بن يوسف بن خدة(3).

تعد معركة الجزائر منعرجا حاسما في تاريخ الثورة الجزائرية بصفة خاصة والسياسة الاستعمارية بصفة عامة، ويرجع ذلك إلى كونها شهدت نقل ميدان المعركة أو مكان تنفيذ العمليات الفدائية من الجبال والأرياف إلى المدن، وبالخصوص إلى الجزائر العاصمة وتعد الأحداث الداخلية والخارجية التي

1)- Hocine Bouzaher: La guerre d’indépendance au jour le jour, Ed Homma, 2004, p 57.

2)- محمد الصالح الصديق: المصدر السابق، ص 23.

3)- Ben khadda Benyoucef: Les Origines du 1er Novembre 1954, Ed Dahlab, 1989, p 76.

شهدتها سنة 1956 بمثابة الإرهاصات المباشرة لمعركة الجزائر. وهناك من الباحثين والمؤرخين من يربط هذه الأحداث بتاريخ بداية معركة الجزائر ومنها:

- سلسلة الإعدامات بحق الموقوفين من عناصر جبهة التحرير الوطني التي دشنها روبير لاكوست، مع تفعيل قانون الإعدام المجمد بسبب ضغط غلاة المعمرين المتطرفين[1]. وبناء على هذا القانون أمر روبير لاكوست بإعدام زبانا وعبد القادر فراج بتاريخ 19 جوان 1956.[2]

- قيام مجموعات من المعمرين المتعصبين باستهداف الجزائريين المسلمين في المدن مثل استهداف منزل سكني في حي القصبة يوم 10 أوت 1956.

- انعقاد مؤتمر الصومام 20 أوت 1956 واعتبار الجزائر العاصمة منطقة مستقلة عن الولاية الرابعة "Zone Otonome D'alger" سلمت فيها القيادة السياسية لعبان رمضان والعسكرية للعربي بن مهيدي معضدا بياسف سعدي[3].

وكان الهدف من ذلك فرض إرادة جبهة التحرير الوطني على الحكومة الفرنسية هذا من جهة ومن جهة أخرى توسيع المعركة إلى المدن الكبرى وتخفيف الضغط على أفراد جيش التحرير الوطني في الجبال[4]. ولا غرابة في اختيار العاصمة لما لها من أهمية إستراتيجية ففيها مقر الحكومة العامة ومقرات

---

1)- بن يوسف بن خدة: الجزائر عاصمة المقاومة (1957 ـ 1962)، تر: مسعود حاج مسعود، دار هومة، الجزائر،2005، ص 29.

2)- ينظر كل من: - Yves Courrière: le temps des léopards, op-cit, p 357.

-Alistaire Horne: Histoire de la guerre d'Algérie, Ed Albbin Michele, Paris, 1987, p 190.

3)- ياسف سعدي: من مواليد 20 جانفي 1928 بالجزائر العاصمة، قاد الحملة الانتخابية لحركة الإنتصار للحريات الديموقراطية سنة 1947 في المدية.في عام 1954 تم تقديمه لرابح بيطاط فآواه رفقة كريم بلقاسم وعبان رمضان، عين كمسؤول للجناح العسكري للمنطقة الحرة، إلى أن القي عليه القبض في 23 سبتمبر 1957.انظر: عاشور شرفي: المرجع السابق، ص 194.

4)- المركز الوطني للدراسات والبحث في تاريخ الحركة الوطنية: إستراتيجية العدو الفرنسي، المرجع السابق، ص 198.

المصالح الإدارية والعسكرية الفرنسية[1] ففيها مقر قيادة الناحية العسكرية العاشرة، إضافة إلى مقر المديرية العامة للأمن العمومي التابعة لوزارة الداخلية الفرنسية[2]، وزيادة على ذلك سعي السلطات الاستعمارية إلى جعلها كواجهة حسنة أمام الصحافة العالمية[3] ومقرا لاستقرار المعمرين بكثافة.

ومما زاد في أهميتها كثافتها السكانية حيث بلغ عدد سكانها حسب ما أورده الجنرال ماسو 884 ألف ساكن أكثر من 400 ألف منهم مسلمين[4].

ولعل أبرز أهدافها تتمثل في محاولة جلب أنظار الرأي العام الدولي تجاه القضية الجزائرية التي كانت الجمعية العامة للأمم المتحدة تتأهب لمناقشتها في الفترة الممتدة من 28 جانفي إلى 04 فيفري 1957، ولإثبات تضامن الشعب الجزائري المطلق مع جبهة التحرير الوطني.

أضف إلى ذلك سلسلة الاتصالات السرية بين حكومة غي موليه وأعضاء الوفد الخارجي للثورة على مدار سنة 1956، وفي إطار محاولة قيادة الجيش الفرنسي التخلص من قيادة الثورة الجزائرية قامت المخابرات الفرنسية يوم 22 أكتوبر 1956 بعملية القرصنة الجوية وأسر زعماء جبهة التحرير الوطني المقرر التفاوض معهم[5]. وكان غي موليه ولاكوست قد اعترفا بجهلهما لعملية الاختطاف إلاّ أن هناك

---

1) - Gillbert Meynier: Histoire Intérieure de FLN , op - cit, p 323.

2) - Pierre Vidal Naquet: La raison d'état, Texte publié par la comite Maurice Audin, Ed La découverte, paris, 2002, p18.

3) - Saad Dahlab: Mission Accomplie, Ed DAHLAB, Alger, 1990, p 76.

4)- انظر كل من:

- Jaques Massu: La vraie bataille d'Alger, Editions du rocher, 1997, p35.

- Philippe Tripier: Autopsie de la guerre d'Algérie, Editions France Empires, Paris, 1972, p 131.

5)- لمعلومات حول عملية الاختطاف انظر:

- Cloud Paillat: op – cit, p 282.

من يؤكد أنها تمت بأمر من لاكوست[1] وهناك من يقول أنها تمت بموافقته[2]، وهناك رأي آخر يؤكد أن قرار خطف الطائرة اتخذ في غياب لاكوست، إلاّ أنه أبدى موافقته بعد عودته بل وصف العملية بالعمل الرائع[3].

يقول بن يوسف بن خدة أن معركة الجزائر دشنت بالعمل الفدائي يوم 1956/09/30 وركزت العمليات الفدائية على الأحياء الأوروبية في قلب العاصمة، حيث تم تفجير القنابل وبالتحديد في الملاهي والنوادي المكتظة بالمعمرين. وقد شهدت مدينة الجزائر سلسلة من العمليات جعلت منها مسرحا لما يعرف بحرب القنابل التي بلغت أوجها في نهاية 1956 وبداية 1957، حيث تذكر بعض المصادر الفرنسية أن عدد العمليات قد وصل إلى 122 عملية في شهر ديسمبر 1956 و112 عملية في شهر جانفي 1957[4]،ثم تفجير ثلاث قنابل في كل من ميلك بار" Milk Bar " بشارع إيزلي (بن مهيدي حاليا) ثم في كافيتيريا في شارع ميشلي (ديدوش مراد حاليا) في قاعة استقبال شركة الخطوط الجوية الفرنسية، وكانت عملية وضع القنابل تتم من طرف فدائيات العاصمة في صورة جميلة بوحيرد، حسيبة بن بوعلي، سامية لخضاري وأسفرت تلك التفجيرات عن ثلاثة قتلى وحوالي 60 جريحا إضافة إلى بعث الرعب في نفوس الطائفة الأوروبية التي أصبحت تعيش تحت وطأة سيكولوجية التفجيرات العمياء[5].

1)- محمد الصالح الصديق: المصدر السابق، ص 33.

2)- بن يوسف بن خدة: المصدر السابق، ص 12.

- Yves Courriere : le temps des léopards, op – cit, p 330.

3)- عبد المجيد عمراني: النخبة الجزائرية المثقفة، المرجع السابق، ص 61.

4)- Hartmut Elsenhans: La guerre d'Algérie 1954-1962, la transition d'une France à une autre. Le passage de la IVème à la Vème république, Ed Publisud, Paris,1999, p - p 440-442.

5)- بن يوسف بن خدة: المصدر السابق، ص 45.

إضافة إلى هذه التفجيرات عملت جبهة التحرير على تصفية غلاة الكولون ومتطرفي الجزائر الفرنسية، بناءً على أوامر العربي بن مهيدي قام ياسف سعدي وعلي لابوانت باغتيال رئيس فيدرالية بلديات الجزائر ورئيس بلدية بوفاريك "أميدي فروجي" الذي يعد من أكثر المستوطنين الأوروبيين في الجزائر تطرفا وتمسكا بالجزائر فرنسية[1] وقد تمت هذه العملية يوم 1956/12/28 أمام منزله الكائن بحي "إيزلي"[2]، وبعد ذلك صعدت الشبكات الفدائية لجبهة التحرير من عملياتها ضد الأوروبيين وصلت إلى حدود 40 عملية فدائية يوميا[3].

وأمام ازدياد كثافة العمليات الفدائية واتساع دائرتها وتزايد ضغط الرأي العام في الجزائر – المستوطنون الأوروبيون – عملت فرنسا على تجنيد قواتها المختلفة من جيش وشرطة وعملاء للقضاء على الجبهة في العاصمة خاصة وأن لاكوست أعلن في أواخر 1956 أن أجهزته فشلت في إقرار الأمن في العاصمة والسيطرة على الوضع في مواجهة تنظيم فدائي قوي[4].

إن ازدياد العمليات الفدائية أفرزت إصدار والي العاصمة سارج بارات "Serge Barat" وبأمر من روبير لاكوست قرار يخول بموجبه صلاحيات الشرطة المخولة عادة للسلطات المدنية إلى السلطة العسكرية[5]، وفي هذا الصدد يذكر" جاك دوكسن " أن روبير لاكوست أخذ موافقة قائد الجيش الجيش الفرنسي في الجزائر قبل أن ينقل صلاحيات الشرطة إلى الفرقة المظلية العاشرة بقيادة جاك ماسو[6] العائد من حرب السويس بغرض الانتقام وكسر إضراب الثمانية أيام، والذي نزل في الجزائر يوم

---

1)- Yves Courriere: Le temps des léopards, op - cit, p - p 486-488.

2)- Le Monde: 01.01.1957.

3)- بن يوسف بن خدة: المصدر السابق، ص 71.

4)- علي العياشي:" الوضع السياسي والعسكري في أواخر سنة 1956 وبداية 1957"، مجلة أول نوفمبر، العدد81، جانفي، 1987، ص 05.

5)- Pierre Vidal Naquet: Les crimes, op - cit, p 76.

6 جاك دوكسن: المرجع السابق، ص 468. و

يوم 29 ديسمبر 1956 لإحلال الأمن في العاصمة على حد تعبير الحكومة الفرنسية وتخليصها من جبهة التحرير الوطني، بتفكيك المجموعات الفدائية[1] وبعد يوم واحد من صدور هذا القرار قام هذا الأخير بعملية كبيرة في القصبة بدأت على الساعة الحادية عشرة ليلاً من يوم 1957/01/08[2].

والحق أن بداية 1957 شهدت تجنيدا مكثفا للجيش الفرنسي بالعاصمة خاصة بعد تفويض لاكوست السلطات لجاك ماسو، حيث بلغ تعداده أكثر من 90 ألف جندي[3] مزود بوسائل متطورة في مواجهة تنظيم لا يتوفر إلاّ على تسليح متواضع ومهيكل بطريقة خاصة[4]، هذا بالإضافة إلى الشرطة التي بلغ تعدادها 1500 رجل وسرايا الجمهورية للأمن CRS، إضافة إلى جهاز الحماية العمرانية DPU الذي أنشأه العقيد ترينكيي" Trinqyier " في شهر فيفري 1957 بغرض إحصاء السكان ومراقبة تحركاتهم[5]، وسخر لهذا الجهاز وحده عدد كبير من الأشخاص بلغ 7500 عضوا ينتمون إما لفئة الدرك أو فئة قدماء المحاربين يتوزعون على المباني والأحياء وحتى العمارات، ويضيف" موريس فيفر" أن العقيد ترينكيي أوكل للنقيب ليجي إدارة جهاز الحماية العمرانية في القصبة، فأنشأ

- Philippe Bourdel: op - cit, p - p 95-96.

1)- Mouhamed Lebjaoui: Bataille D'Alger ou bataille d'Algérie, Ed gallimard, paris, 1992, p 15.

2)- Le Monde: 09/01/1957.

3)- المنظمة الوطنية للمجاهدين: الملتقى الوطني الثالث لكتابة تاريخ الثورة 1956-1958 تقرير الملتقى الجهوي للجزائر العاصمة، ص 10.

4)- Marcel Bigeard: Contre Guérilla, 77- 3ème R.P.C, Aout 1957. Textes : imprimé sur les presses de l'imprimerie Baconnier Frères, Alger, 1957, p 127.

5 رافائيلا برانش: التعذيب و ممارسات الجيش الفرنسي أثناء ثورة التحرير الجزائرية، تر: أحمد بن محمد بكلي، دار أمدوكال للنشر، الجزائر 2010.

مجموعة من الاستعلامات والاستغلال(GRE)" Groupe de Renseignement et D'exploitation" .

هذه الأخيرة التي تتكون من عناصر سرية لنقل الأخبار والتنصت وتقديم التقارير، وتضم 70 عنصرا منهم محاربين قدامى وسجناء سابقين، وكانوا يرتدون بذلة زرقاء لذا عرفوا بالزرق وشكلوا أولى فصائل الحركى في المدن[1] ويضيف " أليستير هورن " أن عددهم فاق 300 عنصر في العاصمة وحدها مع نهاية مارس 1958[2].

عمد الجنرال ماسو إلى تقسيم العاصمة إلى أربع (4) مناطق أو قطاعات تشرف على كل قطاع كتيبة من الكتائب التي تتألف منها الفرقة المظلية العاشرة[3]. وهذه المناطق الأربعة تدخل ضمن قيادة عامة يشرف عليها الجنرال ألار "Alard"، وقد أورد هنري لومير في كتابه:" التاريخ العسكري لحرب الجزائر" خريطة تبين تقسيم السلطات العسكرية للجزائر العاصمة إلى أربع مناطق[4].

يتضح من خلال الخريطة أن ماسو يشرف على منطقة هي الأصغر جغرافيا من المناطق الأخرى وقد أنشأ فيها قيادة سماها الجزائر العاصمة ساحل "Alger Sahel" أسندها للعقيد غودار، وتعمل تحت إمرة ماسو العديد من الكتائب[5] وهي الفرقة الأولى للمظليين الأجانب، الفرقة الأولى للمظليين القناصة، الفرقة الثانية للمظليين الكولونياليين والفرقة الثالثة للمظليين الكولونياليين، بلغ تعداد هذه الفرق حوالي 60 ألف من فهود اللفيف الأجنبي على حد علم بن يوسف بن خدة[6]. وكان دور هذه

1)- Mourice Faivre: les combattants musulmans de la guerre d'Algérie, Éd l'Harmattan, paris, 1995, p - p 50-53.

2)- Alistaire Horne: op - cit, p 562.

3)- انظر الملحق رقم : " 06 ".

4)- راجع الملحق رقم : " 06 ".

5)- ينظر الملحق رقم : " 06 ".

6- بن يوسف بن خدة: المصدر السابق، ص 63.

الكتائب أن تقوم بالتفتيش والاعتقالات بناءا على معلومات مودعة في بطاقات بوليسية حيث تقوم باستجواب هؤلاء المعتقلين، ويوضع المتهمون في مراكز الانتقاء والعبور " Centre des Triages et Transites" والكثير منهم يستشهد تحت طائل التعذيب والاستنطاق الجهنمي الغير إنساني[1].

ومن أشهر حملات الاعتقال تلك الحملة التي جرت يوم 1957/01/14 بحي القصبة والتي تم على إثرها اعتقال 1500 شخص ومع ازدياد وتصاعد العمل الوحشي للفرقة المظلية العاشرة واقتراب موعد إضراب الثمانية أيام المقرر في 1957/01/28 وجهت جبهة التحرير ضربات موجعة للأحياء الأوروبية، فاغتالت الجلاد المكلف بتشغيل المقصلة والباشا آغا أيت علي في 1957/01/25 وفي صبيحة اليوم الموالي نفذت هجمات بالقنابل على ثلاث مقاهي تقع بجوار جامعة الجزائر وهي كوك هاردي" La Coq Hardé " والأوتوماتيك والكافيتيريا[2].

أورد الصحفي الفرنسي" إيف كوريير " أن الجيش الفرنسي باستخدامه مختلف الوسائل السالفة الذكر، تمكن المظليون من تفكيك شبكة ياسف سعدي، كما تمكن مظليو بيجار " Bigard " في 1957/02/17 من اعتقال العربي بن مهيدي وتنفيذ حكم الإعدام فيه[3] هذا الأخير الذي أثار اغتياله مسألة التعذيب[4] حيث توفي تحت طائل التعذيب وادعت السلطات الاستعمارية أنه انتحر حيث أعلن الناطق الرسمي للاكوست عن انتحاره، ثم اعترف بيجار في أفريل 1958 أن بن مهيدي لم ينتحر وإنما تمت تصفيته[5].

---

1)- المركز الوطني للدراسات والبحث في تاريخ الحركة الوطنية: إستراتيجية العدو الفرنسي، المرجع السابق، ص 193.

2)- راجع كل من : بن يوسف بن خدة: المصدر السابق، ص 70 و

-Yacef Saadi: op - cit, p 29.

3)- Yves Courriere: le temps des léopards, op - cit, p 488.

4)- Alistaire Horne: op - cit, p 203.

5)- Pierre Vidal Naquet: L'Affaire Audin, les Editions de Minuit, Paris, 1958, p 86.

يضيف" إيف كوريير " أن موت العربي بن مهيدي دفع بأعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ إلى مغادرة العاصمة إلى تونس، إلاّ أن ياسف سعدي تمكن من إعادة تنظيم شبكة العمل الفدائي، وبعث العمليات من جديد ومن أبرزها عملية كازينو الكورنيش التي وقعت في 09 جوان 1957[1].

ولمواجهة النفس الجديد للجبهة واصل الجيش الفرنسي بقيادة الكولونيل قودار "G.Godard" القمع بتقنيات وأساليب وحشية بالتعاون مع النقيب ليجي بشبكته المعروفة بالقبعات الزرقاء وتمكن من إلقاء القبض على ياسف سعدي في 1957/09/23 واغتيال علي لابوانت وحسيبة بن بوعلي في 1957/10/08، وامتد نشاطهم إلى الولاية الثالثة عندما تمكنوا من زرع بذور الشك الذي أدى إلى تصفية الكثير من إطارات الجبهة[2].

و الحق أن معركة الجزائر في نهاية المطاف تعبر عن سلسلة المواجهات التي دارت بين الطرفين الجزائري والفرنسي في أزقة وشوارع العاصمة التي زاد من أهميتها وصداها التواجد المكثف للصحافة.

المبحث الخامس: ردود الفعل الفرنسية والجزائرية (المؤيدة والمعارضة) على السياسة العسكرية لروبير لاكوست (1956 . 1958)

كان لسياسة لاكوست العسكرية وقعها على كل من الجزائريين المسلمين والمستوطنين الأوروبيين منهم والفرنسيين وحتى في أوساط الرأي العام الفرنسي بالمتروبول، حيث تباينت بين مؤيد لسياسة لاكوست ومعارض وهذا ما سيكون محور بحثي في هذا المبحث.

1)- Yves Courriere: Le temps des léopards, op - cit, p 489.

2)- المركز الوطني للدراسات والبحث في تاريخ الحركة الوطنية: إستراتيجية العدو الفرنسي، المرجع السابق، ص 196.

المطلب الأول: ردود الفعل الفرنسية المختلفة.

تباينت ردود الفعل الفرنسية تجاه سياسة روبير لاكوست السالفة الذكر على مقولته الشهيرة والسالفة الذكر " إن فرنسا ستحارب من أجل البقاء في الجزائر وستبقى ".

بعد طلب روبير لاكوست بخصوص زيادة عدد الجند أثارت قيادة الأركان مشكل الجنود وأكدت بتاريخ 1956/02/24 على وجوب إمداد الجيش بما نسبته أكثر من 200 ألف جندي خلال بضعة أسابيع بهدف مواجهة المتمردين على حد تعبيرهم[1]، إلا أن القادة العسكريين لم يكونوا متفقين على سياسة معينة، حيث رفض البعض منهم سياسة غي موليه المتمثلة في المماطلة فيما يخص الدعم العسكري الذي طالبوا به[2]، مثل الجنرال زيلر" zeller " قائد أركان القوات الأرضية الذي قدم استقالته، وكذلك بالنسبة للجنرال غيوم " guillaume " قائد الأركان العامة، وذلك يوم 1956/02/29[3].

وفيما يخص السلطات الخاصة كذلك فقد وجدت معارضة رغم مصادقة الجمعية الوطنية الفرنسية عليها بالأغلبية. فهذا مانديس فرانس عارض ذلك بشدة، وقدم استقالته بعد ذلك بحوالي

---

1) - Jean Charles Jauffret: Militaires et guérilla dans la guerre d'Algérie, Ed complexe, Paris, 2001, p 59.
2) -Droz Bernard Et Lever Evelyne : Histoire De La Guerre d'Algérie 1954 – 1962, Ed Seuil, Paris, 1982, p 95.
3) - Alain Gérard slama: La guerre d'Algérie, histoire d'une déchirure, Gallimard, Paris, 1996, p 59.

شهرين، وفي ذلك كتبت صدى الجزائر مؤكدة أن قرار الاستقالة مرده إلى خلافه مع رئيس الحكومة غي موليه والوزير المقيم لاكوست حول السياسة الواجب اتبعاها في الجزائر.[1]

وفيما يخص تجنيد شباب الخدمة الوطنية المستمر والمكثف، فقد وصل الرأي العام الفرنسي إلى قناعة مفادها أن فرنسا تخوض حربا حقيقية في الجزائر[2]، وأدت هذه القناعة إلى رفض الكثير من الأسر الفرنسية عمليات التجنيد والاستدعاء هذه، حتى أن القضية الجزائرية أصبحت من أهم القضايا إثارة للرأي العام في فرنسا.

وبعد وقوع كتيبة المشاة السابعة للاحتياطيين في كمين باليسترو الشهير (الأخضرية حاليا) بتاريخ 18 ماي 1956 خرجت الكثير من عائلات مدينة غرونوبل الفرنسية في مظاهرات منددة بالتجنيد الإجباري وبالحرب في الجزائر[3]. هذا وقد أبدى المجندون الجدد رفضهم الذهاب إلى الجزائر وعملوا على إيقاف القطارات، ولقي موقفهم هذا الدعم والتشجيع من قبل الرأي العام الفرنسي[4].

والحق أن ارتفاع النفقات العسكرية بسبب تكاليف حرب الجزائر خلف ردود أفعال متباينة في أوساط الفرنسيين، ومن ذلك اعتراف ديغول في مذكراته ربيع 1958 عندما قال: " إن الاستعمار في

---

1)- Echo d 'Alger: 24 mai 56, p - p 1-4.
2)- Philippe Bourdrel: op - cit, p 43.

3) - Patrick Rotman et Bertrand Tavernier: La guerre sans nom Les appelés d’Algérie, Ed du Seuil, 1992, p 49.

4) - Jacques Charby: Les porteurs d’espoirs, Chihab Edition, Alger, 2004, p 11.

الجزائر أصبح مجرد أموال مرهونة عديمة الفائدة"[1] حتى أن فرنسا أصبحت غير قادرة على دفع مرتبات الجند.

علق الفرنسيين أمالا كبيرة بخصوص هذه الأموال المرهونة على حد قول ديغول، حيث كانوا يسعون إلى استرجاع أضعافها، بعد تحقيق التهدئة المنشودة، واكتشاف البترول سنة 1956 في الصحراء الجزائرية[2]، ومن ذلك تصريح وزير المالية في عهد بيار فليملين، حيث قال: " متى وصل بترول الجزائر إلى فرنسا فإن كثيرا من المصاعب الاقتصادية ستزول"[3].

قضية البترول هذه هللت لها مختلف الأبواق الإعلامية الكولونيالية وخاصة منها المكتوبة، وعلى رأسها:" la dépêche quotidienne d'Algérie " التي عنونت: "أول شحنة من البترول من حاسي مسعود" وغالبا ما كانت تتبع عمليات الشحن اليومية[4].

إن تأثيرات تأزم الوضع الاقتصادي الفرنسي أخذت منحى آخر جعلت الفرنسيين يقرون بأن حلمهم في الجزائر الفرنسية أخذ يتبدد، ومن ذلك تعليق الخبير الاقتصادي الفرنسي مارسيل تاردي قائلا: "إن حالة كهذه لا يمكن أن تدوم، وخلال كل هذه المصاعب الفرنسية تلوح لنا أرض الجزائر وقد بدت عليها علامات النصر..."[5] وهذا ما حتم على فرنسا الاستعانة بالولايات المتحدة الأمريكية والحلف الأطلسي لطلب المال والسلاح والعتاد.

1)- شارل ديغول: مذكرات الأمل 1958 – 1962، تر: سموحي فوق العادة، مرا: أحمد عويدات، ج 04، طلاس للترجمة والنشر، دمشق ، 1984، ص 167.

2)- لمعلومات أكثر ينظر: محمد بجاوي: الثورة الجزائرية والقانون، تر: علي الخش، دار الرائد للكتاب، ط2، الجزائر،2005 ، ص 297 وما بعدها.

3)- مسعود مجاهد: الجزائر عبر الأجيال، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، دت، ص 25.

4)- العدد الصادر بتاريخ 1958/01/07.

5)- إبراهيم طاس: السياسة الفرنسية في الجزائر وانعكاساتها على الثورة 1956– 1958 ، دار الهدى، الجزائر، 2013، ص 90.

كما أن سياسة تكثيف العمليات السالفة الذكر لقيت معارضة شديدة من قبل بعض الفرنسيين الذي أكدوا أنها تحولت إلى عمليات إبادة حقيقية، وارتفعت أصوات الكثير من الفرنسيين بهذه العبارة: "إنكم لا تهدئون بل تبيدون[1] " vous ne pacifiez pas vous exterminez"، وفي عددها الصادر بتاريخ 1958/01/01 عنونت المجاهد: " من التهدئة إلى الإبادة".

وقد قرر غلاة المستوطنين الأوروبيين اللجوء إلى استعمال العمل الإرهابي عن طريق وضع القنابل والتفجيرات حيث كان المستوطنون بما فيهم النساء مدججين بالأسلحة[2]، ومن أشهر أعمالهم الإرهابية الرامية للحفاظ على الجزائر الفرنسية ذلك العمل الإرهابي الذي قام به المستوطنون يوم 10 أوت 1956 بالقصبة والذي تبنته منظمة سرية تدعى لجنة الأربعين "comite des quarante" التي توعدت بقتل مائة جزائري كلما قتل فرنسي.

وقد أثارت النشاطات الإرهابية لغلاة المستوطنين الأوروبيين في الجزائر موجة من السخط في أوساط المنتخبين ومن ذلك استقبال لاكوست يوم 16 مارس 1956 لوفد عن منتخبي القسم الثاني – الجزائريين المسلمين – أعربوا فيه عن رفضهم وقلقهم من انتشار عمليات الاعتداء المسلح ضد

1)- إبراهيم طاس: المرجع السابق، ص 90.

2)- المركز الوطني للأرشيف:

-communiqués et lettres adressées aux autorités françaises par les élus de Constantine, Boite 48.

مسلمي الجزائر[1]. ولم تكن لجنة الأربعين هي المنظمة الإرهابية الوحيدة الناشطة، فقد كان إلى جانبها العديد من المنظمات والمجموعات[2].

كما يصنف أميدي فروجي من أشد المعارضين لسياسة لاكوست الذي تحولت جنازته إلى مظاهرة حقيقية عبر فيها غلاة المعمرين عن رفضهم لسياسة بلادهم التي لا ترتقي إلى مستوى تطلعاتهم على حد تعبيرهم ومآلها فقدان الجزائر الفرنسية، حيث تجمهر الآلاف منهم في شارع ميشلي بمحاذاة قنصلية الولايات المتحدة الأمريكية حاملين شعارات تنادي بالجزائر فرنسية، ومعارضة لسياسة غي موليه ولاكوست، وقد صاحب هذه المظاهرة عمليات اعتداء ضد الجزائريين المسلمين حيث قتل ستة جزائريين وجرح آخرون[3].

كما أن فدرالية ليبراليو الجزائر" fédération des libéraux d'Alger " تبرأت من هذه الأحداث وبعثت برسالة إلى رئيس الحكومة غي موليه معبرة عن موقفها ورأت أن تلك الأعمال دليل على فشل سياسة الوزير المقيم لاكوست، واستمرت أعمال العنف في اليوم الموالي لتشييع الجنازة حيث نقلت الصحف الفرنسية خبر وقوع انفجارات استهدفت أربع كنائس بالعاصمة، ووجهت كل من جريدة ليكو دالجي " écho d'alger" ولوفيغارو " le figaro " أصابع الاتهام إلى كل من الشيوعيين وجبهة التحرير الوطني.

والحق أن المتعصبين لفكرة الجزائر فرنسية يعتقدون أن سياسة بلادهم ستؤدي إلى فقدان الجزائر مثلما فقدوا الهند الصينية وغيرها من المستعمرات الفرنسية فكانوا من أشد المعارضين للحكومة الفرنسية

---

1)- إبراهيم طاس: المرجع السابق، ص 283.

2)- للاستزادة حول هذه المنظمات ونشاطاتها الإرهابية انظر: إبراهيم طاس: المرجع السابق، ص 276 وما بعدها.

3)- للاستزادة حول هذه المظاهرة وتطوراتها انظر:

-Le Monde : 1/1/1957 .

ورموزها في الجزائر، ومن ذلك سالان الذي يعد من الشخصيات المغضوب عليها من طرف الجمعيات المتطرفة التي حملته هزيمة فرنسا في الهند الصينية[1].

إن ما ارتكبته فرنسا في إطار سياستها القمعية خلال فترة الوزير المقيم يعد بمثابة جرائم ضد الإنسانية[2] وخاصة إبان معركة الجزائر التي كشفت للرأي العام تجاوزات راح ضحيتها المدنيون العزل. والغريب في الأمر أن السلطات الاستعمارية كانت تتستر على ذلك من خلال تسخير مختلف الأبواق الإعلامية الحكومية والمؤيدة، ومن ذلك القمع والتعذيب الذي مارسه ماسو ورجاله وقوبل من قبل السلطات السياسية والعسكرية بتواطؤ مكشوف.

وقد جاء في رسالة الاستقالة التي بعث بها بول تيجن" PAUL TEIGEN " إلى لاكوست أن السلطة سقطت في المجهول واللا مسؤولية مما أدى بها إلى ارتكاب جرائم حرب[3].

ومن المواقف الفرنسية المعارضة للسياسة الفرنسية في الجزائر نجد موقف النخبة الفرنسية المثقفة على اختلاف انتماءاتها الايديولوجية[4]، وعلى رأس هذه النخبة يأتي الفيلسوف الفرنسي " جان بول سارتر"، وكتاب وصحفيون رأوا أنه من واجبهم تعريف الرأي العام الفرنسي بالحرب القذرة التي يخوضها الجيش الفرنسي في الجزائر.

---

1)- إبراهيم طاس: المرجع السابق، ص 283.

2)- العايب علاوة: " الجوانب القانونية لجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية في القانون الدولي المعاصر ومدى انطباقها على الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي 1830 ـ 1962 ، مجلة أول نوفمبر، العدد 153/ 154، ص 29.

3) - إبراهيم طاس: المرجع السابق، ص 283.

4)- لمعلومات أكثر أنظر: رشيد أوعيسى: كراسات هارتموت السلهانص حرب الجزائر حسب فاعليها الفرنسيين، تر: محمد المعراجي وعمر المعراجي، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2010.

والحق أنه وإلى غاية أواخر سنة 1956 كان الرأي العام الفرنسي[1] والأوروبي يواجه المأساة التي كان يتعرض لها الجزائريون على يد الجيش الفرنسي بنوع من اللامبالاة وعدم الاكتراث أثارت استنكار الأديب الجزائري مولود فرعون الذي كتب قائلا: "هل العالم الذي يرى معاناتنا لم يقتنع بعد أننا بشر؟ صحيح أننا لسنا سوى مسلمين ربما هذه هي الجريمة التي لا يمكن غفرانها"[2].

هذا فيما يخص ردود الفعل الفرنسية المختلفة فكيف كانت ردود الفعل الجزائرية سواءا منها الجبهوية أو النخبوية ؟.

المطلب الثاني: ردود الفعل الجزائرية:

أدرك قادة الثورة منذ الوهلة الأولى أن تحقيق أي نصر عسكري على فرنسا يتوجب اتباع إستراتيجية ثورية تمكن الثورة من الاستمرار والاتساع المطرد في مواجهة الجيش الفرنسي، مثل زيادة عدد المجاهدين ومن ذلك تصريح لاكوست الذي أقر فيه أن جيش التحرير به ما يقارب 15 ألف مجاهد نظامي و10 آلاف مسبل. أما في أكتوبر 1957 فقد بلغ عدد أفراده 35 ألف نظامي و30 ألف احتياطي.[3]

وبهدف إرباك الجيش الفرنسي وإضعافه عمد قادة الثورة على إيقاعه في خسائر بشرية ومادية بهدف التأثير على الحياة اليومية للفرنسيين وزعزعة الوضع الداخلي، والعمل على عزل فرنسا في الداخل والخارج.

---

1)- للاستزادة حول تطور الرأي العام الفرنسي: يراجع: أحمد منغور: المرجع السابق.
2) - Mouloud Feraoun: Journal 1955 -1962, Ed du Seuil, Paris, 1962, p - p 158-167.
3)- المجاهد: العدد الصادر يوم 1956/12/01، ص 15.

والحق أن إستراتيجية الثورة في هذا المجال اعتمدت على القدرات الذاتية بشكل أساسي عن طريق تأطير قوى الثورة والاستفادة من جميع الإمكانيات والطاقات المتاحة[1]، وفق انتهاج حرب العصابات التي تستند إلى إستراتيجية التواجد في أماكن مختلفة بهدف تثبيت قوى العدو، والأخذ بزمام المبادرة، وبغرض تكوين أفضل لجنود جيش التحرير الوطني على حرب العصابات أصدرت الولاية السادسة كتاب عن حرب العصابات وأهميتها وكيفية إدارتها، كما ظهرت في الولاية الرابعة أواخر سنة 1956 دورية بعنوان "حرب العصابات" تضمنت أساليب هذه الحرب والتعليمات التي يجب أن يلتزم بها الجندي في مجابهته للعدو بواسطة الكمائن وفق الخطة التالية:

أولا : المباغتة.

ثانيا: كثافة النيران.

ثالثا: سرعة التنفيذ والانسحاب مع تفادي الاشتباك مع العدو[2].

والحق أن قدرة جنود جيش التحرير على إرباك الجيش الفرنسي أدت بالقادة العسكريين الفرنسيين إلى إعادة النظر في خططهم، واستدعى ذلك تخصيص ميزانيات ضخمة حتى أصبحت حرب الجزائر (الثورة الجزائرية) تشكل عبئا على الاقتصاد الفرنسي، وإدراكا من الثورة لأهمية ذلك دعت إلى استعمال سلاح المقاطعة الاقتصادية وأمرت بالامتناع عن استهلاك التبغ بغرض تحطيم اقتصاد العدو[3].

وأمام تكثيف العمليات العسكرية الفرنسية وتعرض مختلف ربوع الجزائر لعمليات القنبلة التي كانت تستهدف السكان، طالب المنتخبون الجزائريون بوقف القمع الرسمي للأبرياء، حيث أعربوا عن

1)- عثمان شبوب:" بعض دروس ثورة الفاتح نوفمبر"، مجلة الأصالة، العدد 22، الجزائر، أكتوبر- ديسمبر، 1974 ، ص 6.
2)- إبراهيم طاس: المرجع السابق، ص 71.
3)- نفسه، ص 71.

استنكارهم من خلال رسالة موجهة لرئيس الحكومة الفرنسية بتاريخ 1956/03/29 تحمل إمضاء محمد الصالح بن جلول[1].

والحق أن الاستراتيجية الثورية لمواجهة السياسة العسكرية الفرنسية التي كانت تنقل على شكل تقارير من الداخل إلى الخارج وفق مقررات مؤتمر الصومام، مكنت قادة الوفد الخارجي من استغلالها قصد التشهير بالجرائم الفرنسية في الجزائر لكسب مزيدا من التأييد والتعاطف الدولي من جهة واستقطاب بقية زعماء وتيارات الحركة الوطنية[2].

أمام تسارع الأحداث وازدياد العنف والممارسات القمعية للجيش الفرنسي في فترة الوزير المقيم الذي اختار وحكومته الحل العسكري على رأس مشاريع التهدئة (الإستراتيجية الفرنسية). زادت قناعة فرحات عباس وأحمد فرانسيس بالانضمام إلى الثورة وكان ذلك في أفريل 1956. ويرى محمد حربي أن عمليات الإبادة هذه جعلت مواقف النخبة الجزائرية تقترب شيئا فشيئا من المواقف الجبهوية، ويتضح ذلك جليا من خلال رسائلهم الموجهة للسلطات الاستعمارية، المعبرة عن استيائهم من عمليات القمع والإبادة التي يتعرض لها الجزائريون، مطالبين بمتابعة المتسببين في هذه العمليات قضائيا[3]، ويضيف إلى ذلك محمد حربي الذي أكد أن الحزب الشيوعي لم يسعه إلا أن يلتحق بركب الثورة، وكان ذلك بشكل علني ورسمي في جويلية 1956[4]. و كذلك الأمر بالنسبة لجمعية العلماء المسلمين وزعمائها التي لم

---

1)- مركز الأرشيف الوطني: - Communiqués et lettres, op – cit.

2)- للاستزادة أنظر: محمد حربي: جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع، المصدر السابق، ص 255.

3)- مركز الأرشيف الوطني: - Communiqués et lettres, op – cit.

4)- انظر كل من:

- Benjamin stora: Dictionnaire biographique de militants nationalistes algériens, Ed l'harmattan, Paris, 1985, p - p 345-346

- Mohamed harbi et Benjamin stora: la guerre d'algérie 1954-1962, Ed chihab, Alger, p 154.

تنظم بصفة رسمية إلا في 1956/01/07، حيث أصدرت بيانها الموسوم "بالحاسم"، دعت من خلاله إلى المشاركة في الكفاح المسلح، وحملت السلطات الفرنسية مسؤولية المآسي التي يعيشها الجزائريون(1).

وفيما يخص المحتشدات والمناطق المحرمة، فقد كانت النتائج المرجوة منها مخيبة للآمال خاصة وأن جبهة التحرير الوطني استطاعت التسرب إلى داخل المحتشدات واختراق الحصار والاتصال بالسكان وتوصيل الأخبار لهم، وإعطاء الأوامر بتأسيس الخلايا والتنظيمات التي تخدم أهداف الثورة ورفع معنويات السكان، وقامت في نفس الوقت بنصب الكمائن بناء على المعلومات المستقاة من عيون الثورة في المحتشدات(2)، كما قام جيش التحرير بعدة محاولات جريئة لإنقاذ السكان وتحطيم هذه المحتشدات(3).

أما في ما يخص السد المكهرب الذي انعكس سلبا على عملية جلب السلاح، فقد أصر عناصر جيش التحرير الوطني على اختراقه. عمليات الاختراق هذه كلفته آلاف الضحايا (شهداء)(4) وبناء على عمليات الاختراق هذه بدأت ملامح معركة جديدة تلوح في الأفق تدعى بمعركة الحدود أو معركة السد المكهرب وصفتها جريدة"البرقية" القسنطينية، بأنها أكبر معركة على الحدود.كما لجأت الولايات في الداخل إلى تصعيد العمليات العسكرية وتكثيف الكمائن بغرض الحصول على الأسلحة

1)- أحمد توفيق المدني: حياة كفاح مع ركب الثورة، المصدر السابق ، ص 34.
2)- عبد الكامل جويبة: المرجع السابق، ص 254.
3)- المجاهد: ج3، العدد90، الصادر بتاريخ 1961/02/27، ص 396.
4)- قارن بين الإحصائيات التي أوردها في هذا الشأن كل من: عبد المجيد عمراني: النخبة، المرجع السابق، ص 118.
- Gilbert Meynier : Histoire Intérieur, op – cit, p 297.

مثل كمين الغرايسية معسكر يوم 07 ماي 1957، وفي إطار ذلك عملت جبهة التحرير الوطني على استحداث هيئة جديدة تدعى لجنة العمليات العسكرية في أفريل 1958(1).

والحق أن الثورة استطاعت أن ترفع التحدي وتكسب الرهان وأن تحول آمال السلطات الفرنسية في القضاء على الثورة إلى أحلام بعيدة المنال، حيث شهدت سنتي 1957- 1958 سلسلة من أكبر العمليات العسكرية وكان جيش التحرير هو المبادر حيث تمكن جنوده من انتزاع السلاح من أيدي العدو خلال أغلب الكمائن والاشتباكات، حتى أن ميشال دوبري(2) اعترف أن الجزائر تحولت إلى ميدان للحرب بسبب ضعف سياسة فرنسا تجاه الثورة.

مما سبق نستنتج أن لاكوست والحكومات الفرنسية وخاصة حكومة غي موليه كانت منذ البداية تفكر في حل عسكري للمشكلة الجزائرية " الثورة الجزائرية "، ودليل ذلك تخويل الصلاحيات الخاصة وصلاحيات الوزير المقيم، ثم نقل صلاحيات الشرطة للجيش بقيادة ماسو، حيث لعب الوزير المقيم والقادة العسكريين تحت ضغط المستوطنيين على جميع الأوتار، قصد القضاء على الثورة الجزائرية باستعمال جميع الوسائل العسكرية، وكان للتعذيب المؤسساتي والممنهج نصيب من ذلك. ورغم التأييد والدعم المادي والمعنوي الذي حضي به لاكوست من طرف الحكومات الفرنسية والمستوطنين، إلا أن سياسته لقيت معارضة شرسة من قبل الأوساط الفرنسية المثقفة وبعض المعارضين لسياسته. أما فيما

---

1)- Ibid, p 310.

2)- ميشال دوبري Michel Debré: ولد سنة 1912 بباريس، عرف بمعارضته الشرسة لحكومات الجمهورية الرابعة، من أنصار الجزائر الفرنسية، أسس دورية سماها بريد الغضب Le courrier de la colère، في 20 ديسمبر كتب إن الذي يتخلى عن الجزائر فهو خارج عن القانون، لأنه عمل غير شرعي، عينه ديغول وزيرا للعدل في جوان 1958، ثم وزيرا أول في جانفي 1959.انظر:
-Michel Mourre: Dictionnaire encyclopédique d’histoire, Larousse-bordas, Ed universitaires, Paris, 1996, p 1561.

يخص الثورة التحريرية بزعامة جبهة وجيش التحرير فقد واجهت جميع المشاريع العسكرية اللاكوستية ودليل ذلك عقد مؤتمر الصومام في منطقة القبائل التي كانت تعتبر منطقة نموذجية للتهدئة في فترة الوزير المقيم لاكوست.

الفصل الثالث:

روبير لاكوست ورهانات الحرب النفسية والاستخباراتية (1956 . 1958).

المبحث الأول: التعذيب مؤسساته وأساليبه.

المبحث الثاني: أسلوب المؤامرات والتضليل.

المبحث الثالث: استعمال العناصر المناوئة للثورة.

المبحث الرابع: المواقف الفرنسية والجزائرية المختلفة من الحرب النفسية والإستخباراتية.

أدرك الوزير المقيم وزمرته العسكرية أن الاعتماد على أساليب ورهانات الحرب الكلاسيكية لوحدها كأسلوب وحيد للقضاء على الثورة عمل غير مجد، وبالتالي توجب عليهم إيجاد أساليب لا تكون بديلة عنها، وإنما تكون مكملة ومدعمة لها ويتمثل ذلك على وجه الخصوص في تطبيق نظرية الحرب الثورية والحرب المضادة[1] والتي تعني في الأساس استخدام نفس طرق وأساليب الخصم، كأسلوب المؤامرات، التضليل والاختراق الأمني. ومن أهداف السياسة الفرنسية من وراء استخدام هذا الأسلوب فصل الشعب عن الثورة وإيجاد نوع من انعدام الثقة بين الشعب والجيش، خاصة وأن الشعب يمثل مصدرا للتموين المادي والبشري. وفي ذلك يقول لاكوست في أحد تصريحاته يوم 1956/07/02: " إن عمل التهدئة ليس عمل غزو عسكري مادي يكون بمنأى عن الأمن الذي نبحث عنه...إن العمل النفسي يتوخى جذب النفوس والقلوب أي إحداث القطيعة بين الشعب والثورة بجميع الوسائل..."[2].

المبحث الأول: التعذيب مؤسساته وأساليبه:

يعد التعذيب سلوكا فعليا يمارس على الفرد ويقوم به جهاز من أجل الاستنطاق أو بدافع العقاب أو الانتقام تترتب عنه أضرار جسدية ومعنوية تحط من الكرامة الإنسانية [3].

والحق أن ممارسة التعذيب في الجزائر من طرف السلطات الاستعمارية لم تكن وليدة الثورة الجزائرية، إنما هو أسلوب دأب عليه الفرنسيون منذ أن وطأت أقدامهم التراب الجزائري، وأصبح التعذيب بعد تبلور الوعي

---

1)- الغالي غربي: المرجع السابق، ص – ص 166 - 188.

2)- المركز الوطني للدراسات والبحث في تاريخ الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر: إستراتيجية العدو الفرنسي، المرجع السابق، ص 307.

3)- رشيد زبير: جرائم فرنسا الاستعمارية في الولاية الرابعة (1956 - 1962)، ط 02، دار الحكمة، الجزائر، 2012، ص 17.

الوطني خلال الحرب العالمية الثانية، وأحداث الثامن ماي 1945 ضرورة حتمية للاحتفاظ بالجزائر الفرنسية، وكان أن تكفلت بذلك الأجهزة الأمنية الفرنسية من خلال التعرض بشتى أنواع التعذيب للوطنيين الجزائريين.

المطلب الأول: التعذيب في عهد لاكوست.

مع اندلاع الثورة التحريرية تصاعدت وتيرة اللجوء إلى استخدام التعذيب خاصة في عهد الوزير المقيم روبير لاكوست، ويظهر ذالك جليا من خلال إنشاء مؤسسات مختصة واشتراك الفرقة العاشرة للمظليين تحت قيادة الجنرال ماسو خاصة في معركة الجزائر.

يؤكد أليستير هورن أن روبير لاكوست دافع عن أعمال التعذيب الوحشي طوال إدارته للجزائر، ودليل ذلك تواطئه مع المؤسسة العسكرية، رغم ما كان يصله من قرائن دالة على تورط أفراد الجيش في أعمال العنف والتعذيب المنافية لكل القيم الإنسانية. حيث غالبا ما كان يصدر بيانات وتعليمات يدافع فيها بشراسة عن مكانة وهيبة الجيش، ولا يتوانى في مواجهة المعارضين لسياسة بلاده الاستعمارية من المثقفين أو السياسيين[1].

كما أن استحداث لجنة لحماية الحقوق والحريات الفردية يوم 1957/04/05 بموافقة رئيس الحكومة غي موليه يعد اعترافا بوجود التعذيب[2]، وقد أنشأت اللجنة[3] باقتراح من الوزير المقيم لاكوست وبورجيس مونوري وماكس لوجون بعد أن كثر الحديث عن تجاوزات الجيش الفرنسي وانتشار التعذيب[4].

والحق أن مسالة وجود أو عدم وجود التعذيب بالجزائر إبان الثورة كانت محل جدال في أوساط الرأي العام الفرنسي والجزائري على حد سواء، فالمعنيون بالتعذيب في الجزائر اعترفوا بأنفسهم بممارسة التعذيب من

---

1) - Alistaire Horne: op - cit, p 212.

2)- بوعلام بن حمودة: الثورة الجزائرية ثورة أول نوفمبر 1954، دار النعمان للطباعة والنشر، 2012.، ص 404.

3)- رئيس اللجنة هو بيار بيطاي، ومن أعضائها بياردو وموريس قارصوني والجنرال هنري زيلو انظر:

- Pierre Vidal Naquet: La torture dans la république, Les éditions de Minuit, Paris, 1972.P 85.

4)- إبراهيم طاس: المرجع السابق، ص 318.

خلال كتاباتهم بعد الاستقلال[1]. فهذا الجنرال جاك باري ديبولارديير[2] يعترف في كتابه "معركة الجزائر معركة الإنسان" بأن التعذيب كان موجودا بدون تدوين[3]، وهذا الجنرال بول أوساريس[4] يرى في كتابه عن المصالح الخاصة بالجزائر أن اللجوء إلى القضاء عمل غير مجدي، وأن الإعدام بدون محاكمة يدخل في إطار حفظ الأمن[5]. أما ماسو فقد منحت له سلطات واسعة – السالفة الذكر- في مدينة الجزائر مع بداية جانفي 1957 لوضع حد للعمليات الفدائية، حتى عرف بضابط معركة الجزائر وهو صاحب قرار التعذيب الوظيفي الرادع[6].

من خلال ما سبق يتضح جليا أن التعذيب إبان الثورة وفي عهد لاكوست أصبح مباحا ومن ذلك تصريح شريبر سيرفين" servan-shreiber " سنة 1957 قائلا:" إن التعذيب في الجيش الفرنسي كاد أن يصبح أفعالا شرعية"[7] وفي هذا الصدد يقول " جان بلانشي ":"إن التعذيب أصبح وسيلة يومية للاستنطاق في كامل التراب الجزائري". وهذا " باتريك إيفينو " يؤكد من جهته على تطور ظاهرة التعذيب قائلا:" تعد سنة 1957 منعرجا حاسما، الأفعال تكثر، الشهادات...إن التعذيب أصبح ظاهرة مهمة في الحرب الجزائرية[8] كما

---

1)- انظر الملحق رقم: " 07 ".

2)- جاك باري ديبولارديير: جندي ينحدر من عائلة عسكرية خريج المدرسة العسكرية سانسير، شارك في حرب الفتنام، عين كجنرال سنة 1956 وبعث إلى الجزائر بناءا على طلبه، ثم عين برتبة قائدا للقطاع العملياتي للشرق البليدي، كان يؤيد إمكانية الوصول إلى تطبيق سياسة سلمية في الجزائر ، وعارض السياسة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر، ودفع به ذلك إلى تقديم إستقالته، ماعرضه إلى السجن لمدة 60 يوما مع الأعمال الشاقة، انظر:

- Jacques Debollardière: Bataille d'Alger Bataille de l'homme, Présentation de: Claude liauzu, Editions Bouchene, Paris, 1972.

3) - Ibid .

4)- بول أوساريس: ولد في نوفمبر 1918، كان واحدا من الشخصيات الرئيسية في معركة الجزائر عام 1957، وفي مطلع سنة 1957 تم استدعاؤه للخدمة إلى جانب الجنرال ماسو، إعترف في مذكراته الصادرة في ماي 2001 باغتيال العربي بن مهيدي وأحمد بومنجل، كما اعترف بجميع جرائمه. انظر: عاشور شرفي: المرجع السابق، ص 52.

5)- الجنرال أوساريس: شهادتي حول التعذيب مصالح خاصة الجزائر 1957 – 1959، تر: مصطفى فرحات، دار المعرفة، الجزائر، 2008.

6 رشيد زبير: المرجع السابق، ص 19.

7) - Alistaire Horne: op - cit, p 205.

8) - Patrick Eveno et Jean Planchais: op – cit, P 126.

اعترف الجنرال ماسو بأن السياسيين الفرنسيين وبالأخص لاكوست كانوا على علم بما كان يحدث في القسم العاشر للمظليين بالأبيار إلا أنهم لم يطلبوا منهم وقف التعذيب[1].

مما سبق يدرك الباحث أن فرنسا مارست التعذيب بشراسة ووحشية وبوسائل تقليدية ومتطورة، من طرف أجهزتها الحكومية المختصة، يتحمل مسؤوليتها كل من إدارة الوزير المقيم والمؤسسة العسكرية، وهذا ما يقيم الحجة على مسؤولية فرنسا في هذه الجريمة، والآن نحن بصدد الحديث عن الأساليب المستعملة من طرف رجالات لاكوست.

اتخذت فرنسا من التعذيب أسلوبا في مواجهة الثورة .الهدف منه الحصول على معلومات ونشر الرعب والخوف، لقطع الصلة بين الثورة والشعب، ويعد الاستنطاق مقدمة لشتى أنواع التعذيب، يشرف على هذه العملية في أغلب الأحيان ضباط الاستعلامات، الذين يبدؤون استنطاق ضحاياهم بإخبارهم بأنهم يعرفون كل شيء عنهم، وإذا رفض المشتبه فيه التعاون مع مستنطقيه، يلجأ هؤلاء إلى استخدام كل الوسائل المتوفرة التي ترغم المعتقل على الاعتراف والاستسلام، وتتم هذه العمليات عادة في المفرزة العملياتية للحماية (DOP) -سنتحدث عنها لاحقا – التي تستنجد بدورها بالفرقة العاشرة للمظليين[2] وكانت عمليات الاستنطاق هذه تمر بأربع (04) مراحل بداية من الاستنطاق البسيط أو الروتيني إلى الاستنطاق المتقدم" Poussé " إلى الاستنطاق المعمق " Approfondi " إلى الاستنطاق المتقدم جدا " Très poussé "

كان التعذيب يتم في أماكن مختلفة، ومن طرف أجهزة متخصصة وتعد هذه الأساليب في نظر السلطات الاستعمارية بمثابة وسائل ضرورية متواجدة على مستوى كامل مراكز التعذيب ومن أبرز هذه الأساليب[3].

---

1) - Alistaire Horne: op - cit, p 212.

2)- الغالي غربي: المرجع السابق، ص 302.

3)- للاستزادة حول هذه الأساليب انظر كل من: رشيد زبير: المرجع السابق، ص 22 وما بعدها. ورافائيلا برانش : التعذيب وممارسات الجيش الفرنسي أثناء ثورة التحرير الجزائرية، ص 360 – 400.

– التعذيب بالماء الذي يتم بواسطة إدخال أنبوب الماء في فم السجين مع رفع ضغط وتيرة الماء، ثم طرحه أرضا والضغط عليه بالأرجل ليخرج الماء من جميع منافذ جسمه.

– الضرب المبرح باللكمات والأرجل والقضبان الحديدية لكامل أطراف المشبوه أو السجين، مع التركيز على الأعضاء الحساسة كالوجه والبطن والأعضاء التناسلية[1].

– التعذيب بواسطة الكهرباء الذي يعد من أقسى أنواع التعذيب لما يخلفه من أثار مدمرة على الجسم والعقل، وكانت هذه الطريقة تتم بتمديد المشتبه به على طاولة مع تقييده، ثم يسكب الماء عليه لتسريع عملية تعميم التيار الكهربائي عند إرساله[2] والملاحظ أن لاكوست كان يقلل من حدة آثار التعذيب بالكهرباء ويقول:"ما هي إلا إيصال أسلاك كهربائية فقط"[3] وهناك أساليب أخرى لا يمكن حصرها ولا يتسع المجال لذكرها في هذا المقام مثل التعذيب بواسطة النار، وقطع أطراف الجسم الواحد تلو الآخر[4]، والجدير بالملاحظة أن عمليات الاستنطاق والتعذيب كانت تجرى في أماكن بعيدة عن أعين الناس وغير مرئية، وحتى في داخل هذه الأماكن يقول " ناكي " تكون جدرانها مغلقة بمواد عازلة للصوت[5].

والأمثلة كثيرة عن حالات التعذيب التي ذكرها الشهود فهذه الأستاذة الباحثة والمؤرخة رفائيلا براشن تؤكد وقوع عدة حالات من الاغتصاب إلا أن النساء يفضلن السكوت عنها[6].

---

1)- محمد الطاهر عزوي: " المعتقلات في الجزائر أثناء الثورة التحريرية"، مجلة التراث، العدد4، دار الشهاب، باتنة ، ديسمبر1989، ص 207 .
2)- المجاهد: المصدر السابق، ج 1، العدد الرابع، 1957/09/08، ص 2.

3) - Alistaire Horne: op - cit, p 207.

4)- مختار فيلالي: " فرنسا وأساليب القمع والتعذيب الوحشي والحرب النفسية ضمن مخطط القضاء على الثورة "، مجلة التراث، العدد الخامس جمعية التاريخ والتراث الأثري باتنة، فيفري 1992، ص 207.

5) Pierre Vidal Naquet: Les crimes de l'armée française, (Algérie 1954-1962), Edition, la découverte, Paris, 2001, P-P 74-75.

6)- رافائيلا برانش: المرجع السابق، ص 304.

وهذه لويزة إغيل أحريز تصف ما عانته من إهانة وتعذيب فتقول:".. أنها كانت مهملة في بولها ودمها وهي مشلولة بسبب تجبيس العظم، كما كانت تضرب كل يوم من طرف النقيب Graziani، كما كان يزورها ماسو وبيجار للإطلاع على مدى تقدم عملية الاستنطاق لكنها نجت من الموت بفضل الدكتور François Richood الذي أرسلها إلى مستشفى باب الواد" ويضيف أوساريس إلى سلسلة اعترافاته بخصوص قضية علي بومنجل وموريس أودان[1].

كما أن الأستاذة جيزيل حليمي Gisel Halimi تلقت عدة تهديدات من الأوساط المتطرفة لمتطرفي فرنسيي الجزائر وذلك لأنها كانت تدافع عن المعتقلين الجبهويين، وهذا بول تيتجان Paul Teitgen يأمر بطردها من الجزائر، لأن خبر التهديد بلغه بصفته أمينا عاما لمحافظة الشرطة بالجزائر، ولم يفسر لها قرار الطرد إلا بعد الاستقلال، والمعلوم أن" Paul teitgen " استقال من مصبه بسبب المفقودين والمعتقلين.

وعندما قابلت حليمي الوزير المقيم بصفته حاكم الجزائر لتبليغه عن حالات عديدة من التعذيب أجابها قائلا:" كل هؤلاء الإرهابيون سأسحقهم كالحيات...وقد منحت الجيش ورقة بيضاء لذلك "[2]، وعندما قابلت الجنرال ماسو حول الموضوع أجابها قائلا:"...صدقيني إن التعذيب له نتيجة..."[3].

المطلب الثاني: مؤسسات التعذيب والاستخبارات.

مع اشتداد الثورة تعددت وتنوعت أجهزة التعذيب فقبل 1957 كانت أجهزة أمن الدولة من بوليس وجندرمة سيدة الاستنطاق، وبعد هذه السنة ظهرت أجهزة سرية متخصصة في التعذيب. وقد تباينت أجهزة التعذيب خلال هذه الفترة حسب المصالح التي أسندت لها مهام التهدئة (Pacification) ومن هذه الأجهزة:

---

1)- موريس أودان: كان أستاذا مساعدا في الرياضيات بجامعة الجزائر وعضوا في الحزب الشيوعي الجزائري إتهم بمساعدة الثورة الجزائرية فقتل أثناء زيارته إلى قاضي التحقيق. انظر: عاشور شرفي: المرجع السابق، ص 50.

2)- بوعلام بن حمودة: المرجع السابق، ص 409.

3) – نفس المرجع والصفحة.

- الشرطة القضائية وشرطة الاستعلامات العامة (P.R.G-P.J)

- إدارة الأمن الإقليمي ((DST) Direction de Sécurité Territorial)

- الجندرمة (La Gendarmerie)

- الوحدات العسكرية: حيث أنه وبحلول سنة 1956 منح لثلاثة جنرالات كامل السلطات في المناطق الريفية من أجل إعادة الأمن والاستقرار وعلى رأسهم الجنرال بولارديار.

- الفرق المتحركة للبوليس الريفي (G.M.P.R).

- الفرق الإدارية الخاصة (SAS).

- المنظمة الإرهابية السرية (اليد الحمراء).

- جهاز الحماية العمرانية (D.P.U)(Dispositif de Protection Urbaine).

- جهاز التدخل من أجل الوقاية[1](Dispositif Opérationnel de Protection) .

إلا أننا سنركز في هذه الدراسة على هذين الجهازين الأخيرين وذلك لاختصاصهما في التعذيب والاستنطاق.

---

1)- للاستزادة أكثر حول هذه الأجهزة راجع: رشيد زبير: المرجع السابق، ص47. و

-Pierre Vidal Naquet: La raison d'état, op.cit, p 62.

- Pierre Vidal Naquet: La torture dans la république, Les Édition de Minuit, Paris, 1972, p 26.

أولا: المفرزة الحضرية للحماية (DPU).

جهاز يساهم في التعذيب والاضطهاد داخل المدن العمرانية الكبرى تم تأسيسه من طرف مصالح الوزير المقيم[1] في 04 مارس 1957، ووضع تحت إشراف العقيد ترانكييه، وحدد مهمته في جمع المعلومات التي تخص التنظيم السياسي والإداري لجبهة التحرير الوطني، وتقديم المشبوهين الذين يتم إلقاء القبض عليهم إلى المظليين وقد لعب غلاة المستوطنين دورا كبيرا في الضغط على الحكومة الفرنسية من أجل إنشاء هذه المصلحة التي تتكفل بحمايتهم[2].

مع إنشاء هذا الجهاز أصبح كل منزل أو مجمع سكاني أوروبي في المدن الكبرى له مسؤول منهم، ولكل منزل أو مجمع سكاني للجزائريين مسؤول جزائري، وهذا من أجل مراقبة تحركات الوطنيين، والجزائريين عامة بما فيهم الأوروبيين. ومن المهام الأساسية التي تكفل بها هذا الجهاز تشكيل خلايا من العملاء داخل التجمعات السكانية عرفوا باسم (Blue chauff) مهمتهم مراقبة السكان وتتبعهم، وبواسطتهم تمكن ترانكييه من اختراق التنظيم السياسي والعسكري لجبهة التحرير الوطني في مدينة الجزائر وضواحيها – الشبكة الفدائية لمنطقة الجزائر المستقلة – تحت قيادة ياسف سعدي.

وتأتي على رأس مهام هذا الجهاز الاضطلاع بمهمة إحصاء السكان ومراقبة تحركاتهم، وتقسيم الأحياء السكنية إلى مجموعات أو أقسام محددة، تكون معرفة بواسطة حروف أو شارات على جدران وأبواب المنازل مع تعيين رئيس لكل مجموعة يكون مسؤولا أمام المصالح السالفة الذكر، كما يقوم بإعداد وتقديم تقارير يومية عن الأشخاص الذين يزورون الحي أو يقيمون به[3].

1)- www.google.fr/search/R.LACOSTE.

2)- رشيد زبير: المرجع السابق، ص47.

3)- Pierre Vidal Naquet: La torture dans la république, op - cit, p 51.

وقد اقترح ترانكييه هذا النوع من الرقابة على بقية مناطق الجزائر، بعد أن أثبت نجاعته في مدينة الجزائر العاصمة وضواحيها على حد قوله، وبالفعل ظهرت نفس الهيكلة للسكان بمدينة قسنطينة في جويلية 1958 على يد الملازم "Recinet" وقد وجدت تجاوبا كبيرا لدى الأوساط اليمينية المتطرفة مثل تلك التي تنتمي إلى الرابطة الكاثوليكية على شاكلة العقيدان " Goussault "و" Fougas " والرائد " Cogit "، اللذان يديران المكتب الخامس[1] الذي أنشأه سالان وترانكييه والذي يختص بثلاثة أمور وهي:

أولا:وضع اليد على السكان.

ثانيا:حماية معنويات الجيش.

ثالثا:حماية معنويات السكان[2].

يرى " الغالي غربي " أن من عوامل نجاح هذه المصلحة اتباعها نفس التنظيمات والهيكلة التي انتهجتها جبهة التحرير الوطني في إدارة وتوجيه العمل السياسي والعسكري داخل المدن، حيث تم تقسيم مدينة الجزائر إلى دوائر أو مقاطعات والمقاطعات إلى تجمعات سكانية، فأحياء هذه الأخيرة تتفرع إلى شوارع وهذه الأخيرة بدورها تنقسم إلى عمارات[3].

وبفضل هذا التنظيم أصبحت كل الأحياء والعمارات والشوارع تحت الرقابة المشددة، فكل تنقل أو دخول أو خروج للأشخاص، يتم التبليغ عنه من طرف مسؤول العمارة الذي بدوره يسرع بإخبار مسؤول الحي

---

1)- لمعلومات أكثر حول هذا المكتب انظر: محمد بن دارة: المرجع السابق.

2) - Benjamin stora: La gangrene et l'oubli, op – cit, p 236.

3)- انظر المخطط في الملحق رقم: " 08 ".

وعلى هذا الأخير التوجه إلى أقرب كتيبة من الفرقة العاشرة للمظليين لتقوم بالمهمة ، وأرغم مسؤولوا الدوائر ونوابهم لحضور الاجتماع الذي ينعقد كل يوم خميس في مقر الولاية العامة برئاسة العقيد ترانكييه[1].

وقد حددت التعليمة الصادرة في 04 مارس 1957 مهمة مسؤولي الأحياء والدوائر ونوابهم في تجميع المعلومات الواردة من رؤساء الأحياء التي أودعوها في مراكز الشرطة[2].

وبخصوص مسؤول التجمع السكاني يقول ترانكييه:" يتم اختيار مسؤول التجمع السكاني وفق معايير محددة ويكون على اتصال بالقيادة العسكرية "[3]، ويعتبر هذا الجهاز بمثابة تنظيم مدني عسكري يهدف إلى إشراك المدنيين سواء أوروبيين أو جزائريين في القضاء على المنظمة السياسية الجزائرية وبالتالي القضاء على الثورة[4].

يضطلع مسؤول التجمع السكاني بمهام نقل المعلومات والأخبار إلى القيادة العسكرية، وبخصوص ذلك تم استحداث مصلحة تدعى مصلحة الاستخبارات والعمل " Renseignement et Action " وبمجرد حصول هذه المصلحة على أي معلومة تؤكد أن شخصا ما له علاقة بجبهة التحرير يتم إلقاء القبض عليه ونقله إلى مركز مجهز بقاعة تعذيب من أجل الاستنطاق ويكون ذلك سرياً للغاية.[5]

وفي إطار تشديد الرقابة على السكان ومراقبة تحركاتهم بادر النقيب ليجي إلى وضع بطاقة إحصائية لكل جزائري، تحمل اسم وعنوان وصورة صاحبها، إضافة إلى وضع رقم الحي وحرف التجمع السكاني الذي ينتمي إليه، إضافة إلى رقم العمارة، ويلزم كل ساكن بحملها واستظهارها كلما تطلب الأمر ذلك، كما فرض على

---

1)- الغالي غربي: المرجع السابق: ص- ص 298 - 299.

2) - Pierre Vidal Naquet: La torture dans la république, op - cit, p 50.

3) - Roger Trinquier: La guerre moderne, Edition la table ronde, Paris 1961, p 57.

4) -Ibid, p 57.

5) - Pierre Vidal Naquet: La torture dans la république, op - cit, p 51.

العائلات التوجه إلى مكتب مراقبة السكان " Bureau de Contrôle Population " للتبليغ عن كل شخص يقيم لديها أو يغادرها وتحديد وجهته وأسباب تنقله.

والحق أن كل من هنري علاق"Henri Alleg" وبن جامين ستورا شبها هذا النظام بنفس النظام الذي طبقه الحزب الاشتراكي الألماني في ثلاثينيات القرن التاسع عشر ويعمل بالتنسيق مع المخابرات عن طريق تقديم المعلومات والأخبار[1].

ثانيا: المفرزة العملياتية للحماية (DOP) ـ جهاز التدخل من أجل الوقاية ـ.

يعتبر هذا الجهاز فرعا من فروع مركز التنسيق بين القطاعات العسكرية (C.C.I) [2]. التي يتفق كل من المؤرخين " بيار فيدال ناكي وجان بيار فيتوري " على أنها تأسست في أثناء معركة الجزائر وأنها وليدة المنظمة الإرهابية القائمة على مستوى ناحية الجزائر الموسومة بـ " الجزائر ساحل" تحت قيادة قودار [1].

ويقول جان بيار فيتوري إن جهاز (D.O.P) هذا يدخل في إطار تطبيق نظرية الحرب الثورية والحرب المضادة السالفة الذكر ومن ذلك أن هذا الجهاز استمد تنظيمه من التنظيم الثوري للولايات أي إنشاء ستة أركان قيادية لـ" DOP " مقابل الولايات الثورية الست المنبثقة عن مؤتمر الصومام[3].

ويضطلع هذا الجهاز بمهام استقبال الأشخاص المشتبه بهم الذين يتم تحويلهم من مصلحة الحماية الحضرية – السالفة الذكر– أو من الأشخاص الذين يتم القبض عليهم أثناء العمليات العسكرية وقد صرح الجنرال

---

1)- انظر كل من :

-Henri Allege: La guèrre d'Algérie des promesses de paixs à la guèrre ouverte, tome 2Temps actuels, Paris, 1981, p 449.

-Benjamin stora: La gangrene et l'oubli, op - cit, p - p 235 - 236.

2)- لمعلومات أكثر حول هذا المركز راجع: رشيد زبير: المرجع السابق، ص 53 وما بعدها.

3)- انظر كل من:

-Alistaire Horne: op - cit, p 518.

-Jean Pierre vittori: Nous les appelés d'Algérie, Edition Paris, 1983, p 96.

ماسو أن هذه الأخيرة تتكون من خبراء في تقنيات الاستنطاق وتعذيب الأشخاص المشتبه بهم الذين يرفضون الاعتراف، وفي هذه المصلحة يتحدد مصير هؤلاء وحسب ما يقول ماسو يكون مصيرهم إما التصفية الجسدية أو يرسلون إلى مراكز اعتقال أخرى ويتم إخضاعهم إما لعمليات تعذيب أكثر قسوة وإما إطلاق سراحهم، وهذا قلما يحدث في هذه المصالح التي يشرف عليها مركز التنسيق بين القطاعات العسكرية[1] –السالف الذكر–.

يعد جهاز " D.O.P " من أهم المصالح التي اعتمد عليها مركز التنسيق في تأدية مهامه المتعلقة بتهدئة البلاد على حد تعبير روبير لاكوست ورئيس الحكومة الاشتراكية غي موليه، والمتمثلة في تفكيك شبكات جبهة التحرير الوطني بكل الوسائل المتاحة وعلى رأسها ممارسة التعذيب بأبشع أساليبه وصوره القديمة والحديثة.

وفيما يخص تعدادها يؤكد الغالي غربي أن عدد هذه المصالح وصل إلى 24 مصلحة رئيسية مدعمة بـ 38 ملحقة منتشرة في كامل ربوع الجزائر[2]، ويضيف رشيد زبير أن تعدادها في الولاية الرابعة وحدها يصل إلى 57 مصلحة[3]. والكل يدار بمديرية مركزية موجودة بمدينة الجزائر، وست (06) مديريات جهوية على مستوى كل ولاية تاريخية، يعمل بها حوالي 2500 شخص أغلبهم من الضباط وضباط الصف منتدبون في مصلحة التوثيق الخارجي والجوسسة المضادة ومصلحة الأمن والاستعلامات التابعة للدفاع الوطني والقوات المسلحة. ويدير كل مصلحة ضابط برتبة نقيب وضابطين مساعدين له، ومن أربعة أوخمسة ضباط صف، وعدد من المترجمين من أصول أوروبية أو جزائرية[4].

---

1)– الغالي غربي: المرجع السابق، ص 300.

2)– نفسه، ص 301.

3)– رشيد زبير: المرجع السابق، ص 56.

4) – Jean Pierre vittori: op – cit, p 60.

وصفت جريدة المجاهد في عددها الصادر يوم 1959/11/15 جهاز "DOP " بأنه منظمة عسكرية فرنسية تطبق شتى عمليات التعذيب والوحشية[1].

مما سبق يدرك الدارس أن الأجهزة التي مارست التعذيب تعددت وتنوعت وتطورت تبعا لتطور واشتداد الثورة، ومارست التعذيب في مختلف ربوع الجزائر وفي أماكن مختلفة تدعى " مراكز التعذيب "[2].

المبحث الثاني: أسلوب المؤامرات والتضليل.

يعد أسلوب المؤامرات والتضليل هذا محورا آخر وفصلا من فصول الحرب النفسية الفرنسية ضد الثورة الجزائرية، والتي تعتبر بدورها إحدى محاور سياسة التهدئة الفرنسية، التي تهدف في أساسها إلى ضرب شرعية الثورة الجزائرية، كممثل شرعي ووحيد للشعب الجزائري، من خلال الادعاء بوجود جيوب مقاومة مسلحة " ثورية أخرى" رافضة لشرعية جبهة التحرير الوطني، هذه الجيوب التي كانت تسعى فرنسا إلى دعمها في إطار سياسة البحث عن قوة ثالثة عسكرية[3]، تضاف إلى قوة ثالثة سياسية وما عملية "العصفور الأزرق" والعملية الزرقوية "الجنود الزرق"،...إلخ. إلاّ دليلا على ذلك.

1)- المجاهد: العدد الصادر بتاريخ: 1959/11/15.

2)- للاستزادة حول هذه المراكز انظر: رشيد زبير، مرجع سابق، ص 60 وما بعدها.

3)- لمعلومات أكثر حول هذه القوة انظر:

-Mouris Faivre: Les combattants musulmans de la guerre d’Algérie, Ed, l’harmattan, Paris, 1995, p 84.

المطلب الأول: عملية الطائر الأزرق "Operation Oiseau Bleu".

تعتبر عملية العصفور الأزرق أولى العمليات في هذا المنحى والتي جرى تنفيذها على مستوى الولاية الثالثة[1]، هذه الأخيرة التي اعتبرت من طرف السلطات الفرنسية نموذجا لتحقيق التهدئة –كما سبق ذكره – .

عرفت هذه المؤامرة في المحافل الرسمية الفرنسية بالقضية الهامة، وإلى جانب تسمية عملية العصفور الأزرق يطلق عليها عدة أسماء[2]، مثل عملية عسكرية سرية في القبائل " Opération Armée Secrete de la kabylie" وكوماندوس ك، "Commandos K" وقوةK "Force K" والمؤامرة "Le Complot"[3].

يؤكد المجاهد محمد الصديق أن هذه المؤامرة من تدبير جاك سوستال، أكملها الوزير المقيم لاكوست بعد أن همس له هذا الأول بإكمالها عشية مغادرته الجزائر أوائل فيفري 1956، ومؤدي هذه العملية تنظيم فرق مسلحة من الجزائريين في سرية تامة، على أن يلتحقوا بالثوار على أساس أنهم يريدون الجهاد، وبعد كسب الثقة يقومون بتصفية الثوار. وقد اختيرت الولاية الثالثة لتطبيق هذه المؤامرة –كما سبق وأن ذكرنا– بسبب نشاط الاستخبارات الفرنسية والثقل الذي تمثله في الثورة، وإذا نجحت يتم تعميمها على بقية الولايات[4].

إذن تدخل هذه العملية في إطار البحث عن قوة ثالثة على حد تعبير كل من الأستاذ " يحي بوعزيز " والجنرال موريس فافر، والتي سعى لها الفرنسيون من خلال إقامة مصالح "SAS"[5].

---

1)– عبد العزيز وعلي : أحداث ووقائع في تاريخ ثورة التحرير بالولاية الثالثة، تق : عبد الحفيظ أمقران الحسني، دار الجزائر للكتب، الجزائر،2011، ص 160 – 173 .

2)– يعود أصل هذه التسمية حسب محمد الصالح الصديق إلى الشعار الذي وضعه (ع–ط) على الحافلات التي يملكها بعنوان الطائر الأزرق، انظر: محمد الصالح الصديق: المصدر السابق، ص 09.

3)–انظر يحي بوعزيز: موضوعات وقضايا، المرجع السابق، ص 223. والثورة في الولاية الثالثة 1954 – 1962، المرجع السابق، ص – ص 104–107.

4)– محمد صالح الصديق: المصدر السابق، ص 43.

5)– يحيى بوعزيز: الثورة في الولاية الثالثة 1954 – 1962، المرجع السابق، ص 107.

دامت هذه العملية حوالي اثني عشر (12) شهرا أي سنة كاملة لتنهار في 01 أكتوبر 1956[1]، كان رجل من عزازقة يدعى بـ (ع.ط) ويذكر يحي بوعزيز أنه يدعى حشيشي الطاهر الذي يعد عميلا للمخابرات السرية الفرنسية، هذا الأخير وقع عليه اختيار من يقوم بتكوين فرق عملية الطائر الأزرق، وكان الوسيط بينه وبين السلطات الفرنسية ابن المعلم الذي درسه في صغره[2]، وقد اتصل سوستيل بهذا العزازقي، بواسطة ابن المعلم وبدوره قام الطاهر بالاتصال بصديق له يعمل طباخا في منطقة عزازقة، والذي كان يخفي على الطاهر تعامله مع جبهة التحرير الوطني، يدعى أحمد زيدات، وهذا الأخير بدوره سارع إلى نقل الخبر إلى مسؤول الثورة في المنطقة واسمه محمد إعزرون[3] وهو صديق مقرب لكل من كريم بلقاسم وأوعمران فاجتمع مسؤولوا الثورة في الولاية الثالثة. وتم الاتفاق على قلب المؤامرة لصالح الثورة مع الأخذ بالحيطة والحذر، وقاموا باختيار إعزرون محمد لتحقيق هذا المشروع، على أن لا يجند في المنظمة إلا المخلصين.

وكان سوستال كما سبق وأن ذكرنا قد أوكل مهمة إكمال هذه المؤامرة إلى لاكوست الذي شرع في استكمال الخطة وصرح بما يلي: "هذه الخطة الأفضل للقضاء على الثورة والثوار"[4] وهكذا بدأت عمليات التجنيد، وبلغ عدد المنخرطين 600 شخص تكفلت السلطات الفرنسية بتدريبهم وتسليحهم، ويبدو أن عدد المجندين ارتفع ربيع 1956 ليصل إلى أكثر من 1000 مجند مدربين ومجهزين بأسلحة جد متطورة[5].

---

1)- Camille Lacoste Dujardin: Opération oiseau bleu, Ed, La découverte, Paris,1974, p - p 56 - 57.

2)- في هذا الصدد يوجد اختلاف بين يحي بوعزيز ومحمد الصالح الصديق، حيث نجد هذا الأول يذكر بأن ابن معلم حشيشي الطاهر كان يعمل مفتشا في فرقة الرماة في الجزائر، وهذا الثاني يذكر بأنه كان يعمل في مصلحة الاستخبارات السرية الفرنسية، قارن بين يحي بوعزيز: موضوعات وقضايا، المرجع السابق، ص 293، ومحمد صالح الصديق: المصدر السابق، ص 43.

3)- محمد أمزيان واشتهر في صغره باسم (بريروش)لحيويته وذكائه ، ولد يوم 28 مارس 1912 بقرية إعجامض بتيزي وزو، دخل المدرسة في سن الثامنة ، شارك والده في مقاومة الشيخ بومرزاق، وفي سنة 1942انظم إلى حزب الشعب المحظور، التحق بالثورة في عامها الأول، وصل إلى رتبة عقيد عام 1958، ثم عضو المجلس الوطني للثورة، وبعد الاستقلال تولى عدة مناصب سياسية، توفي يوم 05 جانفي 1988: محمد الصالح الصديق: المصدر السابق، ص 45.

4)- محمد الصالح الصديق: المصدر السابق، ص 48.

5)- Alistaire Horne: op - cit, p 265.

وتم الاتفاق على تكوين فرق وكتائب عسكرية يتراوح عددها بين أربعة وعشرين إلى تسعة وعشرين رجلا تسلح وتدرب على أساليب جيش التحرير، ثم تلتحق بالجبال على أساس أنها تابعة لجيش التحرير الوطني وعندما يكسب رجالها ثقة الثوار يقومون بتصفيتهم، وقد قام الضباط الفرنسيون بتوزيع الأسلحة على جنود بعض هذه الفرق من أسلحة متطورة مثل رشاشات من نوع قارا، ومسدسات رشاشة، وذخائر حربية وقنابل يدوية وألبسة عسكرية وأموال[1].

ولإظهار إخلاصهم لفرنسا يقومون باغتيال عملاء الاستعمار والمصاليين والشيوعيين على أنهم مجاهدين وبعد أن يلبسونهم بدلات جنود جيش التحرير، ثم يعرضونهم على الضباط الفرنسيين المكلفين بالقضية في الجبهة التي تتم فيها العملية[2].

بتاريخ 1956/09/10 قررت جبهة التحرير الوطني دمج هؤلاء رسميا ونهائيا في وحدات جيش التحرير الوطني في الولاية الثالثة، وفي1956/09/16 تم توزيع آخر كمية من الأسلحة[3] على المنظمة في قرية إيفليسن[4] بحضور الجنرال «Olie». ولم يكن رئيس فرقة الدرك بتقزيرت على علم بذلك، وفي ليلة 30 سبتمبر 1956 التحق هؤلاء الرجال بجنود جيش التحرير الوطني، في الجبال وكان تعدادهم 272 رجلا في 22 فرقة كل

---

1)- يحيى بوعزيز: موضوعات وقضايا، المرجع السابق، ص 291.

2)- محمد الصالح الصديق: المصدر السابق، ص 49.

3)- هناك اختلاف كبير حول كمية الأسلحة التي حصلت عيها جبهة التحرير من خلال عملية العصفور الأزرق، فجبهة التحرير اعترفت من خلال المجاهد بـ 1000 بندقية و10 علب ذخائر، أنظر: المجاهد: العدد 28، 22 أوت 1957، أما السلطات الفرنسية فصرحت بـ 300 قطعة، انظر:
-Benjamin Stora: La gangrene et l'oubli, op – cit, P 292.

4)- تقع إفليسن إلى الشمال من بلدية تيقزيرت بمحاذاة الساحل ولاية تيزي وزو ويذكر شارل روبير آجيرون أن معظم مجندي عملية الطائر الأزرق من هذه القرية ، وأن 20%من سكانها . حوالي 500 رجل جندوا في وحدات الدفاع الذاتي ولكنهم التحقوا بالثورة مباشرة بعد تجنيدهم ينظر:
-Charlle Robert Ageron: La guèrre d'Algerie et les Algeriens, Ed,armand colin,Paris,1997, p - p 73 - 76.

منها يتألف ما بين 24 إلى 29 رجلا، وأصدرت جبهة التحرير الوطني بلاغا في الأمر خلال شهر أكتوبر كشفت فيه المؤامرة للعالم أجمع وأعلنت التحاق المجندين بها[1].

تلقى النقيب هانتيك الذي كلف بالإشراف على العملية ومراقبتها بتصفية جميع عناصر العملية. فقتل منهم 130 رجل والبقية التحقوا بالجبهة –كما سبق ذكره – [2].

والحق أن الفشل الذر يع الذي منيت به فرنسا أدى بها إلى شن عملية عسكرية دامت أكثر من ثلاثة أيام من 09 – 12 أكتوبر 1956، تمثلت في عمليات انتقام واسعة النطاق أحرقت خلالها قرية إيقرنسا لم وكل قرى المنطقة، وتم تسليط شتى أنواع العذاب والتقتيل على المدنيين العزل فتم تخريب ديارهم وهتك أعراضهم وإفساد أملاكهم وقتل الكثير منهم.

انتهت فصول هذه المؤامرة التي كشفت عن جهل فرنسا بطباع سكان الريف الجزائري وسوء تقديرها للوضع فلم يكن لاكوست يضع في حسبانه أن جبهة التحرير بمقدورها أن تمسك بخيوط هذه الخطة وتشرف عليها[3].

وبعد الفشل الذر يع الذي منيت به هذه المؤامرة سعت السلطات الاستعمارية وعلى رأسها لاكوست إلى إيجاد بدائل أخرى على رأسها مؤامرة أشد خطورة تدعى بمؤامرة الزرق.

---

1) – ولمعلومات أكثر راجع الملحق رقم: " 09 ".

2) – Alistaire Horne: op – cit, p 266.

3) – Camille Lacoste: op – cit, p 64.

المطلب الثاني: عملية الجنود الزرق: "les bleus de cheffes ou la bluette" (1957-1958) . الاختراق الأمني للثورة .

سعت إدارة الاحتلال بعد نظر عميق ودراسة مستفيضة لتجربة الطائر الأزرق التي أحدثت الكثير من الريبة والشك والبلبلة لدى السلطات الاستعمارية[1]، خصوصا الإدارة العامة في الجزائر التي يرأسها الوزير رويبر لاكوست، إلى التفكير في إيجاد طريقة فعالة وناجعة للانتقام من نكسة الطائر الأزرق، فكانت مؤامرة الزرق والتي دبرتها مصلحة الاستعلامات أو بالأحرى خبراء الحرب النفسية في المكتب الثاني والخامس للجيش الفرنسي[2] ومفاد هذه العملية زرع شبكة من العملاء للنفاذ إلى أعلى مستويات القيادة في الولاية الثالثة.

وكان التنظيم لهذه العملية من طرف جهاز الاستعلام والاستغلال التابع للمكتب الثاني تحت قيادة النقيب بول ألآن ليجي تحت إشراف العقيد قودار وقدم تجنيد هؤلاء باسم " مصلحة المعتقلين المخبرين" الذين اشتهروا باسم " زرق الجير " نظرا " لملابس الصيادين " التي يرتدونها ولونها الأزرق المائل إلى البياض[3]، وكان على رأس العملاء إلياس صافي هندريش ومحمد هاني المدعو" عمار "الأول كان يعمل مع بطل معركة الجزائر ياسف سعدي، تم اعتقاله من طرف اللواء الثالث للمظليين في 07 أوت 1957 بقيادة بيجار، وكان هندريش مسؤولا الاتصال بالولاية الثالثة، وتمكن ضابط المخابرات في اللواء الثالث شبان " Shabanne " من إقناعه تحت طائل التهديد والترغيب للعمل مع المخابرات الفرنسية كجاسوس ضد الثورة[4].

بدأ إلياس صافي هندريش ومحمد هاني بالاتصال بمركز قيادة الولاية الثالثة غير أن الأمر لم يتوقف عند هذا الحد، ذلك أن هاني حضر اجتماع مجلس قيادة الولاية الثالثة تحت قيادة العقيد عميروش، حيث عين هاني

---

1)- المركز الوطني للدراسات والبحث في تاريخ الحركة الوطنية: إستراتيجية العدو الفرنسي لتصفية الثورة، المرجع السابق، ص 328.
2)- يحيى بوعزيز: الثورة في الولاية الثالثة ، ط1، دار الأمة ، الجزائر 2004، ص- ص168- 169.
3)- محمد عباس: ديغول والثورة الجزائرية، ط 1، دار هومة، الجزائر، 2007، ص 288.
4)- نفسه، ص 289.

مسؤول التنظيم الثوري لمنطقة العاصمة في إطار سعي عميروش إلى إعادة ربط الصلة بمدينة الجزائر خاصة بعد اعتقال ياسف سعدي في سبتمبر1957[1]، ولما علم قودار بذلك عمل على استغلالهما لصالح المخابرات الفرنسية وتعهد للضابط ليجي بالأمر، ثم بدأت الاتصالات بين كمال نائب قائد المنطقة الرابعة بالولاية الثالثة وإلياس صافي هندريش وهاني محمد يوم 14أكتوبر 1957 تحت إشراف ومراقبة ليجي رئيس المصلحة الخاصة السرية في قيادة "جزائر الساحل"، المعروفة باسم مجموعة الاستعلامات والاستثمار " Groupement de Renseignement et d'exploitation"ويساعده كل من الضابط باجو "Bajoux" وعبد العزيز عبد الرحيم المدعو سيركوف"Surcouf "[2] وبدعوى من كمال ذهب محمد هاني بعد موافقة ليجي إلى المنطقة الرابعة - برج منايل- لتسلم كمية من الأسلحة يوم 25 أكتوبر 1957، وتمثلت في 10 رشاشات تشيكية و20 مسدسا فضلا عن كمية من القنابل اليدوية، والتي سلمها هاني بدوره إلى ليجي.

كان بذهن كمال أن الهدف من وراء تسليم تلك الأسلحة القيام بعمليات فدائية بقلب العاصمة قبل نهاية الشهر تحسبا لافتتاح دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة، وقد مانع هاني واحتج بصعوبة تنفيذ عمليات في العاصمة نظرا لقلة العناصر الموثوق بها من جهة والحصار العسكري من جهة ثانية، هذا الاعتذار لم يمنع الولاية الثالثة من تزويد العاصمة بكمية إضافية من الأسلحة ذهب لاستلامها هاني شخصيا مع نائبه مختار عبد الجبار المعروف بقدور، وبعد ذلك اتصل كمال من المنطقة الرابعة بهاني لينقل إليه بإلحاح أمر القيام بعمليات فدائية ليلة عيد الميلاد على أساس إحداث ضجة إعلامية وليس المهم حسبه أن تحدث خسائر بشرية هامة، ولكن شيئا من ذلك لم يحدث، فأرسل كمال رسالة في 08 جانفي1958 يهدد فيها بإقامة نظام مواز لتفعيل الفداء بالعاصمة، مما دفع بالنقيب ليجي لأن يتخذ- بموافقة قودار- قرارين هما:

---

1)- يحيى بوعزيز: موضوعات وقضايا، المرجع السابق، ص 299.

2)- نفسه، ص 300.

- الاستجابة لطلب الولاية الثالثة بتنفيذ عمليات وهمية منها تفجير قنبلة يدوية قريبا من أحد مقرات ليجي بالقصبة السفلى.

- اعتقال مختار عبد الجبار . قدور للتخلص من حماسه المفرط[1].

وبناء على الزيارات المتكررة التي قام بها هاني للمنطقة الرابعة من الولاية الثالثة والمعلومات التي استقاها من الرسائل المتبادلة دبر ليجي . بتشجيع من قودار. وبالتنسيق مع السلطات العسكرية لتيزي وزو عملية جريئة تمثلت في الهجوم على مقر قيادة المنطقة الرابعة بإغيل الطلبة يوم 22 جانفي 1958[2]. أسفرت العملية عن اعتقال اثنين من أعضاء المنطقة هما الملازمان حسين وأحمد صبري ولحسن الحظ لم يكن قائد المنطقة الرابعة حسن محيوز ونائبه كمال موجودان في ذلك المكان[3] وتم نقل المعتقلين إلى الجزائر العاصمة بواسطة طائرة مروحية وتم تخريب المستشفى وورشة إصلاح الأسلحة وصنع القنابل، ومصادرة كل الأدوية والأسلحة الموجودة بها، والأمتعة والأجهزة والأموال[4]

وفي ظل نجاح هذه العملية بدأ الاختراق الأمني يمتد في ربوع الولاية الثالثة أفقيا وعموديا، وأصبح الشك هو المنطق السائد بين وحدات جيش التحرير[5] ومما زاد في ذلك وحَوله إلى فتنة داخلية - فتنة الجوسسة والجوسسة المضادة - قضية الآنسة زهرة تاجر المعروفة بروزة، ذات 18 عاما والتي كانت تقطن بحي بلكور وعندما تم كشف أمرها هربت إلى برج منايل وجرحت هناك، وتم أسرها وتسليمها إلى خبير الحرب النفسية الضابط ليجي فراودها على العمل معه وعمل على إغراءها باطلاعها على عدد من رسائل مسؤولي الولاية الثالثة وبالذات منطقة برج منايل

1)- محمد عباس: المرجع السابق، ص 291.
2)- يحيى بوعزيز: موضوعات وقضايا: المرجع السابق، ص 300.
3)- محمد عباس: المرجع السابق، ص 292.
4)- يحيى بوعزيز: موضوعات وقضايا: المرجع السابق، ص 300.
5)- المركز الوطني للدراسات والبحث في تاريخ الحركة الوطنية: إستراتيجية العدو الفرنسي لتصفية الثورة: المرجع السابق، ص- ص329-333.

التي كانت موجودة بها وتعرف مسؤوليها، واطلعت في مكتبه على قائمة بأسماء كل المسؤولين بمنطقة برج منايل[1] فانبهرت وتعجبت وأطلق سراحها، وطلب منها أن تتصل به هاتفيا كل أسبوع ووعدته بذلك واتصلت به في الأسبوع الأول ثم انقطعت عنه والتحقت ببرج منايل، واتصلت بالضابط حسن محيوز لتخبره وتطلعه على ما حصل لها مع الضابط ليجي، ولكنه اعتقلها بعد أن قيل له بأنها كانت تتجول مع ليجي في برج منايل والحقيقة أنه هو الذي تسلمها من الذين اعتقلوها في برج منايل وعندما شاهدها البعض آنذاك ظنوا أنها تتجول معه بإرادتها[2] . وهناك من يقول أن إلياس صافي هندريش هو من اطلع زهرة على الوثائق المزيفة التي تحمل توقيع كمال وأغراها بالعمل مع الاستخبارات الفرنسية.

موازاة مع التحاق زهرة قام كمال – نائب قائد المنطقة الرابعة – بإرسال رسالة أخيرة إلى هاني وطلب منه بإلحاح إيفاد سي قدور– مختار عبد الجبار – مصحوبا بالتقارير السياسية والعسكرية لمنطقة العاصمة، لكن التقارير كانت من وضع ليجي، ولم ينس أن يذكر في التقرير العسكري العملية المزعومة التي استهدفت تصفية العميل صبري[3] لكن في 10 فيفري جاء رد كمال يحمل علامة استفهام من ناحيتين:

– أشار إلى وصول سي قدور– مختار عبد الجبار– مع الإلحاح على مجيء هاني ومعه الحصيلة المطلوبة لأن المبعوث الأول جاء صفر اليدين.

– الرسالة وجهت إلى صندوق في البريد القديم بالباب الجديد عكس ما اتفق عليه الطرفان.

وقد استخلص ليجي من ذلك أن عمليته أوشكت على تحقيق هدفها ويعلق على ذلك:" لم أكن أدرك في نهاية فبراير 1958 إنني تمكنت عن طريق هذه اللعبة الخطيرة من زرع فيروس قاتل، تسبب في انتشار وباء

1)– المركز الوطني للدراسات والبحث في تاريخ الحركة الوطنية: إستراتيجية العدو الفرنسي، المرجع السابق، ص 333.

2)– يحيى بوعزيز: موضوعات وقضايا: المرجع السابق، ص 301.

3)– محمد عباس: المرجع السابق، ص 293.

طاحن اسمه الزرقوية "[1]، وبالفعل ركب فيروس الوسواس حسن محيوز وشرع في تحقيقات وتحريات ارتجالية مبنية على تخمينات واستنتاجات ومعلومات معظمها إن لم تكن كلها خاطئة، أفضت إلى سلسلة من عمليات الاستنطاق والتعذيب والإعدامات راح ضحيتها خيرة رجال الولاية الثالثة، وأول عملية قام بها هي تعذيب وقطع رأس روزة، لأنه كان يرى . أي حسن محيوز . أن كل النساء القادمات من العاصمة جاسوسات ومخبرات وأكد هذا لعميروش لكن روزة صاحت في وجهه قائلة: "بدل أن تتهمني أنا يجب أن تعلم بأن كل المحيطين بك جواسيس لصالح ليجي، وذلك استنادا إلى القائمة التي وجدتها في مكتبه".

وعندما حضر قدور من العاصمة ليستخبر عن أمر روزة من طرق ليجي قبض عليه وعذب حتى اعترف بدور الخيانة، ثم أعدم بالرصاص في 12 جوان 1958 ثم جاء دور كمال وعلال، فعذبا وشنقا بالحبل وتوالى بعد ذلك استنطاق وتعذيب حوالي 3000شخص من المشبوهين والتخلص منهم بإشراف حسن محيوز الذي أصبح يدعى حسين المعذب "Hocine le tortureur"[2].

المطلب الثالث: العملية بيلوت رقم 01:

أمام النتائج الهزيلة التي كانت تسجلها قوات الجيش الفرنسي، قرر كل من الوزير المقيم لاكوست والقائد الأعلى للقوات الفرنسية بالجزائر شن عملية نفسية سياسية عسكرية تتمثل في وضع تنظيم سياسي وعسكري موالي لفرنسا بين السكان، وهي العملية التي أطلق عليها اسم " العملية بيلوت رقم 01 ".

وقد شرع لاكوست وأجندته في تنفيذ هذه العملية خلال السداسي الأول من سنة 1957 على الناحية الغربية للجزائر الوسطى، والمراد منها على حد تعبير لاكوست في إحدى تعليماته: " تهدئة المنطقة الغربية للجزائر

1)- محمد عباس: المرجع السابق، ص 293. نقلا عن ليجي في كتابه:
-Aux Carrefour de la guerre, Ed Albin - michel,Paris,1983.
2)- يحيى بوعزيز: موضوعات وقضايا: المرجع السابق، ص 301.

الوسطى باعتماد عملية نفسية سياسية عسكرية [...] تكون بمثابة تحضير في رقعة صغيرة من الإقليم للوجه الجديد الذي ستكون عليه الجزائر الفرنسية"[1].

يعد الضابط جون سرفيه العقل المدبر لهذه العملية، حيث ضبط تصوره في وثيقة من ثماني صفحات أصبحت تعرف باسمه " الوثيقة سرفيه " التي أصبحت مرجعا للعملية بيلوت، وكان يرى سرفيه أن تهدئة الجزائر لا يمكن بلوغها، إلا بانخراط السكان ورجوعهم إلى جانب فرنسا.

إن تصور العملية بيلوت هذه ما هو إلا إعادة لتوظيف الأساليب الثورية في مسعى للسيطرة على السكان، خاصة وأن جون سرفيه خبير بعقلية الأهالي الجزائريين ونفسيتهم وكان يتقن اللغة العربية والقبائلية والشاوية[2]. وغالبا ما كان يريد تطبيق وإنجاح تجربة نموذجية بعناصر جزائرية[3].

والحق أن روح العملية بيلوت 01 قد استمدت من معركة الجزائر ومن عمليات أخرى مماثلة، تم تطبيقها بمنطقة الساحل بقيادة قودار، التي كانت تهدف إلى تفكيك تنظيم الخصم واستبداله بتنظيم موال يحل مكانه يتم تشكيله باستخدام عناصر من السكان في إطار الحرب النفسية باستعمال ما يعرف بالتنظيمات الموازية " Les Hierarchies Parallèles"[4].

ولإنجاح هذه العملية سخرت إمكانيات بشرية ومادية، عسكرية ومدنية هامة، حيث تم تعبئة ست فيالق للعمليات معززة بفيلق للهندسة العسكرية، وفرق للنقل بالإضافة إلى غطاء جوي، كما تم تعزيز هذه الحشود بمختلف الكوادر من الضباط، وفي مجال النشاط النفسي والحرب النفسية فقد تولى المكتب النفسي للمنطقة

1)- محمد بن دارة: المرجع السابق، ص 251.

2) - Yves Courrière: La guerre d'Algérie 1958-1962, l'heure des coloneles, op – cit, p 27.

3) - Yves Courrière: La guerre d'Algérie 1958-1962, Les Fils de La Toussaint, 1954-1957, op – cit, p 332.

4)- محمد بن دارة: المرجع السابق، ص 254.

العاشرة تسخير إمكانياته النفسية مثل فرق مكبرات الصوت والمناشير، كما تم إشراك ضباط " SAS " في هذه العملية[1].

والحق أن روح العملية "بيلوت 01" وباقي العمليات المشابهة لها مستمد من رهانات الحرب النفسية والاستخبارات التي أكد عليها روبير لاكوست وكان متأكدا من نجاعتها على حد تعبير إيف كوريير.

المبحث الثالث: استعمال العناصر المناوئة للثورة.

تعد الإستراتجية الفرنسية القائمة على تكوين جيوب مقاومة مسلحة مناوئة للثورة فصلا من فصول الحرب النفسية الفرنسية ضد الثورة، الرامية إلى ضرب شرعية الثورة من خلال الادعاء بوجود جيوب مقاومة مسلحة "ثورية" أخرى ترفض شرعية الثورة، وما عملية كوبيس وبلونيس وغيرها إلا دليلا على ذلك وهذا ماسيكون محور دراستنا في هذا المبحث.

المطلب الأول:الحركة المصالية:[2]

لا تهمنا هذه الحركة في هذه الدراسة كحركة يتوجب علينا الإلمام بجميع جوانبها وتفاصيلها بقدر ما تهمنا كحركة عملت فرنسا في فترة الوزير المقيم على استغلال خلافاتها (صراع الإخوة الأشقاء) مع جبهة التحرير الوطني في خدمة مصالحها ومآربها الرامية لتحقيق مشاريع التهدئة المنشودة.

---

1)- لمعلومات أكثر حول هذه العملية، انظر: محمد بن دارة: المرجع السابق، ص- ص 251 - 278.

2)- مصطلح يطلق على مناصري مصالي الحاج الذين أسسوا بزعامته في ديسمبر 1954 الحركة الوطنية الجزائرية. للاستزادة أكثر حول هذه الحركة أصولها وتطوراتها، انظر كل من: محمد حربي: جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع، المصدر السابق. و

.Ben youcef Ben Khedda: Les origines du 1er nouvembre 1954,op.cit, p 250.

ولعل أكبر دليلا على ذلك تصريح جاك سوستال في نوفمبر 1954 قائلا: «إن مصالي الحاج يعد بمثابة ورقتي الأخيرة الرابحة»[1].

يروي أحد المجاهدين أن الحركة المصالية كانت موزعة بأعداد كبيرة في جهات مختلفة بين 1957 وبداية 1958 وعمل مناضليها على احتلال النقاط الأكثر إستراتيجية، وتمكنوا من تظليل عدد كبير من المواطنين[2] وإلى جانب ذلك أكد محمد حربي أن العناصر المصالية المسلحة تنشط بتواطؤ مع الجيش الفرنسي، وبالتالي فهي تعد خطرا حقيقيا على الثورة لذلك استدعى الأمر حدوث مواجهات مسلحة بين الإخوة الأشقاء أو ما يعرف بحالة حرب داخل حرب حسب ما ذكر محمد حربي[3].

والحق أن الولاية شهدت اشتباكات عنيفة بين عناصر الحركة الوطنية وأفراد جيش التحرير الوطني[4].

وأمام إصرار جيش التحرير على تصفية عناصر الحركة المصالية سواءً بالعمل العسكري أو اتباع أسلوب الملاينة والإقناع. اضطر هؤلاء المصاليين، إما الانضمام إلى صفوف الثورة أو الالتحاق بصفوف الجيش الفرنسي ومن أشهر هؤلاء الجنرال بلونيس[5].

---

1)- يحيى بوعزيز: الاتهامات المتبادلة بين مصالي الحاج واللجنة المركزية وجبهة التحرير، دار هومة، الجزائر، 2001، ص 132.

2)- شهادة المجاهد محمد صايكي: نشر في مجلة أول نوفمبر، العدد 87 - 86، مارس - أفريل 1988، ص 76.

3)- محمد حربي في كتابه جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع.

4)-لمعلومات أكثر حول الحركة المصالية وهذه المواجهات انظر كل من: جمعة بن زروال: الحركة الوطنية الجزائرية المصالية وموقفها من الثورة 1954 – 1962 ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ الثورة، جامعة باتنة، 2002 – 2003، ص – ص 01 – 80. و رابح لونيسي : تحولات الحركة المصالية وتفسيراتها، منشورات المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1954، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين.

5)- زوزو عبد الحميد: محطات في تاريخ الجزائر–دراسات في الحركة الوطنية والثورة التحريرية–(على ضوء وثائق جديدة)، دار هومة للنشر الجزائر،2002. ص 37.

المطلب الثاني: قضية محمد بلونيس.

تعتبر العملية بلونيس أوكما تسمى في أدبيات الفرنسيين "العملية أوليفييه" L'Opération Olivier حيث غالبا ما كانت السلطات الاستعمارية تلجأ إلى الاستعانة بعناصر الحركة الوطنية، بغرض تنفيذ بعض العمليات الخاصة، كما حدث مع بلونيس الذي طلب الدعم والحماية من طرف الجيش الفرنسي بعد أن تلقب بالجنرال – جنرال الصحراء – وأعطي جيشه تسمية "الجيش الوطني الشعبي الجزائري" الذي تجاوز تعداده ثلاثة آلاف جندي استعمله لمواجهة الثورة، على مستوى الولاية السادسة [1].

عندما اندلعت الثورة أسس المَصاليون ما يسمى الحركة الوطنية الجزائرية، سعيا منهم لخطف الثورة من أيدي مفجريها وإعلانها باسمهم، وبعد فشل محاولات الإصلاح والتقريب التي فشلت في شهورها الأولى دخلت في مواجهة عسكرية مع جبهة التحرير الوطني وكان جناحها المسلح المعروف بجيش تحرير الشعب الجزائري تحت قيادة محمد بلونيس[2] هو الذي تولى ذلك لكن كريم بلقاسم ونوابه تمكنوا من طرده من معاقله الأولى في البويرة وذراع الميزان وجرجرة وجبال تيلة ببني يعلي بين زمورة وبني ورثيلان ما بين سنتي 1955 و1957، إلى المسيلة وبالتحديد بني يلمان، وأخذ يسعى إلى التمركز بالولاية السادسة، لتطوير قواته وتدعيمها وتجديدها[3]

1)– محمد بن دارة: " السياسة الفرنسية في الصحراء الجزائرية "، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2000/ 2001، ص 195.

2)– ولد محمد بلونيس سنة 1912، برج منايل التابعة حاليا لولاية بومرداس وهو من عائلة ثرية، التحق في صغره بالمدرسة، الابتدائية الفرنسية ولم يكن متشبعا بالثقافة الفرنسية، بدأ حياته السياسية مناضلا في صفوف حزب الشعب الجزائري، دخل السجن سنة 1947، ولوحظ عليه أنه كان ذا علاقة وطيدة برئيس البلدية الفرنسي الذي كان يتردد عليه كثيرا في السجن، وعندما أطلق سراحه ذهب إلى فرنسا، وفي ماي 1955 عين نائبا لبلدية برج منايل، عهد إليه مصالي الحاج قيادة جيش تحرير الشعب الجزائري، انظر كل من:

– بن يامين سطورا: مصالي الحاج رائد الوطنية الجزائرية (1898– 1974)، دار القصبة للنشر والتوزيع ، الجزائر، 1998، ص 260.

– محمد العربي الزبيري: الثورة الجزائرية، المرجع السابق، ص 198.

- Gilbert Meynier: Histoire intérieure de FLN, op - cit, p452.

3)– يحيى بوعزيز: موضوعات وقضايا، المرجع السابق، ص 303.

حاولت السلطات الاستعمارية قدر المستطاع استغلال هذه الصدامات والمواجهات لتسهيل القضاء على الثورة حيث جاء في تقرير المكتب الثاني . مكتب الاستعلامات على العدو. في ربيع 1956 بأن الحقد الموجود بين الطرفين- جبهة التحرير الوطني والحركة الوطنية الجزائرية- يستحق أن يلفت انتباهنا وأنه من مصلحتنا أن نصب الزيت على هذه النار[1] فعملت المخابرات الفرنسية على الاتصال به وتوجت اتصالات أفريل 1957 بتوقيع اتفاقية 31 أفريل1957 مع ضباط المخابرات الفرنسية وعلى رأسهم كل من كومبيت وبينو بواسطة كل من علي دحلول، وسي فراح رئيس مخزن أولاد ثاير[2] ونص الاتفاق أساسا على:

- محاربة جبهة التحرير الوطني والعمل على كشف خلاياها وطرق تموينها.

- تنفيذ العمليات تحت إشراف المخابرات الفرنسية.

- إنشاء شبكة مخابرات تتولى تزويد السلطات الاستعمارية بالمعلومات المطلوبة عن تنظيم جبهة التحرير بالمنطقة.

ومقابل ذلك أصبح ينعم بدعم واضح من الصحف الفرنسية وبدعم مادي من الجيش الفرنسي حيث كان هذا الأخير يمنحه الجنرال حوالي 70 ألف فرنك فرنسي شهريا[3] ومع بداية منتصف سنة 1957أصبحت خيانة بلونيس علانية حيث أنه صرح في 29نوفمبر 1957 بأن جيشه يحارب ضد قوات الفوضى من أجل تحرير الشعب من سيطرتها القاسية، والسماح له بتحديد مصيره في إطار منسجم ومرتبط مع فرنسا ويعلن أنه تحمل عبء هذا العمل التحريري بالتعاون مع السلطات المدنية والعسكرية الفرنسية، وقبل هذا كان قد اعترف في بيان

---

1)- Gilbert meynier: Histoire intérieure de FLN, op -cit, p452.

2)- يحيى بوعزيز: موضوعات وقضايا : المرجع السابق، ص303.

3)- إبراهيم لونيسي: مصالي الحاج في مواجهة جبهة التحرير الوطني خلال الثورة التحريرية، دار هومة ، الجزائر، 2007، ص- ص86 - 87.

وجهه إلى الجنرال سيوزي المفتش العام لهيئة ضباط الشؤون الأهلية والاجتماعية " S.A.S " بتاريخ 6 نوفمبر 1957، بأنه كان على صلة غير مباشرة بالجنرال سالان الذي اتفق معه على مايلي:

- تحديد منطقة العمليات التي يجب أن يتحرك فيها جيش بلونيس.

- محافظة جيش بلونيس على هيكلته الحالية إلى غاية استعادة السلم في الجزائر، على أن يتصرف حسب الأوامر العسكرية التي حددها له الجنرال سالان(1).

إلا أن هذه العلاقة لم تستمر طويلا إذ سرعان ما انقلبت عليه السلطات الاستعمارية دون أسباب واضحة، حيث أنه قام بتصفية أعداد كبيرة من عناصر جيشه التي كانت تسعى لتركه وحيدا، وهذه التصفية تسببت في فرار أعداد كثيرة من جنوده(2). ومن الأدلة التي تؤكد تردي تلك العلاقة ما ورد في تقرير الجنرال بارلانج "Parlange" يوم 02 أفريل 1958، من أن تصرفات بلونيس قد تؤثر بشكل خطير ومباشر على سياسة فرنسا الهادفة إلى التهدئة وتتمثل هذه التصرفات في عمليات الاغتصاب والابتزاز الكثيرة التي يقوم بها بلونيس والتي دفعت بسكان المنطقة إلى تقديم العديد من الشكاوى ضده، ويخلص بارلانج في الأخير إلى ضرورة تغيير اللهجة مع بلونيس وأن تتبع معه الإدارة الفرنسية الصرامة(3) وانطلاقا من محتويات هذا التقرير قام روبير لاكوست بتاريخ 15أفريل 1958 بتقديم تعليمات خاصة بتجربة بلونيس(4) يذكر فيها بذلك الالتزام الذي وقعه بلونيس بتاريخ 06نوفمبر 1956 مع المفتش العام شوازي "Choisi" الذي يحدد فيه بوضوح وضعيته وسلوكه ويذكر لاكوست أن هذا الالتزام نشر بشكل واسع وبموافقة شخصية من بلونيس وأهم ما التزم به هو:

- موافقته على التعاون مع الجيش الفرنسي عسكريا في مقاتلة جبهة التحرير الوطني.

---

1) - Gilbert meynier: Histoire intérieure de FLN, op - cit, p458.

2)- إبراهيم لونيسي: المرجع السابق، ص 90.

3)- انظر الملحق رقم: " 10 ".

4)- انظر الملحق رقم: " 11 ".

- لا يقوم بتوسيع أعماله وتطويرها إلا في المناطق المحددة له من طرف السلطات العسكرية الفرنسية وأن يكون ذلك بموافقة السلطة المدنية وبالتعاون معها.

- يمنع على بلونيس كل نشاط سياسي وإداري وقضائي منعا باتا، ويذكر روبير لاكوست أنه قد علم من السلطات الإقليمية المدنية والعسكرية وكذا من المكلفين بالمهمة من مكتبه بأن سلوك بلونيس لم يكن مطابقا للذي تم تحديده في بروتوكول 06نوفمبر 1957 لاسيما أن بلونيس قام بـ:

- وضع جهاز سياسي إداري وقضائي متناقض مع عملنا ويسمح بلعبة سياسية تعسفية على السكان.

- التوسع في منطقة عمله دون حصوله على موافقتنا.

-كان يقوم بعمل يعتبر تحت كل الأشكال دعاية ضد فرنسا.

ويضيف لاكوست أن الهدف من إصداره هذه التعليمات هو توقيف هذه الأعمال بعد أن ذكر فيها بأهم النقاط المؤيدة لموقفه وتحديد خطة عمل ووسائل المراقبة، وقرار إنشاء هيكل إداري في الجلفة مهمته مراقبة سير تجربة بلونيس.من خلال كل هذا نلاحظ أن سلطات لاكوست المدنية والعسكرية استنفذت كل أهدافها من عملية توظيف بلونيس، ثم أخذت في إيجاد وسيلة أو ذريعة لتصفيته بشكل هادئ وبالفعل تحقق ذلك في 14 جويلية 1958 بعد أن رفض دعوة سالان للانضمام إلى حركته الانقلابية التي قام بها هو وأتباعه في 13ماي 1958[1]، وعندما تم القضاء على بلونيس تفرق جيشه وتشتت فهناك من التحق بصفوف الجيش الفرنسي كحركي ومنهم من عاد إلى رشده والتحق بصفوف جيش التحرير الوطني[2].

1) - Gilbert meynier: Histoire intérieure de FLN, op - cit, p - p 457 - 458.
2) - Ibid, p 458.

المطلب الثالث: العملية كوبيس "Kobus"

تعتبر هذه العملية "كوبيس" [1] واحدة من أشهر المحاولات الفرنسية في فترة الوزير المقيم لاكوست الرامية لتشكيل جيوب مقاومة مناوئة للثورة.

ظهرت فكرة الاستفادة من خدمات كوبيس في أكتوبر 1956، حيث اقترحت مصلحة أمن الإقليم (D.S.T) على لاكوست دعم وتمويل كوبيس من أجل إنشاء قوة عسكرية سياسية موالية، فرحب لاكوست بالاقتراح وكلف النقيب كوني "Conif" بالعملية على أساس أن يكون وسيطا بين كوبيس وقيادة الغرب الجزائري بقيادة الجنرال غراسيو "Gracieut" [2] اتخذت هذه العملية من منطقة الشلف مسرحا لنشاطها.

مع نهاية 1956 تمكن كوبيس وبسهولة من إيجاد عناصر مناسبة عمل على تجنيدها ليبلغ تعداد قوته في ربيع 1957 أكثر من أربعمائة رجل مسلح ثم ارتفع العدد ليصل إلى 400 في أوائل سنة 1958، اصطلح كوبيس على هذا التنظيم باسم "مقاتلي الاستقلال" اقتبس من تنظيم جيش التحرير الوطني.

ولحمل أتباعه على محاربة جيش التحرير كان يقول:«... المصلحة ليست في قتال فرنسا، بقدر ما هي في قتال جبهة التحرير الشيوعية ومتى قضي على جبهة التحرير من السهل التفاهم مع فرنسا» وهذا ما حمل المجاهد النقيب صايكي على اتهام كوبيس بممارسة نشاط دعائي لتشويه صورة الثورة على إقناع أتباعه بأن الجبهة تنظيم شيوعي [3].

وفي إطار مسعى السلطات الفرنسية الرامي للتحكم في هذه الثورة وتوجيهها وفق مخططات لاكوست محمد هذا الأخير إلى تعيين الملازم "Heux" مندوبا لدى قوة كوبيس حيث كلف بالمهام التالية:

---

1)- اسم مستعار لعميل قديم للمصالح الأمنية والاستخباراتية الفرنسية يدعى عبد القادر بلحاج الجيلالي، لمعلومات أكثر ينظر: محمد بن دارة: الحرب النفسية، المرجع السابق، ص 227. وإبراهيم طاس: المرجع السابق، ص 145 وما بعدها.

2)- للاستزادة أكثر انظر: -Claude paillat: op.cit, p 459.

3)- محمد صايكي: شهادة ثائر في قلب الجزائر، المصدر السابق، ص 41.

- الإشراف على توجيه القوة العملية.

- منع الاحتكاك بين قوات كوبيس وقوم الباشاغا بوعلام[1] بمنطقة الكريمية.

- القيام بعمل بسيكولوجي لشرح سياسة فرنسا.

- تقديم اقتراحات حول تسليح جيش كوبيس[2].

- كما طلب لاكوست وأجندته من كوبيس رفع العلم الفرنسي على مراكزه واتخاذ شارات.

- اتخاذ شارات خاصة للتمييز بين قواته وجنود جيش التحرير الوطني،وقد وقعت عدة معارك بين قوات كوبيس وجيش التحرير خلفت خسائر مادية وبشرية من كلا الجانبين[3]

والحق أن عملية رفع العلم هذه إضافة إلى دعم قوات الحركة التابعة للباشاغا بوعلام أدت بأتباع كوبيس إلى إدراك تواطئه مع المستعمر، خاصة أمام العمليات الحربية المنفدة ضد جيش التحرير، وكان رد فعلهم التخلص منه نهاية أفريل 1958. ويعود الفضل في ذلك إلى قيادة الولاية الرابعة ممثلة في الرائد عمر أوصديق والنقيب سي أمحمد[4].

---

1)- الباشاغا بوعلام: من مواليد 02-10-1906 بسوق أهراس رقي إلى رتبة نقيب، في جويلية 1956 أصبح آغا ثم باشاغان كان نائبا عن اورليانس فيل، وانتخب كنائب رئيس لجمعية وطنية، يوصف بأنه الأب الروحي للحركيين، انشأ بمساعدة الجيش الفرنسي مجموعات الدفاع الذاتي، التي ضمت أكثر من 50 ألف حركي على مستوى الجزائر كلها، غادر الجزائر في 1962، له كتاب عنوانه "بلادي فرنسا" وآخر"الجزائر بدون فرنسا" انظر: عاشور شرفي، المرجع السابق، ص- ص 94-95.

كما يعتبر الباشاغا بوعلام أحد حلفاء كوبيس وكان يقوم بدعاية ضد الثورة وشكل قوة من الحركى بلغ تعدادها 1500 رجل.انظر: محمد صلواتشي:"الثورة والحركات المضادة بناحية الشلف"، مجلة أول نوفمبر، العدد117/116، ماي-جوان 1990، ص 14.

2)- إبراهيم طاس: المرجع السابق، ص 146.

3)- محمد صلواتشي: المصدر السابق، ص 14.

4)- محمد بن دارة: الحرب النفسية، المرجع السابق، ص 227 .

المبحث الرابع: المواقف الفرنسية والجزائرية المختلفة من الحرب النفسية والاستخباراتية.

إن الحرب التي شنتها فرنسا على الجزائر ثورة وشعبا كانت بالدرجة الأولى حربا نفسية، وهذه الأخيرة لا تقل خطورة وضراوة عن كل ما عبأته من وسائل عسكرية كلاسيكية أذاقت الجزائريين ألوانا من العذاب والتشريد والتقتيل، حيث اعتمد الفرنسيون وسائل أخرى غير كلاسيكية هيمنت باستمرار على مجريات الأحداث في ما يعرف في أدبيات الفرنسيين "حرب الجزائر" – الثورة الجزائرية – والحق أن كل هذه الوسائل التي كانت محور دراستنا في هذا الفصل الثالث خلفت ردود أفعال من قبل الفرنسيين والجزائريين على حد سواء بين مؤيد ومعارض.

المطلب الأول: المواقف الفرنسية المؤيدة والمعارضة.

إن الممارسات والتجاوزات غير الإنسانية الفرنسية في عهد الوزير لاكوست دفعت ببعض الشخصيات الفرنسية إلى الخروج عن صمتها منددة بذالك، وخاصة ممارسة التعذيب التي أحيت الضمير الأخلاقي لدى النخب المثقفة الفرنسية بمختلف انتماءاتها الإيديولوجية[1] حيث كشفت واعترفت بممارسة التعذيب على الجزائريين وأن ذلك كان مؤسساتيا وبشكل منظم وتجلى ذلك في مختلف شهاداتهم ومؤلفاتهم التي صدر البعض منها أثناء الثورة والبعض الآخر بعد انتهائها [2]. فهذا ماسو يؤكد بأن السلطات المدنية هي التي شجعت على ممارسة التعذيب والتجاوزات الأخرى[3]، وهذا بول أوساريس يؤكد أن حكومة غي موليه كانت على علم بما يجري في الجزائر، وأن لاكوست تصله الأخبار يوميا عن هذه التجاوزات. وفي الأخير يقول أنه قام بتلك التجاوزات لأن

1)- يوجزها هارتموت الصنهانص في النقابيون الفرنسيون، المثقفون الفرنسيون، اليسار واليسار المتطرف، اليمين واليمين المتطرف، الجنود والموظفون السامون.انظر: رشيد أوعيسى: كراسات هارتموت السنهانص حرب الجزائر حسب فاعليها الفرنسيين، تر: محمد المعراجي وعمر المعراجي، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2010.

2)- للإطلاع على هذه المؤلفات والشهادات أنظر: الملحق رقم: " 12 ".

3)- Le Monde: 23 Novembre 2000, In Internet, www.Algeria-watch.fr/article (1954-1962).

فرنسا أمرته بذلك[1] ويضيف المؤرخ " ناكي " أن العدالة الفرنسية أعفتهم من كل الجرائم المرتكبة أثناء حرب الجزائر[2]. وحتى الصحافة الفرنسية وخاصة منها اليسارية استنكرت هذه الأفعال، إضافة إلى تصريحات واعترافات المسؤولين السياسيين والعسكريين الذين كشفوا عن هذه التجاوزات بطرق مختلفة [3].

والحق أن التعرض لكل هذه المواقف والشهادات يتطلب الكثير من الحقائق التي لا يسع المجال لذكرها إلا أننا سنركز على بعض المواقف التي تزامنت وفترة الوزير لاكوست.

ظهرت نصوص ومقالات منددة بالتعذيب خاصة في جرائد" les -Esprit – l'humanité temps modernes"،كما ألف الكاتب الكاثوليكي بيار هنري سيمون كتابا اختار له عنوان "ضد التعذيب" " contre la torture"، هذا الأخير أحدث ضجة إعلامية كبيرة في أوساط الرأي العام الفرنسي. ويعتقد " بن جامين ستورا " أن هذا الحدث كرس البدايات الأولى لانخراط المثقفين في حملة ضد التعذيب، إضافة إلى كتاب"la question" لهنري علاق "Henri Alleg"الذي يعد شهادة حية عن مختلف أساليب الاستنطاق[4].

1)- Aveux d'Aussaresses: les cauchemars des anciens d'Algérie resurgissent, Le Monde, 19.05.01, In Internet, www.Algeria-watch.fr/article (1954-1962).

2)- Philipe Bernard, le Monde, 27 Novembre 2001, In Internet, www.Algeria-watch.fr/article (1954-1962).

3)- Mohammed Harbi et Benjamin Stora: La guerre d'Algérie 1954-1962, Chihaab Editions, Alger, p - p 26 - 28.

4) - Benjamin Stora: Histoire de l'Algérie contemporaine 1830 -1988, Editions casbah, Alger, 2009, P 145.

كما ألف "ناكي" كتابا حول قضية موريس أودان الصادر سنة 1956 الذي كتب في إحدى صفحاته قائلا: " المئات بل الآلاف من الضحايا تعرضوا للتعذيب[...] ولا مقارنة بينهم وبين تجاوزات النازية البربرية"[(1)] هذا فيما يخص الكتاب.

أما فيما يخص الضباط الفرنسيين فنجد على رأسهم الجنرال بولارديير الذي انتقد تصرفات ماسو وعارض التعذيب. مقدما استقالته في مارس 1957 ليتخلى عن منصبه ونياشينه، وفيما يخص اعترافات المجندين الفرنسيين فنجد المئات منهم اعترفوا بوجود التعذيب ومنهم الجندي هوتان "stanistas hutin" [(2)] الذي صرح أنه شاهد الكثير من عمليات التعذيب بواسطة الكهرباء. وهناك شاب آخر يدعى روبيرت بونو" Robert Bonnaud" يصرح قائلا: " إن الحرب الجزائرية هي حرب المعلومات لذا تمر بالتعذيب "، وفي تصريح آخر يضيف قائلا: " عندما يتفقد وفد وزاري مركز قيادتنا أقول لهم أننا نمارس هذا – التعذيب – لأن الحكومة أمرتنا بذلك، ولكن يئسنا واشمأزت نفوسنا من هذه الأفعال"[(3)].

ومن التصريحات الفرنسية المنددة بالتعذيب نجد إعلان 49 محاميا فرنسيا الذين قدموا تصريحات جاء فيها:" لقد صار وجود التعذيب أمرا مسلما به[...] إن التعذيب صار مظهرا يوميا من مظاهر الحقيقة الجزائرية الفاجعة"[(4)]، كما أورد "ناكي" تصريحا آخر يحمل اسم صاحبه روليك [(5)] "M.Reliquet"الذي صرح أمام قاضي التحقيق المكلف بقضية أودان قائلا:"...رغم محاولات الاتصال بالمسؤولين في الحكومة وعلى رأسهم

---

1) - Pierre Vidal Naquet: L'Affaire Audin, op - cit, p 5.

(الكتاب موجود في المكتبة الوطنية الرصيد المغاربي الطابق الثالث).

2)- ابن مدير جريدة (West France).

3) - Pierre Vidal Naquet: La torture dans la république, op – cit, p 66.

4)- المجاهد: العدد 10، الصادر بتاريخ 1957/09/05، ص 5.

5)- وكيل نيابة سابق في الجزائر.

لاكوست، لتوضيح مدى الخطورة الكبيرة للتجاوزات التي لوحظت، إلا أن هؤلاء لم ينددوا بهذه التجاوزات لكنني متأكد أن الجنرال ألار وبعض الوزراء لوجان ومونوري ولاكوست يشجعونهم"[1].

وهناك بعض الشخصيات الفرنسية البارزة والموظفة في الجزائر نددت بذلك بواسطة رسائل منها ما هو موجه للوزير المقيم في حد ذاته، ومن ذلك رسالة بول تيتجن السالفة الذكر الموجهة إلى الوزير المقيم لاكوست بتاريخ 24 مارس 1957[2] ومما جاء فيها:"سيدي الوزير أثناء زيارتي الأخيرة لمعتقلات بول غازيل ببني مسوس وجدت الآثار العميقة للتعذيب لدى بعض المعتقلين...وهؤلاء المعتقلين الذين نقلوا إلى هذه المراكز تم إلقاء القبض عليهم واستنطاقهم في المراكز العسكرية دون رخصة مدنية وحتى السلطة تجهل ذلك[3].

ونظرا لتزايد اهتمامات الرأي العام الفرنسي بالحرب الدائرة قي الجزائر قامت السلطات السياسية والعسكرية في باريس بإرسال لجان تمثلها شخصيات سياسية بارزة على الساحة الفرنسية لإجراء تحقيقات حول الوضع السائد ومن ذاك تقرير موريس قارسون " M.Maurice garcon "رئيس اللجنة الدائمة لحماية الحريات الفردية وحقوق الإنسان المؤرخ في 22 جوان 1957 ومما جاء فيه :" توجد تجاوزات من طرف الأجهزة المختلفة التي لا زالت آثارها باقية مثل التعذيب والاعتقالات غير القانونية "[4] وكذلك تقرير مدير الأمن ميري "M.Mairey" في ربيع 1957 الذي جاء فيه :" أن عددا كبيرا من المسؤولين ارتكبوا أفعالا شنيعة منها مجزرة المدية "[5].

---

1)- Pierre Vidal Naquet: La torture dans la république, op - cit, p 50.

2)- لم يتم الكشف عن هذه الرسالة إلا في سنة 1960 وتم نشرها في جريدة لوموند.

3)- Mohammed Harbi et Benjamin Stora: La guerre d’Algérie 1954-1962, op - cit, p 26.

4)- Pierre Vidal Naquet: La raison d’état, op - cit, p - p 44 - 47.

5) – Ibid, p 47.

ومن جانبها الصحافة الفرنسية تعرضت لظاهرة التعذيب والقمع وخاصة منها اليسارية ومن بين أهم هذه الصحف الفرنسية نجد صحيفة اكسبريس (Express) وفرانس أوبسيرفاتور «France observateur» وجريدة إيسبري «Esprit» ولوفيقارو «le figaro» والجريدة العسكرية لوبلاد «le bled» حيث أوردت هذه الأخيرة في عددها الصادر بتاريخ 16 أفريل 1956 على لسان القيادة العسكرية معترفة بممارسة التعذيب قائلة :"إن القيادة العليا تدين التعذيب وتعاقب كل من يمارس التعذيب..."[1]، وهذه جريدة لوموند الفرنسية تتطرق إلى موضوع التعذيب حيث ندد هانري مارو " Henri Marou "بتاريخ 15 أفريل 1956 من خلال أعمدتها بالتعذيب في الجزائر والقتل والتفتيش الجماعي[2].

كما أن السيد ميري هوبربوف[3] " Hubertbeuve Mery "كتب في جريدة لوموند معنونا "هل نحن الذين هزمنا هتلر" ومما جاء فيه: " نحن متورطون في الأفعال التي يقول عنها سيمون في كتابه – ضد التعذيب– التعذيب لا يعد خطأ أخلاقيا بل هو في نفس الوقت خطأ سياسيا بالنسبة لفرنسا التي ستضرب في مكانتها الدولية.."[4].

كما أدانت يومية تيمونياج كريتيان «Témoignage Chrétien» ذلك في أحد أعدادها الصادر شهر فيفري 1957، حيث أكدت أن فرنسا بعيدة كل البعد عن تحقيق التهدئة في الجزائر خاصة وأن الفرنسيين يمارسون أفعالا تشبه أفعال البربرية النازية[5].

---

1) - Le bled :16/04/1956.

2) - Pierre Vidal Naquet: La torture dans la république, op -cit, p 63.

3)– مدير تحرير جريدة لوموند الفرنسية.

4) - Patrick Eveno et Jean Planchais: La guerre d'Algérie, dossier et témoignages, op - cit, p 146.

5) - Mohammed Harbi et Benjamin Stora: La guerre d'Algérie 1954-1962, op - cit, p 26.

كما تناولت جريدة إيسبري موضوع التعذيب عندما كتب روبير بونو"Robert Bonnaud" مقالا جاء فيه: " إذا كان شرف فرنسا مرتبطا بالتعذيب فان فرنسا هي بلد بدون شرف... وأن المئات من الجزائريين يتعرضون يوميا للتعذيب في كل مكان"[1].

أما فيما يخص الاستغلال الفرنسي للحركات المناوئة للثورة أو ما يعرف بالاختراق الأمني للثورة فقد حضي بالدعم والاهتمام من طرف المسؤولين السياسيين والعسكريين الفرنسيين وحتى بعض الجرائد الفرنسية.

والملاحظ أن كل من الوزير المقيم لاكوست والجنرال بارلانج كمسؤولين الأول سياسي والثاني عسكري علقا آمالا كبيرة على الجنرال بلونيس كعنصر مناوئ للثورة وداعم للجيش الفرنسي، ونفس الأمر لعملية العصفور الأزرق التي علق عليها لاكوست آمالا كبيرة للقضاء على الثورة في منطقة القبائل كمنطقة نموذجية للتهدئة، ثم تعميمها في بقية أنحاء التراب الجزائري.

المطلب الثاني: المواقف الجزائرية المؤيدة والمعارضة :

يؤكد الأستاذ " سعد الله " في كتابه أبحاث وآراء أنه وعلى قدر السياسة القمعية التعسفية الفرنسية لجأت الثورة إلى استعمال العنف أيضا وذلك بغية افتكاك حرية الشعب[2]. ومن جهته ياسف سعدي يؤيد سعد الله فيما ذهب إليه، حيث يؤكد بدوره كعنصر فاعل في الأحداث أن المعمرين المتطرفين أول من كان يستهدف المدنيين باستعمال أسلوب التفجيرات والقنابل، حيث قاموا بتفجير ما يزيد عن الثلاثين قنبلة منذ مارس 1956[3].

---

1) - Pierre Vidal Naquet: La torture dans la république, op - cit, p 64.

2)- أبو القاسم سعد الله: أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، ج 5، دار البصائر، الجزائر، 2007، ص 292.

3) - Yacef Saadi: Souvenirs de la bataille d'Algérie decembre1956 septembre 1957, Ed, rene Gulliard, Paris,1962, p 277.

والحق أن الثورة الجزائرية ردت على هذه التفجيرات عن طريق استهداف المؤسسات الاقتصادية في الأحياء الأوروبية مثل ما حدث يومي 15 و16 مارس من عمليات فدائية، ومع نهاية صائفة 1956 عملت الجبهة على تكثيف العمليات الفدائية، ورغم محاولتها تجنب المدنيين الأوروبيين لم تعد تفرق بين الجندي والمعمر المسلح نتيجة لشراسة حرب التهدئة[1].

إن تنفيذ حكم الإعدام على كل من زبانة بن محمد وعبد القادر فراج يوم 1956/06/19 حمل الجبهة على التكثيف من العمل الفدائي في العاصمة ورفعت الجبهة منشورا شعاره" زبانة، فراج سنثأر لكم"[2]. وتم إعطاء الأوامر للقيام بعمليات فردية، وقتل 10 أوروبيين مقابل كل جزائري واحد يعدم، حيث نفذت خلايا الجبهة 150 عملية، أشهرها تفجيرات 30 سبتمبر التي جاءت انتقاما لضحايا انفجار 10 أوت 1956 بجادة تيب- السالف الذكر-[3]

في مطلع 1957 بدأت الثورة الجزائرية مرحلة جديدة قائمة على تكثيف العمليات الفدائية، وفي أواخر جانفي 1957 قامت جماعة فدائية بوضع متفجرات في مقهى الأتوماتيك، كما هوجمت حافلة بزرالدة قتل على إثرها سبعة(07) أوروبيين. والملاحظ هنا أن الصحافة الاستعمارية استغلت هذه الأحداث للتشهير بالجبهة وتشويه صورة الثوار واتهامهم بالعنف والهمجية[4].

---

1) - المركز الوطني للأرشيف:

- Appel de la fédération de France- lettre aux français, mai1956,boite 1.12.5.

2) - Yacef Saadi: op - cit, p 263.

3) - Yves Courrière: Le temps des Léopards, op - cit, P 383.

4)- انظر كل من: - Dimanche matin: 27/01/1957, p 8 و

-L'echo d'Algérie:27.28/01/1957, p1

رأينا في المباحث الثلاثة في هذا الفصل من هذه الدراسة أن الفرنسيين قد عزوا إلى الثورة الجزائرية السبق في مجال استخدام النشاط النفسي، لذلك نلاحظ الأهمية البالغة التي أولاها ساسة وعساكر فرنسا للعمل النفسي، خاصة أمام تفوقهم في الإمكانيات البشرية والمادية على الثورة.

والحق أن الثورة الجزائرية كانت واعية بهذا التفوق، وكانت واعية بالحرب النفسية لفرنسا وأبعادها، ومن ذلك المقالات المنشورة بجريدة المجاهد، وتقارير جيش التحرير حول مختلف أنشطة الجيش الفرنسي على السكان وفي هذا المجال حظي نشاط القسمات الإدارية المختصة " SAS " باهتمام خاص من طرف أجهزة الثورة، حيث عملت في هذا المجال على إنشاء جهاز خاص للحرب النفسية، وبلورة مذهب حزبي في نفس المجال.

وحسب الأستاذ شارل " روبير آجيرون " الذي لاحظ وأكد أن جيش التحرير اقتنع منذ سنة 1956 بالعمل النفسي الدعائي[1]، وبالفعل تناولت مقررات مؤتمر الصومام مسألة الحرب النفسية، وتم استحداث ما يعرف بالمحافظ السياسي الذي تتركز مهامه في الدعاية والإعلام وتربية السكان وتنظيمهم، كما يتوجب عليه أن ينظم بكل القسمات مصلحة الدعاية وذلك لدحض أكاذيب وافتراءات ضباط " SAS " على المستوى المحلي. كما تقرر إلى جانب هذا تمكين كل نواحي الولايات من آلة كاتبة وأخرى للسحب، في إطار إعطاء أهمية بالغة للدعاية المكتوبة، أو الدعاية بالمنشور، و الملاحظ أن المحافظ السياسي وبالرغم من طابعه السياسي، يكاد يكون فعليا وحقيقيا هو الجهاز الذي كان بحوزة جيش التحرير للتصدي للأنشطة التخريبية والهدامة للمكتب الخامس والأجهزة الملحقة به[2].

1) - .Charlle Robert Ageron: La guèrre d'Algerie et les Algeriens,op - cit,Paris ,1997, p 201.

2)- محمد بن دارة: الحرب النفسية، المرجع السابق، ص 281.

أما عمليا وفي الميدان فقد كانت مصلحة الدعاية والإعلام (S.P.I) المتواجد بكل ولاية تاريخية، هي الجهاز المكلف بالتصدي لدعاية العدو والرد عليه[1].

هذا فيما يتعلق بموقف الثورة من عمليات القمع والتعذيب، وعمليات الاستنطاق والحرب النفسية الممارسة من قبل السلطات الاستعمارية. وفيما يخص موقفها من الحركات المناوئة فقد كان عنيفا وحاسما خاصة فيما يتعلق بقضية محمد بلونيس، كما عملت على استغلال عملية الطائر الأزرق لصالح الثورة.

و الملاحظ أن قيادة جيش التحرير بالولاية الثالثة كانت على علم بعملية الطائر الأزرق، وكانت تساير تطورها، وعرفت كيف تستفيد منها على حد قول كل من محمد الصالح الصديق ولاكوست، وتحولها إلى صالحها. لتجعل منها وصمة فشل وهزيمة في جبين مخططيها، حيث قدرت قيادة الولاية الثالثة نضج العملية وأعطت الأمر لعناصرها للالتحاق بالثورة في الجبال محملين بكل الأسلحة والذخيرة واللباس الذي تلقوه من قبل الجيش الفرنسي جاعلة من ذلك خبرا سارا زفه كريم بلقاسم إلى المجتمعين بمؤتمر الصومام، وفيما يخص حصيلة هذه العملية بالنسبة للثورة، فإن بعض المصادر الجزائرية تقدرها بحوالي600 مجاهد التحقوا بالجبال، وما يقارب الألف قطعة سلاح حربية ومائة وعشرين(120) مليون من الفرنكات الفرنسية[2]، في حين تقدرها بعض المصادر الفرنسية بـ: 393 رجل و850 قطعة سلاح وأربعة وثمانين (84) مليونا من الفرنكات القديمة[3].

وفيما يخص الحركة المصالية السالفة الذكر التي كانت أغلب عناصرها تنشط ضد الثورة ولم يكن هناك بد من مواجهتها كما سبق وأن قلنا، وكذلك الأمر بالنسبة لقضية بلونيس الذي واجهته الثورة بكل صرامة[4].

1)- للاستزادة حول هذه المصالح، ينظر: محمد بن دارة: الحرب النفسية ، المرجع السابق، ص 280 وما بعدها.

2)- المجاهد المصدر السابق ،ج1، العدد الثالث، 1957، ص 35 . 40.

3)- Camille Lacoste: op.cit, p – p 267-273.

4)- للاستزادة حول هذه القضية ينظر: إبراهيم طاس: المرجع السابق، ص 131 وما بعدها.

إن الدارس لجميع مباحث هذا الفصل الثالث من الدراسة يدرك أن السياسة الفرنسية في واحدة من أخطر فصولها، كانت تهدف إلى إحداث القطيعة بين الشعب والثورة بجميع الوسائل المشروعة والغير مشروعة وتمثل سياسة الإصلاحات أحد أهم وأخطر محاورها، وهذا ما سنتطرق إليه في ثنايا مباحث الفصل الرابع والأخير.

الفصل الرابع:

لاكوست من القوة الثالثة وسياسة الإصلاحات إلى سقوط الجمهورية الرابعة (1956 . 1958).

المبحث الأول: أهداف ودوافع سياسة الإصلاحات.

المبحث الثاني: الإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية.

المبحث الثالث: الإصلاحات السياسية والإدارية.

المبحث الرابع: المواقف الفرنسية والجزائرية المؤيدة والمعارضة لسياسة الإصلاحات .

المبحث الخامس: آثار وانعكاسات سياسة روبير لاكوست على كل من فرنسا والثورة الجزائرية

في إطار السياسة العامة لحكومة غي موليه القائمة على أساس المعادلة التالية: (القضاء على التمرد قبل إي إصلاح)، أي تحطيم جبهة التحرير عن طريق استخدام القوة العسكرية الذي ازداد وضوحا في ربيع 1956، وذلك من خلال الموافقة على جميع التعزيزات التي طلبها روبير لاكوست وهذا ما يمكن تلخيصه في فكرة إعطاء الأولوية المطلقة للقضاء على الثورة وبعدها يمكن التفكير في الإصلاح، خاصة وأن غي موليه رئيس الحكومة الفرنسية قد اعتمد على روبير لاكوست في إعداد برنامجه الخاص بالإصلاحات السياسية والإدارية والاقتصادية والاجتماعية ذلك لأن منصبه كوزير مقيم مكلف بالشؤون الجزائرية يمنحه صلاحيات واسعة تمكنه من اتخاذ الإجراءات الضرورية لتهدئة الوضع وإدخال إصلاحات لامتصاص غضب الشعب الجزائري، وهذا ما تبلور في بداية النصف الثاني من سنة 1956، بعد أن تبين مدى محدودية العمل العسكري وعدم كفايته بسبب الدعم الشعبي للثورة وانضمام أغلب تيارات الحركة الوطنية الجزائرية للثورة، وقد تنوعت هذه الإصلاحات بين إصلاحات اقتصادية واجتماعيه وسياسية وإدارية تهدف إلى خلق قوة ثالثة تكون بديلة وعازلة لجبهة التحرير الوطني وكسب الشعب إلى جانب فرنسا، وفق تكريس فكرة "الجزائر الفرنسية"، وهذا ما سنتطرق إليه في هذا الفصل.

المبحث الأول: أهداف ودوافع سياسة الإصلاحات

اقتنع روبير لاكوست أنه وإلى جانب الوسائل العسكرية يمكن التعويل على أداة هامة لتطبيق ما يعرف "بحرب التهدئة"، تتمثل هذه الأداة في الإصلاحات التي قررت الحكومة تطبيقها في مختلف الميادين السياسية والاقتصادية والإدارية والاجتماعية لصالح الجزائريين.

من الواضح جدا أن هذه الإصلاحات أريد لها أن تكون سلاحا خفيا يشهر في وجه الثورة وفي ذلك يقول لاكوست: "... ففي هذا الصراع الذي هو معركتنا تتضاعف حظوظ النصر للطرف الأكثر

ثورية، وجبهة التحرير ليس لها القدرة على بناء نظام للإصلاحات الاجتماعية والسياسية تمكنها من كسب الفئات المستنيرة من السكان وكيف يمكنها ذلك وليست لها الوسائل اللازمة لتحقيقها"[1].

من خلال هذا التصريح يتضح جليا أن الهدف من هذه الإصلاحات هو السكان، لذلك كانت أنجع الوسائل لبلوغهم وتمرير هذه الإصلاحات الاستعانة بالسلاح النفسي، ومن ذلك تصريح لاكوست: "...فالمشكل الجزائري بالرغم مما يكتسيه من أبعاد مختلفة سياسية واجتماعية واقتصادية وغيرها ... هو في النهاية مشكل علاقات إنسانية "[2].

وقد تنوعت هذه الإصلاحات بين إصلاحات سياسية واجتماعية واقتصادية وإدارية تهدف إلى خلق قوة ثالثة تكون بديلة وعازلة لجبهة التحرير وكسب الشعب إلى جانب فرنسا وفق تكريس فكرة "الجزائر فرنسية"، وحسب الوزير المقيم لاكوست تهدف الإصلاحات إلى تحقيق الأهداف التالية:

أولا: إحداث تحولات جذرية في الاقتصاد الجزائري تمكن الجزائر من تحقيق مستوى حياتي مقبول لكل سكانها والاستجابة لمتطلبات وضعية ديمغرافية تتطور بسرعة.

ثانيا: إحداث تحولات عميقة في المجتمع الجزائري من خلال قلب بنياته السائدة، وفرض بنيات على شاكلة المجتمعات الأوروبية، ولا يتأتى ذلك حسب الوزير المقيم إلا من خلال:

- تمكين الجزائر من إدارة لا مركزية منتشرة وحاضرة في الميدان.
- المزاوجة بين عنصري السكان الجزائريين والأوربيين.

---

1)- محمد بن دارة: الحرب النفسية، المرجع السابق، ص 96.

2)- نفس المرجع والصفحة.

ثالثا: تمكين السكان الأهالي الذين يعيشون في حالة تخلف تام من تربية سياسية أولية تسمح لهم بالمشاركة وبشكل مقبول في تسيير الشؤون الجزائرية. [1]

والحق أن فرنسا اضطرت إلى إحداث إصلاحات في ظل ظروف وأسباب حملتها على القيام بذلك يمكن تتبعها كما يلي :

- تزايد الاهتمام الدولي بالقضية الجزائرية.
- تزايد ضغط المجموعات الأوروبية في الجزائر التي بدأت تفقد الثقة في مسؤوليها خاصة وأنهم أدركوا أن الجزائر الفرنسية زائلة لا محالة.
- اتساع نشاط الثورة وتوالي انتصاراتها السياسية، العسكرية والدبلوماسية على المستويين الداخلي والخارجي.[2]
- عزم الأحزاب الفرنسية وخاصة منها اليسارية على إحلال السلم بالجزائر، حيث قدم اليساريون برنامج إصلاحات في حال فوزهم في الانتخابات التشريعية السالفة الذكر ، يتمحور حول الاهتمام بالفقراء وإعادة توزيع الأراضي بطرق عادلة، وحل المجلس الجزائري وإعادة الانتخابات. [3]

1)- محمد بن دارة: الحرب النفسية، المرجع السابق، ص 96.

2)- إبراهيم طاس: المرجع السابق، ص 394 .

3)- L'écho d'Alger: 01/01/1956.

سيطر المشكل الجزائري على الساحة السياسية في فرنسا خاصة بعد منح الاستقلال لكل من تونس والمغرب، وبداية شعور الفرنسيين بالضيق أمام عجز فرنسا على القضاء على التمرد.[1] وهو الأمر نفسه الذي اصطلحت عليه جبهة التحرير الوطني بإيعاز من محمد الأمين دباغين "سياسة إطالة الحرب"، وهذا ما جعل الأوضاع في الجزائر تثير الرأي العام الفرنسي داخل فرنسا ذاتها.

- سيطر الثوار على جزء كبير من التراب الجزائري [2] وهو ما توضحه خريطة رسمية فرنسية صادرة عن ديوان الوزير المقيم روبير لاكوست، وفي هذا الشأن أصدر لاكوست قرارا مؤرخا في هذا الشأن بتاريخ 1956/04/21.[3]
- تزايد الالتفاف والتلاحم الشعبي حول الثورة أمام فشل الجيش الفرنسي في تحقيق التهدئة [4].
- عدم قدرة الاقتصاد الفرنسي على تحمل نفقات الحرب .

وهكذا يتضح أن لاكوست أدرك أنه ومن الحكمة عدم الاهتمام فقط بالجوانب العسكرية لإدارة حرب الجزائر، خاصة أمام محدودية العمل العسكري، ومن ذلك اعتراف لاكوست أمام البرلمان الفرنسي بأن الثورة تزداد قوة من يوم إلى آخر وأن الخسائر المادية والبشرية لفرنسا في تزايد مستمر [5].

---

1)- المركز الوطني للأرشيف:

-Expose de Mr Lamine Debaghine pour essai de difinitions du FLN . de ces objectifes dans la guerre et dans la paix, boite, 29 – 01.

2)- انظر كتاب الجزائر: ديوان الوزير المقيم 1956، منشورات مطبعة ساكوني 4 شارع باريس ، الجزائر، نقلا عن: محمد بجاوي: المصدر السابق، ص 62.

3)- نفسه، ص 64.

4)- لمعلومات أكثر أنظر المركز الوطني للأرشيف:

- Appel de la fédération de France- lettre aux français, op – cit.

5) - Pierre Mannoni: Les français d'Algérie- vie- mœurs- mentalités, Editions l'Harmattan, Paris, 1993, p 256.

وانطلاقا من هذا الواقع خاضت فرنسا في عهد لاكوست جملة من الإصلاحات مست الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والإدارية ففيما تتمثل يا ترى؟.

المبحث الثاني: الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية

إن فكرة القوة الثالثة التي جاء بها جاك سوستال كانت ركيزتها الأساسية سياسية، من خلال سعيه إلى بعث كتلة سياسية جديدة أرادها أن تكون قطبا سياسيا له مكانة بارزة في صفوف السكان المسلمين، يتسم بالتعقل والاستعداد للتحاور ويناهض المواقف المتطرفة التي تبنتها جبهة التحرير الوطني ويتجلى ذلك من خلال محاولته كسب أقطاب الحركة الوطنية في ربيع 1955 والتي كانت مترددة بين المعاداة أوالانضمام إلى الثورة، وكان ذلك عمليا من خلال مفاوضات 28 مارس1955 مع ممثلي الأحزاب (العلماء، الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، الحركة الوطنية)، والتي فشلت بعد نجاح هجمات 20 أوت 1955، وكان جاك سوستال يهدف من خلال محاولته تلك إلى تأسيس تشكيلة سياسية مصطنعة يستطيع من خلالها ضرب جبهة التحرير الوطني، وشجب ما تطرحه من مطالب ويطلق على هذا التوجه اسم القوة الثالثة كممثل بديل للشعب الجزائري عن جبهة التحرير[1].

إلا أن التطورات والمتغيرات الجديدة التي طرأت على مدار سنة 1956 والمتمثلة في انضمام التيارات السالفة الذكر للثورة وزيادة نفوذ وشعبية جبهة التحرير الوطني على حساب الحركة الوطنية الجزائرية. فضلا عن الضربات العسكرية، وهذا ما دفع بالحركة الوطنية إلى الميل لأسلوب الحوار والمفاوضات مع السلطات الفرنسية، بعد أن أصبحت المنظمة المستقلة الوحيدة في الجزائر، وهذا ما تجلى

1)- بن يوسف بن خدة: المصدر السابق، ص 22.

في لقاء مصالي الحاج مع روبير لاكوست في جويلية 1956 والذي قال فيه لاكوست: "...وبالنسبة إلي لا يطرح أي شرط مسبق للتفاوض – بالنسبة إلي يجب التحاور– وفي هذا يتلخص كل شيء"[1].

إلا أن روبير لاكوست لم يستعمل الحركة الوطنية الجزائرية كقوة ثالثة ضد جبهة التحرير الوطني لأن مصالي الحاج رفض اقتراح دستور اتحادي يربط الجزائر بفرنسا، وكان يرى بأن التفاوض مع الحركة الوطنية الجزائرية وجبهة التحرير الوطني كل على حدى يؤدي إلى مزايدات رهيبة [2]. وهذا ما أدى بلاكوست إلى الاستعانة بشخصيات أخرى منها محمد بلونيس وأعضاء جمعية رؤساء بلديات القبائل الكبرى[3].

تزامن ذلك مع بروز عدد من الشخصيات الجزائرية كانت مرشحة للعب دورا بارزا في الحياة السياسية والإدارية والاقتصادية والاجتماعية، نذكر من بينها على سبيل المثال لا الحصر: السيد عبد القادر براكروك " A.BRAKROK "، المساعد الأول لروبير لاكوست وكاتب الدولة المكلف بالإصلاح الزراعي والبلدي، والسيد شريف سيد قارة "CHERIF SID CARA "، المساعد الثاني لروبير لاكوست وكاتب الدولة المكلف بالنشاط الطبي والاجتماعي والمكلف أيضا بدخول الجزائريين المسلمين للوظيف العمومي، إضافة إلى المسائل المتعلقة بالشباب الجزائري[4].

ونظرا لذلك توجه روبير لاكوست إلى بناء قاعدة مشروع القوة الثالثة على أساس طرح إصلاحات اقتصادية واجتماعية تندرج ضمن إطار الترقية الاجتماعية والاقتصادية لمسلمي الجزائر، والتي لا تهدف فقط إلى استمالة الأوساط الحضرية والشعبية المتطورة والمثقفة نسبيا، بل وسيلة فتاكة لاختراق

---

1)- بن يامين سطورا: المرجع السابق، ص- ص 236-237.

2)- نفس المرجع والصفحة.

3) - Département de la grande Kabylie: op – cit, p – p 1 – 10.

4) - Cabinet du ministre de l'Algérie, Algérie 1957, page 45.

-نقلا عن: محمد بن دارة:الحرب النفسية، المرجع السابق.ص 100. و

-Décret du 29 juin 1957, journal official du 30 juin 1957, p-p 61-65.

المجتمع الريفي ولتحقيق هدف استراتيجي محدد ألا وهو مزاحمة جبهة التحرير الوطني في الأرياف والسيطرة على المجتمعات المحلية ثم محاولة تحريضها ضد الجبهة(1). ويتجلى ذلك من خلال الإصلاحات التي تضمنتها سياسة لاكوست في جميع المجالات وكان للجوانب الاقتصادية والاجتماعية نصيب من ذلك.

المطلب الأول :الإصلاحات الاقتصادية.

شملت الإصلاحات الاقتصادية رفع الأجور وبعض التعديلات فيما يخص ملكية الأراضي وتوزيعها، قصد إشراك الجزائريين المسلمين في الإنتاج الزراعي.

وبخصوص الأجور تم إصدار مرسوم مارس 1956 الذي نص على رفع الأجر القاعدي الأدنى بالنسبة للجزائري الموظف لدى السلطات الاستعمارية من 340فرنك إلى 440 فرنك(2) كما عمد إلى زيادة 28 سنتيما لدى العمال البسطاء أو عمال الشركات الخاصة، ووعد بأن الخماس سيصبح يأخذ نصف المحصول وليس الخمس فقط(3).

كما قام بتخفيض شروط القروض وكراء الأراضي للفلاحين الجزائريين، وقام بإطلاق عملية إعادة توزيع الأراضي الحكومية على الفلاحين وتم بموجب ذلك توزيع 150000 هكتار على 10000 عائلة، والملاحظ أنه كانت هناك أفضلية في توزيع تلك الأراضي إلى الفئات القروية على حساب الفلاحين لأن جبهة التحرير الوطني كان عليها تدمير كل قرية فيها عائلات تسلمت أراضي

---

1)- بن يوسف بن خدة: المصدر السابق، ص27 وعبد الحميد براهيمي: المصدر السابق، ص 64.

2)- Horne Alistaire: op.cit, p p 159-160.

3)- عيسى جعنيط:" التيار التغريبي في الجزائر 1830-1962 "، مجلة البصيرة، العدد الثالث، مركز الدراسات في العلوم الإنسانية، الجزائر، 1997، ص 75.

وفق منشور مارس 1956. وهذا ما دفع بأولاد القرويين إلى مواجهة جبهة التحرير لحماية تلك الأراضي بشكل جماعي[1].

يظهر من خلال ذلك أن روبير لاكوست كان يهدف إلى فصلهم عن الثورة وكسبهم إلى صف السلطات الاستعمارية، أما توزيع تلك الأراضي على الفلاحين فذلك يؤدي حتما إلى زيادة مداخيلهم والتي تستفيد منها جبهة التحرير الوطني بطريقة أو بأخرى.كما عمد روبير لاكوست إلى إحداث صندوق للحصول على الملكية والاستغلال الريفي، مع أن هذه الفكرة تعود إلى الحاكم سوستال، وقد وعد روبير لاكوست بإطلاق هذا الصندوق في 1956، ولم يبدأ في تطبيقه إلى غاية 1957 ولم يطبق فعليا إلا في عام 1958 عن طريق منح بعض الأراضي لبعض العائلات[2].

أما بالنسبة للقطاع الزراعي الذي سيطر عليه غلاة المستوطنين الأوروبيين –كبار الملاك والأغنياء – حيث قام بتأميم صناعة الحلفاء والسدادات، وهذا العمل يعد ضربة قاضية لمحتكرها " Borgeaud Henri " المعروف " بإمبراطور الحلفاء " حيث احتكرت عائلته هذه المهنة منذ 1870[3] ووصلت مداخيله السنوية إلى مليار وخمسمائة فرنك وهو ممثل ونائب في المجلس الجزائري والفرنسي وله العديد من الجرائد والصحف منها "le journal d'Alger"، " La derniere Heure"[4] وفي سنة 1957 تم تخصيص 80 مليار فرنك كميزانية خاصة بالجزائر أي زيادة بنسبة 40%عن سنة 1956 وكان يهدف من وراء ذلك إلى:

– تحسين المستوى المعيشي للسكان.

1)- Horne Alistaire: op.cit, p160.

2)- Benard Droz: op - cit, p 95.

3)- Yves courrière: le temps des léopards, op - cit, p 338.

4)- صورية بلهادف: المرجع السابق، ص77.

- تخفيض سن التمدرس إلى 5سنوات.

- فتح 50% من المناصب المفتوحة في الوظيف العمومي لمسلمي الجزائر[1].

من الملاحظ أن هذه الإجراءات مستوحاة من قرارات مؤتمر الحزب الاشتراكي المنعقد في مدينة ليل الفرنسية في شهر جوان 1956.والذي نص على:

- نزع الملكيات الكبيرة وتوزيعها على المزارعين الصغار.
- الضرب بيد من حديد على غلاة المستوطنين وأبواقهم الإعلامية.
- رفع المستوى المعيشي للسكان والتعاون الاقتصادي بين المتروبول والجزائر.
- فتح الوظيفة العمومية أمام الجزائريين المسلمين.
- تحسين وضعية العامل الزراعي بتطوير شروط العمل[2].

يتبين لي أن لاكوست من خلال هذه الإصلاحات في الميدان الاقتصادي كان يهدف إلى فصل الشعب عن الثورة الجزائرية، ومحاولة ربط الاقتصاد الجزائري بالمنظومة الاقتصادية الفرنسية، إضافة إلى ربح الوقت ومحاولة تهدئة الأوضاع.

المطلب الثاني: الإصلاحات الاجتماعية.

كانت الإصلاحات في هذا المجال تهدف إلى تحسين الوضعية الاجتماعية للسكان مما قد يقطع بينهم وبين الأسباب التي قد ترمي بهم في حضن الثورة، إضافة إلى اتخاذها كوسيلة لبعث الحوار مع

1)- Horne Alistaire: op - cit, p 160.
2)- Philippe bourdrel: op - cit, p - p 318 - 320.

السكان، وكانت ميادين الصحة والتعليم خير ميدان لذلك، لذلك عمل لاكوست على ضبط برنامج استعجالي في الميدان يتكون من عدة عناصر هي:

- توظيف عناصر من المسلمين تتميز بكفاءتها وولائها.
- فتح ورشات عمل لتشغيل السكان كفتح مسالك لفك العزلة عنهم.
- تهيئة بعض المباني والمنشئات ذات الأهمية الحيوية في حياة السكان.
- تقديم إعانات ومساعدات مادية وفي بعض الأحيان نقدية[1].

تعد الفرق الإدارية الخاصة " S A S " أهم أداة لتطبيق هذه الإصلاحات حيث أنيط بها دور التكفل بمشاكل كل الناس البعيدين عن المراكز الإدارية، حيث كانت تتوفر على ملحق مدني لتسجيل البريد الإداري وسكرتارية عامة ومترجم وممرضة ومساعدة اجتماعية[2] وقد اعتبر لاكوست"S A S" أهم وسيلة قيادية للسكان في الجزائر، ويرى أنهم يؤدون مهمة وطنية وإنسانية حيث أكد ذلك في مراسلة مؤرخة في 1956/03/28.[3]

أضف إلى ذلك بناء لاكوست سياسته الاجتماعية على أساس الاستفادة من الدعم الحكومي لميزانية الجزائر والذي قدر بـ 80مليار فرنك، أي بزيادة 40% لإنجاح إصلاحاته الاجتماعية، ولعل أول ما قام به روبير لاكوست في هذا المقام إيجاد فرص عمل للعدد الضخم من الجزائريين البطالين والمقدر عددهم بحوالي 1400000 بطال بإدماجهم في سلك الوظيف العمومي، مع توفير الامتيازات التي

1) - cabinet du ministre résident en Algérie : aout 1956, op – cit, p 26.

2) - Nicolas d'Andoque: Guerre et paix en Algérie l'épopée silencieuse des SAS 1955–1962, société de production littéraire, 1977, P 98.

3)- ينظر الملحق رقم: "13 ".

يتمتع بها نظراءهم الفرنسيين والملاحظ أن المرسوم رقم 289- 56 المؤرخ في 26مارس 1956، يفرض على المؤسسات الفرنسية العامة والخاصة منها، تخصيص حصة من المناصب للجزائريين.

كما عمل روبير لاكوست على تجنيد المراكز الاجتماعية " CENTRES SOCIAUX " ومراكز المصالح الإدارية المختصة "S A S" والمساعدة الطبية المجانية، إضافة إلى تعميم نظام المنح العائلية، والتأمين على حوادث العمل والأمراض المهنية على الجزائريين، إضافة إلى تقديم هبات حكومية في شكل إعانات نقدية وعينية تصل إلى 150000 فرنك لسكان الأرياف من أجل تحسين سكناتهم وأوضاعهم الاجتماعية، تتكفل بها محافظة التعمير على مستوى كل دائرة حكومية(1).كما عمل على تخصيص مبالغ مالية سنوية لكبار السن ومعدومي الدخل، وفي حصيلة فرنسية دعائية تؤكد أن عدد المستفيدين من مجمل الإعانات الحكومية قد ارتفع من 820000 شخص سنة 1956 إلى 1127000شخص سنة 1957(2).

وقد نص مرسومي (1956/07/09 و1956/09/19) على رفع الحد الأدنى للأجر وتوظيف سكان محليين في المناصب التي يتخلى أصحابها عنها، ومن أجل تنفيذ هذه البرامج تم تخصيص ميزانية قدرت بثلاثة ملايين فرنك وضعت تحت تصرف المفتشيات العامة للإدارة، كما تم إنشاء مديرية عامة للعمل الاجتماعي طبقا لمرسوم صادر بشأنها مؤرخ في 1956/07/20، وتم توسيع نظام الضمان الاجتماعي طبقا لمرسوم صادر في 1956/09/28(3) يمكن للعمال الذين يتعرضون لحادث أثناء

---

1)- الغالي غربي: المرجع السابق، ص 230.

2)- نفسه، ص 231.

3)- انظر كل من:

- Horne Alistaire : op - cit , p 160.

- cabinet du ministre résident en Algérie: aout 1956, op –cit, p 26.

- نقلا عن: إبراهيم طاس: المرجع السابق، ص 413.

العمل أن يستفيدوا من ضمان وتعويض للمرضى مع ضمان كل مصاريف العلاج[1]، كما تم إعادة النظر في نظام التقاعد بالنسبة للحرفيين والصناعيين وأصحاب المهن الحرة والتجارة ، أما في مجال السكن فقد عملت السلطات الفرنسية بإيعاز من لاكوست على تطوير السكن الريفي عن طريق تقديم قروض بنكية وحتى مواد بناء[2].

يرى كل من "جان بول سارتر" وعالمة الاجتماع "جرمان تيون " أن هذه الإصلاحات لم تحقق الترقية الاجتماعية لمسلمي الجزائر كما كان منتظر، وهو ما وصف بالوضع الذي لا يطاق[3].

مما سلف يتضح أن أهداف روبير لاكوست لم تخرج عن إطار الإستراتيجية العامة الفرنسية القائمة على مبدأ الحفاظ على الأوضاع القائمة، وامتصاص غضب الشعب ومحاولة استمالته إضافة إلى محدودية نتائج هذه الإصلاحات إن لم نقل بفشلها على الإطلاق.

ومن أبرز عوامل فشل هذه الإصلاحات، الرفض المستمر لجبهة التحرير الوطني لها، إضافة إلى حملات المعارضة من طرف المستوطنين الأوروبيين التي كانت تنظر إلى إصلاحاته على أنها نهاية " الجزائر الفرنسية " فقد قام الطلبة والشبان . المستوطنين . يوم 8 ماي 1956 بمظاهرات عارمة في الجزائر

---

1)- Le Gouvernement Général de l'Algérie, 15 mois d'action en Algérie, op – cit, p - p 32 - 34.

-نقلا : إبراهيم طاس: المرجع السابق، ص413

2)- La dépêche quotidienne d'Algérie: 07/01/1958.

3) – انظر كل من:

-Germaine Tillion: L'Algérie en 1957, Association nationale des anciennes déportées et internées de la résistance, p 23.

-عبد الله شريط: الثورة الجزائرية في الصحافة الدولية 1957 ، ج 3، منشورات وزارة المجاهد ين، 1995، ص 32.

العاصمة ورشقوا روبير لاكوست بالبيض والتفاح والحجر، وكان المتظاهرون يطالبون بمانديس فرانس في الأوراس واستقالة روبير لاكوست[1]. كان رد فعل هذا الأخير على ذلك في قوله: " لستم إلا شعارات الرصيف، شاركت في الحرب العالمية الأولى والثانية كمتطوع، اذهبوا إلى الأوراس، وأنتم أيها المحاربون القدماء، التطوع كان دون شرط"[2]. وكان على رأس هذه المعارضة " boyer pance " وهو من غلاة المستوطنين والذي يكتب في صدى الجزائر، حيث كانت مقالاته ذات مقروئية كبيرة، كما كان يتزعم المظاهرات التي يقوم بها الطلبة في كل مناسبات الأعياد الوطنية الأستاذ "BOUSQUET" الذي يدرس علم اجتماع شمال إفريقيا في كلية الحقوق بجامعة الجزائر، والذي دربهم على معارضة مراسيم فتح الوظيفة العمومية[3].كما وجدت منظمات مدنية وشبه عسكرية معارضة لإصلاحات لاكوست وتمثلت في:

- منظمة المقاومة في شمال إفريقيا (O.R.N.F): برئاسة "Korac" . عضو المصالح السرية لجاك سوستال في عهد حكومة فرنسا الحرة. وقد سمى روبير لاكوست أعضاء هذه المنظمة بالفولكلوريين، ولكنه كان يرى بوجوب مراقبتهم.

- اللجنة المضادة للجمهورية الرابعة وأعضاؤها الأساسيين هم: "TROIYA " القائد الأول للمنظمة،"LAFARJE" عضو المنظمة الإدارية الثانية في الجزائر، "BUSON" ضابط في الشرطة المركزية. و " LUCHELLE " مفتش في السلطة المركزية.

وقد فوض روبير لاكوست مهمة محاربة هؤلاء إلى رئيس الشؤون المدنية في ديوانه " pierre chaussade"، الذي أكد للاكوست بأن الشرطة في الجزائر ضد هاتين الجماعتين، وبإمكانها

1)- Yves courrière: le temps des léopards, op - cit, p 312.
2)- Ibid, p 313.
3)- Ibid, p 317.

توقيفهما بإبعاد موظفيهما، وقد اختار بول تيتجين الذي وصل إلى الجزائر في 17أوت 1956 وتولى الأمانة العامة للإدارة في الجزائر العاصمة، وكان لا يعرف أي شيء عن الجزائر ثم تولى مهام رئيس شرطة الجزائر التي أصبحت بدورها تطبق قوانين السلطات الخاصة 17مارس 1956[1].

أمام كل هذا تراجع روبير لاكوست عن موقفه القائم على مبدأ عدم التسرع في الدخول إلى إصلاحات سياسية وإدارية، من خلال مقولته:" إننا في ربع ساعة الأخير لهذا لا نتسرع باقتراح الإصلاحات السياسية "[2] حيث بدأ في أواخر 1956 يفكر بجدية في تعميق الإصلاحات السياسية والإدارية التي بدأها في ربيع 1956 وهذا هو محور دراستنا في المبحث الموالي.

المبحث الثالث: الإصلاحات السياسية والإدارية.

ستتركز دراستي في هذا المبحث على السياسة الإصلاحية في الميدان السياسي والإداري التي ارتكزت في الأساس في عهد لاكوست على أساس إشراك العنصر الأهلي في الحكم، وتجلى ذلك في التقسيمات الإدارية المستحدثة واقتراح مشروع قانون الإطار.

المطلب الأول: الإصلاحات والتقسيمات الإدارية.

من المخلفات التي ورثها روبير لاكوست غداة تعيينه وزيرا مقيما في الجزائر عن فترة الولاية العامة لجاك سوستال، إدارة تجهل كل شيء عن الحياة الإدارية في الميتروبول[3] مركزية فاسدة محتكرة من طرف المستوطنين الأوروبيين، وكان دأبهم في التسيير المحسوبية والجهوية، كما كانت الإدارة المركزية تحتكر

1)- Yves courrière: le temps des léopards, op - cit,p 385 - 388.

2)- المجاهد: ج2، العدد 38، بتاريخ 1959/03/18، ص 66.

3) - Yves courrière: le temps des léopards,op - cit, p 332.

الإعلام في الجزائر عن طريق بوقهم الاستعماري[1]. كما كان ذلك حال الإدارات المحلية في المقاطعات "البلديات المختلطة وكاملة الصلاحيات" بسبب ضغط الثورة وتجلى هذا الضغط في فرار المسلمين الجزائريين من الجيش الفرنسي والإدارات المحلية، تحت ضغط وتهديد جبهة التحرير الوطني وبسبب قلة الحماية وسوء المعاملة من طرف السلطات الأمنية الفرنسية خاصة في المنطقة الأولى الأوراس وهو ما ذكره المفتش العام للخدمات والحركة الإدارية والاقتصادية المقدم إلى ديوان روبير لاكوست في 03 مارس 1956[2].

عملا بتوصيات غي موليه وقانون السلطات الخاصة 17 مارس 1956 قام روبير لاكوست عن طريق مدير الشؤون المدنية في ديوانه "Pierre shaussade" بتصفية الإدارة المركزية القديمة وتقليص المدراء من 12 عضوا إلى 5 أعضاء، وعمل على تكميم الصحافة التي تنتقد سياسته وأوكل هذه المهمة إلى " Michelle Gorlin"[3].

وأول إجراء في هذا الإطار هو إصدار مرسوم في 12 أفريل 1956 يقضي بحل المجلس الجزائري، بعد استقالة النواب الجزائريين منه والتحاقهم بالثورة، ونقل صلاحياته للوزير المقيم[4].

كانت الجزائر قبل مرسوم 1956/06/28 مقسمة إلى ثلاث ولايات بموجب قرار 1934/07/22[5]، استمر هذا التقسيم إلى أن أقرت الجمعية الوطنية مشروع قانون لإنشاء ولاية رابعة

---

1) - Patrike Eveno et Jean Planchars: op - cit, p95.

2)- انظر محتويات التقرير كاملا في : -Philippe Boudrel: op.cit, p - p 33 – 37.

3)- انظر المبحث الرابع من الفصل الأول .

4) - Yves courrière: le temps des léopards, op - cit, p 281.و

- Patrik Eveno et Jean Planchans: op - cit, p 950.

5 -cabinet du ministre résident: aout 1956, op - cit, p 110.

- نقلا عن إبراهيم طاس، المرجع السابق، ص 417.

وهي ولاية عنابة في 07 أوت 1951، إلا أنه لم يطبق إلا في عهد لاكوست حيث صدر قرار يحمل رقم 575-56 في 17 جوان 1956، ليصدر مرسوم 28 جوان 1956 الذي نص على ثماني ولايات أخرى في إطار إحداث تقسيم إداري جديد[1] ليصبح بذلك يحدد الولايات الإثنى عشر هي: الجزائر، أليونسفيل، المدية، تيزي وزو، وهران، تلمسان، مستغانم، تيارت، قسنطينة، سطيف، عنابة وباتنة. واستكملت هذه العملية باستحداث عمالتين في الصحراء وهما: الواحات والساورة في أوت 1957.

وبموجب ذلك يتضح لنا أن مرسوم 28 جوان 1956 يقضي باستحداث ثماني-08- عمالات جديدة، كما نص هذا المرسوم حسب إيف كوريير على إلغاء 19 بلدية مختلطة وتعويضها بـ229 بلدية كاملة الصلاحيات[2].إلا أن محمد عباس يذكر بأنه تم إلغاء 78 بلدية مختلطة مع تعويضها بـ 1107 بلدية كاملة الصلاحيات[3].

أما فيما يخص تقسيم الجزائر فقد ظهرت مشاريع عديدة قبل وأثناء وبعد مجيء لاكوست، وهذا مشروع تقسيم أورده آلان بيرفيت يتضمن إنشاء منطقة تشمل الجزائر، تلمسان، وهران، مستغانم وأوريانفيل[4] وجزء من الهضاب العليا للاتصال بالصحراء، ويسكن هذه المنطقة أنصار الجزائر الفرنسية وباقي الجزائر تمثل مقاطعة مستقلة عاصمتها قسنطينة، أما المقاطعة الثالثة فتتمثل في الصحراء.[5]

---

1)- انظر الملحق رقم: " 14 ".

2) -Yves courrière: le temps des léopards, op - cit, p 424.

3- محمد عباس: الثورة الجزائرية نصر بلا ثمن (1954-1962)، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007، ص 262.

4)- الشلف حاليا.

5)- Alain Peyrefitte: Faut il partager l'Algérie, Librarie Plon, Paris,1962, p 89.

والحق أن مقاطعة الصحراء هذه نالت اهتماما بالغا من طرف السلطات الفرنسية خاصة بعد اكتشاف الغاز والبترول[1] ومن ذلك صدور قرار مؤرخ بتاريخ 1957/01/10 يتعلق بإنشاء المنطقة المشتركة للمناطق الصحراوية.

وهناك مشاريع أخرى منها مشروع مارسال شامباكس[2] "Marcel champeix" ومشروع كلود بوردي "Claude Bourdet"، ومشروع تقدم به ثلاثة نواب اشتراكيين[3] وحمل اسم هرسان.

يقول هارتموت السلهانص أن سياسة لاكوست والوزير الأول غي موليه كانت تهدف إلى تقسيم الجزائر منذ الوهلة الأولى حيث عمل غي موليه على تكوين مجموعتي عمل الأولى برئاسة لوسيان باي والثانية تحت إشراف أوجان سيمونو "Eugène Simounoau" مدير الشؤون الجزائرية في وزارة الداخلية.

أما فيما يخص مجموعة العمل الأولى فقد اقترحت تقسيما جهويا للجزائر يضم 18 ولاية تتوفر كل منها على جمعية منتخبة ووزير للجزائر يعينه رئيس الحكومة، وفيما يخص المجموعة الثانية فقد اقترحت تقسيم السلطة التشريعية إلى غرفتين إحداهما تنتخب بناء على الاقتراع المتساوي في قسم

1)- للاستزادة أكثر انظر: محمد الأمين بلغيث " فصل الصحراء عن الشمال أسلوب جديد للحرب النفسية ضد الثورة " ، ملتقى المقاومة الشعبية وذكرى مظاهرات 1962/02/27 ورقلة يومي 27-28 فيفري 1999، ص 04 وما بعدها. و:

.-Dimanche Matin: 03/02/1957, p 05.

2)- وزير داخلية في حكومة غي موليه.

3)- هارسان، هارنو، ليبكوواتشكي " Hersent, Hernu, Lipkowski ".

انتخابي واحد والثاني من طرف التجمعات الإقليمية والاقتصادية[1]. وانطلاقا من هذين المشروعين استوحى لاكوست مشروع قانون الإطار- سنتطرق إليه في المطلب الموالي-

كانت الإصلاحات في المجال الإداري والسياسي تعمل على تقريب الإدارة الفرنسية أكثر فأكثر من الجزائريين قصد تحقيق أهداف سياسة التهدئة المنشودة. والحق أن مسألة إعادة بناء هذه الإدارة وإصلاحها أصبحت أمرا ملحا وعاجلا[2]، لذلك كانت الإصلاحات في هذا المجال ترمي إلى تحقيق الأهداف التالية:

أولا: إشراك السكان المسلمين في تسيير شؤونهم.

ثانيا: الترقية النخبوية والاجتماعية لمسلمي الجزائر.

ثالثا: التواصل مع السكان المسلمين من خلال نشاط وعمل البلديات.

رابعا: إعداد الإطار الإداري المناسب لتنظيم الانتخابات المستقبلية[3].

وكان على رأس الإصلاحات الإدارية صدور مرسوم 28 جوان 1956 السالف الذكر المتضمن حل 79 بلدية مختلطة وإنشاء 1107 بلدية جديدة كاملة الصلاحيات ليصبح مجموع بلديات الجزائر 1461 بلدية تتمتع بالاستقلالية التامة في التسيير[4]، وقد تم الحرص عند إنشاء هذه البلديات الجديدة

---

1) - Hartmut Elsenhans: La guerre d'Algérie 1954-1962, la transition d'une France à une autre. Le passage de la IVem à la Vem république, Ed, Publisud, Paris, 1999.P 815.

2) - Robert lacoste : Discours De Robert Lacoste, Département de la grande Kabylie: Association des maires de la grande Kabylie visite à Tizi-Ouzou de M. Robert Lacoste à l'occasion de la réunion constitutive de l'association, op – cit, p – p 9 – 11.

3) - Cabinet du ministre de l'Algérie , 1957 , p 90 .

4) - Département de la grande Kabylie: Association des maires de la grande Kabylie visite à Tizi-Ouzou de M. Robert Lacoste à l'occasion de la réunion constitutive de l'association, Imp. Administrative: A.JOYEUX, Tizi-Ouzou, 1958, p – p 1 – 10.

على تحقيق مشاركة واسعة للسكان المحليين من خلال تنظيم انتخابات محلية وتعيين مندوبات ومندوبين خاصين " Délégués spéciaux"[1].

كانت حكومة غي موليه من خلال هذه الإصلاحات تعتزم استبدال قانون الجزائر لسنة 1947 الذي تجاوزته الأحداث بقانون جديد ناجم عن تطبيق الإصلاح الإداري وإرساء دعائم المجالس البلدية والعمالاتية الذي يعد إطارا عاما لنجاح "حرب التهدئة"، والحق أن روبير لاكوست من خلال رغبته في إشراك ممثلي السكان المتواجدين بهذه الهيئات والمؤسسات كان يريد إشراكهم في ضبط أسس هذا القانون الجديد، وفي ذلك يقول لاكوست: "في حال تأخر حصول التهدئة الشاملة فإنني سأتقدم باقتراح للحكومة للشروع في البحث عن ممثلين يتم اختيارهم من بين المسؤولين المحليين وفق معايير خاصة تحدد لاحقا، وذلك لوضع قانون جديد للجزائر يحل محل قانون سنة 1974 وهو القانون الذي يجب التفكير فيه من الآن..."[2].

وقد كانت الأهداف المعلنة لهذه الإصلاحات محاربة التخلف الإداري وإنشاء وحدات إدارية متجانسة ملائمة لمشاريع الترقية الاقتصادية والاجتماعية.وفي الواقع اندرجت هذه الإصلاحات ضمن إستراتيجية مكافحة جبهة التحرير الوطني، ومحاولة القضاء عليها بطرق مكملة للعمل العسكري، وكان المتوقع من هذه الإصلاحات إشراك عدد متزايد من الأهالي في تسيير الشؤون المحلية وتولي مناصب في الوظيفة العامة لتكوين قوة ثالثة مؤيدة لفرنسا قادرة على تهميش جبهة التحرير الوطني وسط المجتمع المسلم[3].

---

1)- محمد بن دارة: الحرب النفسية، المرجع السابق، ص 97 .

2)- ديوان الوزير المقيم في الجزائر–الجزائر أفريل 1956. نقلا عن: محمد بن دارة: الحرب النفسية، المرجع السابق، ص 99.

3)- محمد عباس: الثورة الجزائرية نصر بلا ثمن (1954-1962)، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007، ص 262.

لقيت هذه الإصلاحات معارضة من طرف الكولون وأبواقهم الإعلامية ممثلة في فدرالية أميار الجزائر بقيادة أميدي فروجي وجاك شوفالييه، الذين عارضوا بشدة هذه الإصلاحات، كما انضمت إليهم منظمة المقاومة في شمال إفريقيا (O.R.F)، وجبهة المقاومة الفرنسية (C.R.F)[1].

إن فشل هذه الإصلاحات وبداية الضغط الدولي لحل المشكلة الجزائرية وخاصة أمريكا، واقتراب جلسة الأمم المتحدة والخوف من إدراج القضية الجزائرية في جدول أعمالها، دفع روبير لاكوست إلى التفكير في إصلاحات على مستوى أعلى وأعمق، وهو نظام الحكم وتنظيم السلطات العامة في الجزائر وتمخض ذلك عن مولود سمي قانون الإطار[2]، الذي نال نصيبه من الدراسة في هذا البحث.

المطلب الثاني: قانون الإطار.

يعد مشروع قانون الإطار واحدا من المشاريع والإستراتيجيات اللاكوستية التنظير والتخطيط، التي تهدف في ظاهرها إلى إعطاء نوع من الحقوق للجزائريين المسلمين على حد تعبير لاكوست. إلا أنه وفي حقيقة الأمر يعتبر واحدا من أخطر المشاريع والإستراتيجيات الفرنسية الرامية للقضاء على الثورة، ودليل ذلك ما لقيه من معارضة شرسة حتى من طرف المستوطنين أنفسهم.

أولا : قانون الإطار في عهد حكومة بورجيس مونوري.

تجدر الإشارة إلى أن قانون الإطار كان يختمر في ذهن روبير لاكوست منذ عهد حكومة غي موليه التي سقطت في 21ماي 1957 نتيجة تخلي الأحزاب اليمينية عن تأييد سياسته[3] لتتشكل حكومة بورجيس مونوري – وزير الدفاع في عهد غي موليه – في جوان 1957، هذه الأخيرة جاءت

1)– صالح بلحاج: تاريخ الثورة الجزائرية، دار الكتاب الحديث، الجزائر،2008، ص– ص 74- 75.
2)- Bernard Droz: op.cit, p - p162 - 163.
3) - Yves courrière: Le temps des léopards, op - cit, p 421.

بشعار: "إمكانية سير القضاء على التمرد مع الإصلاحات جنبا إلى جنب وإبقاء روبير لاكوست وزيرا مقيما في الجزائر"، وبعد تنصيب حكومة مونوري كثر الحديث عن مشروع قانون الإطار[1]، الذي أكد في خطاب تنصيبه بتاريخ 1957/06/12 أن الإصلاحات السياسية من أولويات الحكومة[2] قام هذا الأخير بإخراج "قانون الإطار" . إلى الواجهة . لمناقشته، وقد قام هذا القانون على مبدأين أساسيين:

أولهما: الجزائر جزء لا يتجزأ من فرنسا.

وثانيهما: الهيئة الانتخابية الموحدة[3].

أقيم المشروع على أساس إقليمي وإداري جديد يتم بموجبه استحداث من ثمانية (8) إلى عشرة (10) أقاليم جديدة مع إعطاء كل إقليم استقلالا ذاتيا واسعا قدر الإمكان، تسير هذه الأقاليم مجالس منتخبة على أساس الغرفة الواحدة بواسطة هيئات تنفيذية يرأس كل منهما ممثل للجمهورية الفرنسية، وتلتقي المجالس الإقليمية لتعيين برلمان اتحادي فيما بينها ينتخب عن طريق اقتراع عام بهدف التنسيق في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والمالية[4].

وقد استدعى بورجيس مونوري البرلمان الفرنسي إلى الاجتماع في 17 سبتمبر 1957 لمناقشة قانون الإطار، لكن المشروع رفض بـ 279 صوت مقابل 253 بسبب نفوذ جماعة جاك سوستال التي عارضت نص القانون[5].

---

1) - Dimanche matin: 10/07/1957.

2) - Spencer Coakley Tucker: The forth république and Algéria, published on demand by university microfilms, Ann Arbor, Michigan, U.S.A, 1966, p 412.

3) - Bernard Droz: op - cit, p 163.

4) - Yves courrière: L'heure des colonels, Editions Fayard, Paris, 1969, p72.

5)- Bernard Droz : op - cit, p 163.

على الرغم من محاولة روبير لاكوست العمل على إبراز الجوانب الإيجابية التي تضمنها مشروع برنامجه الإصلاحي والتي لا تنفك أن تخدم رغبات المستوطنين الأوروبيين، فإن المعارضة كانت له بالمرصاد، وقد تزعم تلك المعارضة كل من جاك سوستال وأندري موريس الذي يؤكد إيف كوريير بأنه كان مستعدا لتسخير الجيش لمحاربة برنامج لاكوست، إضافة إلى بيير بوجاد، وقد اعتبرت هذه الشخصيات الثلاث أن قانون الإطار الخاص بإصلاح سياسي إداري في الجزائر، قانونا مجحفا بحق الأوروبيين، ولذلك رفضوه وصوتوا ضده، كما شن المستوطنون الأوروبيون من جهتهم هجوما كبيرا على روبير لاكوست بمجرد اطلاعهم على محتوى مشروع قانون الإصلاحات الذي يقترح على المستوطنون الأوروبيين إقامة نظام انتخابي موحد، وبرلمان محلي في الجزائر يعمل في إطار السيادة الوطنية، وقد اعتبر المستوطنين تلك الإصلاحات خطرا عليهم وعلى فرنسا نفسها، لأن ذلك يعني بالنسبة للمستوطنين الأوروبيين منح المسلمين الجزائريين حق المساواة في التصويت والتمثيل في البرلمان المحلي المقترح في الجزائر وبموجب ذلك رفضوا قانون الإطار، وشنوا حملة إعلامية شرسة ضده، كما قاموا بتنظيم مظاهرات صاخبة في 18 سبتمبر 1957ضد حكومة باريس[1].وعلى إثر ذلك سقطت حكومة بورجيس مونوري بعد أن نزع البرلمان الفرنسي في 30 سبتمبر 1957 الثقة منها بـ 279 صوتا ضد 253 صوتا[2].

والحق أن سقوط حكومة بورجيس مونوري يعد أكبر دليل على قوة المستوطنين الأوروبيين وتحكمهم في مقاليد السياسة الفرنسية[3]، حيث دخلت فرنسا في أزمة سياسية تركتها بدون حكومة لحوالي 35 يوما.

---

1) - Bernard Droz : op - cit, p 164.

2) - Yves courrière: L'heure des colonels, op - cit, p - p101-104.

3) - حسينة حماميد: المستوطنون الأوروبيون والثورة الجزائرية 1954 - 1962، ط1، منشورات الحبر، الجزائر، 2007 ، ص – ص 112 – 113.

ثانيا: قانون الإطار في عهد حكومة فيليكس غايار:(1957/11/06- 1958/05/14).

حافظ روبير لاكوست على منصبه كوزير مقيم في حكومة فيليكس غايار وانكب على تحضير . قانون مبدئي جديد " une nouvelle loi-cadre "، من الملاحظ أن روبير لاكوست التجأ إلى القانون السابق نفسه – قانون الإطار – فقام بإدخال تعديلات على المحتوى، هذه التعديلات جاءت تحت ضغط الأحزاب التي صوتت ضد القانون السابق[1].

ويمكن حصر أهم تغيير احتوى عليه المشروع الجديد، الذي يتمثل في إنشاء مجالس إقليمية تهدف إلى وضع ضمانات إضافية لحماية حقوق الجماعات الأوروبية في الجزائر (conseil Territorial Communauté)، وبعبارة أخرى إن دور هذه المجالس الإقليمية ينحصر في تأجيل تطبيق القرارات المتخذة بالأغلبية الساحقة من المسلمين الجزائريين في حالة عدم موافقة المستوطنين الأوروبيين[2].

لكن روبير لاكوست قد احتفظ من جهة أخرى بالنظام الانتخابي الموحد في نظامه الجديد[3]. مما أثار غضب المستوطنين الأوروبيين الذين قاموا بمظاهرات صاخبة ضده وضد مشروع قانون الإطار الجديد[4]. ثم قامت حكومة فيليكس غايار بتقديم عرض عنه في المجلس الوطني الفرنسي المنعقدة بتاريخ 1957/11/29 وتمكنت من الحصول على موافقة نواب المجلس على هذا القانون الجديد

1) - Horne Alistaire: op.cit, p160.

2) - Etienne Maquin: op-cit, p134.

3)- عقيلة ضيف الله: المرجع السابق، ص 217.

4)- إلا أن Etienne Maquin يذكر بأن روبير لاكوست ألغى الهيئة الانتخابية الموحدة تحت ضغط الأحزاب اليمينية التي صادقت ضده في عهد حكومة بورجيس مونوري وضغط الأقلية المعارضة في الحزب الاشتراكي الذي ينتمي إليه بزعامة Gaston defferre، ينظر:

-Etienne Maquin: op,cit, p134.

بأغلبية 269 صوتا ضد 200 صوت [1]. وأهم الإصلاحات السياسية والإدارية التي جاء بها حسب مواده[2]:

– نصت المادة الأولى من الباب الأول من القانون على تقسيم الجزائر إلى عدة أقاليم تتمتع بالاستقلال الذاتي والإداري، وتدير نفسها بنفسها بحرية وديمقراطية في مجال شؤونها الخاصة وفي حدود ما ينص عليه هذا القانون.

– نصت المادة الثانية على أن الجمهورية الفرنسية تقرر وتكفل لكل المواطنين والمواطنات في الجزائر دون تفرقة في الجنس أو الدين أو العرق، التمتع على قدم المساواة بكل الحريات وكل الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية المرتبطة بصفة المواطن الفرنسية وأنهم يخضعون للالتزامات المترتبة عليها.

– نصت المادة نفسها على إنشاء نظام انتخابي موحد (Collège Electoral Unique)

– نصت المادة الثالثة من قانون الإطار الجديد على إعطاء كل إقليم حق إدارة شؤونه الخاصة به بحرية وديمقراطية، ولتتمكن الأقاليم من تحقيق هذا الغرض، فقد نصت المادة نفسها على إنشاء السلطات التالية على مستوى كل إقليم، والملاحظ أنَ هذه المادة تنص على أن كل المسائل التي لا تتعلق صراحة بالأجهزة المركزية للجمهورية الفرنسية أو ممثليها وتدخل في اختصاصاتها، تعتبر شؤونا خاصة بالأقاليم، ومن حق المجلس الإقليمي أن يصدر قرارات متضمنة عقوبة الجنحة أو المخالفة.

– نصت المادة الرابعة من قانون الإطار الجديد على إنشاء مجلس إقليمي للجماعات، على مستوى كل إقليم يتكون من المواطنين الخاضعين لقانون الأحوال الشخصية المدني العام، والمواطنين الخاضعين

---

1) -Yves courrière: L'heure des colonels, op - cit, p - p 105 - 108.

2) - انظر مواد القانون الإطار في الملحق رقم: " 15 ".

لقانون الأحوال الشخصية المحلي، وبذلك يكون المشروع قد سوى بين المسلمين الجزائريين والمستوطنين الأوروبيين في داخل هذا المجلس، غاضا النظر عن الأضرار التي يلحقها ذلك بالأغلبية الساحقة، وفي هذا الإطار لا يمكن أن يصدر قرارا لا توافق عليه الأقلية ولو أجمعت عليه الأغلبية، وهذا يعتبر خلافا صارخا لمبادئ الديمقراطية ويشمل هذا المجلس بصفة خاصة ممثلي الهيئات الاقتصادية والنقابية والثقافية والاجتماعية[1].

– نصت المادة السادسة من هذا القانون الجديد على أنه بعد مرور عامين من تطبيق القانون يمكن للمجلس الإقليمي أن يحدد بقرار منه الاختصاصات التي يرى أنه ينبغي أن يعهد بها إلى الأجهزة الفيدرالية التي سيتم إنشاؤها على مستوى تلك الأقاليم لكن دون المساس باستقلالها الذاتي أو الحد من حريتها في تسيير شؤونها بنفسها.

وقد نصت المواد التالية للمادة المذكورة– المواد 6، 7 و8 على أن الأجهزة الفيدرالية تتكون من:

– برلمان فيدرالي (Assemble Fédérative) يتولى مهمة التنسيق في المسائل الاقتصادية، والمالية والاجتماعية.

– مجلس فيدرالي (Conseil Fédératif) يرأسه ممثل للجمهورية الفرنسية يعتبر رئيسا للسلطة التنفيذية[2].

إن الصعوبات التي كانت تواجه قانون الإطار تتمثل في مشكلة التمويل المالي حيث طالب روبير لاكوست من الحكومة الفرنسية 700 فرنك لإنجاز ذلك، وأمام الأزمة المالية الخانقة التي كانت

1)- Yves courrière: L'heure des colonels, op - cit, p 108.

2)- محمد حسين: المرجع السابق، ص- ص 242 - 243 .

تعاني منها فرنسا بسبب حرب الجزائر والتي كانت تتعدى نفقاتها 2 مليار فرنك في اليوم، اقترح روبير لاكوست ما يلي:

- رفع الضرائب على بارونات التجارة الخارجية للجزائر(الحلفاء، النبيذ ...)[1].

-إطلاق الاستثمارات في حقول النفط المكتشفة منذ جوان 1956، واستغلال وارداتها في تطبيق ما تضمنه قانون الإطار خاصة بعد تعيين صديقه ماكس لوجون وزيرا للصحراء في جوان 1957[2].

إن محاولة إبراز القوة الثالثة التي سعى إليها روبير لاكوست من خلال قانون الإطار على الرغم من إعداد الكثير من الكوادر والإطارات الإدارية الجزائرية، اصطدمت بصعوبتين أساسيتين هما:

الأولى: تتمثل في وجود الثورة الجزائرية وهيئاتها عبر جبهة التحرير وجيش التحرير الوطني، فقد كانت الثورة المسلحة تستند إلى قاعدة جماهيرية واسعة والتي فرضت عليها انضباطا لم يسبق له نظير بحيث أن تخويف جبهة التحرير الوطني المترشحين للبلديات أتى أكله[3]، ولم يكن ممكنا في ظل ذلك أن عناصر القوة الثالثة – وقد كانت موجودة – تدخل في صراع ضد جبهة التحرير الوطني وقد ساعد على هذا الانضباط أن قاعدة جبهة التحرير كانت قاعدة شعبية، وأن مسيريها – وخاصة في الداخل –كانوا عناصر شعبية بمعنى أن من يسمون (بالنخبة) لم تكن بأيديهم مقاليد الأمور داخل جبهة التحرير الوطني[4].

أما الثانية: فتتلخص في وجود تناقض داخلي فرنسي، فممثلوا الإقطاع الكولونيالي من المستوطنين الأوروبيين كانوا يعارضون القيام بأية إصلاحات بعنوان أن ذلك سوف يشجع الثوار ويحملهم

---

1)- محمد حسين: المرجع السابق ، ص 244.

2) - Etienne Maquin: op.cit, p 102.

3) - Ibid, p 102.

4) - Ibid, p 102.

على مزيد من التطرف في المطالب، كما أن من شأنه أن يجعل الجماهير الجزائرية نفسها تنسب كل تغيير إلى وجود الثورة المسلحة، مما يجعل من الصعب فصل قاعدة الشعب عن قادة (التمرد) في حالة استمرار الحرب، ولهذا يشترط رؤوس الأوروبيين القضاء على الثورة المسلحة قضاء نهائيا، قبل التفكير في إدخال أي تغيير على الوضع الإداري والاقتصادي بالجزائر.

يمكن القول أن قانون الإطار هذا وكما عبر عن ذلك جمال قنان:" نال حيزا واسعا وطويلا من الضجيج الإعلامي لكنه ولد وعاش مرفوضا ومات منسيا".

المبحث الرابع : المواقف الفرنسية والجزائرية المؤيدة والمعارضة لسياسة الإصلاحات :

إن سياسة الإصلاحات هذه واجهت معارضة شديدة من قبل الجزائريين والمستوطنين على حد سواء، ورغم ذلك يوجد من كلا الطرفين فئات نخبوية ومثقفة كانت تؤمن بضرورة إجراء إصلاحات اقتصادية وسياسية واجتماعية وإدارية. وهذا ما سنتطرق إليه في هذا المبحث.

المطلب الأول: المواقف الفرنسية:

لقيت سياسة الإصلاحات السالفة الذكر معارضة حادة من طرف المستوطنين، خاصة مع العوائق الاقتصادية التي كانت تعاني منها فرنسا، مع ارتفاع ظاهرة التضخم وارتفاع الأسعار[1] أمام ارتفاع نفقات عمليات القمع في عهد لاكوست التي فاقت 520 مليار فرنك فرنسي[2]. ورغم هذه العوائق واصلت السلطات الاستعمارية سياستها الإصلاحية على مختلف الأصعدة ومن ذلك تصريح غي

1) - La dépêche quotidienne d'Algérie: 12-13/01/1958. P 4.

2)- أحسن بومالي: إضراب 1957/01/28، المرجع السابق، ص 40.

موليه في فيفري 1956 أمام الجمعية الوطنية بأن الحكومة الفرنسية لن تتأخر في القيام بإصلاحات اقتصادية واجتماعية وتوزيع المواد الغذائية على الفقراء(1).

من خلال جريدة صدى الجزائر في عددها الصادر يوم 23 ماي 1956 يتضح أن فئة من المثقفين الفرنسيين كانت على قناعة بسياسة الإصلاحات حيث أصدر 26 أستاذا من جامعة السوربون بيانا عبروا فيه عن إيمانهم بضرورة إجراء إصلاحات اقتصادية واجتماعية وسياسية، حيث أكدوا في هذا البيان أن البؤس وعدم المساواة أدى إلى التمرد(2).

هناك بعض الشخصيات الفرنسية كانت تؤيد الإصلاحات لكنها لم تقتنع بنتائجها، ومن ذلك عالمة الاجتماع جرمان تيون التي اعترفت أن هذه الإصلاحات لم تعط إلا نتائج باهتة مقارنة مع الحالة الاقتصادية للأوروبيين، وكذلك الحال بالنسبة لجان بول سارتر الذي وصف المستوى المعيشي للجزائريين بالضعف رغم الإصلاحات.

إن الرفض الجزائري لكل إصلاح أفزع مانديس فرانس وحمله على تقديم استقالته لرئيس الحكومة غي موليه في 23 ماي 1956، موجها انتقادات حادة لسياسة حكومة غي موليه في الجزائر وخاصة سياسة الإصلاحات التي كان يرى بأنها دون مستوى تطلعات الجزائريين لأنهم لم يلمسوا أي خطوة ايجابية في هذا الاتجاه(3).

أما فيما يخص القانون الإطار السالف الذكر فقد لقي معارضة شديدة من قبل الجمعية الوطنية في 30 سبتمبر 1957، حيث كانت مادته الأولى أكثر مواده إثارة للجدل، والتي نصت على أن الجزائر جزء لا يتجزأ من التراب الفرنسي، تتألف من أقاليم فدرالية تدير شؤونها الخاصة بكل حرية

---

1)- بسام العسلي: الاستعمار الفرنسي في مواجهة الثورة، المرجع السابق، ص48.

2) - L'écho d'Alger: 23 mai 1956, P 4.

3)- بسام العسلي: المرجع السابق، ص 56.

وديمقراطية، وبالتالي اضطرت الحكومة الفرنسية إلى التنازل عن الجمعية الفدرالية وتمسكت بالقسم الانتخابي الواحد، ولكن ذلك لم يرض كل من الشيوعيين والبوجاديين الذين بلغ تعدادهم 279 معارض مقابل 253 صوتوا لصالحه.

ورغم الدعاية الإعلامية التي أحيطت بالقانون الإطار ومزاياه التي روجت لها الحكومة الاستعمارية إلا أنه لم يعرف إلا تطبيقا محدودا ووصفه ديغول بالقانون الغبي. وكان من أشد المعارضين له جاك شوفاليي وسوستال، خاصة وأنهما كانا مقتنعين أن الفكرة التي يقوم عليها القانون ستؤدي إلى منح الجزائريين دولة حقيقية[1].

كما لقي القانون الإطار معارضة شرسة من قبل المستوطنين الذين أصابهم الهلع، حيث رؤوا فيه خطرا على مستقبلهم في الجزائر، فهم ينظرون إلى القسم الانتخابي الواحد على أنه تهديد خطير للأقلية الأوروبية بسبب التفوق العددي، أما النظام الفدرالي فهو خطوة أولى نحو الاستقلال الحقيقي للجزائر وقد أثر هذا على شعبية لاكوست[2].

كما لقي القانون معارضة شرسة من قبل جمعيات فرنسية عديدة معروفة بتعصبها ودفاعها المستميت على فكرة الجزائر الفرنسية، وعلى رأسها جمعية قدماء المحاربين، الحركة الجامعية للحفاظ على السيادة الفرنسية بالجزائر، ودعت بتاريخ 1957/09/18 إلى شن إضراب عام احتجاجا على القانون الإطار[3].

1)- انظر كل من: Claude paillat: op.cit, p 424 - و

- Alistaire Horne: op.cit, p 161.

2) - Ibid, p 249.

3) - Spencer Coakley Tucker: The forth republic and Algéria, op.cit, p 416.

ومن جهته يرى صاحب كتاب"السلام في الجزائر" أن هذا القانون سوف يؤدي إلى ضياع المقاطعات الفرنسية إلى الأبد، وعلق عليه قائلا: "إنه مغامرة كبيرة تشبه مغامرة لاكوست مع بلونيس" والقانون ما هو في الواقع سوى خطوة أولى نحو استقلال فعلي للجزائر، كما حدث في تونس والمغرب، حيث بدا الحديث أولا عن الإصلاحات لينتهي الأمر في الأخير بمنح الاستقلال للجزائريين، الذين يعتبرون أنفسهم بسبب القانون جزائريين أكثر من كونهم فرنسيين[1].

إلا أن بعض المستوطنين كانوا يفضلون فقدان القسم الانتخابي المزدوج عوض فقدان الجزائر، وأنه سيمكن من إجراء انتخابات تشريعية في خريف 1958 من دانكرك إلى تمنراست، أي بمشاركة الشعب الفرنسي بأكمله[2].

ويتضح مما سبق أن السلطات الفرنسية كانت في كل مرة تحاول التخفيف من ردود الفعل العنيفة التي سيواجهها بها غلاة المستوطنين وأنصار الجزائر الفرنسية[3]، وهكذا يتضح أن تلك الإصلاحات التي نصت عليها ترسانة من القوانين والمراسيم لم تكن سوى دعاية من أجل إقناع الجزائريين بان السياسة الفرنسية سياسة إيجابية تهدف إلى الاهتمام بوضعهم الاقتصادي والاجتماعي، وأنها أفضل بكثير مما يمكن أن تحققه لهم جبهة التحرير الوطني، وأيد هذه الوجهة أساتذة جامعيون فرنسيون، حيث أبدوا قناعة كبيرة بالدور الإيجابي الذي تقوم به بلادهم في الجزائر، وذهبوا أبعد من ذلك عندما أصدروا بيانا نشروه في جريدة" صدى الجزائر " يؤيدون فيه سياسة بلادهم في الجزائر[4].

---

1) - Aumeran (Général): Paix en Algérie, les presse de l'imprémerie, Paris, 1959, p-p 357-364.

2) - Marc Lauriol:.(Texte recueillis par Jacques Bassat), Au – Delà de la loi cadre Algérien, Anc. Imp. V. Heintz, Alger, 1958, p 5.

3)- عبد المجيد شيخي:" الاستراتيجية الدفاعية الفرنسية ومكانة الجزائر فيها " مجلة الرؤية، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، السنة الأولى، العدد الثاني، ماي، جوان 1996، ص 61.

4)- يحي بوعزيز: الثورة في الولاية الثالثة 1954-1962، المرجع السابق، ص95.

والحق أن فرنسا عملت على استثمار الإصلاحات في المجال الدعائي للتشهير بإيجابيات الاستعمار الفرنسي في الجزائر.

المطلب الثاني: المواقف الجزائرية:

وجدت هذه الإصلاحات معارضة حادة من طرف جبهة التحرير الوطني وقبولا محتشما من طرف بعض الأطراف النخبوية، إلا أن صرامة الجبهة في مثل هذه المواقف حالت دون ذلك.

والحق أن الجبهة اعتبرت هذه الإصلاحات وسيلة من وسائل الحرب النفسية، غالبا ما تلجا إليها السلطات الاستعمارية لإخماد نشاط الشعب، ومما جاء في ذلك عن وثيقة لجنة التنسيق والتنفيذ: " تسليط القمع الوحشي على الشعب لتثبيط عزيمته وإخماد نشاطه، بإجراء الإصلاحات الطفيفة في الميدان الاجتماعي والاقتصادي".

كان من المستحيل لتلك الإصلاحات أن تحقق أهدافها المرجوة خاصة أمام إصرار الجبهة على عدم تقديم تنازلات، ومن ذلك ما جاء على لسان جون بول سارتر عن جبهة التحرير:" سنحارب حتى ولو كنا سعداء في ظل الحرب الفرنسية."[1].

في إطار الإستراتيجية الثورية المضادة لتلك الإصلاحات، تمكنت الجبهة في نهاية عام 1956من إنشاء إدارة بديلة ترعى شؤون الجزائريين وتتكفل بحياتهم اليومية، وهذا باعتراف لاكوست الذي أقر في 1957/02/21 أن الجبهة نجحت في إقامة هيئات وهياكل سياسية، عسكرية واجتماعية بديلة عن مؤسسات السلطة الفرنسية، عن طريق إنشاء تنظيم سياسي، إداري كان بمثابة الركيزة الأساسية للثورة الجزائرية، لما يتوفر عليه من خلايا شعبية تشرف على مختلف شؤون المواطنين، الذين تطورت مشاركتهم في الثورة من خلال توزيع المناشير وتقديم طلبات الانخراط في الجيش إلى مقاطعة الإدارة

1)– جان بول سارتر: عارنا في الجزائر، الدار القومية للطباعة والنشر، دت، ص 60.

الفرنسية، وخاصة المحاكم حيث كان هناك قضاة معينون من الجبهة يتولون الفصل في النزاعات الشخصية، مما جعل نسبة القضايا التي تعالجها المحاكم الرسمية تنخفض إلى 30 ٪ في العاصمة وإلى 100٪ في منطقة القبائل الكبرى[1].

وبخصوص قضية المحاكم هذه، أصدرت الجبهة بعد مؤتمر الصومام أمرا بمقاطعة المحاكم الفرنسية وأصبحت المحكمة الثورية تنتقل إلى المواطن، كما عملت على تسخير ضباط مهمتهم تسجيل المواليد والوفيات وجمع الضرائب والغرامات [2].

أما فيما يخص القانون الإطاري، فقد اعتبرته الثورة محاولة فرنسية لعرقلة مسار الثورة، وأنه عبارة عن تكريس للهيمنة الفرنسية على الجزائر من أجل إعطاء فرصة أكبر لمزيد من النهب والاستغلال لثرواتها وعلى رأسها البترول، كما اعتبرته الجبهة كمحاولة فرنسية لتقطيع أوصال الجزائر وإثارة النزاعات الجهوية وتفتيت وحدة الجزائر وفق شعار فرق تسد.

ومن جهتها الولاية الرابعة أصدرت منشورا[3]بعنوان "الخيبة للقانون الإطاري" ومما جاء فيه:"ما هي حقيقة القانون الإطاري؟ إنها مانع جعلته فرنسا بيننا وبين الحرية والاستقلال ووسيلة تقوي بها الأغلال التي تقيدنا بها، ومن مقاصد القانون الإطاري إهمال شخصيتنا ومحيها، إنه يفرض علينا جنسية نبغضها ولا نقبلها بأي ثمن"[4].

أوردت جريدة لوموند أن فرحات عباس بدوره أعرب عن رفضه التام لقانون الإطار، وكذلك الحال بالنسبة للحركة المصالية التي عارضته على لسان مولاي مرباح في قوله: "إن القانون الذي تريد

---

1)- انظر كل من: أحسن بومالي: "إضراب 1957/01/28" المرجع السابق، ص 50. و

- Germanie Tillion: op.cit, p 16

2) - Ibid, p 16.

3)- انظر نص المنشور في الملحق رقم : " 16 ".

4)- إبراهيم طاس: المرجع السابق، ص 430.

فرنسا فرضه على الجزائريين مرفوض، وأن المشكل الجزائري ذو طابع سياسي وليس مشكل إصلاحات"(1).

والحق أن الإصلاحات التي طبقتها فرنسا في جميع المجالات كانت الجبهة على دراية بأهدافها الحقيقية، لذا غالبا ما نراها تتصدى لها في أغلب الأوقات.

مما سبق يتضح أن سياسة فرنسا الإصلاحية في الجزائر رفضت من قبل الجزائريين والفرنسيين على حد سواء، لأن الجبهة رأت فيها تثبيت لقواعد الاستعمار في الجزائر والمعمرين عارضوها لأنها بمثابة تهديد حقيقي لوجودهم في الجزائر.

المبحث الخامس: آثار وانعكاسات سياسة روبير لاكوست على كل من فرنسا والثورة الجزائرية.

إن السياسة التي واجهت بها الجمهورية الفرنسية الرابعة الثورة في مرحلتها الثانية 1956-1958، أوجدت تراكمات أدت بطريقة أو بأخرى إلى إسقاطها (الجمهورية الفرنسية الرابعة)، هذه السياسات التكاملية بين طلبات الوزير المقيم روبير لاكوست وتوصيات الحكومات المتعاقبة (حكومات غي موليه، بورجيس مونوري، فيليكس غايار).إضافة إلى ازدياد ضغط الثورة سياسيا وعسكريا ودبلوماسيا.

من بين هذه التراكمات تلك الأزمة الاقتصادية -إفلاس الخزينة الفرنسية- التي ظهرت بوادرها بشكل جلي مع نهاية 1957 وبداية 1958 بسبب عدم قدرة الاقتصاد الفرنسي مسايرة متطلبات الحرب الاستعمارية المتزايدة. وتعيّن على الفرنسيين الاستنجاد بحلفائهم، خاصة الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا الغربية لطلب الدعم والمساعدة.

---

1) - Le Monde: 11 septembre,1956.

فتح هؤلاء خزائنهم لفرنسا بدون حدود، الولايات المتحدة عن طريق صندوق النقد الدولي وألمانيا الغربية بواسطة صندوق الإتحاد الأوروبي للمدفوعات، والذي تساهم في تمويله دول غربية أخرى ولكن بدرجة أقل، وعند نهاية عام1957 كان هذا الصندوق يشكو عجزا في أرصدته قدر بحوالي ملياري دولار ونصف بسبب المسحوبات الفرنسية المتتالية[1].

فواقع الأرقام يؤكد بالنسبة للفترة التي تعنينا بكون فرنسا تعتمد في تمويل حربها ضد الشعب الجزائري على مساعدات حلفائها وبنسبة عالية جدا.لقد كان الميزان التجاري يشكو عجزا كبيرا من 148 مليار سنة 1954 إلى 500 مليار سنة 1957، كما بلغت مشتريات فرنسا من الولايات المتحدة وحدها من التجهيزات العسكرية لسنتي 1956-1957 ثلث مقبوضات بنك فرنسا من الذهب، وبلغت تكاليف الحرب الجزائرية في السنوات الأولى مبلغا يتجاوز حدود المعقول بالنسبة لإمكانيات فرنسا، ففي عام1956 شكلت هذه المصاريف نسبة 32% من الميزانية العامة للدولة، أي حوالي 770مليار فرنك[2]كمصاريف يومية تقدر بملياري فرنك حتى منتصف 1957 وهو رقم أكدته المؤسسات المالية المختصة التابعة للأمم المتحدة.

لقد حاول لاكوست نفي هذه الحقيقة ليعود ويعترف بكون الاستثمارات الجارية لاستغلال بترول الصحراء تدخل ضمن هذا المبلغ[3] كل هذا أدى إلى تعطيل المشاريع الإنمائية، وحرم المصانع والمؤسسات الفرنسية من الأموال التي كانت توجه إلى حرب الجزائر بدلا منها[4].

في بداية عام 1958 كانت الخزينة على وشك الإفلاس وهو ما دفع حكومة فيليكس غايار إلى إيفاد جون موني وهو خبير مالي محنك ذو شهرة واسعة ويتمتع بنفوذ معنوي كبير في الأوساط المالية

1)- جمال قنان: المرجع السابق، ص 276.

2)- عبد الكامل جويبة: المرجع السابق، ص 292.

3)- جمال قنان: المرجع السابق، ص 276.

4)- جلال يحي: العالم العربي المعاصر منذ الحرب العالمية الثانية، ج3، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 1998، ص 652.

الغربية، إلى واشنطن لطلب قرض مالي كبير لإنقاذ فرنسا من الأزمة، وبالفعل لقد كانت الوضعية الاجتماعية في حالة تأزم شديد بسبب الأزمة الاقتصادية والتي ازدادت وطأتها على المستهلكين بانخفاض قيمة الفرنك بنسبة 20% عن قيمته السابقة[1].

لقد عبرت هذه الأزمة عن نفسها في الإضرابات المتتالية والطويلة المدى في القطاعات الحساسة في الاقتصاد الفرنسي، وتخشى أن يؤدي ذلك إلى انفجار الوضع برمته في البلاد. وبالفعل فقد لوح الفرنسيون أمام حلفائهم خاصة الولايات المتحدة وألمانيا الغربية باحتمال حدوث مثل هذا الانفجار، مما جعلهم يسارعون إلى تقديم دعم مالي ضخم قدر بحوالي 460 مليون دولار لإخراج فرنسا من الأزمة[2].

من تراكمات سياسة الجمهورية الفرنسية الرابعة تجاه الثورة في عهد حكم روبير لاكوست في ظل تعاقب عدة حكومات، سيطرة تحالف الكولون وقادة الجيش على الساحة السياسية في الجزائر، بعد تخويل روبير لاكوست لصلاحيات الشرطة التي كان يسيطر عليها المستوطنون للجيش في7جانفي1957، وتجسد ذلك في زيادة حدة الأزمة الدبلوماسية التي وقعت فيها فرنسا بعد حادثة هجوم ساقية سيدي يوسف في فيفري1958، ورفضهم التدخل الأمريكي والبريطاني في السياسة الداخلية الفرنسية.

بعد فشل سياسة العزل الخارجي –خط موريس– في القضاء على الثورة وإيقاف الدعم الخارجي للثورة، خول الوزير الأول الفرنسي فيليكس غايار للجيش الفرنسي بممارسة حق المتابعة في التراب التونسي[3] إذ قام الجيش الفرنسي بتاريخ 08 فيفري 1958بقنبلة ساقية سيدي يوسف على الحدود

---

1)- محمد الميلي: مواقف جزائرية، ط1، المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر،1984، ص26.

2)- جمال قنان: مرجع السابق، ص277.

3) - Yves courrière: L'heure des colonels, op.cit, p 182.

التونسية الجزائرية[1] وتم ذلك تحت المسؤولية المباشرة لروبير لاكوست[2] الذي وصفها بحق المتابعة[3] بعد أن أمر قائد سلاح الطيران الفرنسي بالجزائر الجنرال جوهود بالعدوان على ساقية سيدي يوسف، حيث أقلعت إحدى عشر طائرة من نوع "ب26" وست طائرات كورسار وثماني طائرات مسترال وألقت بقنابلها على تلاميذ مدرسة سيدي يوسف وعلى شاحنات الصليب الأحمر الدولي.حيث كانت الحصيلة ثقيلة قدرها البعض بأكثر من ثمانين قتيلا من بينهم عدد كبير من الأطفال والنساء[4].

على الرغم من أن القصد من هذه العملية كان تخويف تونس وإنذارها بالدخول إلى أراضيها، لمتابعة الثوار الجزائريين الذين يلجؤون إلى هذا البلد،إلا أن الحبيب بورقيبة رئيس الجمهورية التونسية قام بطلب السلاح من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا للدفاع عن سياسة بلاده، أو التوجه للكتلة الاشتراكية للحصول على السلاح، ومن هنا كان هدفه الأساسي هو تدخل الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا والأمم المتحدة، بقصد تدويل القضية الجزائرية وبالتالي أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا يوم1958/02/17 عن استعدادها للتوسط بين تونس وفرنسا، مما أثار غضب النواب والكولون وقادة الجيش الفرنسي، واتهموا فيليكس غايار بالضعف وأنه عميل للأمريكيين، الذين قرروا العدول عن سياسة عدم التدخل لحماية شمال إفريقيا من تدخل الكتلة الشرقية بزعامة الاتحاد السوفياتي،[5] وقد وجه الرئيس الأمريكي إيزنهاور في هذا الشأن رسالة إلى فيليكس غايار بتاريخ 11أفريل 1958 والتي تضمنت:

- تأييد أمريكا للدول العربية المناهضة للشيوعية وفي مقدمتها تونس والمغرب.

---

1)- عمار بوحوش: المرجع السابق، ص 458.

2) - Jean planchais et Patrick Eveno: op - cit, p 203.

3) - Ibid, p 203.

4) - Ibid, p 203.

5)- عبد الكامل جويبة: مرجع السابق، ص 295.

– حل المشكلة الجزائرية بما يرضي الدول العربية قبل أن تحل بضغط من الاتحاد السوفياتي وجمال عبد الناصر.

– لا تتدخل الولايات المتحدة الأمريكية في السياسة الفرنسية بالجزائر ولكن تحرس على توقف فرنسا عن دفع الجزائريين إلى جمال عبد الناصر.

– إن جّر فرنسا مجددا إلى مجلس الأمن يظهر الاتحاد السوفياتي كمناصر للعرب(1).

وهذا ما دفع جاك سوستال النائب الديغولي الذي يمثل مدينة ليون الفرنسية إلى التساؤل إن كان القرار الفرنسي يوضع في باريس أو في واشنطن(2)، وكانت النتيجة هي سقوط حكومة غايار في 5أفريل1958 بـ 321 صوتا مقابل 255 صوتا، فكانت بذلك آخر حكومات الجمهورية الرابعة.

وفي ظل ما يشبه الفراغ الحكومي بدا للاكوست أن يلعب ورقة التصعيد بالجزائر على المستويين السياسي والعسكري.

- فقد شارك في مظاهرات للمستوطنين في 26 أبريل، رفع خلالها مرة أخرى شعار"الجزائر فرنسية"، كما هتفوا بالمناسبة:"المشنقة لبورقيبة" الذي شجع بمبادرته الآنفة الذكر على"التدخل الأمريكي البريطاني في الشؤون الفرنسية"(3).
- واتخذ تحركه باتجاه جيش الاحتلال شكل التحريض المباشر، ففي ماي خاطب قيادته قائلا:

"هل ترضون بديان بيان فو دبلوماسي؟!... ماذا تنتظرون لإفهام الدولة بأن الكيل قد طفح؟"(4).

---

1)- المجاهد: المصدر السابق،ج2، العدد 04،21أفريل1958، ص 306.

2)- عبد الكامل جويبة: مرجع السابق، ص295.

3) - Yves courrière: L’heure des colonels, op - cit, p 182.

4)- محمد عباس: الثورة الجزائرية نصر بلا ثمن، المرجع السابق، ص 270.

هذا الموقف من روبير لاكوست زاد من تنامي نفوذ الأقلية الأوروبية وأخرج تأييد المؤسسة العسكرية في الجزائر لهم من السر إلى العلن،وتجلى ذلك بالتحاق متشددي المؤسسة بهم أمثال غودار ديكاس، تومازو، سلان، ماسو(1) الذين شعروا بانسداد الأفق الدبلوماسي، وانهيار مؤسسات الجمهورية الفرنسية الرابعة وعجزها عن إيقاف تيار الثورة الجارف، فشكلوا لجنة الإنقاذ في الجزائر والتي نادت بإسقاط الجمهورية الفرنسية الرابعة وعودة ديغول إلى الحكم، بدعم من وزير الدفاع جاك شابان دلماس(2).وانظم إليهم جاك سوستال الديغولي المعروف، وميشال دويرى نائب رئيس مجلس الشيوخ الفرنسي الذي اعتبر أن كل العنف شرعي مادام يحمل هدفا وطنيا قائلا: "بالفوضى في الشارع تهدم الجمهورية الرابعة"(3).

عقدت لجنة الإنقاذ اجتماعا تحضيريا للانقلاب يوم 9 ماي 1958 حضره روبير لاكوست وممثلون عن الأسلحة الأربعة واتخذوا قرارات قصد إنجاح الانقلاب والتحكم فيه ومن هذه القرارات: الإطاحة بأي حكومة يعينها البرلمان لا يكون فيها روبير لاكوست وزيرا للجزائر(4) لكن لاكوست انسحب إلى فرنسا يوم 10 ماي1958، وبالضبط إلى باريس بعد قرار حزبه الاشتراكي عدم المشاركة في الحكومة التي بدأ بيار بفليملان بتشكيلها يوم 10 ماي1958 ومن هنا أصبحت الجزائر تعيش فراغا سياسيا بعد انسحاب لاكوست(5)، وأصبح السياسي عسكريا والعسكري يشتغل بالسياسة وهذا ما استغله أنصار الجزائر الفرنسية فقاموا بالعديد من المظاهرات العنيفة في سبيل الجزائر الفرنسية، والتي زادت حدة بعد إعلان جبهة التحرير الوطني إعدام ثلاثة فرنسيين يوم 10 ماي 1958 ردا على إعدام فرنسا

---

1) - Patrick Eveno et Jean Planchais : op - cit, p 206.

2) - Ibid, p 213.

3)- تواتي دحمان: منظمة الجيش السري ونهاية الإرهاب الاستعماري الفرنسي في الجزائر (1961-1962)، وزارة الثقافة، الجزائر ،2008، ص79.

4) - Patrick Eveno et Jean Planchais :op - cit, p212.

5)- عمار بوحوش: مرجع السابق، ص 429.

لثلاثين أسيرا جزائريا بين 26 جانفي 1958 و30أفريل1958 وكان آخرهم طالب عبد الرحمن صانع القنابل اليدوية في معركة الجزائر[1].

توجت هذه المظاهرات بقيام لجنة الإنقاذ الذي كان يرأسها الجنرال ماسو بانقلاب 13ماي 1958 الذي أطاح بالجمهورية الفرنسية الرابعة وأعاد صاحب لجنة فرنسا الحرة أثناء الحرب العالمية الثانية الجنرال ديغول إلى الحكم والذي استند في التنظير للاستعمار الجديد على نظريات روبير لاكوست المتمثلة أساسا في الاختراق الأمني لجيش التحرير الوطني الذي أخذ بعدا آخر في عهد ديغول، من خلال دفعات الضباط الجزائريين الفارين من الجيش الفرنسي،خاصة دفعة 1961. وكذلك تسريع الاستخدام في الوظيفة العمومية الذي بدأها روبير لاكوست "ما يعرف بدفعات لاكوست" والتي أصبحت القاعدة الأساسية للبيروقراطية الإدارية لجزائر ما بعد الاستقلال[2].ويبقى دورها ودور هؤلاء الضباط إلى غاية 1992 يلقي بانعكاساته التي تبقى محل نقاش إلى يومنا هذا.

مما سبق نستخلص أن السياسة الإصلاحية التي جاء بها لاكوست لم ترض المستوطنين الأوروبيين الذين تحالفوا مع المؤسسة العسكرية في الجزائر، وقامو بما يعرف بانقلاب 13 ماي 1958 تعبيرا عن رفضهم لأي إصلاح أو سياسة تؤدي في نظرهم إلى فقدان الجزائر الفرنسية.

---

1)- تواتي دحمان: المرجع السابق، ص 86.

2)- عبد الحميد إبراهيمي: المرجع السابق، ص 92 وما بعدها.

الخاتمة:

بعد دراستنا لسياسة الوزير المقيم روبير لاكوست (1956-1958) تجاه الثورة الجزائرية، ومختلف حيثياتها العسكرية والسياسية والاقتصادية، وعلى ضوء ما تطرقنا إليه بالدراسة والتحليل والمقارنة توصلنا إلى النتائج التالية:

يعتبر الفاتح من نوفمبر 1954 حدثا راسخا في الذاكرة الجماعية لكل من الجزائر وفرنسا حيث فيه انطلقت الثورة الجزائرية كما تصفها الأدبيات الجزائرية، والمشكلة الجزائرية (التمرد، العصيان، أعمال عصابات...) كما توصف في الأدبيات الفرنسية.

واجهت فرنسا اندلاع الثورة الجزائرية وتطورها (1954- نهاية 1955) بوسائل عسكرية قمعية، سياسية ودعائية وحتى دبلوماسية.

إن نجاح الثورة في إحداث تغيير سياسي في فرنسا، والذي تمثل في سقوط حكومة إدغارفور والدخول في انتخابات تشريعية مبكرة، وعدم إجرائها في الجزائر دليل على أن فرنسا اعترفت ضمنيا أن أحداث أول نوفمبر وتطوراتها ليست أعمالا فردية، وإنما ثورة شاملة قادرة على تهديد الوجود الفرنسي في الجزائر، بدليل الوحدة التي حدثت بين اليمين واليسار في الانتخابات التشريعية، وتشكيلهم للجبهة الجمهورية التي فازت بها.

مكانة الجزائر في المنظومة الاستعمارية (الوطن الأم)، تجلت من خلال اتحاد جميع التيارات السياسية في فرنسا للثورة كشعار في حملتهم الانتخابية وخاصة منها اليسارية.

مصادقة الحزب الشيوعي الفرنسي على قانون السلطات الخاصة يدل على أنه من غلاة الجزائر الفرنسية، وأن شعار استقلال الشعوب وحقها في تقرير المصير ما هو إلا وسيلة وهمية لتوسيع القاعدة

الشعبية للحزب في المستعمرات خاصة الجزائر، ومفهوم التحرر عنده هو تحرير الطبقة الكادحة من الشعب من سيطرة برجوازية الكولون.

إن تراجع غي موليه عن تنصيب كاترو تحت رفض وضغط المستوطنين في فيفري 1956، فتح المجال أكثر فأكثر أمام المستوطنين للانفراد وتوجيه سياسة حكومات الجمهورية الفرنسية الرابعة. وهذا التراجع ربما يدل على خوف غي موليه من سقوط الحكومة التي يرأسها بعد أيام من تنصيبها، وقد أثبت التاريخ استجابة فرنسا لمطالب المستوطنين الذين كانوا يرفضون حتى مجرد طرح فكرة المساواة.

التاريخ النضالي – المشاركة في الحربين العالميتين الأولى والثانية – والمهني – تولي عدة مناصب إدارية وحكومية – هو الذي أهل روبير لاكوست لأن يختار لمنصب وزير مقيم في الجزائر، لأن هذا المنصب تتعدد فيه المهام والمسؤوليات وكان بمثابة حكومة فرنسية ثانية في الجزائر، من خلال ترسانة الصلاحيات الممنوحة له في جميع المجالات ـ من خلال قانوني السلطات الخاصة وصلاحيات الوزير المقيم ـ (عسكريا، سياسيا، اقتصاديا، إعلاميا ...الخ).

طبق الاتجاه اليساري سياسة اليمين نفسها تجاه الثورة خاصة فيما يتعلق بالجانب العسكري وتجلى ذلك من خلال المجهود الحربي للوزير المقيم في الجزائر– روبير لاكوست– وذلك من خلال:

1. عدم إلغاء قانون حالة الطوارئ.
2. إطلاق العمليات الكبرى، مثل عملية البندقية والأمل ...الخ.
3. إعادة إحياء قانون الإعدام.
4. العمل على تطوير الترسانة العسكرية في الجزائر (ماديا، وبشريا) وتسخير إمكانيات الحلف الأطلسي وشراء العتاد المتطور من أمريكا.

و الأكثر من ذلك أن روبير لاكوست أضفى الصبغة الرسمية للتعذيب من خلال إنشائه للمفرزة الحضرية للحماية، وسكوته عن الأعمال الإجرامية للفرقة العاشرة للمضليين بقيادة الجنرال جاك ماسو. والتي تمكن بها من القضاء على التنظيم الفدائي والسياسي لجبهة التحرير الوطني في الجزائر العاصمة، والسماح لمنظري الحرب النفسية وعلى رأسهم سالان وترانكييه باستخدام نفس أساليب القمع والتعذيب التي استخدمتها النازية أثناء الحرب العالمية الثانية.

أكمل روبير لاكوست بعض جوانب خطة سلفه جاك سوستيل لتصفية الثورة وتمثل ذلك في مؤامرة الطائر الأزرق، التي كانت سوستالية التنظير والأهداف ولاكوستية التطبيق والنتائج والخيبة. ويعود سبب فشلها إلى قوة جبهة التحرير الوطني في الولاية الثالثة، وانتشارها الأفقي والعمودي في صفوف الشعب فالسلسلة التي قلبت المؤامرة إلى فضيحة أساءت لديوان الوزير المقيم، امتدت من طباخ بسيط إلى غاية قائد ولاية. كما أكمل فكرة إنشاء صندوق الملكية والاستغلال الريفي.

اعتمدت الحرب النفسية والاستخباراتية على التجارب والأساليب التي استخدمت في الحرب العالمية الثانية خاصة التعذيب الوحشي اللاإنساني. والضباط الذين شاركوا فيها أمثال سالان، ماسو ... الخ. واستخدام نفس طرق وأساليب جبهة التحرير الوطني. ونجاحه خاصة في معركة الجزائر، يدل على التكتيك المتطور والفعال المنتهج من طرف جبهة التحرير الوطني، وتمرس السلطات الاستعمارية عليه.

لعبت الخيانة وانعدام الثقة والحساسية المفرطة تجاه كل ما له صلة بالشبهات دورا جوهريا في اختراق صفوف جبهة التحرير الوطني بالولاية الثالثة ـ عملية الزرق ـ، وإحداث فتنة راح ضحيتها أخلص رجال الثورة، بسبب تسرع حسان محيوز وحساسية وخطورة ذلك على سيرورة الثورة في الولاية الثالثة، وهذا إن دل على شيء إنما يدل على الصرامة الثورية لدى الجبهة ورجالها.

عمدت الإدارة الاستعمارية في عهد لاكوست إلى استغلال العناصر المناوئة للثورة (الحركة الوطنية الجزائرية، وجناحها المسلح بقيادة محمد بلونيس)، وتمكنت من تشتيت جهود جبهة التحرير الوطني وتمديد عمر الثورة، ثم أن إصرار محمد بلونيس على العمل المستقل عن الجيش الفرنسي وجرائمه ضد الشعب هي التي دفعت المصالح المشرفة عليه للتخلص منه. وما حجة عدم قبوله بالانضمام إلى مجموعة 13ماي 1958 التي أطاحت بالجمهورية الرابعة، إلا القطرة التي أفاضت الكأس وأدت إلى تصفيتة.

لم يؤيد روبير لاكوست حل "المشكلة الجزائرية " عن طريق المفاوضات سواء مع الجبهة أو الحركة الوطنية الجزائرية، التي فشل لقاء زعيمها مصالي الحاج مع روبير لاكوست في صيف 1956.

إن مضمون الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية التي جاء بها لاكوست مستوحات من توجهه الأيديولوجي، وما تحسين المستوى المعيشي ورفع الأجور ومحاولة خلق مناصب شغل في الوظيف العمومي والتأمينات...الخ إلا انعكاسا للأسس النظرية للمذهب الاشتراكي الذي ينتمي إليه، هادفا من وراء ذلك إلى إيجاد قوة ثالثة مبنية على قاعدة شعبية ريفية أكثر منها حضرية غير سياسية، عكس الحاكم السابق جاك سوستال.

سياسة لاكوست أدت إلى تقارب النخب والزعامات الجزائرية من بعضها البعض ، حيث شهد مطلع سنة 1956 التفاف كل الجزائريين حول الفكرة الوطنية.

نجح المستوطنون وغلاتهم بسبب نفوذهم المالي والسياسي والإعلامي في إفشال الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية والتي مست امتيازاتهم ومصالحهم الاقتصادية والاجتماعية، أي أن المستوطنين كانوا ضد فكرة ـ الترقية الاقتصادية والاجتماعية لمسلمي الجزائرـ.

حمل قانون الإطار تناقضات كانت بمثابة الحجة التي استند إليها المستوطنون ولوبياتهم السياسية في فرنسا إلى معارضته وإسقاطه، وتمثلت تلك التناقضات فيما نص عليه هذا القانون مثل الجزائر جزء لا يتجزأ من فرنسا من جهة، ثم يعطي الاستقلال الذاتي للأقاليم المستحدثة والقائمة على الهيئة الانتخابية الموحدة، والتي بالضرورة تكون ذات أغلبية مسلمة بحكم التفوق العددي للأهالي المسلمين على المستوطنين الأوروبيين.

كان لسياسة (إستراتيجيات) روبير لاكوست ـ فيلسوف الربع ساعة الأخيرـ آثار وانعكاسات على مسار الثورة (الصعوبات، التحديات، الاستمرار) وذلك من خلال:

– دور خط موريس في حصد أرواح عدد كبير من المجاهدين، وتأخير عمليات التموين بالأسلحة.

–الآثار النفسية التي بقيت راسخة في الأذهان من خلال مصطلح السفاح لاكوست.

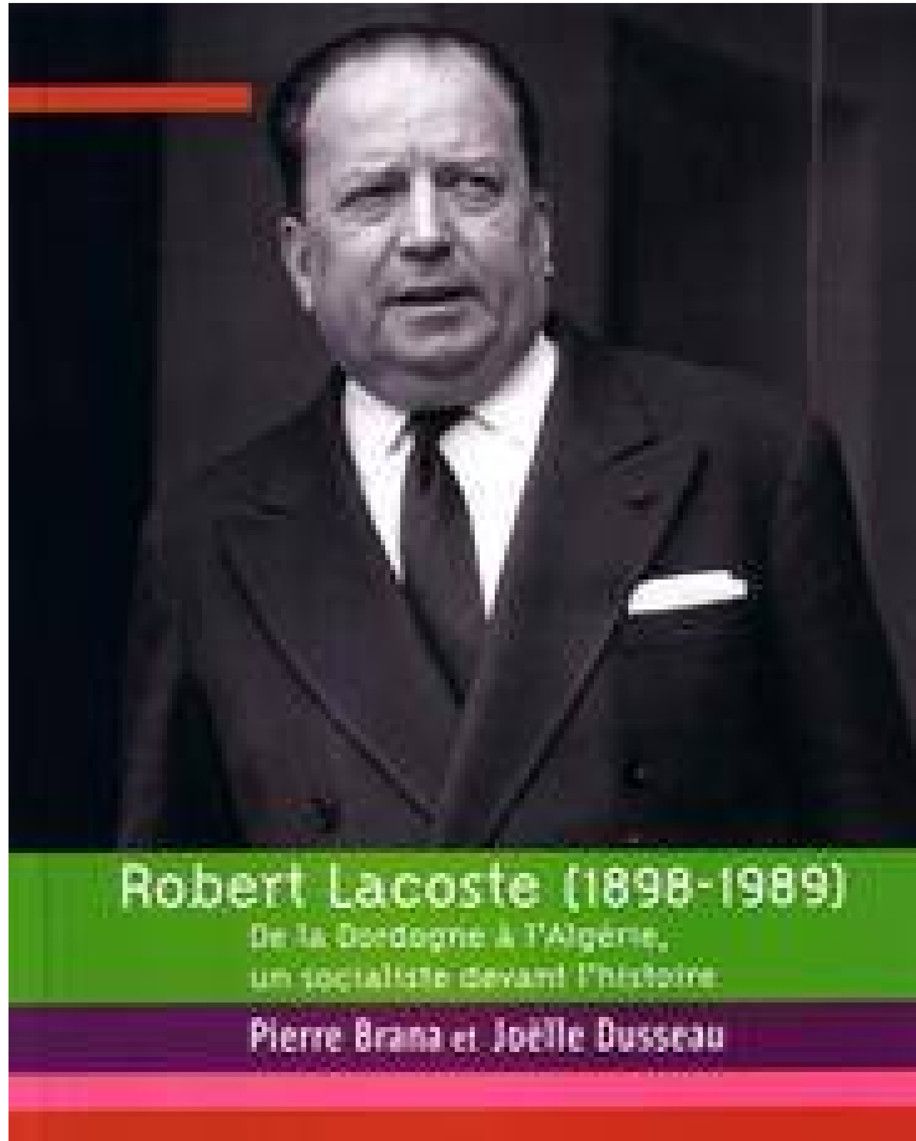
– تفكيك خلايا الجبهة خلال معركة الجزائر أدى إلى خروج لجنة التنسيق والتنفيذ إلى تونس ودخولها في صراعات داخلية.

– تمكنت المؤسسة العسكرية في الجزائر بعد أن نقل روبير لاكوست صلاحيات الشرطة إليها بتاريخ 1957/01/07 وتحالفها مع المستوطنين من الانفراد بالساحة السياسية في الجزائر، خاصة بعد أحداث ساقية سيدي يوسف، والتي استغلت الأزمة السياسية والاقتصادية التي عاشتها فرنسا في تلك الفترة بمساهمة من روبير لاكوست ، بالإضافة إلى ازدياد ضغط الثورة الجزائرية (سياسيا، عسكريا، إعلاميا، دبلوماسيا) وهذا ما ساهم في إسقاط الجمهورية الفرنسية الرابعة.

و في الأخير لا يمكن القول بأننا تمكنا من دراسة الموضوع من جميع جوانبه، لأنه لا يزال بحاجة إلى دراسة وتعمق من خلال الاطلاع على جميع مصادره سواء منها الشفوية أو المكتوبة، وخاصة منها الأرشيفية سواء في الأرشيف الجزائري، أو الفرنسي، فأرشيف ديوان الوزير المقيم وحده كفيل بكتابة تاريخ الثورة الجزائرية في المرحلة الممتدة بين 1956- 1958 ، لكن بعد الاطلاع عليه ودراسته دراسة موضوعية.

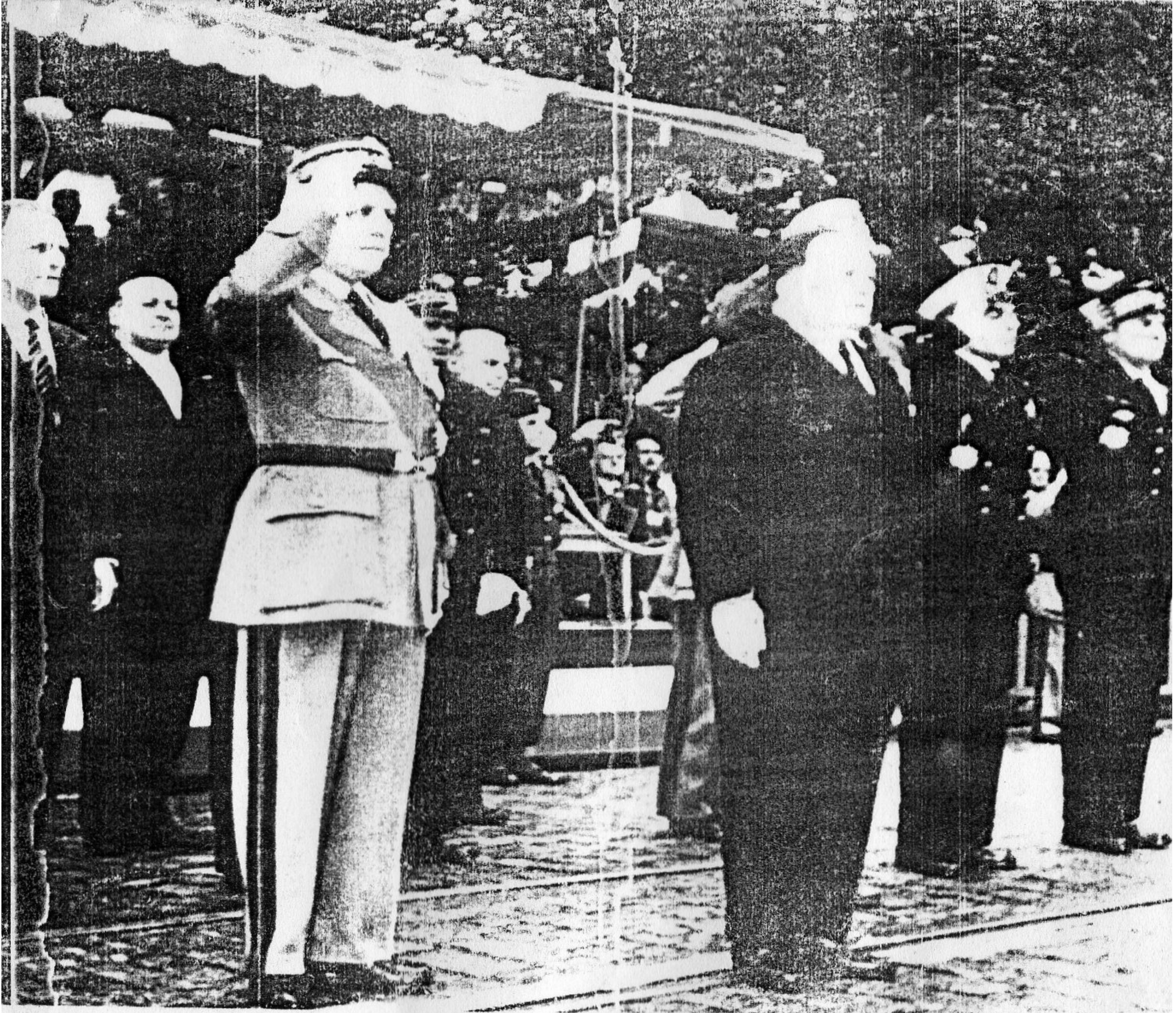
الملحق رقم:01

صور فوتوغرافية لروبير لاكوست



الصورة رقم:01 [1]

[1]) - http://www.google.com/imgres?imgurl=http://www.jean-jaures.org/var/jean_jaures/storage/images/accueil/publications/les-publications-en-partenariat/



1957 روبرت لاكوست Lacoste وعلى يمينه الجنرال سلان ...Salan
مشروع لاكوست... الانجاز القادم

الصورة رقم:02[1]

1) – رابح خدوش: 1000 صورة وصورة من أيام الثورة(1954-1962)، ط1، دار الحضارة، الجزائر، 2007، ص229.

الملحق رقم:02

صلاحيات الوزير المقيم لاكوست

DECRET N° 56-274 DU 17 MARS 1956

relatif aux mesures exceptionnelles tendant au rétablissement de l'ordre la protection des personnes et des biens et à la sauvegarde du territoire de l'Algérie

Le Président du Conseil des Ministres,

Sur le rapport du Ministre résidant en Algérie, du Ministre d'Etat, Garde des Sceaux chargé de la Justice, du Ministre de l'Intérieur, du Ministre de la Défense nationale et des Forces armées, du Ministre des Affaires économiques et financières, du Ministre de l'Education nationale, de la Jeunesse et des Sports et du Secrétaire d'Etat à l'Intérieur chargé des Affaires algériennes ;

Vu la loi n° 56-258 du 16 mars 1956 autorisant le Gouvernement à mettre en œuvre en Algérie un programme d'expansion économique, de progrès social et de réforme administrative et l'habilitant à prendre toutes mesures exceptionnelles en vue du rétablissement de l'ordre, de la protection des personnes et des biens et de la sauvegarde du territoire notamment son article 5 ;

Le Conseil des Ministres entendu,

Décrète :

Article 1er. — Le Gouverneur Général sur l'ensemble du territoire de l'Algérie peut :

1. Interdire partiellement ou totalement la circulation des personnes, des véhicules ou des animaux dans les lieux et aux heures fixées par arrêté ;

2. Prescrire toute mesure permettant de contrôler la circulation des biens et d'en assurer la conservation et l'utilisation ;

3. Réglementer ou interdire l'importation, l'exportation, l'achat, la vente, la distribution, le transport ou la détention de produits, matières premières ou animaux ;

4. Instituer des zones où le séjour des personnes est réglementé ou interdit ;

5. Prescrire à quiconque qui héberge une personne étrangère à sa famille d'en faire la déclaration à l'autorité administrative ;

6. Réglementer l'entrée, la sortie ou le séjour dans tout ou partie du territoire de toute personne française ou étrangère et en interdire l'accès ou le séjour à ceux dont la présence est de nature à entraver, de quelque manière que ce soit, l'action des Pouvoirs publics ;

7. Prononcer l'assignation à résidence surveillée ou non de toute personne dont l'activité s'avère dangereuse pour la sécurité ou l'ordre public. L'autorité responsable du maintien de l'ordre prendra toutes dispositions pour assurer la subsistance et l'hébergement des personnes astreintes à résidence et, le cas échéant, de leur famille ;

8. Interdire à titre général ou particulier les réunions publiques ou privées de nature à provoquer ou à entretenir le désordre ;

9. Ordonner la fermeture provisoire des salles de spectacles, débits de boissons, magasins et lieux de réunions de toute nature ;

10. Prescrire la déclaration, ordonner la remise et procéder à la recherche et à l'enlèvement des armes et munitions de toutes catégories ainsi que des explosifs ;

11. Ordonner ou autoriser des perquisitions à domicile de jour et de nuit ;

12. Prendre toutes mesures pour contrôler l'ensemble des moyens d'expression et notamment la presse et les publications de toute nature ainsi que les télécommunications, les émissions radiophoniques, les projections cinématographiques, les représentations théâtrales ;

13. Par décision immédiatement exécutoire, muter, suspendre ou remettre à la disposition de son administration d'origine tout fonctionnaire ou agent des services publics dont l'activité s'avère dangereuse pour la sécurité ou l'ordre public.

14. Prendre toutes mesures d'interdiction ou de dissolution à l'encontre de toute société, association ou groupement de droit ou de fait, dont l'activité est nuisible à la sécurité ou à l'ordre public ;

Art. 2. — Pour satisfaire aux besoins civils et militaires résultant des nécessités du maintien de l'ordre, et pour assurer le fonctionnement normal des services publics, les autorités civiles et militaires sont habilitées, chacune en ce qui la concerne, à exercer les pouvoirs de réquisition prévus par la loi du 3 juillet 1877 relative aux réquisitions militaires et la loi du 11 juillet 1938 sur l'organisation de la nation pour le temps de guerre.

Art. 3. — Le Gouverneur général peut fixer les prestations à imposer à titre de réparation des dommages causés aux biens publics ou privés à ceux qui auront apporté une aide quelconque à des rebelles ou qui auront facilité leurs entreprises.

Art. 4. — Par dérogation aux dispositions de l'article 44 du Code des Douanes, la limite de la zone de visite douanière sur les côtes de l'Algérie est, en ce qui concerne les navires de moins de cent tonneaux de jauge nette, portée de 20 à 50 kilomètres au nord de ces côtes dans la zone comprise entre :

— à l'Ouest : le méridien de Foum el Kiss ;

— à l'Est : le méridien du point 2 km 500 est et du Cap Roux (carte au 1/500.000e de l'Algérie).

Art. 5. — Les pouvoirs de visite des bâtiments de moins de cent tonneaux dévolus par l'article 2, titre II de la loi du 4 Germinal An II aux officiers et équipages des bâtiments de la marine militaire sont étendus dans la zone prévue à l'article 4 ci-dessus aux officiers

Service de l'information du cabinet du ministre de l'Algérie, Action du gouvernement en Algérie, Mesures de pacification et reformes, octobre 1957, op.cit, pp 185- 1186.

[1]

1) - إبراهيم طاس: المرجع السابق، ص 527 - 528.

Art. 6. — Les élections partielles peuvent être ajournées par arrêté du Gouverneur général.

Art. 7. — Le Gouverneur général peut suspendre sans limitation de durée les élus des assemblées locales qui entraveraient de quelque manière que ce soit, l'action des pouvoirs publics.

Art. 8. — Lorsque l'effectif d'une assemblée locale sera inférieur à la moitié de ses membres, il pourra être institué une commission administrative ou une délégation spéciale qui exercera sans limitation de durée la plénitude des attributions conférées à l'assemblée à laquelle elle se substitue.

Ces dispositions s'appliquent aux commissions administratives ou délégations spéciales instituées en vertu des textes en vigueur.

Art. 9. — Lorsqu'il sera impossible de constituer une délégation spéciale les pouvoirs des maires ou des présidents de centres pourront être provisoirement conférés par le Gouverneur général à un délégué spécial.

Art. 10. — Le Gouverneur général peut déléguer aux préfets les pouvoirs prévus par les articles 1, 3, 6, 7, 8 et 9 ci-dessus.

Les autorités civiles peuvent déléguer aux autorités militaires leurs pouvoirs de police ainsi que les pouvoirs qui leur auront été délégués en vertu du présent décret.

Art. 11. — Le Gouverneur général peut instituer des zones dans lesquelles la responsabilité du maintien de l'ordre passe à l'autorité militaire qui exercera les pouvoirs de police normalement impartis à l'autorité civile.

L'autorité militaire peut dans ce cas recevoir par délégations du Gouverneur général l'exercice des pouvoirs prévus par les articles 1, 3, 6, 7, 8 et 9 ci-dessus.
Les autorités militaires peuvent déléguer aux autorités civiles les pouvoirs visés au présent article.

Art. 12. — Sans préjudice des peines et sanctions édictées par les lois en vigueur, les infractions aux dispositions prises en vertu du présent décret seront punies d'un emprisonnement de huit jours à deux ans et d'une amende de 5000 francs à 2 millions de francs ou de l'une de ces deux peines seulement. L'exécution cerne de ces dispositions pénales.

Art. 13. — Des arrêtés du Gouverneur général détermineront, en tant que de besoin, les modalités d'application du présent décret.

Art. 14. — Le Ministre résidant en Algérie, le Ministre d'Etat, Garde des Sceaux, chargé de la Justice, le Ministre de l'Intérieur, le Ministre de la Défense nationale et des Forces armées, le Ministre des Affaires économiques et financières, le Ministre de l'Education nationale, de la Jeunesse et des Sports et le Secrétaire d'Etat à l'Intérieur chargé des Affaires algériennes sont chargés, chacun en ce qui le concerne, de l'exécution du présent décret qui sera publié au « Journal Officiel de la République Française » et inséré au « Journal Officiel de l'Algérie ».

Fait à Paris, le 17 mars 1956.

Guy MOLLET.

Par le Président du Conseil des Ministres :
Le Ministre résidant en Algérie,
Robert LACOSTE.

Le Ministre d'Etat, Garde des Sceaux,
chargé de la Justice,
François MITTERRAND.

Le Ministre de l'Intérieur,
GILBERT-JULES.

Le Ministre de la Défense Nationale
et des Forces armées,
Maurice BOURGES-MAUNOURY.

Le Ministre des Affaires économiques
et Financières,
Paul RAMADIER.

Le Ministre de l'Education nationale,
de la jeunesse et des sports,
René BILLIERES.

Le Secrétaire d'Etat à l'Intérieur
chargé des Affaires algériennes,
Marcel CHAMPEIX.

الملحق رقم:03

قانون السلطات الخاصة 1956،والقانون المتمم له 17 مارس 1957.[1]

307

ANNEXE 1.

Loi et décrets relatifs aux « pouvoirs spéciaux »

Loi

Loi n° 56-258 du 16 mars 1956 autorisant le Gouvernement à mettre en œuvre en Algérie un programme d'expansion économique, de progrès social et de réforme administrative, et l'habilitant à prendre toutes mesures exceptionnelles en vue du rétablissement de l'ordre, de la protection des personnes et des biens et de la sauvegarde du territoire[1].

L'Assemblée nationale et le Conseil de la République ont délibéré,

L'Assemblée nationale a adopté,

Le Président de la République promulgue la loi dont la teneur suit :

Art. 1er. — Le Gouvernement pourra, par décrets en conseil des ministres, sur le rapport du ministre résidant en Algérie et des ministres intéressés, et après avis du conseil d'État, prendre en Algérie toutes dispositions relatives à :

1° La poursuite de l'expansion économique au moyen de mesures appropriées concernant notamment les investissements, les travaux publics, l'équipement scolaire et sanitaire, la recherche scientifique, technique et économique, la construction de logements, l'équipement agricole et rural, l'aménagement foncier, la

- Philippe Bourdrel: op – cit , p – p 107 – 115.

réorganisation de la propriété foncière, le remembrement ou l'extension des exploitations rurales, l'accession à la petite propriété rurale, la réorganisation du crédit agricole en vue d'une distribution plus large et plus efficace des fonds destinés à l'équipement individuel, l'accélération de la mise en valeur par l'irrigation des terres comprises dans les périmètres irrigables au moyen des grands barrages réservoirs, la révision de baux à part de fruit et de certaines formes archaïques de sociétés agricoles ;

2° La normalisation et l'abaissement des coûts de production, notamment par la réduction du prix de l'énergie, l'allégement ou l'aménagement en vue d'une meilleure productivité des charges et obligations sociales et fiscales pesant sur les entreprises et sur les salaires sans que, en matière sociale, les prestations de sécurité sociale et les prestations familiales puissent être réduites ;

3° L'élévation du niveau de vie des populations et la coopération économique et financière entre la métropole et l'Algérie, notamment :

En édictant des mesures destinées à faciliter, pour les citoyens français musulmans, en leur garantissant des conditions de carrière normale, l'accès à la fonction publique et leur emploi dans les services publics, dans les entreprises bénéficiant d'une participation ou d'une aide de l'Etat, de l'Algérie et des collectivités publiques, en Algérie ;

En favorisant le plein emploi par le financement des investissements nécessaires au développement des productions agricoles, industrielles et minières ;

En mettant en œuvre un plan cohérent d'industrialisation comportant une série de mesures propres à aider à l'implantation d'industries nouvelles et à protéger celles qui existent ;

En adoptant un ensemble de dispositions financières, administratives et économiques destinées à faciliter la mise en valeur des ressources naturelles du Sahara ;

4° L'accélération du progrès social, notamment :

En améliorant la condition de l'ouvrier agricole par une réglementation des conditions de travail, par la création ou le perfectionnement d'institutions sociales telles que celles relatives aux congés payés, aux allocations familiales, au régime des assurances sociales ;

Dans le secteur non agricole, en étendant à l'Algérie, après les avoir adaptés dans la mesure nécessaire, des textes législatifs ou réglementaires applicables dans la métropole concernant la réglementation du travail et de la main-d'œuvre, les congés payés, le régime des allocations familiales, les prestations dues au titre de la réparation des accidents du travail et les régimes d'assurances sociales ;

5° La réorganisation des institutions administratives, notamment par une réforme de l'organisation territoriale, et en particulier du régime des régions sahariennes, par la réorganisation des collectivités locales et par la réforme de l'administration centrale du gouvernement général.

Art. 2. — Ces décrets pourront modifier ou abroger les dispositions législatives existantes. Ils entreront en vigueur dès leur publication au *Journal officiel* de la République française, mais ne deviendront définitifs qu'après leur ratification par le Parlement auquel ils seront soumis dans le délai d'un an à compter de leur date.

Ils pourront prévoir, soit les peines édictées par les lois antérieures relatives aux mêmes matières sans que puissent être modifiés la qualification des infractions relevées, la nature et le quantum des peines applicables, soit les peines prévues par l'article 471, 15°, du code pénal.

Art. 3. — Le Gouvernement est autorisé à ouvrir, par décrets pris sur le rapport du ministre des affaires économiques et financières, et après avis des commissions des finances de l'Assemblée nationale et du Conseil de la République, les autorisations de programme et les crédits de payement correspondant aux dépenses qui pourront être engagées en application des articles précédents. Ces décrets seront soumis à la ratification du Parlement dans le délai d'un an à compter de leur date.

Art. 4. — Le Gouvernement pourra, en toute matière, par décret pris en conseil des ministres, sur le rapport du ministre résidant en Algérie et des ministres intéressés, le conseil d'Etat entendu, étendre à l'Algérie, en y apportant les adaptations nécessaires des lois et des décrets en vigueur dans la métropole.

Art. 5. — Le Gouvernement disposera, en Algérie, des pouvoirs les plus étendus pour prendre toute mesure exceptionnelle commandée par les circonstances en vue du rétablissement de l'ordre, de la protection des personnes et des biens et de la sauvegarde du territoire.

Lorsque les mesures prises en vertu de l'alinéa précédent auront

pour effet de modifier la législation, elles seront arrêtées par décret pris en conseil des ministres.

Art. 6. — Les pouvoirs accordés par les articles précédents prendront fin à l'expiration des fonctions du présent Gouvernement. Toutefois, en cas de démission du Gouvernement ou de vacance de la présidence du conseil, le nouveau Gouvernement devra demander la confirmation par le Parlement de la loi accordant les mesures exceptionnelles prises en vertu des pouvoirs conférés par l'article 5, dans un délai de dix jours francs à compter de la date à laquelle il a obtenu la confiance de l'Assemblée nationale.

Si cette demande n'est pas présentée dans le délai prescrit, la loi sera caduque.

La présente loi sera exécutée comme loi de l'Etat.

Fait à Paris, le 16 mars 1956.

Par le Président de la république :

RENÉ COTY.

Le président du conseil des ministres,

GUY MOLLET.

Le ministre résidant en Algérie,

ROBERT LACOSTE.

Le ministre d'État, garde des sceaux, chargé de la justice,

FRANÇOIS MITTERRAND.

Le ministre de la défense nationale et des forces armées,

MAURICE BOURGÈS-MAUNOURY.

Le ministre des affaires économiques et financières,

PAUL RAMADIER.

Décrets

Décret n° 56-268 du 17 mars 1956 relatif à l'organisation, à la compétence et au fonctionnement de la justice militaire en Algérie en vue du rétablissement de l'ordre, de la protection des personnes et des biens et de la sauvegarde du territoire.

Le président du conseil des ministres.

Sur le rapport conjoint du ministre de la défense nationale et des forces armées, du ministre d'Etat, garde des sceaux, chargé de la justice, et du ministre résidant en Algérie.

Vu la loi du 9 mars 1928 portant révision du code de justice militaire pour l'armée de terre ;

Va la loi n° 56-258 du 16 mars 1956 autorisant le Gouvernement à mettre en œuvre en Algérie un programme d'expansion économique, de progrès social et de réforme administrative et l'habilitant à prendre toutes mesures exceptionnelles en vue du rétablissement de l'ordre, de la protection des personnes et des biens et de la sauvegarde du territoire, notamment son article 5 ;

Le conseil des ministres entendu,

Décrète :

Art. 1er. — A dater de la mise en vigueur du présent décret, les juridictions militaires établies en Algérie pourront être saisies, même dans la phase de l'instruction, de tous les faits commis postérieurement au 30 octobre 1954 dans un des arrondissements judiciaires d'Algérie lorsqu'il s'agira des infractions suivantes :

1° Tous crimes contre la sûreté intérieure de l'Etat ;

2° La rébellion avec armes ;

3° La provocation ou la participation à un attroupement criminel ;

4° L'association de malfaiteurs et les faits d'aide ou de recel prévus aux articles 61 (alinéa 1er) et 265 à 267 du code pénal ;

5° Les attentats prévus aux articles 16 et 17 de la loi du 15 juillet 1845 sur la police des chemins de fer ;

6° Les entraves à la circulation routière ;

7° Les crimes prévus aux articles 5 à 9 de la loi du 24 mai 1834 sur les détenteurs d'armes ou de munitions de guerre ;

8° Les meurtres et violences prévus aux articles 231, 232 et 233 du code pénal ;

9° Les meurtres et tous homicides volontaires, l'empoisonnement ;

10° Les coups et blessures qualifiés crimes ;

11° La séquestration de personnes ;

12° Le viol et les attentats à la pudeur avec violence ;

13° Les incendies volontaires et destructions prévus aux articles 434, 435 et 437 du code pénal ;

14° Les pillages et dégâts prévus à l'article 440 du code pénal ;

15° Tous vols ou recels qualifiés crimes ;

16° D'une manière générale tous crimes ou délits portant atteinte à la défense nationale ;

17° La tentative des crimes et délits visés au présent article, ainsi que la complicité.

Art. 2. — L'organisation de la justice militaire en Algérie reste celle fixée par le décret du 22 décembre 1953 fixant pour le temps de paix le nombre, le siège et le ressort des tribunaux permanents des forces armées.

Toutefois, les tribunaux permanents des forces armées d'Alger, d'Oran et de Constantine seront constitués chacun en quatre chambres qui pourront siéger en tous lieux du ressort desdits tribunaux.

Le premier président près la cour d'appel d'Alger désignera, parmi les magistrats de son ressort, les présidents des juridictions militaires siégeant en Algérie ainsi que les assesseurs prévus à l'avant-dernier alinéa de l'article 10 de la loi du 9 mars 1928 pour le jugement des crimes et délits contre la sûreté extérieure de l'Etat.

Les juridictions établies appliquent aussi bien aux faits visés à

l'article 1er qu'à ceux relevant de leur compétence normale, la procédure prévue au titre II, chapitres III et IV de la loi du 9 mars 1928 pour les tribunaux militaires établis dans les circonscriptions territoriales déclarées totalement ou partiellement en état de siège.

Le tribunal de cassation permanent des forces armées établi en Alger par le décret du 22 décembre 1953 est érigé en tribunal de cassation permanent des forces armées pour statuer sur toutes les voies de recours contre les décisions de ces juridictions.

Art. 3. — Des perquisitions pourront être faites de jour et de nuit dans le domicile des citoyens.

Art. 4. — Dans tous les cas, les juridictions de droit commun resteront saisies tant que l'autorité militaire ne revendiquera pas les poursuites.

Les recours formés contre les décisions rendues par les tribunaux permanents des forces armées resteront de la compétence du tribunal de cassation permanent des forces armées.

Art. 5. — Après l'abrogation du présent décret, les juridictions militaires continueront à connaître des crimes et délits dont la poursuite leur aura été déférée.

Art. 6. — Le ministre de la défense nationale et des forces armées, le ministre d'Etat, garde des sceaux, chargé de la justice, et le ministre résidant en Algérie sont chargés de l'application du présent décret.

Fait à Paris, le 17 mars 1956.

Par le président du conseil des ministres :

GUY MOLLET.

Le ministre de la défense nationale
et des forces armées,

MAURICE BOURGÈS-MAUNOURY.

Le ministre d'Etat, garde des sceaux,
chargé de la justice,

FRANÇOIS MITTERRAND.

Le ministre résidant en Algérie,

ROBERT LACOSTE.

Décret n° 56-269 du 17 mars 1956 concernant la possibilité e[illegible] Algérie de traduire directement devant les tribunaux permanent[illegible] des forces armées les individus pris en flagrant délit de particip[illegible]tion à une action contre les personnes ou les biens.

Le président du conseil des ministres,

Sur le rapport du ministre de la défense nationale et des forces armées, du ministre d'Etat, garde des sceaux, chargé de la justice, et du ministre résidant en Algérie ;

Vu les lois du 9 mars 1928 et du 13 janvier 1938 portant révision des codes de justice militaire pour l'armée de terre et pour l'armée de mer ;

Vu la loi n° 56-258 du 16 mars 1956 autorisant le Gouvernement à mettre en œuvre en Algérie un programme d'expansion économique, de progrès social et de réforme administrative et l'habilitant à prendre toutes mesures exceptionnelles en vue du rétablissement de l'ordre, de la protection des personnes et des biens et de la sauvegarde du territoire, notamment son article 5 ;

Le conseil des ministres entendu,

Décrète :

Art. 1er. — En Algérie, les autorités militaires compétentes pourront, nonobstant toutes dispositions contraires des codes de justice militaire, ordonner la traduction directe sans instruction préalable devant un tribunal permanent des forces armées des individus pris en flagrant délit de participation à une action contre les personnes ou les biens à condition qu'il s'agisse d'infractions prévues à l'article 1er du décret n° 56-268 du 17 mars 1956 même si ces infractions sont susceptibles d'entraîner la peine capitale, lorsqu'elles auront été commises par des auteurs porteurs d'armes, d'explosifs, de munitions, de matériel de destruction ou d'effets d'équipement ou d'habillement militaire.

Art. 2. — Le tribunal des forces armées connaîtra immédiatement de toutes les infractions qui lui auront été ainsi déférées.

Aucun délai n'est imposé entre la citation de l'inculpé devant le tribunal des forces armées et la réunion de celui-ci.

Art. 3. — A défaut de défenseur choisi par l'inculpé et présent à l'audience, le président du tribunal des forces armées lui en fera désigner un d'office par le bâtonnier ou le désignera lui-même à défaut de barreau au siège du tribunal des forces armées.

Art. 4. — Les jugements rendus par les tribunaux des forces armées saisis dans les conditions fixées par le présent décret ne sont susceptibles que d'un recours devant le tribunal militaire de cassation compétent d'après les textes en vigueur et statuant avec la composition et suivant la procédure prévue par ces textes.

Art. 5. — Le ministre de la défense nationale et des forces armées, le ministre d'Etat, garde des sceaux, chargé de la justice, et le ministre résidant en Algérie sont chargés de l'exécution du présent décret.

Fait à Paris, le 17 mars 1956.

Par le président du conseil des ministres :
GUY MOLLET.

Le ministre de la défense nationale et des forces armées,
MAURICE BOURGÈS-MAUNOURY.

Le ministre d'Etat, garde des sceaux,
chargé de la justice,
FRANÇOIS MITTERRAND.

Le ministre résidant en Algérie,
ROBERT LACOSTE.

Décret n° 56-270 du 17 mars 1956 relatif aux peines applicables en Algérie aux individus coupables de désertion à une bande armée

Le président du conseil des ministres,

Sur le rapport du ministre de la défense nationale et des forces armées, du ministre d'Etat, garde des sceaux, chargé de la justice, et du ministre résidant en Algérie,

Vu la loi du 9 mars 1938 portant révision du code de justice militaire pour l'armée de terre ;

Vu la loi du 13 janvier 1938 portant révision du code de justice militaire pour l'armée de mer ;

Vu la loi n° 56-258 du 16 mars 1956 autorisant le Gouvernement à mettre en œuvre en Algérie un programme d'expansion économique, de progrès social et de réforme administrative et l'habilitant à prendre toutes mesures exceptionnelles en vue du rétablissement de l'ordre, de la protection des personnes et des biens et de la sauvegarde du territoire, notamment son article 5 ;

Le conseil des ministres entendu,

Décrète :

Art. 1er. — Nonobstant toutes dispositions contraires des codes de justice militaire pour l'armée de terre et pour l'armée de mer, est puni de détention ou, s'il est officier, de la déportation, tout

الملحق رقم:04

نتائج التصويت على قانون السلطات الخاصة.[1]

L'ASSEMBLÉE NATIONALE FRANÇAISE VOTE LES POUVOIRS SPÉCIAUX

12 mars 1956. Analyse du scrutin

455 DEPUTES ONT VOTE POUR :

132 communistes (sur 144) et 5 progressistes (sur 6) ;
86 socialistes (sur 97) ;
33 radicaux (sur 58) ;
13 UDSR-RDA (sur 19) ;
Les 14 RGR ;
65 MRP (sur 74) ;
5 IOM (sur 10) : MM. Aubame, Dia Mamadou, Douala, Grunitzky et Senghor ;
15 républicains sociaux (sur 22) ;
55 indépendants (sur 83) ;
10 paysans (sur 13) ;
2 non-inscrits (sur 6) : MM. Beauguitte et Maurice Lenormand.

76 DEPUTES ONT VOTE CONTRE :

1 radical : M. Hersant ;
1 MRP : M. de Chevigné ;
1 républicain social : M. Pesquet ;
21 indépendants : MM. Alliot, Bergasse, Brard, Coirre, Coulon, Cossson, Febvay, Fourcade, Frédéric-Dupont, Gaillemin, Gousse, Hénault, Legendre, Montel, Mugnier, Pinvidic, Priou, Puy, Reynaud, Rousseau et Vayron ;
2 paysans : MM. Laborde et Bernard Manceau ;
48 UFF (poujadistes) sur 50 ;
2 non-inscrits : MM. Dorgères et Tixier-Vignancour.

6 DEPUTES SE SONT ABSTENUS VOLONTAIREMENT :

1 républicain social : M. Koenig ;
4 indépendants : MM. Apithy, Lefranc, Raingeard et de Sesmaisons ;
1 non-inscrit : M. Poirot.

55 DEPUTES N'ONT PAS PRIS PART AU VOTE :

12 Communistes : MM. Ansart, Bissol, Cachin, Casanova, Garaudy, Girard, Lambert, Marlat, Mme Roca, MM. Gabriel Roucaute, Ruffe et Maurice Thorez ;
1 Progressiste : M. Chambeiron ;
10 Socialistes : MM. Dagain, Durroux, Evrard, Gernez, Guitton, Lapie, Mhida, Jules Moch (en mission), Pineau (à l'étranger) et Sissoko ;
4 Radicaux : MM. Béné, Bruelle, Caillavet (en mission) et Lecoeur ;
6 USDR-RDA : MM. Condat-Mahaman, Coulibaly, Keita, Konaté, Pleven, (maladie) et Sékou Touré ;
6 MRP : MM. Bulestrei, Klock, Meck, Orelich, A. Schmitt et Robert Schuman (en mission) ;
5 IOM : MM. Boni Nazi, Conombo, Guissou, Maga et Mahamoud Harbi ;
5 républicains sociaux : MM. Arabi El Goni, Chatenay, Dronne, Kisse et Ouedraogo ;
2 indépendants : MM. Dixmier et Mignot ;
1 paysan : M. Pouvanaa-Oopa ;
2 UFF : MM. Guichard et Reynes ;
1 non-inscrit : M. Boganda.

3 DEPUTES ABSENTS PAR CONGE :

MM. Nicolas et Wasmer (MRP) et Ritter (indépendant).
M. Le Troquer, président de l'Assemblée nationale, n'a pas pris part au vote.

Le Monde, 14 mars 1956.

Note: Les poujadistes votent contre : ils trouvent la loi trop modérée.
Grâce à cette loi, le gouvernement Guy Mollet portera l'effectif de l'armée française en Algérie de 200 000 à 400 000 soldats au cours de l'année 1956.

Le monde 14 03 1956 p05

1) – إبراهيم طاس : المرجع السابق، ص 524.

الملحق رقم:05

تعليمات روبير لاكوست حول حرب التهدئة ودور الجيش الفرنسي العامل في الجزائر فيها[1].

اتبع روبير لاكوست إصلاحات عديدة في المجالات السياسية والإدارية والاجتماعية والاقتصادية التي من شانها أن تغير جذريا من واقع الجزائر حيث يشرحها كالأتي: " إن تكتيكنا يجب أن يستلهم مبادئه من المقتضيات التي تفرضها الحرب الهدامة والانقلابية، ففي مواجهة خصم لا يرحم، والذي يسعى بكل الوسائل إلى إحكام قبضته على السكان، يجب علينا أن نطور نشاطنا العام بالتنسيق الوثيق بين وسائلنا المدنية والعسكرية، فإلى جانب القضاء على الجماعات المسلحة للمتمردين وتفكيك خلاياهم الثورية، يتم الاستمرار في عملية وضع مؤسسات التعاون التى تستدعي رجالا جددا كممثلين حقيقيين للسكان الجزائريين، ذلكم هو المظهر المزدوج لسياسة شاملة، والتى يجب أن يتم فيها التنسيق على جميع مستويات المسؤولية"

أما عن دور الجيش في هذه السياسة فيراه روبير لاكوست يتمثل أولا في القضاء على التنظيم الثوري إذ يقول في ذلك: "يجب عليكم أولا أن تقتنعوا حق القناعة، وعلى جميع مستويات المسؤولية، بما تقتضيه الحرب الثورية، التي فرض خصومنا علينا خوضها، من يقظة وانتباه دائمين، فالثورة قد سعت في كل مكان إلى زرع تنظيمها السياسي والعسكري الخفي بهدف الاستيلاء على السلطة الفعلية وجر السكان في عمل تمردي وتخريبي لخنق الحضور الفرنسي بالجزائر، هذا الجهاز [أي التنظيم الثوري] هو الوسيلة الأساسية الأكثر فعالية في الحرب الحديثة، والتي ستسمح للخصم بربح الجولة نهائيا حتى لو خسرها عسكريا، لذلك يتعين عليكم استئصال هذا الجهاز والقضاء عليه، وإلا فإن كل جهودنا ستظل عقيمة"

ثم يضيف مستطردا: "ولكن العمل النفسي والسياسي الذي أنتظره اليوم من الجيش هو عمل لا يقل أهمية عن أنشطته العسكرية البحتة".

أما الدور الثاني الذي ينتظره روبير لاكوست من الجيش فهو يتمثل في تقديم مساهمته لبعث الإدارة المدنية وتقديم يد المساعدة للسكان .وفي ذلك يقول: " لسد الخلل الناتج عن العجز الإداري المسجل في الإدارة الجزائرية، فإنه يستلزم على كل الضباط وضباط الصف، متى تعين ذلك، أخد المبادرة ومساعدة الإدارة بعين المكان.وفي هذا المجال، يمكن للجيش أن يلعب دورا معتبرا لمؤازرة وتعزيز الجهود المبذولة من طرف الإدارة، وذلك من خلال الخلق المستمر لمناصب عمل لتشغيل الفرنسيين المسلمين الذين يعانون البطالة الجزئية أو الكاملة، فالجيش بتواجده وانتشاره بكل ربوع الجزائر

1)– للإطلاع على هذه التعليمات ينظر: محمد بن دارة: الحرب النفسية، المرجع السابق، ص – ص 102 . 206.

وبكونه على اتصال دائم بالسكان، يجب عليه أن يكمل عمل الإدارة، بفتح العديد من الورشات وتدشين العديد من الأشغال الصغيرة...".

ويضيف أيضا قائلا :"أعرف أنه قد طلب منكم حتى الآن أشياء عديدة، حماية السكان وتقديم العلاج الطبي لهم، تربيتهم وتشغيلهم، وفي بعض الأحيان إدارتهم، ولكني الآن سأطلب منكم أيضا تقديم مساعدتكم لهم في مجال إدارة شؤونهم المحلية، ذلك أنه في هذا النوع الغريب من أنواع الحرب، تقترن الأنشطة السياسية والنفسية بالأنشطة العسكرية بحيث لا يمكن الفصل بينهما بحال".

في تحقيقه للمهمتين أعلاه، يجب على الجيش الفرنسي أن يعي المسؤولية الكبرى المناطة به والمتمثلة في ضمان استمرارية الوجود الفرنسي بشمال إفريقيا.وفي ذلك يقول روبير لاكوست: "إن الجيش الفرنسي هو اليوم، أكثر من أي وقت مضى، الضامن لحضورنا بإفريقيا، وهو الوحيد الذي يكاد يحمل منفردا على عاتقه كل عبء محاربة الثورة الجزائرية، وأنا مقتنع بوعيه بذلك وسيجد الجيش في هذه المهمة الفرصة ليكون واحدا من جيوش العالم القلائل الأكثر دراية بالمفاهيم الحديثة للحرب، دون أن يؤثر ذلك من عمق إنسانيته ".

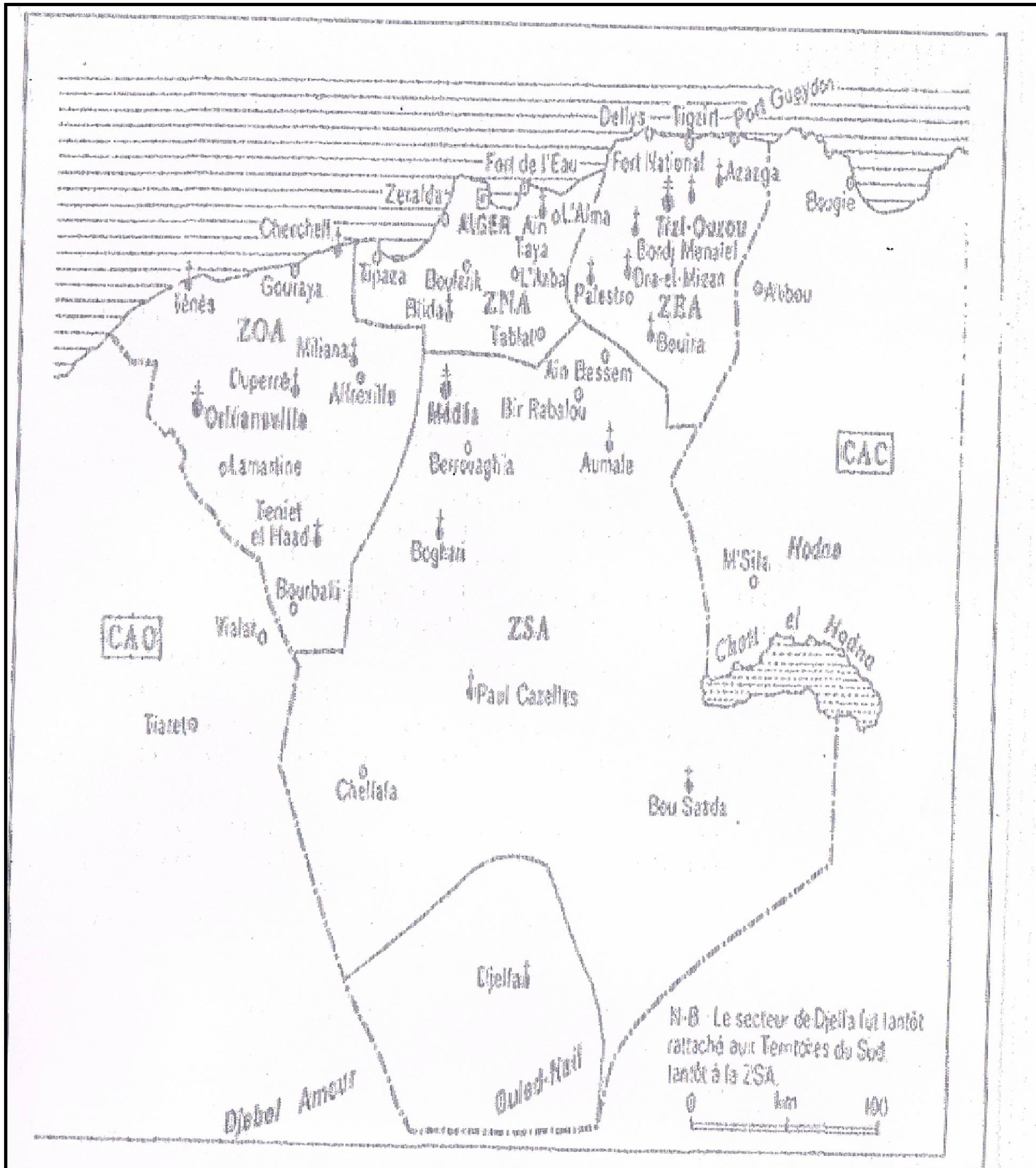
كما يتعين على الجيش حماية شرف فرنسا وسمعتها إذ في ذلك يقول روبير لاكوست:" لقد راهنت فرنسا بشرفها ومصيرها في الجزائر، لذلك يجب على كل الذين لهم قسط من المسؤولية هنا أن يشدوا على عزائمهم لبلوغ اللحظة التي يمكن لوطننا، في ظل السلم المستعاد، أن يقود المجموعات السكانية بالجزائر نحو مستقبل الحرية والرخاء".

كما يعتبر الجيش في أدائه لعمله محط أمال وتطلع جميع الفرنسيين وفي ذلك يقول روبير لاكوست:"إن كل أنظار الوطن مركزة على قوات الجيش بالجزائر، كما أن فرنسا تستعيد فيكم تلك الروح الوطنية التي يعتقد البعض واندثارها إنني أجدد لكم ثقتي الحارة بأننا سنبقى في الجزائر، لا لأننا نحن الأقوياء ولكن لأننا على حق في ذلك".

كان الجيش الفرنسي يقوم بنشاط نفسي مكثف على أفراده في المعاهد الحربية ومراكز التدريب والوحدات وذلك وفق برنامج دقيق لغرس مثل هذه القناعة، حيث يتمثل الهدف هنا في انتزاع انخراط شخصي من كل جندي يعمل في حرب التهدئة .كما يتمثل أيضا في هدف أخر هو"تحويل كل عسكري، طيلة مدة خدمته العسكرية ثم حتى إلى ما بعد تسريحه، إلى مؤمن واع راسخ القناعة في النشاط العسكري والإنساني الذي يقوم به الجيش، وعنصر فاعل في عملية التهدئة... ".

الملحق رقم:06

تقسيم العاصمة إلى قطاعات عسكرية.[1]



---

1) – إبراهيم طاس: المرجع السابق، ص 538.

الملحق رقم:07

كتابات الفرنسيين حول التعذيب بعد الثورة[1].

الكتب التي تناولت ظاهرة التعذيب في الجزائر الصادرة بعد الثورة الجزائرية (اعتراف بوجود التعذيب بعد الثورة).

- R. Girardet, L'idée coloniale en France 1871-1962- table ronde Paris, 1972.
- Y. Courriere, les fils de la toussaint, le temps de léopards, l'heure des colonels, les feux des espoirs, Fayard, Paris, 1968-1971.
- C.R. Ageron, victoire de l'Algérie contemporaine, Puf 1970.
- CH.H. Faurod, le FLN et l'Algérie, plou, Paris 1962.

1)- رشيد زبير: المرجع السابق، ص 307 وما بعدها.

- La torture en Algérie, aujourd'hui comme hier (Ait-Ahmed, Le Monde).

- Général basse oeuvres (Libération).

-"La France doit assumer son passé devant le tribunal de l'Histoire" (Mahfoud Kaddache, Liberté).

- Punir les tortionnaires ? (Le Nouvel Observateur).

- Les colonies, terres de torture (L. Addi, Libération).

- Trois questions William Bourdon (Le Monde).

- Il avait porté plainte pour crime contre l'humanité (Le Quotidien d'Oran).

- Les lieux fantomatiques de l'Histoire (Le Quotidien d'Oran).

- "Le témoignage des victimes, un matériau indispensable, pour l'histoire" (J-L. Einaudi, El Watan).

- La torture pendant la révolution (Noui M'hidi, Le Jeune Indépendant).

- "Pourquoi les Algériens ne veulent pas en parler?" (Louiza Ighil Ahriz, Le Jeune Indépendant).

- La mémoire torturée (Le Monde).

- Les "DOP" étaient chargés des interrogatoires "musclés" (Le Monde).

- Le lourd silence algérien (Le Quotidien d'Oran).

- Un témoignage inédit de Jacques Duquesne (L'Express).

- En Algérie, le retour de l'histoire embarrasse les "décideurs" (Libération, 05-06.05.01).

- France/Algeria: France must now face up to its judicial obligations (amnesty international, 03.05.01).

- Les aveux du général Aussaresses (Le Monde, 02.05.01).

- "Il faut prendre ce livre pour ce qu'il est, les Mémoires d'un assassin" (Pierre Vidal-Naquet, Le Monde, 02.05.01).

- "Mon mari ne s'est pas suicidé, il a été torturé puis assassiné" (Mme Boumendjel, Le Monde, 02.05.01).

- Comité contre la torture et les disparus durant la guerre de Libération (El Watan).

- Les carnets d'Algérie du sénateur Jean Faure (Le Monde).

- Torture: la question ne sera pas posée (Le Monde).

- Naissance d'un comité (Le Quotidien d'Oran).

- Henri Alleg et Germaine Tillion parlent de la torture (Le Quotidien d'Oran).

- La torture, enfant naturel de la guerre (Le Monde).

- « Nous avons fait une sale besogne. Elle n'a servi à rien » (Le Nouvel Observateur).

- Pour que le travail de deuil soit possible (R. Badinter, Le Nouvel Observateur).

-Guerre d'Algérie: une thèse souligne la généralisation de la torture (Le Monde).

الكتب التي تناولت ظاهرة التعذيب في الجزائر الصادرة أثناء الثورة (اعتراف بوجود التعذيب أثناء الثورة).

- C.& F. Janson , l'Algérie hors la loi, le seuil , Paris, 1956.

- H .Alleg, la question, Editions de Minuit, Paris, 1958.

- R. Davezies, Le front, Editions de Minuit, Paris, 1959.

- Dossier Jean Muller, de la pacification a l'expression, Paris 1957.

- P. H. Simon, Contre la torture, le seuil, Paris, 1957.

- J. Y. Alquier, Nous avons pacifiés Tazalt, Laffont, Paris 1957.

- R. Girardet, Ceux d'Algérie, Plon, Paris, 1957.

- J. J. Servan-Schreiber, Lieutenant en Algérie, avec le Général, paris Bolladiere, Plon, Paris, 1975.

- M. Biran, Deuxième classe en Algérie, Paris novembre, 1961.

- P. Boudat, l'Algérie mal en chaînée, Gallimard, Paris, 1961.

- G. M. Darboise, M.heynand, J. Martel, officiers en Algérie, Maspero, Paris, 1960.

- Cl. Dufresnay, des officiers parlent, Julliard, Paris, 1961.

- N. Favre liere, Le desert à l'aube, Editions de Minuit, Paris, 1960.

- R. Errera, Les libertés à l'abandon, le seuil, Paris 1968.

- Arlette Heymann, Les libertés publiques & la guerre d'Algérie, Paris, S.G.O.J 1972.

- E. Morin, autocritique, Seuil, Paris, 1965.

- M. A. Burnier, Les extentielistes & la politique, Gallimard, Paris, 1966.

- A. Grosser, au nom de quoi ? Le seuil, Paris, 1969

- Hartmut- Elsenhas- Guerre d'Algérie (1954-1962)- La transition d'une France à une autre, le passage de la IV à la V République, Edition pullisud, 1999.

- P. Eveno & J. Planchais - Guerre d'Algérie – Dossier & témoignage – Edition aphonique- Alger 1990.

- J. P Vihori – Confession d'un professionnel de torture Ramsay- Image, Paris, 1980.

- Henry le Mire, Histoire militaire de la guerre d'Algérie, Albin Michel, Paris 1982.

- Halistair Horne – Histoire de la guerre d'Algérie Edition Albin Michel, Paris 1980.

- Paul Aussaresse – Services spéciaux Algérie (1955-1957) Edition perin France Mai 2001.

- A. Jacob, d'une Algérie à une autre, grasset, Paris, 1961.
- A. P. Lentin, l'Algérie des colonels, Paris, 1958.
- S. Bromberger, Les rebelles Algériens, Plon 1958.
- M. Déon, l'Armée d'Algérie & la pacification, Plon, Paris, 1959.
- Ph. Héduy, au lieutenant des Taglaït, la table ronde, Paris, 1961.
- L. Martin chaufier, l'examen de conscience, Algérie an VII, Julliard, Paris, 1961.
- M. Massenet, contrepoison ou la morale en Algérie, grasset, Paris, 1957.
- J. Roy, la guerre d'Algérie, R. Laffont, Paris, 1960.
- J. Servier, Demain en Algérie, Julliard, Paris, 1959.
- G. Tillon, les ennemis complémentaires, Edition de Minuit Paris, 1960.
- R. Aron, la tragédie Algériennes & l'Algérie en la république, Plon, Paris, 1957.
- D. Anselme, la percussion Julliard, Paris, 1957.
- G. buis, la grotte Julliard, Paris, 1961.
- H. De Ligny, H. S. Hors service, la cité, Lausanne, 1961.
- V. Pozner, Le lieu de supplice, Julliard, Paris, 1959.
- M. Clavel, Le Jordin de djamila, Julliard, Paris, 1958.
- P. Leuliette, Saint Michel & le Dragon, Souvenirs d'un parachutiste, Edition de Minuit, Paris, 1961.
- G. Periot, Deuxième classe en Algérie, Flammarion, Paris, 1962.
- B. Rey, les Egargends, Editions de Minuit, Paris, 1961.
- D. Zimmermann, 80 Exercices en zone interdite, Robert Marel, Paris, 1961.
- J. Tissier, le Gâchis, Paris, 1960.
- F. Janson, Notre guerre, Editions de Minuit, Paris, 1960.
- F. Maspero, le droit à l'insoumission, Maspero, Paris, 1961.
- Trinquier, La guerre moderne, lettres commentées du sons – Lieutenant Emil Mus, le seuil, Paris, 1961.
- G. Arnaud & J. Vergés, Pour Djamila Bouhired, Minuit, Paris, 1957.
- M. Courregé, A. Benabdellah, M. Oussedik, J. Vergès, M. Zavrian Défense politique, Maspero, Paris, 1960.
- M. Courregé, J. Vergés, M. Zavrian, Les Disparus, Lausanne, 1959.
- M. Courregé, J. Vergés, M. Zavrian, Droit & colère, Editions de Minuit, Paris, 1960.
- S. de Beauvoir & G. Halimi, Djamila Boupacha, Gallimard, Paris, 1960.
- S. Duquesne, l'Algérie ou la guerre des mythes, Paris, 1958.

- J. Brune, Cette haine qui ressemble à l'ammour, table ronde, Paris, 1961.

- J. larteguy, les centurions, prétoriers, presse de la cité, Paris, 1959.

- Cecil S^{t} Laurent, passagers pour Alger, les agits d'Alger, presse de la cité, Paris, 1960-1961.

- R. Ikor, Les murmures de la guerre, Albin Michel, Paris, 1961.

- A. Stil, Le foudroyage, Editions Français remis, Paris, 1960.

- R. Dvezies, Le temps de la justice, la cité, Lausanne, 1961.

- Les Eveques face à la guerre d'Algérie, cahiers du témoignage chrétien, xl, Paris, 1960.

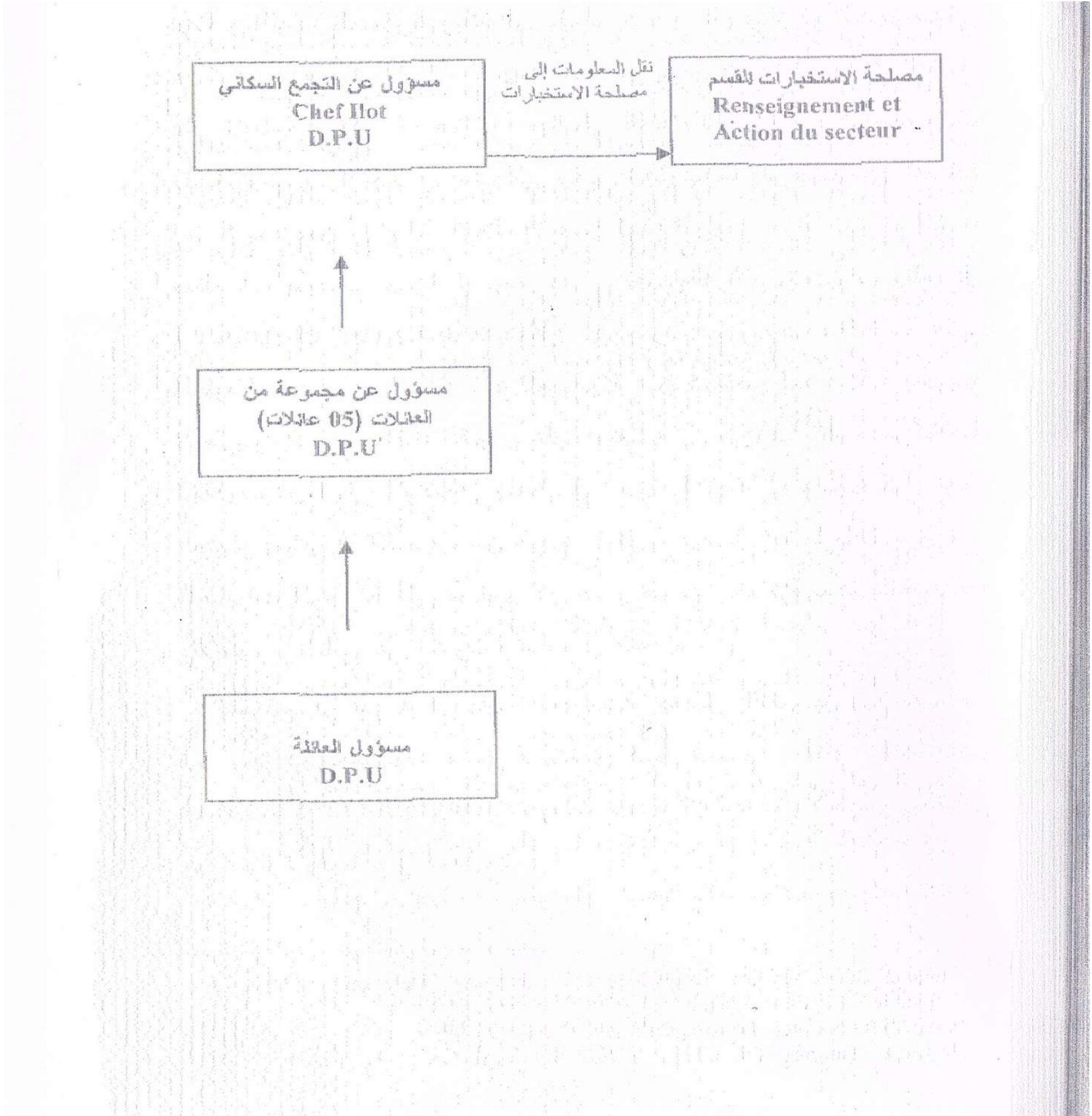
- Feltin, Lettre aux prêtres du vicariat aux armées, Paris, 1960.

- J. Soustelle, Aimé & souffrance Algérie, Plon, Paris, 1956.

www. Algeria-wacth.de/fr.article/1954-1962/stora2.htm

الملحق رقم:08

مخطط متعلق بجهاز الحماية العمرانية[1]



1)- إبراهيم طاس: المرجع السابق، ص 49.

الملحق رقم: 09 [1]

قائمة المجاهدين الذين سلحهم روبير لاكوست

قائمة اسماء المجاهدين الجزائريين الذين سلحهم لاكوسط

هذه قائمة المجاهدين الذين تفضل م . روبير لاكوست بتسليحهم وتهييئهم للكفاح فى الجبال والسهول الجزائرية. وهم الآن يخوضون غمار الحرب التحريرية بجانب اخوانهم تحت راية جيش التحرير الوطنى المظفر .

جماعة تميزغ (عزلزكة)

حناشى ادير	رشاشة خفيفة
عباس صلاح	بندقية حرب
عرقوب عماره	«
بوغلاج أحمد	«
اكارغيت بوسعيد	«
الحلل ارزقى	«
عمراش سعيد	«
عمراش موحند	«
عمراش محمد	«
آيت رمضان محمد	«
بورياح مهدى	«
اوبعزيز عكلى	«
اوكايدا عمار	«
بركوش سعيد	«
اغيت محمد	رشاشة خفيفة
الشايب محمد	بندقية حرب
ايت رمضان محمد	«
ايت رمضان محمد	«
امحدين محمد	«
حميش محمد	«
طنكا احمد	«
اوزير محمد	«
طمضا محمد	«
يوسعدين محمد	«
حسن ازرقى بركان محمد	«
بركان محمد	«
وكان بشير	«
حناشى محمد	«
الشايب عقلى	«

جماعة ياسكرين (تكزيغت)

بوتودج محمد	بندقية حرب
بوتودج عمار	«
بودجلو محمد	«
بوديح ارزقى	«
تاكزيغت ارزقى	«
مواز ارزقى	«
بطا عمار	«
تكزيغت عمار	«

— 35 —

1) – المجاهد: المصدر السابق ،ج1، العدد الثالث، 1957، ص 35 . 40.

زنيا لوناس	بندقية حرب
عوزنيا ملود	»
عوزنوا سعيد	»
اكودجيل محمد	»
ادجاود ارزقي	»

جماعة اكسفالن (افلسان)

بورتي محمد	بندقية حرب
بودرار محمد	»
بوشراب محمد	»
اكفنلالا محمد	»
اكفنلالا محمد بن سعيد	»
بوشراب عمار	»
انزلان سعيد	»
بوشراب محمد	»
اكفلالا سعيد بن علي	»
مزا محمد	»
انزتنا احمد	»
بوزرق محمد	»
تكزيفت محمد	»
شلالا سعيد	»

جماعة اكفسافن (بوركيلون)

ارطومي عمار	رشاشة خفيفة
امساتن محمد	بندقية حرب
وسلام محمد	»
ازغول علي	
بوشاع احمد	»
اكربوغتي علي	»
كسوموسي احمد	»
عونا ادير	»
غلاب عمار	»
توغتيس محمد	»

اشلاطا احمد	بندقية حرب
تمايل محمد	»
اكغلالا ملود	
امزتيغ محمد	»
امزتيغ سعيد	»
كرسوموسي سعيد	»
بوسلان سعيد	»
تورتيس سعيد	»
تبرنين سعيد	»
غمولب علي	»
عونه عمار	»
تورتيس ادير	»
رجامه محمد	»

جماعة جماد شاتر (بوركيلون)

حماد محمد	رشاشة خفيفة
عسكري علي	بندقية حرب
عبه رابح	» »
بوجمر آكلي	»
كرتوشنت سعيد	»
ايكرالي محمد	»
زروقي طاهر	»
جيلاني آرزقي	»
عبدون آكلي	»
شريفي سعيد	»
فراد محمد شريف	»

جماعة اشنوشن (بوركيلون)

بونكار ارزقي	رشاشة خفيفة
ابن حامر محمد	بندقية حرب
كيري سعيد	»
برقاوي مقران	»
اسلايفن عمار	»

تكزيغيا سعيد	بندقية حرب
بركانى محمد	»
كيرى سعيد بن احمد	»

جماعة شرفه (بوركيدون)

مرسلى سعيد	بندقية حرب
يلودى سعيد	بندقية حرب
هاشمى محمد	»
صابى محمد	»
صينى محمد	»
دمير سعيد	»
وردى محمد	»
سادو على .	»

جماعة تاوريرت (بوركيدون)

ملاحنوشد محمد	رشاشة خفيفة
مغزى قاسى	بندقية حرب
كوبريد سعيد	»
اكنيون محمد	»
تغرند سعيد	»
ابن منصور محمد	»
فوشان مقران	»
عوين سعيد	»
حداد محمد	»
يمومان آكلى	»
زبوج آكلى	»
مجيبه محمد	»
اوكروج محمد	»

جماعة اغيل بوسول (بوركيدون)

مغزيفن بوجمعه	رشاشة خفيفة
مغزيفن محمد	بندقية حرب
خرباش محمد	»

مغزى محمد	بندقية حرب
آكادير محمد	»
رامول محمد	»
تامليت سعيد	»
رامول محمد بن عمار	»
عبد القادر محمد بن آرزقى	»
تيلوته محمد	»
عبد القادر محمد بن محمد	»
مجيبو محمد	»
عيلانى على .	»
علمانه عمار	»
ونوش أحمد	»
اكادير محمد بن محمد	»

جماعة ايت معمر (بوركيدون)

امنزاكوارم محمد	رشاشة خفيفة
امنزكوارم عمار	بندقية حرب
تلولت عمار	»
بوتلنج محمد	»
ابزيزن محمد	»
اوجبور سعيد	»
مغاسورى لوناس	»
يكلميمن محمد	»
طراحى صالح	»
اقرمودن ارزقى	»
تنطار سعيد	»
لازوغن محمد	»
اقرمودن محمد	»
اقلالز رابح	»
عمران زغوارن محمد	»

جماعة ايت گواريت (تكيزغ)

سكور محمد	رشاشة خفيفة
ايت فرحات فرحات	بندقية حرب
امكود عكلى	»
عزوز محمد	»
اووحلال محمد	»
اوبعزيز سعيد	»
اووحلال بوجمعا	»
اوبعزيز محمد	»
تويت اع ارزقى	»
ايت رمضان محمد	»
املوس احمد	»
محدين سعيد	»
سايح محمد	رشاشة خفيفة
حوماسى قاسى	بندقية حرب
حوماسى محمد	»
حوماسى ادير	»
سايح رمضان	»
قتسى سعيد رباح	»
بلعيد محمد	»
حوناسى عمر	»
مزوك محمد	»
سايح رباح	»

جماعة مكوده (تكزيغت)

حسنى عكلى	رشاشة خفيفة
عويسى احمد	بندقية حرب
فضيل ارزقى	»
لكحل احمد	»
لكحل احمد	»
يوسفى احمد	»
ادير محمد	»
ابن زياد محمد	»

جماعة تلاتكانه (تكزيغت)

بوعقوب عمار	رشاشة خفيفة
اكننسوق محمد	بندقية حرب
هنى فرحات	»
قسيوى عمار	»
ياحى بليعيد	»
ابسعين ملود	»
امهنى على	»
عدى امحاند	»

جماعة ادرار (دوار مزغنة تكزيغت)

ببو لوناس	رشاشة خفيفة
كمورى سعيد	بندقية حرب
اورمضان محمد	»
اورمضان سعيد بن حمار	»
اورمضان سعيد بن حمار	»
اوواعنوق سعيد	»
اوواعنوق ادير	»
اوواعنوق رباح	»
اوواعنوق عمرة	»
امهانك احمد	»
سعمانى رمضان	»
عليان مو ملود	»
حد جبار محند	»

جماعة تقضبت افلسان (تكزيغت)

زنيو محمد	رشاشة خفيفة
سمان محمد	بندقية حرب
تبلغاى محمد	»
تزونبى ارزقى	»
بوعنو عمار	»
كنكوس على	»
بوراشدين عمر	»

جماعة بلدة آيت معمر (بورڤيدون)

مغروس الطاهر	رشاشة خفيفة
مغروس محمد	بندقية حرب
تيغلت فرحات	»
تيغلت فرحات محمد	»
تيغلت محمد	»
وصيف سعيد	»
وصيف محمد	»
آيت سليمان	»
توڤاوة محمد	»

جماعة آيت معمر (بورڤيدون)

حمزة آرزقي	بندقية حرب
ورزيق محودير	»
وكنه أحمد	»
وسماعيل حسين	»
سردوني بوجمعة	»
تغدين آكلي	»
تغدين فرحات	»
تغدين فرحات	»
تيوششين بوجمعة	»
مقات عمار	»
مقات محمد	»
تيسقوين عمار	»

جماعة آيت الاحسن (تيزي وزو)

عياب حسن	رشاشة خفيفة
عمور عمار	»
مولى محمد	بندقية حرب
سومر محمد	بندقية حرب
حيمدسي عمار	»
بوجمعه عشور	»
عماري آكلي	»
لونيس علي	»
بونوار محمد	»
نبالي علي	»
ايبڤانز عمار	»
وشن رزقي	»
عموري علي	»
يوسفي محمد	»
هلال محمد	»

جماعة آيت عمران وايت ونيش (تيزي وزو)

بلحاج محمد	رشاشة خفيفة
مخلوف سعيد	»
مخلوف علي	بندقية حرب
تيلولت سعيد	»
امالو محمد	»
شيخي محمد	»
حدادن محمد	»
حدادن احمد	»
لوناس حسين	»
لوناس علي	»

جماعة بوحينون (تيزي وزو)

سمادي احمد	بندقية حرب
ابن رمضان سالم	»

شوشى سعيد	بندقية حرب
سيدى معمر سى محمد	»

جماعة اكنجور بنى تمنزغ (تيزوزو)

عيلوان محمد	رشاشة خفيفة
ميمون لونيس	بندقية حرب
معشه محمد	»
ميمون احمد	»
سلامانى سعيد	»
العمارى سالم	»

حمادو احمد	بندقية حرب
قاده رزقى	»
قاده بلقاسم	»

جماعة اغيال نال (تيزّى وزو)

زواوى محمد	رشاشة خفيفة
كحيل بلقاسم	بندقية حرب
قاسى احمد	»
رزقى محمد	»
بارش محمد	»

كل شيء لجبهة
الكفاح المسلح

الملحق رقم:10[1]

تقرير الجنرال بارلانج حول بلونيس المقدم للحكومة العامة يوم 02افريل 1958

Ministère de l'Algérie
Direction générale
Des
Affaires politiques
Et de la
Fonction publique
Inspection générale des S.A.S
Et des affaires algériennes

Alger, le 2 avril 1958

Vous avez bien voulu me charger d'une mission d'information :

- sur les divers aspects de l'action menée par Si Mohamed BELLOUNIS dans le sud Algérien.
- sur les compatibilités de cette action avec celle qui est menée dans le cadre de la politique de pacification.
- Sur les procédés et les moyens à mettre en œuvre, éventuellement, pour que l'action BELLOUNIS soit poursuivie, orientée ou stoppée.

J'ai tenu, pour ce faire, à prendre un premier contact avec les autorités civiles et militaires sur les circonscriptions territoriales desquelles BELLOUNIS intervient, portant, au cour de ma tournée des 26 et 27 mars mes observations sur une zone d'implantation récente (arrondissement d'AFLOU) et sur une zone de pénétration (arrondissement de PAUL GAZELLES).

Après avoir pris contact à TIARET avec le FAUSSEMAGNE et le Général DUDOLIER commandant la 4° D.I.M, j'ai pu m'entretenir :

- à DJELFA, avec le colonel de MASSIGNAC , officier de liaison détaché par la X° région.
- l'administrateur CHEMORIN, chef de commune.
- Le capitaine BAUER commandant le détachement 11° [illegible]

A AFLOU, avec le Sous-préfet MARODON .

513

1- عبد الحميد زوزو: محطات في تاريخ الجزائر. دراسات في الحركة الوطنية والثورة التحريرية(على ضوء وثائق جديدة)،دارهومة للنشر ،الجزائر،2002،ص519513.

- Le Colonel de CARNE Commandant le secteur à PAUL GAZELLES, avec le Colonel TABOUIS Commandant civil et militaire.

Je n'ai pu m'entretenir avec le Général KATZ commandant le territoire militaire de LAGHOUAT, celui-ci était en permission. Cet entretien était indispensable pour compléter cette mission d'information, je me réserve de le faire à son retour de congé.

Les discussions ont été menées sur la base du protocole de 6 Novembre 1957 qui fixe les grandes lignes du comportement de BELLOUNIS sur le plan militaire, sur le plan administratif et vis à vis des populations.

1. **Les aspects de l'action menée par BELLOUNIS dans le sud algérien :**

L'action de BELLOUNIS tend à :

- une occupation toujours plus élargie, par ses troupes, de zones antérieurement tenues par le F.L.N, occupation contribuant dans ces régions à la constitution d'un climat de détente et de sécurité accrue sur le plan du maintien de l'ordre.
- Une substitution d'influence et non à une extermination du F.L.N, celle-ci n'intervenant que très rarement et l'on s'en tient au bilan des combats.
- La création d'une zone autonome dans laquelle l'autorité territoriale, qu'elle soit civile ou militaire, n'a plus aucune action.
- Autant par la présence de ses troupes que par ses méthodes à l'application sur cette zone de son appareil politico- administratif clandestin.
- A la substitution de son autorité et de sa présence à l'autorité et à la présence française.

Il est incontestable et ceci est unanimement reconnu, que les résultats obtenus sur le plan militaire, dans une zone particulièrement pourrie, sont à considérer.

Mais à quoi bon ces moyens supplémentaires qu'ils constituent une force incontrôlable et au profit d'un chef.

- Dont la subordination n'a pas été fixée.
- Dont le comportement a été défini, mais non respecté.
- Dont l'autorité sur ses subordonnés n'est pas absolument établie.
- Dont les desseins ne sont pas définis avec précision.

2. **L'action de BELLOUNIS est-elle compatible avec la notre :**

- La souveraineté est une. Elle ne peut admettre l'autonomie dans la conduite de l'action quels que soient les préalables.
- La mission est une. Elle s'applique :
  - Sur le rebelle dont elle recherche la destruction ou le ralliement.
  - Sur les populations par l'action de pacification.
- L'adversaire est un : l'ennemi de la présence française.

Une doctrine différente ne peut trouver place dans ce pays.

- Beaucoup plus soucieuse d'affirmer l'autonomie du chef et de ses troupes que d'œuvrer dans l'intérêt général et allant même à son encontre.
- Cherchant beaucoup plus l'extension de son influence en zone occupée par le F.L.N que sa destruction.
- Appliquant sur la population une action divergente et parfois opposée de celle objet des directions gouvernementales.
- Pour laquelle l'ennemi représente, au travers des écoutes radio, les troupes chargées de les supporter.
- Se concrétisant par les mêmes slogans et les mêmes symboles que ceux du F.L.N. qu'elle dit combattre.

Ces observations résultent d'un premier contact, je suis prêt à les atténuer ou les réviser au cours de mes contacts ultérieur si besoin est, mais elles m'obligent dores et déjà à conclure que toute l'affaire est à repenser et à animer sous un contrôle beaucoup plus étudié et serré.

Au démarrage nous n'avions devant nous ou avec nous qu'une force de faible importance, homogène, avec un chef indiscuté mais ayant tout à attendre de notre aide.

Nous avons actuellement des troupes renforcées en effectif et rarement de recrutement forcé et clandestin composées d'un mélange de kabyles et d'arabes, prêtes de ce fait à toutes à toutes les intrigues. Un chef que nous avons traité loyalement, qui a obtenu beaucoup, dont l'attitude est pour le moins équivoque.

Le contrôle sera d'autant plus difficile à faire admette.

3. **<u>Orientation à donner à l'affaire BELLOUNIS :</u>**

Les incidences de l'action BELLOUNIS sur notre prestige, le sabotage de notre action de pacification et de mise en place des réformes, ses empiétements, les exactions nombreuses, les plaintes des populations, le vide qu'il crée devant lui sont tels qu'il est extrêmement urgent de prendre des mesures sérieuses.

Il ne peut être question, étant donné l'importance de cette affaire aussi bien devant l'opinion française qu'internationale, de la stopper radicalement.

- Le mécontentement des populations.
- L'impuissance de nos fonctionnaires d'autorité.
- Le jeu subtil mené par BELLOUNIS entre l'autorité civile et l'autorité militaire dont les point de vue ne sont pas toujours concordants.

Conscient du danger de cette force qui se présente beaucoup plus sous l'allure d'un mouvement politique à tendance anti- française que sous celle d'une troupe de partisans, et conscient du danger que peut présenter les forces similaires en cours de constitution, les mesures suivantes semblent pouvoir permettre de diriger cette action, de la contrôler et d'en être maître à tout moment.

1.Création au sein de l'état-major mixte d'un organisme de direction chargé de définir dans le cadre de la souveraineté française et de l'application de la politique de pacification :

- La subordination de BELLOUNIS.

- Son comportement.
- Sa zone d'action.
- Les conditions de liaison avec les autorités territoriales civiles et militaires.
- Les conditions dans lesquelles continuera à être appliquée la politique gouvernementale.
- Les sanctions éventuellement.

2. Création à l'échelon BELLOUNIS d'un échelon mixte de liaison et de contrôle comportant à côté du représentant de la Xe région, un représentant qualifié du ministère de l'Algérie et chargé :

- De l'application des directives.
- De renseigner l'organisation de direction.
- Du règlement des litiges entre les troupes BELLOUNIS et les échelons territoriaux civil et militaire
- De contrôler et de redresser les agissements non conformes de BELLOUNIS.

3. Renforcement des moyens de l'échelon militaire chargé de la liaison, de l'information et du renseignement auprès de BELLOUNIS par :

- Des éléments de soutien.
- Des éléments de liaison et radio.
- Des interprètes d'arabe.
- Des fonds spéciaux.

4. Obtenir de BELLOUNIS une reconversion non brusque, mais continue de son attitude et de celle de ses troupes en faveur d'une position plus conforme à la souveraineté française et à l'application de notre politique. Les méthodes révolutionnaires dont il se fait le représentant doivent lui permettre de mener à bien cette action.
5. Unification du commandement sous forme de création de commandement civil et militaire ou de comité mixte de liaison et d'action dans toutes les zones où doit opérer BELLOUNIS.

الملحق رقم: 11[1]

تعليمات روبير لاكوست الخاصة حول بلونيس 15افريل1958

CABINET DU MINISTERE
DE L'ALGERIE

DECISION

LE MINISTERE DE L'ALGERIE décide :

Article 1er :

Le commandant de l'échelon de direction et de liaison pour la conduite de l'expérience BELLOUNIS, visé part ma circulaire N° 4.961/c.c, du 15 Avril 1958, est confié au Général de division PARLANGE, préfet, chargé de mission au ministère de l'ALGERIE.

Article 2 :

Le Général PARLANGE assumera, à ce titre, les responsabilités civiles et militaires de la direction, du contrôle et de l'application des accords convenus dans le cadre de cette expérience.

Article 3 :

Toutes les autorités civiles et militaires des région situées dans la zone d'action de BELLOUNIS sont, pour la conduite de l'opération, placées sous le commandement direct du Général PARLANGE, ainsi que tous les moyens mis en priorité à sa disposition.

Article 4 :

Ce commandement prendra effet à compter du 21 Avril 1958.

Fait à Alger, le 15 Avril 1958.

[1]. عبد الحميد زوزو: مرجع سابق، ص – ص 519 . 522.

Mohamed BELLOUNIS n'était pas conforme à celui défini par le protocole du 6 Novembre 1957 et notamment que le chef des C.S.A. :

- Mettait en place un système politique, administratif et judiciaire contrariant et s'opposant à notre action et permettant le jeu d'une politique arbitraire sur les populations.
- Elargissait sa zone d'action sans en avoir obtenu l'accord.
- S'affranchissait aux échelons subordonnés des liaisons indispensables avec les autorités territoriales civiles et militaires.
- Menait sous toutes ses formes une action et une propagande' anti-française.

J'entends que cet état de choses cesse et la présente circulaire a pour objet, après avoir rappelé les grandes lignes de notre position, de définir une ligne de conduite générale, les moyens de contrôle et l'attitude à prendre en cas de litige.

Je crée provisoirement à DJELFA, pour la conduite de l'expérience BELLOUNIS, un échelon de direction et de liaison chargé d'assumer, dans toute la zone d'action de BELLOUNIS, les responsabilités civiles et militaires.

Mon représentant personnel, chef de cet échelon, disposera d'un adjoint civil, d'un adjoint militaire, d'un personnel à définir et en priorité de tous les moyens civils et militaires dans la zone d'action de BELLOUNIS.

Toutes les autorités civiles et militaires des régions situées dans la zone d'action de BELLOUNIS seront, pour la conduite de cette opération. Placées sous le commandement direct de cette personnalité.

Cet échelon de direction et de liaison assumera la responsabilité de la direction de l'affaire en obtenant de BELLOUNIS :

- Sa participation sur la plan militaire avec rattachement de ses éléments opérationnels au-secteur dans lequel ils sont appelés à intervenir.
- Sa stricte neutralité en matière politique, administrative et judiciaire.
- La cessation de toute activité et de toute propagande anti-française et de toute production de symboles rappelant ceux en usage au F.L.N.

Assumera la responsabilité du contrôle en centralisant toutes les informations et renseignements concernant l'expérience BELLOUNIS émanant des autorités civiles et militaires ou de toute autre personne.

Assumera la responsabilité de l'application des accords en prenant toutes mesures pour le règlement des litiges aux différents échelons et pour l'application de sanctions éventuelles.

Aux échelons subordonnés, la responsabilité de la direction et du règlement des litiges relève des commandants de secteur en accord avec les autorités administratives selon les directives données par l'échelon de liaison, la responsabilité de l'application des sanctions relève des mêmes autorités sur décision de l'échelon de liaison.

Des directives de détails, émanant de l'échelon de direction et de liaison de DJLFA, donneront à chaque responsable la conduite à tenir en cas de non respect des accords par les troupes de BELLOUNIS, étant bien entendu à chaque échelon chacun s'efforcera de régler localement le conflit avant de le soumettre à l'échelon localement le conflit avant de le soumettre à l'échelon supérieur, tout à l'informant dans les plus bref délais.

Robert Lacoste

DE L'ALGERIE
N°4961/C.C.
Exemplaire N° 128/150

Alger, le 15 Avril 1958.

DIRECTIVES
SUR LA CONDUITE DE L' « EXPERIENCE BELLOUNIS ».

Le 6 Novembre 1957, Si Mohamed BELLOUNIS, chef des commandes du sud algérien, a signé en présence de **** l'inspecteur général CHOISI un engagement solennel dans lequel il définissait nettement sa position et son comportement, comme celui de ses subordonnés à l'égard des autorités civiles et militaires et des populations.

Cet engagement a fait l'objet d'une large diffusion avec l'accord même de Si Mohamed BELLOUNIS (un exemplaire est joint à la présente note) et de la directive N°11.092/C.C. du 16 Novembre 1957 dont vous avez été destinataire.

Je rappelle si-dessous les grands principes de cette « expérience ».

1) Les collaborations de BELLOUNIS et de ses troupes est admise sur le plan militaire dans la lutte contre le F.L.N.
2) Son action ne peut se développer que dans des zones délimitées avec précision, par l'autorité militaire (Xème région) en accord avec l'autorité civile.

Chaque autorité doit posséder le calque des zones qui l'intéressent.

3) toute activité politique et administrative est formellement interdite à BELLOUNIS et à ses hommes, de même bien entendu, que toute activité para-judiciaire.

Or, il m'a été signalé aussi bien par les autorités territoriales civiles et militaires que par les chargés de mission de mon cabinet que le comportement de Si

الملحق رقم:12

بعض الكتابات الصحفية الفرنسية حول التعذيب في الجزائر[1]

- L'histoire officielle aux prises avec les retours de mémoires (La Tribune).
- «Les centralistes ont toujours œuvré pour l'unité de la révolution et de la nation» (Ben Khedda, La Tribune).
- «Les espérances fondatrices ont été réalisées» (Djeneïna Messali-Benkhalfat, La Tribune).
- "La liquidation de Abane n'est rien par rapport au triomphe de la révolution" (Mme Abane, La Tribune).
- L'Affaire Abane Ramdane.
- Les mémoires de la guerre d'indépendance algérienne (Stora, La Tribune).

مقتبسة من:

www.Algeria-Watch.de/farticle/1954-1962/stora2.htm

- La divulgation des documents sur la guerre d'Algérie reste problématique (Libération).
- Les anciens combattants accusent les gouvernants de l'époque (Le Monde).
- Les historiens algériens et français face au maquis des archives (Le Monde).
- Lionel Jospin écarte l'idée d'une commission spéciale sur la guerre d'Algérie (Le Monde).
- "Il se manifeste une gigantesque envie de vérité à propos de l'Algérie" (Vidal-Naquet, Le Monde).
- Les crimes contre l'humanité sont imprescriptibles (amnesty international).
- L'armée française et la torture (Le Monde).
- « Je me suis résolu à la torture... J'ai moi-même procédé à des exécutions sommaires... » (Le Monde).
- "Si la France reconnaissait et condamnait ces pratiques..." (Général Massu, Le Monde).
- Black-out sur les archives militaires (Libération).
- La guerre d'Algérie à Paris aussi (Libération).
- 17 et 18 octobre 1961: Qui se souvient de ces massacres?.
- Les archives baillonnées de la guerre d'Algérie (Le Monde diplomatique).
- Dossier sur la torture pendant la guerre de libération (Le Monde).

1)– رشيد زبير: المرجع السابق، ص 300 وما بعدها.

- S. de Beauvoir, la force de l'âge, Gallimard, Paris 1963.

- P. Guyotat, Tombeau pour 500.000 soldats, Gallimard, Paris 1957.

- V. Monteil, Soldat de fortune, Grasset, Paris 1963.

- R. Stéphane & R. Dabois, Mémoires de votre temps- Calmann-lévy- Paris 1967.

- Massu- La vrai bataille d'Alger, Fayard, Paris 1972.

- Y. Godard, Les trois batailles d'Alger, Fayard, Paris 1972.

- Bolladiere, Bataille d'Alger, bataille de l'homme, des clés de Brouwer, Paris 1972.

- M. Challe, Notre Révolte, presse de l'activité, Paris 1968.

- R. buran, Carnets politiques de la guerre d'Algérie, Plan, Paris 1970.

- P. M. de la glorce, la République & son Armée, Fayard, Paris 1963.

- J. Planchais, Histoire politique de l'Armée, le seuil, Paris 1967.

- G. A. Kelly, Soldats perdus, l'Armée & l'Empire Français en crise Fayard, Paris 1967.

- G. Giradet, P. Boinju, J.P. thomas, la crise militaire Française, Armond colin, Paris 1964.

- J. M. Théo Leyre, Les procès qui ébranlèrent la France, Grosset, Paris 1966

- A. Mandouze, La révolution Algérienne par les textes, Maspero, Paris 1962.

- Cl. Martin, Histöire de l 'Algérie Française, les quatres Fils Aymon, Paris 1963.

- Cl. Pallait, Histoire de la guerre d'Algérie, la nerf janvier 1963.

- V. Cros, Le temps de la violence, Presse de la cité, Paris 1971.

- P. Vidal naquet, Raison d'Etat, Edition de Minuit, Paris 1962.

- R.Bonnaud, Itinéraire Edition de Minuit, Paris 1962.

- G. Periot, Deuxième classe en Algérie, Flammarion, Paris, 1962.

- Madeleine Meyer-spiegler, Antimilitarisme & refus du service militaire dans la France contemporaine, Paris, 1968.

- P. Sergent, Je ne regrette rien, fayard, Paris, 1972.

- A. ysquierdo, Une guerre pour rien, la table ronde, Paris, 1966.

- M' Tixier- Vignancour, Procès de l'attenta du petit- Clamart, Albin-Michel, Paris, 1963.

- A. Croix, Ombres & lumière, Edition, St Ouen- 1965.

- A. Jacob, d'une Algérie à une autre, grasset, paris, 1962.

- P. laffont l'expiation, plan, pris, 1968.

- Algérie, du témoignage à l'histoire (Le Monde, 13.09.01).
- Gisèle Halimi: «La justice militaire a été utilisée comme un instrument de la domination coloniale» (El Watan,27.06.01).
- The French Connection in the Export of Torture (The International Herald Tribune, 22.06.01).
- Mémoires d'Algérie (Libération, 11-17.06.01).
- Homicide d'Etat en Algérie (Nils Andersson, Libération, 24.05.01).
- Aveux d'Aussaresses: les cauchemars des anciens d'Algérie resurgissent (Le Monde, 19.05.01).
- Ouverture d'une enquête pour "apologie de crimes de guerre" (Le Monde, 17.05.01).
- Jean-Luc Einaudi: «La torture existait préalablement à Novembre 54 » (El Watan, 14.05.01).
- Un passé de tortures qui ne passe pas (M. Harbi, Le Monde, 11.05.01).
- La FIDH dépose plainte contre le général tortionnaire pour son rôle en Algérie (Libération, 08.05.01).
- Jacques Attali implique Mitterrand dans l'institutionnalisation de la torture (La Tribune, 08.05.01).
- La mémoire et l'alibi (Le Matin, 07.05.01).
- Grande émotion en Algérie après les aveux du général Aussaresses (Le Monde, 07.05.01).
- Quarantième anniversaire de la répression du 17 octobre 1961 (Le Monde, 17.10.01).
- Le 17 octobre 1961, la réalité d'un massacre face à un mensonge d'Etat (Le Monde, 17.10.01).
- 17 octobre 1961, Entre 30 et 200 morts: l'impossible bilan (Le Monde, 17.10.01).
- La Seine se souvient du massacre (Quotidien d'Oran, 15.10.01).
- Le tabou du viol des femmes pendant la guerre d'Algérie commence à être levé (Le Monde, 11.10.01).
- "Dans l'esprit de nos parents, il aurait mieux valu que nous soyons mortes" (Le Monde, 11.10.01).
- Mohamed Garne, né d'un viol collectif dans un camp, demande réparation à l'Etat français (Le Monde, 11.10.01).
- A propos du massacre des harkis en 62: « C'est l'oeuvre des «Marsiens»» (Quotidien d'Oran, 04.10.01).
- Une journée d'hommage unique reconnaît officiellement le drame des harkis (Le Monde, 25.09.01).
- De la honte à la reconnaissance. L'Etat français rend hommage aux harkis (Le Jeune Indépendant, 25.09.01).
- La torture comme instrument (Libération, 20.09.01).
- Aussaresses - le Mrap et la FIDH font appel (Libération, 15-16.09.01).

- Procès Aussaresses: la torture au coeur des débats (Le Monde, 28.11.01).

- La mort était son métier (Le Quotidien d'Oran, 27.11.01).

- Au premier jour du procès, P. Aussaresses affirme que F. Mitterrand était -informé de la torture (Le Monde, 27.11.01).

- Le général Aussaresses jugé pour "complicité d'apologie de crimes de guerre" (Le Monde, 27.11.01).

- Du général Massu à Jean-Marie Le Pen, l'impossible procès de la torture (Le Monde, 27.11.01).

- Le général Aussaresses publie un second livre de souvenirs et comparaît en correctionnelle (Le Monde, 26.11.01).

- Mohamed Garne a gagné son combat (Le Quotidien d'Oran, 24.11.01).

- Mohamed Garne, né d'un viol pendant la guerre d'Algérie, reconnu comme victime (Le Monde, 24.11.01).

- L. Addi à propos de "Une vie debout", Mémoires de M. Harbi (Quotidien d'Oran, 08.11.01).

- Mohamed Harbi: "Il n'y a pas de société sans conflits" (Le Quotidien d'Oran, 01.11.01).

- «On assiste à une véritable explosion mémorielle autour de la guerre d'Algérie» (Le Jeune Indépendant, 01.11.01).

- L'inventaire des archives de l'armée sur l'Algérie achevé et consultable.

الصحف التي تناولت ظاهرة التعذيب في الجزائر:

- Le passé du tortionnaire de Le Pen (Le Monde, 04.05.02) Bigeard veut «tourner la page» mais pas «à n'importe quelle condition» (Le Jeune Indépendant, 09.04.02 Henri Alleg: «Ce n'est qu'un début» (Le Quotidien d'Oran, 06.12.01).

- Aussaresses condamné à 7.500 euros d'amende (Reuters, 25.01.02).

- Guerre d'Algérie: 500 généraux montent en ligne (Libération, 23.01.02).

- Confession sans repentir d'un barbouze ordinaire (Le Quotidien d'Oran, 06.12.01).

- Une simple peine d'amende a été requise contre le militaire de 83 ans (Libération, 29.11.01).

- Au procès de Paul Aussaresses, le général Schmitt a justifié l'usage de la torture en Algérie (Le Monde, 29.11.01).

- «Où est Maurice Audin? Où est-il?» (Libération, 28.11.01).

- Au premier jour de son procès, Paul Aussaresses endosse tous les crimes qu'il a ordonnés (Le Monde, 28.11.01).

- Charles Ceccaldi-Raynaud: "Même s'il s'en défend, le général Aussaresses cherche à mettre en cause le pouvoir politique de l'époque" (Le Monde, 28.11.01).

الملحق رقم:13

إشادة لاكوست بدور الفرق الإدارية الخاصة. [1]

1956
LE MINISTRE RESIDANT
EN ALGERIE
ROBERT LACOSTE

— Alger le 28 mars 1956

La création, en septembre 1955, des Sections Administratives Spécialisées a répondu à la nécessité de renforcer l'armature administrative et économique du pays pour apporter aux populations de l'Algérie l'aide matérielle et morale qu'elles attendent dans un climat de confiance raffermie et d'efficiente fraternité.

Je sais déjà les résultats pleins de promesses que certains d'entre vous ont obtenus au prix d'efforts remarquables accomplis dans des conditions souvent périlleuses.

Ces efforts, cet esprit de sacrifice, porteront nécessairement leurs fruits : déjà, dans nombre de SAS, la confiance renait et avec elle la possibilité d'arracher à la rébellion l'initiative de l'action.

A la veille des lourds sacrifices que la France va consentir dans le cadre des pouvoirs spéciaux, je tiens à vous dire l'importance que j'attache au succès de votre mission.

La France est décidée à frapper sans faiblir les coupables mercenaires de la rébellion, mais, sans faiblir, elle continuera aussi de conduire les populations d'Algérie vers un avenir jour après jour meilleur.

Persévérez donc dans cette mission profondément patriotique et humaine : la pacification de l'Algérie, qui est le premier objectif du Gouvernement de la République.

ROBERT LACOSTE

1) – إبراهيم طاس: المرجع السابق، ص 557.

الملحق رقم:14

التقسيمات الإدارية في عهد روبير لاكوست جوان 1956.[1]

DECRET N° 56-641 DU 28 JUIN 1956

portant réorganisation territoriale de l'Algérie

RAPPORT

La loi n° 56-258 du 16 mars 1956 autorisant le Gouvernement dans son article 1er, à mettre en œuvre un programme d'expansion économique, de progrès social, et de réforme administrative, l'a habilité à procéder à une réforme des circonscriptions territoriales de l'Algérie.

C'est un fait d'évidence que l'étendue et la population de ces circonscriptions dépassaient de beaucoup les possibilités réelles de l'action publique et que l'Algérie était depuis longtemps dangereusement sous-administrée.

La réforme qui fait l'objet du présent décret répond donc à un ensemble de nécessités urgentes : elle s'inscrit tout d'abord nettement dans le mouvement de déconcentration et de décentralisation qui doit marquer désormais la vie administrative de ce vaste territoire ; elle entend ainsi non seulement remédier aux difficultés que rencontrait l'exercice de la puissance publique au sein de divisions départementales trop vastes instituées depuis 1848 et correspondant, en réalité, à de véritables provinces, mais encore elle vise à répondre à certaines aspirations des populations soucieuses de participer plus activement à la gestion de leurs intérêts locaux.

Il s'agit donc à la fois de réaliser un aménagement technique plus efficace des moyens d'action publique à la disposition du pays et de ses habitants tout en associant ceux-ci, dans une collectivité qui leur soit plus accessible, aux responsabilités de l'administration territoriale.

Une première étape avait été franchie dans cette voie lors de la création récente du département de Bône et de douze arrondissements nouveaux en Algérie par la loi du 7 août 1955 et les décrets du 23 août 1955 et du 11 janvier 1956.

Il est apparu cependant préférable, en ce qui concerne la refonte des structures départementales, de procéder selon un programme d'ensemble, qui ne préjuge pas le statut futur de l'Algérie, et qui tend essentiellement à déterminer les bases conditionnelles à partir desquelles se développeront désormais les initiatives publiques dans l'ordre administratif, économique, social et culturel. Ce nouvel aménagement territorial doit contribuer, dans le cadre des prochains plans de développement et d'équipement, à l'amélioration du sort des populations algériennes.

Le présent projet, en créant huit circonscriptions territoriales nouvelles, porte ainsi à douze le nombre des collectivités départementales de l'Algérie du Nord.

Cette réorganisation s'accompagne de la création de nouveaux arrondissements principalement dans le cadre de l'ancien département d'Alger dont les structures internes étaient insuffisamment différenciées. Elle traduit le souci de respecter les divisions naturelles de l'Algérie et aboutit à des unités plus homogènes tenant compte à la fois de la nécessité géographique et du caractère ethnique et économique du pays.

A l'exception des départements frontières de Tlemcen et de Bône, la nouvelle carte départementale de l'Algérie se divisera en deux grands ensembles correspondant à la zone du littoral et à celle des hauts plateaux.

Les départements côtiers présenteront des traits communs : forte densité démographique, superficie moyenne, activité économique de type évolué.

Les départements des hauts plateaux groupant des populations moins nombreuses sur de vastes étendues feront l'objet d'une administration adaptée aux particularités de leur territoire. Régions sous-développées, leur mise en valeur, qui exige la présence sur place d'une autorité responsable, fera l'objet d'une sollicitude particulière.

La délimitation des nouvelles unités départementales et le choix de leur chef-lieu ont été dictés par la préoccupation de garantir l'équilibre interne de ces divisions administratives et de faciliter les communications entre les différents centres.

En définitive, l'organisation territoriale de l'Algérie se présentera de la façon suivante :

Le département d'Alger sera réduit à son arrondissement et à celui de Blida lui-même amputé de sa partie Ouest rattachée à l'arrondissement de Miliana. Sa superficie sera relativement faible, mais conservant une population nombreuse concentrée sur l'agglomération d'Alger, il représentera une puissance économique industrielle, commerciale et agricole sans comparaison avec les autres départements algériens et présentera tous les caractères d'une collectivité urbaine de type métropolitain.

Le département d'Orléansville sera centré sur la vallée du Chéliff cordée par les massifs de l'Ouarsenis et du Dahra. Il constituera une unité essentiellement agricole : culture intensive et irriguée du Chéliff, élevage dans les montagnes.

Deux nouveaux arrondissements sont apparus nécessaires, celui de Ténès et celui de Teniet-el-Haad. L'arrondissement de Miliana sera lui-même renforcé par la partie Ouest de l'ancien arrondissement de Blida, ce qui permet le recoupement administratif de l'unité géographique du Zaccar.

Le département de Médéa comprendra essentiellement des hauts plateaux et sera le pays du mouton et de l'alfa, avec quelques vignes dans la région de Médéa. Un nouvel arrondissement y est également prévu avec chef-lieu à Boghari groupant toute la partie Sud de l'actuel arrondissement de Médéa.

Le département de Tizi-Ouzou comprendra la Grande Kabylie, avec les arrondissements de Tizi-Ouzou, Fort-National, Bouira et Bordj-Menaïel. Le retrait de l'arrondissement de Bouira de la commune mixte et de la commune de plein exercice d'Aïn-Bessem rattachées à l'arrondissement d'Aumale permettra de conserver l'unité géographique et ethnique du nouveau département qui deviendra une circonscription exclusivement kabyle. Afin de renforcer l'équilibre interne de cette collectivité, un nouvel aménagement des arrondissements est réalisé par l'adjonction de la région de Dra el Mizan à l'arrondissement de Bouira et la création d'un arrondissement de Bordj-Ménaïel constitué par la Basse Kabylie, du littoral à la région de Palestro.

Le département d'Oran, composé des arrondissements d'Oran, Aïn-Témouchent et Sidi-Bel-Abbès, restera très important grâce au port d'Oran et à ses activités industrielles, grâce aux régions viticoles, fruitières et maraîchères du littoral et aux riches plaines centrales de Sidi-Bel-Abbès. Son peuplement et sa puissance économique le rendront comparable au département d'Alger.

1) – إبراهيم طاس: المرجع السابق، ص 558.

ment musulman. Il se développera le long de la frontière algéro-marocaine et constituera avec le port de Nemours le débouché naturel du Maroc oriental et de la région économique de Colomb-Béchar.

Le département de Mostaganem réunira les régions littorales de culture intensive de Mostaganem, les vignobles de Mascara et les régions de culture intensive de Relizane.

Le département de Tiaret, constitué exclusivement par une région de hauts plateaux, se développera selon les mêmes nécessités que le département limitrophe de Médéa.

Le département de Constantine, déjà amputé du département de Bône, sera encore réduit sensiblement par la constitution des circonscriptions de Sétif et de Batna.

Le département de Sétif réunira la vallée de la Soummam et le massif des Babors. Un effort particulier d'équipement s'imposera dans ce département, notamment en Petite-Kabylie, pour en accroître les ressources et améliorer les conditions d'existence d'une population très dense.

Le département de Batna comprendra des hauts plateaux et les massifs des Aurès et des Nementchas. Il constituera un relai nécessaire de la puissance publique dans cette région dont l'insuffisance de développement exigera longtemps un effort soutenu des pouvoirs publics. Ce département sera complété par l'arrondissement de Biskra, dont la création est depuis longtemps souhaitée par les populations de cette région.

Le département de Bône a été institué par la loi du 7 août 1955.

Dans un souci de déconcentration et pour mieux coordonner les divers facteurs d'action administrative et économique dans ces nouvelles circonscriptions, il est apparu nécessaire de confier aux préfets d'Alger, Oran et de Constantine les fonctions d'inspecteurs généraux de l'administration en mission extraordinaire (I.G.A.M.E.) ; ces fonctions s'exerceront dans le cadre régional des trois anciens départements, qui correspondent aux actuelles divisions militaires de l'Algérie.

En définitive, cette nouvelle organisation territoriale répond au souci d'assurer une évolution sociale et politique plus active des populations tout en favorisant le développement économique de l'Algérie dans des cadres administratifs mieux adaptés aux particularités du pays et de ses diverses régions.

Le découpage ainsi établi doit permettre de valoriser l'originalité de chacune des régions tout en portant plus spécialement l'effort dans les domaines où la nature les a favorablement disposés.

Ce partage d'activités, exercé dans l'intérêt commun de tous les départements d'Algérie, devra nécessairement s'accompagner d'une juste péréquation des charges et des profits, condition nécessaire pour que la réalité des nouvelles collectivités ne soit pas illusoire et puisse s'imposer progressivement grâce à des ressources suffisantes. Des dispositions financières appropriées seront prises dans ce but.

De même qu'il sera nécessaire de maintenir une grande souplesse dans le fonctionnement de l'administration départementale algérienne, des règles de rigoureuse économie devront prévaloir dans son organisation et son équipement.

C'est à cette condition que la réorganisation territoriale qui est ici proposée prendra toute sa valeur, dans la mesure où elle contribuera à réaliser dans les faits une véritable communauté franco-musulmane fondée sur la solidarité.

Sur le rapport du Ministre résidant en Algérie, du Ministre de l'Intérieur, du Ministre des Affaires Economiques et Financières, du Ministre d'Etat, Garde des Sceaux, chargé de la Justice, du Ministre de la Défense Nationale et des Forces Armées, du Ministre d'Etat, chargé de l'Education Nationale, de la Jeunesse et des Sports et du Secrétaire d'Etat à l'Intérieur, chargé des affaires algériennes,

Vu la loi n° 47-1853 du 20 septembre 1947 portant statut organique de l'Algérie ;

Vu la loi n° 55-1082 du 7 août 1955 portant création du département de Bône ;

Vu le décret n° 55-1146 du 28 août 1955 portant création de neuf arrondissements nouveaux dans les départements d'Alger, d'Oran et de Constantine ;

Vu le décret n° 56-29 du 11 janvier 1956 portant création d'un arrondissement nouveau dans le département d'Oran ;

Vu la loi n° 56-258 du 16 mars 1956 autorisant le Gouvernement à mettre en œuvre en Algérie un programme d'expansion économique, de progrès social et de réforme administrative et l'habilitant à prendre toutes mesures exceptionnelles en vue du rétablissement de l'ordre, de la protection des personnes et des biens et de la sauvegarde du territoire, notamment son article 1er ;

Le Conseil d'Etat entendu ;

Le Conseil des Ministres entendu,

Décrète :

Article 1er. – Les territoires du Nord de l'Algérie sont divisés en douze départements algériens dont la composition est définie aux articles ci-après :

Art. 2. – 1. Le département d'Alger, avec chef-lieu à Alger, est formé des arrondissements d'Alger et de Blida à l'exception de la commune mixte de Cherchell et des communes de plein exercice de Gouraïa, Novi, Cherchell et Duplex, rattachées à l'arrondissement de Miliana.

2. – Le département d'Orléansville, avec chef-lieu à Orléansville, est formé de l'arrondissement d'Orléansville, de l'arrondissement de Miliana auquel sont rattachées la commune mixte de Cherchell et les communes de plein exercice de Gouraïa, Duplex, Novi et Cherchell, et des arrondissements de Ténès et de Teniet-el-Haâd.

L'arrondissement de Ténès est constitué par les communes de plein exercice de Ténès, Cavaignac, Montenotte et de la commune mixte de Ténès, distraites de l'arrondissement d'Orléansville.

L'arrondissement de Teniet-el-Haâd est constitué par les communes de plein exercice de Teniet-el-Haâd, Bourbaki, Vialar et Burdeau et les communes mixtes de Teniet-el-Haâd et du Sersou, distraites de l'arrondissement de Miliana.

3. – Le département de Médéa, avec chef-lieu à Médéa, est formé de l'arrondissement de Médéa, de l'arrondissement d'Aumale auquel sont attachées la commune de plein exercice et la commune mixte d'Aïn-Bessem, distraites de l'arrondissement de Bouïra.

L'arrondissement de Boghari est constitué par les communes de plein exercice de Boghari, Boghar, Letourneux et les communes mixtes de Boghari, Aïn Boucif et Chellala, distraites de l'arrondissement de Médéa.

4. Le département de Tizi-Ouzou, avec chef-lieu à Tizi-Ouzou, est constitué par les arrondissements de Fort National, Tizi-Ouzou, Bouïra et Bordj-Ménaïel.

L'arrondissement de Bouïra comprend les communes de plein exercice de Bouïra, Dra-el-Mizan, Tizi-Renif et Boghni et les communes mixtes de Maillot et Dra-el-Mizan.

الملحق رقم:15

فصول ومواد القانون الإطار[1]

LOIS

LOI n° 58-95 du 5 février 1958 sur les institutions de l'Algérie (1).

Après avis de l'Assemblée de l'Union française,

L'Assemblée nationale et le Conseil de la République ont délibéré,

L'Assemblée nationale a adopté,

Le Président de la République promulgue la loi dont la teneur suit :

TITRE Ier

De la personnalité de l'Algérie.

Article 1er.

L'Algérie est partie intégrante de la République française. Ses départements sont groupés en territoires qui gèrent librement et démocratiquement leurs propres affaires.

La République reconnaît et garantit la personnalité algérienne. Elle tient compte de sa diversité en instituant l'autonomie des territoires telle qu'elle est définie par la présente loi.

Les institutions fédératives de l'Algérie résulteront de l'accord des territoires dans les conditions fixées au titre III.

En Algérie, tous les citoyens de la République participent à la souveraineté française par leurs représentants au Parlement. Ils sont également représentés dans les autres assemblées prévues par la Constitution.

Article 2.

La République garantit en Algérie à tous les citoyens et citoyennes sans distinction de race, de religion ou d'origine, l'égale jouissance de toutes les libertés et de tous les droits politiques, économiques et sociaux attachés à la qualité de citoyen français; ils sont soumis aux obligations qui en découlent.

La République prend sous sa sauvegarde les droits et libertés des diverses communautés et les garantit contre toute atteinte à l'équité dans leurs rapports mutuels de coexistence.

Toute mesure politique, économique, sociale ou culturelle comportant ou entraînant une discrimination arbitraire est nulle et de nul effet.

La République garantit la liberté et la sincérité des élections, l'institution d'un collège électoral unique et l'équitable, authentique et obligatoire représentation des diverses communautés à toutes les élections.

Loi n° 58-95. TRAVAUX PRÉPARATOIRES (1)

Assemblée nationale :
Projet de loi (n° [illegible]);
Après avis de l'Assemblée de l'Union française, en date du [illegible] novembre 1957, [illegible] rapport de M. [illegible], au nom de la commission [illegible] (n° [illegible]);
Rapport de M. [illegible] au nom de la commission de l'intérieur (n° [illegible]);
Avis de la commission du suffrage universel (n° [illegible]);
Discussion les [illegible] novembre 1957;
Adoption le [illegible] novembre 1957.

Conseil de la République :
Projet de loi adopté par l'Assemblée nationale (n° [illegible], session 1957-1958);
Rapport de M. [illegible] au nom de la commission de l'intérieur (n° [illegible], session 1957-1958);
Avis de la commission du suffrage universel (n° [illegible], session 1957-1958);
Discussion les [illegible] janvier 1958;
Adoption le [illegible] janvier 1958.

Assemblée nationale :
Projet de loi modifié par le Conseil de la République (n° [illegible]);
Rapport de M. [illegible] au nom de la commission de l'intérieur (n° [illegible]);
Avis de la commission du suffrage universel (n° [illegible]);
Discussion les [illegible] janvier 1958;
Adoption le [illegible] janvier 1958.

Conseil de la République :
Projet de loi modifié par l'Assemblée nationale (n° [illegible], session ordinaire 1957-1958);
Rapport de M. [illegible] au nom de la commission de l'intérieur (n° [illegible], session ordinaire 1957-1958);
Discussion et adoption le [illegible] janvier 1958.

Assemblée nationale :
Projet de loi modifié par le Conseil de la République (n° [illegible]);
Rapport de M. [illegible] au nom de la commission de l'intérieur (n° [illegible]);
Discussion et adoption le [illegible] janvier 1958.

TITRE II

Des territoires autonomes de l'Algérie.

Article 3.

L'autonomie confère à chaque territoire le droit de gérer librement et démocratiquement ses propres affaires par une assemblée territoriale et par un Gouvernement responsable devant elle dans les conditions par elle fixées.

Sont réputées affaires propres au territoire toutes les affaires qui ne relèvent pas expressément des organes centraux de la République ou de leurs représentants, ou des collectivités locales.

L'assemblée territoriale peut assortir ses décisions à caractère général de peines correctionnelles ou de simple police.

Article 4.

Il est institué, dans chaque territoire, un conseil territorial des communautés, composé en nombre égal de citoyens de statut civil de droit commun et de citoyens de statut civil local. Il comprend, notamment, des représentants des organisations économiques, syndicales, sociales et culturelles.

Le conseil territorial des communautés peut saisir l'assemblée territoriale de toute proposition ou de tout projet relevant de la compétence de celle-ci.

Le représentant de la République transmet les décisions de l'assemblée territoriale au conseil territorial des communautés qui se prononce sur leur conformité avec les principes énoncés à l'article 2.

Si les deux assemblées ne peuvent se mettre d'accord dans le délai prévu à l'alinéa 2 de l'article 36 de la Constitution, le ministre dépositaire des pouvoirs de la République devra, soit promulguer la décision votée en dernière lecture par l'assemblée territoriale, soit saisir le conseil d'Etat statuant en commission arbitrale.

Si celui-ci estime qu'il n'y a pas atteinte aux principes énoncés à l'article 2, la promulgation sera de droit effectuée par le ministre dépositaire des pouvoirs de la République.

Article 5.

Le représentant de la République dans le territoire désigne, après consultations, la personnalité chargée de former le Gouvernement et d'en choisir les membres. Elle présente celui-ci à l'investiture de l'Assemblée territoriale. Le représentant de la République signe l'acte nommant les membres du Gouvernement.

TITRE III

De l'établissement des institutions fédératives de l'Algérie.

Article 6.

Après un délai de deux ans suivant sa constitution, chaque assemblée territoriale pourra, par décision, déterminer celles de ses attributions qu'elle entend confier aux organes fédératifs dans un but de coordination et sans pouvoir porter atteinte à l'autonomie du territoire.

Article 7.

Lorsque les décisions prévues à l'article précédent auront été prises par la majorité des assemblées territoriales, une assemblée fédérative sera réunie.

Elle comprendra deux sections : la première sera composée de délégués de toutes les assemblées territoriales; la seconde de délégués de tous les conseils territoriaux des communautés désignés, pour chaque conseil, en nombre égal par les citoyens de statut civil de droit commun et par ceux de statut civil local composant ledit conseil. Les sections délibèrent en commun et votent successivement.

La deuxième section se prononce sur la conformité du vote de la première avec les principes énoncés à l'article 2; si les deux sections ne peuvent se mettre d'accord, la procédure prévue à l'article 4 devient applicable.

---

1) – إبراهيم طاس: المرجع السابق، ص 564.

الملحق رقم:16[1]

مناشير صادرة عن الولاية الرابعة تكشف عن الأهداف الحقيقية للقانون الإطار ومواقف جبهة التحرير الوطني منه.

جبهة التحرير الوطني   جيش التحرير الوطني

الولاية الرابعة

المنطقة الثانية

الخديعة القانون الإطاري .

- حاولت فرنسا بمناوراتها عرقلة مسير الثورة الجزائرية نحو الحرية والاستقلال . ولما لم تتمكن من ذلك اصطنعت قانونا أملاه تعنتها الاستعماري . وأرادت أن تحبس الشعب الجزائري على صورة هذا القانون الإطاري كما تسميه هي .

- ومن عادة الاستعماريين أن يحدثوا التطور في الوضع الاستعماري الذي اتخذوه كلما انهزموا وانخذلوا أمام مقاومة وكفاح الشعب المظلوم فأخذوا يغيرون خططهم ويصطنعون خططا جديدة لترقيع الاستعمار ؛ ويخترعون هكذا مشروعا جديدا يدعمون به مرة أخرى أركان أوضاعهم المزعزعة .

- فما هي حقيقة القانون الإطاري ؟

- إنها [illegible] جملة [illegible] وعن الحرية والاستقلال ، وحيلة تلهي بها الأغفال الذين تعدهم بها . حتى لا تتخلص من [illegible] الاستعمارية وتمكن [illegible] .

- فالقانون الإطاري يريد أن يبعث فينا روح التفرقة حتى تهمل وحدتنا التي هي قوتنا

- ومن مقاصد القانون الإطاري إهمال شخصيتنا [illegible] أنه يعرف [illegible] ولا نقبلها بأي ثمن .

- والقانون الإطاري يسمح لفرنسا [illegible] ثروات بلادنا من بترول وغيره

- لا ! لن يكون لفرنسا ذلك ! وسيعلم [illegible] بفضل كفاح الشعب المتواصل من أجل الحرية والاستقلال [illegible] وأن جيش التحرير الوطني الذي [illegible] للوقوف بالمرصاد [illegible] مشروع استعماري تخترعه فرنسا للقضاء على ثورتنا المقدسة .

- الموت لفرنسا المستعمرة !

- والحرية والاستقلال للجزائر المكافحة !

1) – إبراهيم طاس: المرجع السابق، ص 561.

جبهة التحرير الوطني

جيش التحرير الوطني

من مغامرات

لكوست المسكين ...!

– مسكينا لاكوست مسكينا لا يستحي !

انه يسير من مغامرة الى أخرى ، [illegible]

[illegible] الجزائري [illegible] الاحداث

[illegible] مرة أخرى [illegible] هذا هو [illegible] وقد تحقق [illegible]

الإطار [illegible] العالم بعد [illegible] الكبرى [illegible] .

ستعيش الجزائر حرة مستقلة !

F. L. N.

F. L. N.

ROBERT LACOSTE

ET LE SUPPLICE

DE LA CANGUE...

– Poursuivi par la malchance,
Robert Lacoste continue ses mésaventures.
Malmené par l'Algérien, il échoue dans l'application de la loi-cadre et se voit infliger le supplice de la cangue. La cangue n'est autre que ... sa loi-cadre ou loi-cangue.

L'Algérie vivra libre et indépendante.

تقرير الملتقى الجهوي المقدم للملتقى الوطني الثالث لتسجيل وقائع وأحداث الثورة التحريرية.
الولاية الرابعة. الجزء الاول: التقرير السياسي الفترة من 20 أوت 1956 إلى نهاية 1958 مصدر ثابت

الملحق رقم:17

خطاب لاكوست أمام جمعية رؤساء بلديات القبائل[1]

Par contre la population est l'une des plus dense, puisqu'elle dépasse en certains lieux celle de la Belgique, soit près de 500 habitants par Km2 dans la région de Fort National par exemple. Et pour parer à ce mouvement démographique ascentionnel et faire vivre décemment cette nouvelle et saine génération, il a fallu recourir à l'émigration. Nous n'émigrons pas à l'Etranger mais dans nos belles provinces de France où les portes de l'Industrie et du Commerce nous accueillent favorablement. Partout ailleurs nous ne sommes plus chez nous. C'est ainsi qu'environ 13 milliards de Francs provenant des économies, d'allocations familiales, de sécurité sociale, sont servis annuellement par les P.T.T. La Santé publique est organisée partout, les enfants vont à l'école, et l'Algérie connaît un essor que beaucoup de Nations envient. Ceci est l'avis même de plusieurs Diplomates étrangers qui nous a rendu visite. De tout celà se dégage une idée maitresse : l'Algérie et la France sont deux territoires qui se complètent admirablement et qui ont besoin l'un de l'autre. Européens et Musulmans le savent bien et c'est pour cette raison nous opposons la vérité au mensonge et voulons entreprendre dès maintenant un travail constructif pour le bonheur et la prospérité, de l'Algérie et de la France. C'est donc pour nous une question de vie ou de mort que les évènements nous imposent. Nous avons la foi en l'avenir, et très bientôt l'Algérie nouvelle et confiante, se refera avec toutes ses communautés utiles les unes aux autres biens réconciliées et tirera des leçons des douloureux évènement pour forger une Algérie indissolublement liée au destin de la France. Mes chers collègues nous saluons la naissance de l'Association des Maires de la Grande Kabylie comme un heureux présage sous le regard paternel de M. le Ministre de l'Algérie et de M. le Préfet de la Grande Kabylie. Nous consacrerons désormais nos efforts en commun pour la paix, la véritable démocratie dans un ensemble harmonieux et fraternel où le prestige de la France sortira plus grand. Sûrs de la bonne voie que nous poursuivons, nous lutterons pour la juste cause et nous vaincrons car Dieu est avec nous.

Vive la France ! Vive l'Algérie Française !

DISCOURS DE M. LE MINISTRE DE L'ALGERIE ROBERT LACOSTE

Messieurs les Présidents, messieurs,

Je suis venu parmi vous avec plaisir, avec fierté, avec satisfaction, le plaisir de me trouver en face de bons et braves Français, la fierté de constater, une fois de plus, que sous le drapeau de la France et de la République, des hommes de conditions dfiférentes, d'origines différentes, peuvent s'entendre pour être dignes de vivre et de travailler ensemble à leur bien commun; la satisfaction aussi, de voir quel prix vous avez attaché aux efforts que nous faisons tous ensemble pour construire une Algérie nouvelle et française, et à cet acte d'une haute portée politique que l'on a appelé la loi-cadre.

M. le président de l'association des maires de Grande Kabylie a lu tout à l'heure une motion chargée de signification, dans laquelle il dit à tous ses compatriotes : « Venez à nous, et vous verrez alors où sont la vérité et la véritable liberté ; venez grossir les rangs de ceux qui luttent pacifiquement pour le mieux être des populations, parce que, seuls, nous représentons ici la foi et la générosité ».

Monsieur le président, vos paroles porteront loin. La vérité est que ce que l'on appelle la loi-cadre enlève objectivement tout prétexte légitime à la rébellion. Comment, dans ce pays, pourrait-il y avoir encore des hommes qui se croient fondés à se rebeller contre les pouvoirs démocratiques alors que la loi-cadre apporte d'aussi grandes satisfactions à tous, et contient les possibilités d'une évolution dont M. le président GARNIER a tout à l'heure évoqué le sens et la grandeur ?

Nous apportons, par la loi-cadre, l'égalité effective de tous les citoyens : c'est par là qu'il nous fallait commencer, et cela représente en soi une véritable révolution. Il faut nous le dire, cela est extrêmement important; et nous ne pouvons pas admettre que certains pays nous critiquent lorsque nous faisons cela. Car enfin, je connais beaucoup de pays où l'on se prétend démocratique, où l'on a inscrit dans les textes l'égalité entre les citoyens, et où l'on mène les hommes voter en bandes, et sous la férule ! Dans beaucoup de pays où l'égalité des droits

— 9 —

[1]) - Département de la grande Kabylie: op – cit, p – p 9 – 12.

civiques et politiques figure dans les lois et les constitutions, on pratique en fait la ségrégation raciale.

Ici, sous le drapeau de la France, dans la législation de la République, tout le monde sera demain placé sur le même plan et chaque citoyen vaudra ce que vaut un autre citoyen, ni plus, ni moins : il y aura une égalité effective, et les promesses de la France seront tenues. Voilà ce que j'attends de la loi-cadre !

De plus, les mécanismes de gestion directe y ont été prévus. Ah ! on nous a reproché pendant longtemps, et on a eu raison de le faire, de ne pas admettre les populations autochtones à la gestion de leurs propres intérêts... Vous savez bien que nous avons déjà commencé dans les faits à amener les citoyens de ce pays à gérer eux-mêmes leurs propres affaires dans les nouvelles communes que nous avons constituées depuis un peu plus d'un an.

Beaucoup de gens, en métropole, qui savent tout sans avoir jamais mis les pieds ici, prétendent que nous n'avons fait aucune réforme. Mais voyons, messieurs... vous êtes la concrétisation même de l'effort de libération politique que nous avons déjà accompli dans ce pays ! effort que nous couronnons, que nous voulons couronner par la mise en œuvre de la loi-cadre. Vous êtes là, déjà, en mandataires libres d'une populatoin libre, dans le cadre d'une République libre !

Eh bien, c'est cela que la loi-cadre vient reconnaître, confirmer, consolider; c'est à partir de cette base qu'elle va bâtir d'autres étages à l'édifice que nous mettons sur pied. Vous avez, donc, la gestion de vos propres affaires, et j'espère qu'on n'entendra plus, dans certaines tribunes internationales, parler constamment d'une France qui; paraît-il violerait le droit des populations à l'auto-détermination ! Il n'y a ici que de libres citoyens de communes libres

La gestion directe, nous la poussons plus loin encore puisque nous l'organisons dans les différentes cellules ethniques géographiques distinctes qui composent l'Algérie. Et je suis particulièrement heureux, messieurs les présidents et messieurs les maires, que vous ayez souligné votre satisfaction de voir s'ériger un territoire maître de sa gestion : la Kabylie, où fleurissent des traditions de liberté et d'individualisme, va former un territoire qui aura son propre Parlement et son propre Gouvernement.

Nous apportons, vous le voyez, l'indépendance réelle : celle qui assure la liberté, l'égalité et la paix celle de chaque citoyen, de chaque homme et de chaque femme, de chaque habitant de ce pays, c'est l'indépendance de chaque cellule vitale c'est-à-dire de chaque commune, de chaque contrée, de chaque région, de chaque territoire. Voilà ce que nous apportons !

Et on nous oppose... quoi donc ? une indépendance mythique, je dis bien : une notion abstraite, creuse, vide de sens, qui est avant tout un mythe de propagande et un ferment de haine et de guerre. Qu'est-ce, en réalité, qu'une telle « indépendance » ? C'est, d'abord, le détachement d'avec la France, la France républicaine qui a le tort d'apporter des idées de liberté et d'égalité politiques, civiques et sociales. L'on voudrait faire ici, sous prétexte d'« indépendance », un Etat dans lequel la majorité aveugle, faite à coups de méthodes totalitaires, opprimerait les minorités, opprimerait les individus, et les cellules vitales, qu'elles s'appellent communes ou territoires. De cela nous ne voulons à aucun prix car nous prétendons qu'il n'y a pas là le progrès, mais la régression. Nous disons qu'il faut l'indépendance et la liberté réelles; et les populations, en vertu de l'article 16, que M. le président GARNIER a justement rappelé, auront la possibilité en accord avec le Parlement de la République, de faire évoluer leurs institutions telles que le Parlement vient de le forger.

Donc, lorsqu'on veut bien réfléchir, et considérer les dispositions de cette loi avec sérénité et impartialité, on est bien obligé de conclure qu'il n'existe plus pour la rébellion aucun mobile pour continuer. Si elle continue, c'est parce qu'elle est menée par des hommes perdus de fanatisme et d'orgueil, des hommes qui n'ont plus le courage de céder, et qui exercent, d'ailleurs, une véritable dictature sur ceux d'entre eux qui, depuis pas mal de temps, voudraient présenter les solutions de conciliation. Les fanatiques, les chefs combattants, ont fait taire, dans la rébellion, les politiques et ceux qui ont cru que ces derniers auraient assez de force pour permettre un jour l'élaboration de solutions de conciliation, ceux-

là se sont trompés. Nous voyons au contraire chaque jour s'enfoncer un peu plus dans la voie de la violence, dans la voie du terrorisme et du crime, ceux qui sont les chefs effectifs de la rebellion.

Et il faut dire qu'ils sont soutenus de l'extérieur. S'ils ne l'étaient pas, il y a longtemps que le problème serait réglé.

Mais ce dont le peuple d'Algérie se rend compte, c'est que ces hommes n'apportent rien, sinon la négation de tout, le nihilisme ! Et ce n'est pas par hasard... Il y a deux jours, alors que je me trouvais à El-Milia, jetant un coup d'œil sur les objets saisis par nos soldats dans les campements fellaga, j'ai vu un livre dont le titre symbolique résume pour moi tout le procès que nous pouvons faire à cette rebellion anarchiste. Ce titre était : « Au-delà du bien et du mal », ouvrage du philosophe allemand Nietsselze. Au-delà des sentiments humains, au-delà du respect que nous devons à tous ceux qui vivent, voilà ce que signifie pour eux ce titre, voilà dans quelle voie ils se sont engagés, une voie où il n'y a que misère, que destructions...

La France républicaine, sûre et certaine de votre assentiment, n'a pas voulu prendre prétexte de ce nihilisme pour rester les bras croisés, c'est la raison pour laquelle nous avons fait la loi-cadre, c'est pour cela que nous lutterons ensemble, pour montrer à ceux qui sont encore égarés, et qui se préparent à lutter jusqu'au désespoir, en accumulant les ruines autour d'eux, que nous sommes capables, tous ensemble, d'édifier une construction logique, démocratique et humaine, pour tout dire : une construction française.

C'est ce à quoi, maintenant, nous sommes attachés, c'est le grand labeur qui est devant nous, auquel nous devons dévouer toutes les forces de notre cœur, de notre âme et de notre être. Nous devons travailler à l'édification de ce monument sans avoir aucun doute, avec une énergie accrue : avec la foi, nous réussirons à vaincre toutes les difficultés et à construire ce que nous voulons construire.

Nous entendons, maintenant, des gens qui nous menacent au-delà de nos frontières. De quoi nous menacent-ils ? « Si vous, nations de l'Ouest, ne voulez pas faire pression sur la France pour qu'elle apporte quelque satisfaction à ces fanatiques du F.L.N., nous deviendrons tous communistes ! « Voilà le chantage ! ».

Eh bien, je répondrai à celui qui tient ce langage (et qui n'est autre que le président BOURGUIBA), qu'il aurait pu penser plus tôt que ce danger risquait de se présenter. Il aurait pu penser plus tôt, en faisant sa propagande à travers certaines grandes nations en dénigrant l'œuvre de la France, en donnant à croire que la France n'était peut-être pas à sa place en Algérie, que, comme l'apprenti sorcier, il déclencherait des forces dont un jour il ne serait plus maître. C'est ce qui est arrivé : l'apprenti sorcier est maintenant en face de quantité de difficultés. Il y a longtemps que nous savions que de telles difficultés se produiraient... Et nous savions depuis longtemps que le meilleur moyen d'assurer la paix en Afrique du Nord, en Méditerranée, et la paix dans le monde, ce n'est pas de donner à penser aux uns et aux autres que des convoitises internationales peuvent trouver le champ libre sur ce territoire : c'est de dire, d'affirmer, de réaliser la permanence de la présence française, la permanence de la paix française.

Tant que nous serons ici, nous serons maîtres de notre destin. Et nous construirons la paix; parce que la France, et vous tous, mes chers amis, ne pensez qu'à une chose : la paix. Dans tout le tintamarre qui se donne libre cours à l'heure actuelle sur le plan international, qu'on me permette, en votre nom, de dire ce que nous voulons tous ensemble ici : être de bons Français, partisans de la liberté, de l'égalité et de la paix.



بيبليوغرافيا الرسالة

أولا: المصادر.

أ. المصادر الأرشيفية:

1 . المركز الوطني للأرشيف:

1. Appel de la fédération de France- lettre aux français, mai1956,boite 1.12.5.
2. Azem Ouali : Allocution de M. Azem Ouali, Département de la grande Kabylie: Association des maires de la grande Kabylie visite à Tizi-Ouzou de M. Robert Lacoste à l'occasion de la réunion constitutive de l'association, Imp administrative: A.JOYEUX, Tizi-Ouzou, 1958.
3. Communiqués et lettres adressées aux autorités françaises par les élus de Constantine, Boite 48.
4. Département de la grande Kabylie: Association des maires de la grande Kabylie visite à Tizi-Ouzou de M. Robert Lacoste à l'occasion de la réunion constitutive de l'association, Imp administrative: A.JOYEUX, Tizi-Ouzou, 1958.

5. Expose de Mr Lamine Debaghine pour essai de difinitions du FLN . de ces objectifes dans la guerre et dans la paix, boite, 29 – 01.

6. Robert lacoste : Discours De robert Lacoste, Département de la grande Kabylie: Association des maires de la grande Kabylie visite à Tizi-Ouzou de M. Robert Lacoste à l'occasion de la réunion constitutive de l'association.

ب . المصادر باللغة العربية:

1) - المدني أحمد توفيق: حياة كفاح مع ركب الثورة، ج3، د ط، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982.

2) - المدني أحمد توفيق: هذه هي الجزائر،مكتبة النهضة المصرية ، مصر ،2001.

3) - المنظمة الوطنية للمجاهدين: تقرير الملتقى الجهوي المقدم للملتقى الوطني الثالث لتسجيل وقائع وأحداث الثورة التحريرية، الولاية الرابعة، ج1،التقرير السياسي الفترة من 20 أوت 1956 الى نهاية 1958،

4) - المنظمة الوطنية للمجاهدين: تقرير الملتقى الوطني الثاني لتاريخ الثورة من 8-10 ماي 1984، نشر قطاع الإعلام والثقافة والتكوين 1984

5) - بلحسين مبروك: مراسلات بين الداخل والخارج (الجزائر، القاهرة)1954-1956، تر: صادر عماري، باب القصبة للنشر، الجزائر، 2000 .

6) - بن خدة بن يوسف: الجزائر عاصمة المقاومة (1957 . 1962)، تر: مسعود حاج مسعود، دار هومة، الجزائر،2005.

7) - بن خدة بن يوسف: شهادات ومواقف، ط1، دار النعمان، الجزائر،2004.

8) - بن نبي مالك: الفكرة الأفروآسيوية على ضوء مؤتمر باندونغ، ط1، دارالفكر بيروت،

9) - بوالطمين جودي لخضر: لمحات من ثورة الجزائر، ط3، مطبعة الإخوة بومهاد، جيجل، 2007.

10) - حربي محمد: الثورة الجزائرية سنوات المخاض، تر: نجيب عياد وصالح المثلوني، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 1994.

11) - حربي محمد: جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع، تر: كميل قيصر داغر، ط1، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت،1983.

12) - صديق محمدالصالح: عملية العصفور الأزرق،ط1، منشورات دحلب،الجزائر،1990.

13) - قليل عمار: ملحمة الجزائر الجديدة، ج3، دار البعث، قسنطينة، الجزائر، 1991.

14) - قليل عمار: ملحمة الجزائر الجديدة، ط1،ج1، دار البعث، الجزائر،1991.

15) - كافي علي: من النضال السياسي إلى القائد العسكري (1946-1962) . مذكرات الرئيس ، دار القصبة، الجزائر، 1990.

16) - محساس أحمد: الحركة الوطنية الثورية في الجزائر من الحرب العالمية الأولى إلى الثورة المسلحة، تر: الحاج مسعود مسعود ومحمد عباس، منشورات الذكرى الأربعين للاستقلال، الجزائر، 2002.

17) - محمد بجاوي: الثورة الجزائرية والقانون، تر: علي الخش، دار الرائد للكتاب، ط2، الجزائر،2005.

18) - نايت بلقاسم مولود قاسم: ردود الفعل الأولية داخليا وخارجيا على غرة نوفمبر، ط1، دار البعث، قسنطينة،1984.

19) - نزار خالد: حرب الجزائر (1962.1954)، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر، الجزائر، 2008.

20) - يوسفي محمد: الجزائر في ظل المسيرة النضالية (المنظمة الخاصة)، تر: محمد الشريف بن دالي حسين، منشورات الذكرى الأربعين للاستقلال، وزارة المجاهدين ، الجزائر، 2002.

21) الجنرال اوساريس: شهادتي حول التعذيب مصالح خاصة الجزائر 1957-1959، تر: مصطفى فرحات، دار المعرفة، الجزائر، 2008.

22) ديغول شارل: مذكرات الأمل 1958 – 1962، تر: سموحي فوق العادة، مرا: أحمد عويدات، ج 04، طلاس للترجمة والنشر، دمشق ، 1984،

23) سارتر جان بول: عارنا في الجزائر، الدار القومية للطباعة والنشر، دت،

24) وعلي عبد العزيز : أحداث ووقائع في تاريخ ثورة التحرير بالولاية الثالثة، تق : عبد الحفيظ أمقران الحسني، دار الجزائر للكتب، الجزائر،2011.

ج . المصادر باللغة الأجنبية:

1) Alleg Henri: Des promesses de paix a la guerre ouverte,Tempes Actuéle, Paris, 1981.

2) Aumeran (Général): Paix en Algérie, les presse de l'imprémerie, Paris, 1959.

3) Benyoucef Ben khadda: Les origines Du 1er Novembre 1954. Ed.Dahlab,1989.

4) Bigeard Marcel: Contre – Guérilla, 77- 3em R.P.C, Aout 1957. Textes: imprimé sur les presse de l'imprimerie Baconnier Fréres, Alger, 1957.

5) Carnaton Michel: Les Camps de regroupement de la guerre d'Algérie, L'Harmattan, Paris, 1998.

6) Courrièr Yves: La guerre d'Algérie dictionnaire et documents, tome5, SGED éditions, Paris, 2001.

7) Courrière Yves: l'heure des Colonels, Editions, Fayard, Paris, 1969.

8) Courrière Yves: la guerre d'Algérie 1958-1962, Les Fils de La Toussaint, 1954-1957. SGED éditions, Paris, 2001.

9) Courrière Yves: Le temps des Léopards, Ed, Rahma, Alger,1993.

10) Feraoun Mouloud: Journal 1955-1962, Ed. Du Seuil, Paris, 1962.

11) Hartmut Elsenhans: La guerre d'Algérie 1954-1962, la transition d'une France à une autre. Le passage de la IVem à la Vem république, Ed. Publisud, Paris, 1999.

12) Jacques de bollardière: Bataille d'Alger Bataille de l'homme, Présentation de: Claude liauzu, Editions Bouchene, Paris, 1972.

13) Jauffret Jean Charle : Militaires et guérilla dans la guerre d'Algérie, Ed. complex, Paris, 2001.

14) Massu Jaques: La vraie bataille d'Alger, Editions du rocher, 1997.

15) Mohamed Tegui: La Algérie en guerre ,O.P.U,Alger, 1998.

16) Mouhamed Lebjaoui: Bataille D'Alger ou bataille d'Algérie, Ed, Gallimard, paris, 1992.

17) Paillât Claude: Deuxième dossier secrets de l'Algérie , les presses de le cite, Paris, 1962.

18) Peyrefitte Alain: Faut – il partager l'Algérie, Librarie Plon, Paris,1962.

19) Roger Trinquier: La guerre moderne, Edition la table ronde, Paris, 1961.

20) Saad Dahlab: Mission Accomplie, Ed. DAHLAB, Alger,1990.

21) Tillion Germaine: L’Algérie en 1957, Association nationale des anciennes déportées et internées de la résistance.

22) Vittori JEAN Pierre: Nous les appelés d’Algérie, Edition Paris, 1983.

23) Yacef Saadi: Souvenirs de la bataille d'algerie decembre1956 septembre 1957, Ed, rene Gulliard, Paris,1962.

ثانيا: المراجع.

أ: المراجع باللغة العربية.

1) - إبراهيم طاس: السياسة الفرنسية في الجزائر وانعكاساتها على الثورة 1956-1958 ، دار الهدى، الجزائر، 2013.

2) - إبراهيمي عبد الحميد: في أصل الأزمة الجزائرية (1958-1999)، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2001.

3) - آجيرون شارل روبير: تاريخ الجزائر المعاصرة، تر: عيسى عصفور، ط2 ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1982.

4) - أحمد طالب الإبراهيمي: آثار الامام محمد البشير الابراهيمي، ج5،ط1، دار الغرب الاسلامي، 1997.

5) - أزغيدي محمد: مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني 1956-1962،المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية ،الجزائر،1989.

6) - الزبيري محمد العربي: الثورة الجزائرية في عامها الأول، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984 .

7) - الزبيري محمد العربي: تاريخ الجزائر المعاصر، ج1، منشورات إتحاد كتاب العرب، 1999.

8) - العربي بن عبد الله: سلسلة الطريق إلى نوفمبر 1954 كما يرويها المجاهدون، مجلد 01، ج3، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1981.

9) - العلوي محمد الطيب: مظاهر المقاومة الجزائرية (1830 . 1954)، ط3، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2000.

10) - الغالي غربي: فرنسا والثورة الجزائرية (1954-1958)، ط1، دار غرناطة، الجزائر،2009.

11) - المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954: الإستراتيجية العسكرية الفرنسية 1954- 1957 من منظور بعض الكتابات الانجلو أمريكية، دراسات وبحوث الملتقى الوطني الأول حول الأسلاك الشائكة والألغام، سلسلة الملتقيات، 1998.

12) – المركز الوطني للدراسات والبحث في تاريخ الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954: إستراتيجية العدو الفرنسي لتصفية الثورة الجزائرية، ط1، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر1954، الجزائر،2007 .

13) - الميلي محمد: مواقف جزائرية، ط1،المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر،1984.

14) - أوعيسى رشيد: كراسات هارتموت السنهانص حرب الجزائر حسب فاعليها الفرنسيين، تر: محمد المعراجي وعمر المعراجي، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2010.

15) - باتريك افينيو وجون بلانشايس: حرب الجزائر ملف وشهادات، تر: بن داود سلامنية، ج02، دارالوعي للنشر، الجزائر، 2013.

16) - برانش رافائيلا: التعذيب وممارسات الجيش الفرنسي أثناء ثورة التحرير الجزائرية، تر: احمد بن محمد بكلي، دار امدوكال للنشر، الجزائر، 2010.

17) - بريستير إيفيه: في الجزائر يتكلم السلاح نضال شعب من أجل التحرير: تر: عبد الله كحيل، المؤسسة الجزائرية للطباعة، الجزائر،1989.

18) - بلحاج صالح: تاريخ الثورة الجزائرية، دار الكتاب الحديث، الجزائر،2008.

19) - بوحوش عمار: التاريخ السياسي للجزائر منذ البداية ولغاية 1962، ط1،دار الغرب الإسلامي، بيروت،1997.

20) - بوزاهر حسين: العدالة القمعية في الجزائر المستعمرة 1830-1962، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين، دار هومة، الجزائر، 2011.

21) - بوزيان سعدي: جرائم فرنسا في الجزائر، دار هومة، الجزائر، 2002.

22) -. بوصفصاف عبد الكريم: حرب الجزائر ومراكز الجيش الفرنسي للقمع والتعذيب في ولاية سطيف، دار البعث، قسنطينة،1998.

23) - بوعزيز يحيى: الثورة في الولاية الثالثة ، ط1، دار الأمة ، الجزائر 2004.

24) - بوعزيز يحيى: ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين، ط1، دار البعث قسنطينة، 1980.

25) - بوعزيز يحيى: موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر والعرب، ج 3، دار الهدى، عين مليلة ، الجزائر.

26) - تاريخ الجزائر (1830 .1962)، قرص مضغوط، المركز الوطني للبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954.

27) - تواتي دحمان: منظمة الجيش السري ونهاية الإرهاب الاستعماري الفرنسي في الجزائر (1961-1962)، وزارة الثقافة ، الجزائر ،2008.

28) - جمعية الجبل البيض لتخليد وحماية مآثر الثورة ولاية تبسة: دور مناطق الحدود ابان الثورة التحريرية، مطبعة عمار قرفي، باتنة، بدون تاريخ.

29) - حسين محمد: الاستعمار الفرنسي، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986.

30) - درواز الهادي: الولاية السادسة تنظيم ووقائع (1954. 1962)، دار هومة الجزائر، 2000.

31) - رابح خدوش: 1000 صورة وصورة من أيام الثورة(1954-1962)، ط1، دار الحضارة، الجزائر، 2007.

32) - رشيد أوعيسى: كراسات هارتموت السنهانص حرب الجزائر حسب فاعليها الفرنسيين، تر: محمد المعراجي وعمر المعراجي، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2010.

33) - رشيد زبير: جرائم فرنسا الاستعمارية في الولاية الرابعة (1956-1962)، ط 02، دار الحكمة، الجزائر،2012.

34) – زوزو عبد الحميد: محطات في تاريخ الجزائر. دراسات في الحركة الوطنية والثورة التحريرية.(على ضوء وثائق جديدة)،دارهومة للنشر ،الجزائر،2002.

35) – سطور ا بن يامين: مصالي الحاج رائد الوطنية الجزائرية (1898-1974)، دار القصبة للنشر والتوزيع، الجزائر، 1998.

36) – سعد الله أبوالقاسم سعد الله: أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، ج 5، دار البصائر، الجزائر، 2007.

37) – شرفي عاشور: قاموس الثورة الجزائرية (1954 . 1962)، تر: عالم مختار، دار القصبة للنشر، 2007.

38) – شريط عبد الله: الثورة الجزائرية في الصحافة الدولية 1956، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، الجزائر،1995.

39) – شريط عبد الله: الثورة الجزائرية في الصحافة الدولية 1957 ، ج3 – منشورات وزارة المجاهد من 1995 .

40) – عباس محمد: الثورة الجزائرية نصر بلا ثمن (1954-1962)، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007.

41) – عباس محمد: دوغول والثورة الجزائرية ،ط 1، دار هومة، الجزائر،2007 .

42) – عبد المجيد عمراني: النخبة الفرنسية والثورة الجزائرية 1954-1962، مطبعة الشهاب، باتنة ، 1995.

43) – قنان جمال: قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، المنظمة الوطنية للمجاهدين، الجزائر، 1994.

44) - قندل جمال: خط موريس وشال (1957 . 1962) ،ط1،دار الضياء للنشر والتوزيع، الجزائر، 2006.

45) - لونيسي إبراهيم: مصالي الحاج في مواجهة جبهة التحرير الوطني خلال الثورة التحريرية ، دار هومة ، الجزائر، 2007.

46) - محمد العربي ولد خليفة: الجزائر المفكرة والتاريخ، ط1، شركة دار الامة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر،1984.

47) - مسعود مجاهد: الجزائر عبر الأجيال، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر. دت،

48) - منغور أحمد: موقف الرأي العام الفرنسي من الثورة (1954-1962) ،ط1،دار التنوير، الجزائر،2008.

49) - أحسن بومالي : أدوات التجنيد والتعبئة الجماهيرية أثناء الثورة التحريرية الجزائرية 1954- 1956، دار المعرفة، الجزائر، 2010.

50) - أحسن بومالي: أول نوفمبر 1954 بداية النهاية لـ"خرافة" الجزائر الفرنسية، دار المعرفة، الجزائر، 2007.

51) - بن حمودة بوعلام: الثورة الجزائرية ثورة أول نوفمبر 1954، دار النعمان للطباعة والنشر، 2012.

52) - حسينة حماميد: المستوطنون الأوروبيون والثورة الجزائرية 1954 - 1962، ط1، منشورات الحبر، الجزائر، 2007.

53) - خرشي جمال: الاستعمار وسياسة الاستيعاب في الجزائر 1830 – 1962، تر: عبد السلام عزيزي، مرا: مصطفى ماضي، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2009.

54) – عثماني مسعود : الثورة التحريرية أمام الرهان الصعب، دار الهدى، الجزائر، 2012

55) – محمد مبارك الميلي: الحالة السياسية داخل الجزائر وخارجها منذ اندلاع الثورة إلى غاية مؤتمر وادي الصومام، الملتقى الوطني الثاني لتاريخ الثورة، منشورات قطاع الإعلام والثقافة.

56) – يحي جلال: العالم العربي المعاصر منذ الحرب العالمية الثانية، ج3، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 1998.

ب: المراجع باللغة الفرنسية.

1. Abane Belaid : Resistances Algeriennes Abane Ramdane et les fusils de la rébellion, Editions Casbah, Alger.
2. Ageron. Charle Robert: La guerre d'Algérie et les Algeriens,Ed,armand colin,Paris ,1997.
3. Ageron Charle Robert: De l'Algérie « française » à l'Algérie algérienne, ENAG éditions, Alger, 2010.
4. Benjamin stora: Dictionnaire biographique de militants nationalistes algériens, Ed l'harmattan, Paris, 1985.
5. Benjamin Stora: Histoire de l'Algérie contemporaine 1830-1988, Editions casbah, Alger, 2009.

6. Benjamin Stora: La gangrène et l'oubli, Ed, la découverte, Paris, 1992.
7. Bernard Droz: Histore de la guerre d'Algerie,Ed, le seuil,Paris,Tome 1,1991.
8. Boudrel Philippe: la dernière chance de l'Algerie Français 1956-1958,Ed, Albin Michel, Paris,1996.
9. Charby Jacques: Les porteurs d'espoire, Chihab Edition, Alger, 2004.
10. d'Andoque Nicolas d'Andoque: Guerre et paix en Algérie, l'épopée silencieuse des sas, 1955 – 1962, société de production littéraire,1977.
11. Elsenhans Hartmut: La guerre d'Algérie 1954-1962, la transition d'une France à une autre. Le passage de la IVem à la Vem république, Ed. Publisud, Paris,1999.
12. Etienne Maquin: Le parti socialiste et la guèrre d'Algérie , Ed, l'haramattan, Paris, France,1990.
13. Eveno Patrik et Jean planhais: La guèrre d'Algérie, Ed, la phomic, Alger, 1990.

14. Faivre Mourice: Les combattants musulmans de la guerre d'Algérie, Ed, l'harmattan, Paris, 1995.

15. Françoise Coarman: La guerre d'Algérie 1954-1962 de l'insurrection a l'indépendance, une réalisation, Edition Edibys, Paris 1995.

16. Gillbert meynier: Histoire intérieure de FLN ,Ed, casbah, Alger ,2003 .

17. Harbi Mohamed et Benjamin stora: La guerre d'Algérie 1954-1962, Ed chihab, Alger.

18. Harbi Mohamed: L'Algérie et son destin, Arcontère, edition, 1992.

19. Hocine Bouzaher: La guerre d'indépendance au jour le jour, Ed Homma, 2004.

20. Horne Alistaire: Histoire de la guèrre d'Algérie,Ed-Albbin Michele,Paris,1987.

21. Jauffret Jean Charles: Militaires et guérilla dans la guerre d'Algérie, Ed. complex,Paris, 2001.

22. Lacoste Camille Lacoste – Dujardin: Opération oiseau bleu, Ed . La découverte, Paris,1974.

23. Mameri Khalfa: Abane Ramdane finalement, le père de l'indépendance , 5ème Edition, Editions Thala, Alger, 2009.

24. Mannoni Pierre: Les français d'Algérie, vie, mœurs, mentalités, Editions l'Harmattan, Paris, 1993.

25. Marc Lauriol: .(Texte recueillis par Jacques Bassat), Au – Delà de la loi cadre Algérien, Anc. Imp. V. Heintz, Alger, 1958.

26. Michel Mourre: Dictionnaire encyclopédique d'histoire, Larousse-bordas, Ed universitaires, Paris, 1996.

27. Noushi André: Algérie Amère, Ed de la maison des sciences de l'homme, Paris,1995.

28. Pierre Vidal Naquet: L'Affaire Audin, les Edition De Minuit, Paris, 1958.

29. Pierre Vidal Naquet: La raison d'état, Texte publiés par la comite Maurice Audin, Ed, La découverte, Paris, 2002.

30. Pierre Vidal Naquet: La torture dans la république, Les éditions de Minuit, Paris, 1972.P 85.

31. Pierre Vidal Naquet: Les crimes de l'armée Française pendant la guèrre d'Algérie ; Ed, François Paris.

32. Rotman Patrick Bertrand Tewernir: Les Appeles d’Algérie 54-62، Ed,du seuil، 1992.

33. slama Alain Gérard: La guerre d’Algérie, histoire d’une déchirure, Gallimard, paris, 1996.

34. Souvingo Jean: La guerre d’Algérie a cœur ouvert, éd de l’able, Paris, 1983.

35. Spencer Coakley Tucker: The forth republic and Algéria, published on demand by university microfilms, Ann Arbor, Michigan, U.S.A, 1966.

36. Tripier Philippe: Autopsie de la guerre d’Algérie, Editions France Empires, Paris, 1972.

ثالثا: الجرائد والصحف:

أ. باللغة العربية.

أ/ بالعربية:

1. المجاهد: اللسان المركزي لجبهة التحرير الوطني طبعة خاصة، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007.

. المجاهد: العدد 15 الصادر بتاريخ 1 جانفي 1958. العدد الصادر بتاريخ 1958/01/07.

- العدد 45.

- العدد 38.

- العدد21 .

- العدد 90.

المجاهد: العدد الصادر يوم 1956/12/01 – **العدد** 04 المجاهد: المصدر السابق، ج 1، العدد الرابع، 1957/09/08،. المجاهد: العدد 09، 20 أوت 1957. المجاهد: العدد 28، 22 أوت 1957 المجاهد: العدد 13، الصادر بتاريخ 1957/12/01، المجاهد: العدد 10، الصادر بتاريخ 1957/09/05.

– عدد خاص الصادر بتاريخ 1959/01/01. المجاهد: العدد الصادر بتاريخ: 1959/11/15.

–العدد 34. المجاهد: ج3، العدد90، الصادر بتاريخ 1961/02/27،

2. جريدة المقاومة:

عدد 20.

عدد 31.

ب . باللغة الأجنبية.

-La Dépêche quotidienne d'algérie:03/01/1958.

-La Dépêche quotidienne d'Algérie: 07/01/1958

-La Dépêche quotidienne d'Algérie : 12-13/01/1958.

- Le bled :16/04/1956.

- L'echo d'Alger: 01/01/1956.

- L'echo d'Alger: n16067, 7/02/1956.7

-L'écho d'Alger: 23 mai 1956,

-L'echo d 'Alger: 24 mai 56.

-L'echo d'algérie: 27.28/01/1957.

-Le Monde:22 Mars 1956.

- Le Monde: 11 septembre,1956.
- Le Monde: 1/1/1957.

- Le Monde: 09/01/1957.

- Le Monde:25-26 Mai 1957.

- Dimanche matin: 27/01/1957.

- Dimanche Matin: 03/02/1957.

- Dimanche matin: 10/07/1957.

رابعا: المقالات.

1. آجيرون شارل روبير: " تطور الرأي العام الفرنسي ازاء حرب الجزائر"، تعريب حسن بن مهيدي، مجلة الثقافة، وزارة الثقافة والسياحة بالجزائر، العدد 85 يناير، فبراير،1985. ص 167-168.

2. شهادة المجاهد محمد صايكي: نشر في مجلة أول نوفمبر، العدد87، 86، مارس-أفريل1988.

3. أحسن بومالة: " مراكز الموت البطيء وصمة عار في جبين فرنسا الاستعمارية"، مجلة المصادر،، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، العدد8، ماي2003.

4. بلغيث محمد الأمين: " فصل الصحراء عن الشمال أسلوب جديد للحرب النفسية ضد الثورة " ، ملتقى المقاومة الشعبية وذكرى مظاهرات 1962/02/27 ورقلة يومي 27 – 28 فيفري 1999 .

5. بوعزيز يحي: " ملامح عن ثورة نوفمبر الجزائرية ومواقف دوغول اتجاهها لغاية مظاهرات ديسمبر1960 "، مجلة الأصالة، العدد 73 / 74، وزارة الشؤون الدينية ،السنة الثامنة ، سبتمبر / أكتوبر 1979.

6. جعنيط عيسى: " التيار التغريبي في الجزائر 1830-1962 "، مجلة البصيرة، العدد الثالث، مركز الدراسات في العلوم الإنسانية، الجزائر، 1997.

7. شهادة المجاهد محمد صلواتشي: " الثورة والحركات المضادة بناحية الشلف"، مجلة أول نوفمبر، العدد117/116، ماي-جوان 1990.

8. خيثير عبد النور: " تطور الثورة التحريرية وردود الفعل الاستعمارية "، حولية المؤرخ، العدد الأول، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر، الجزائر، 2002.

9. دوكسن جاك: "معركة الجزائر" ،تر، أحمد شقرون، مجلة المصادر، العدد السادس، المركز الوطني للبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر1954، مارس 2002.

10. الزبيري محمد العربي: " السياسة الفرنسية تجاه ثورة أول نوفمبر "، مجلة أول نوفمبر، العدد 52، 1981، الجزائر.

11. شبوب عثمان: " بعض دروس ثورة الفاتح نوفمبر"، مجلة الأصالة، العدد 22، الجزائر، أكتوبر . ديسمبر، 1974 .

12. شيخي عبد المجيد: " الاستراتيجية الدفاعية الفرنسية ومكانة الجزائر فيها " مجلة الرؤية، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، السنة الأولى، العدد الثاني، ماي، جوان 1996.

13. صلواتشي محمد:" الثورة والحركات المضادة بناحية الشلف"، مجلة أول نوفمبر، العدد117/116، ماي-جوان 1990.

14. عزوي محمد الطاهر: " المعتقلات في الجزائر أثناء الثورة التحريرية . معتقل قصر الطير . "، مجلة التراث، جمعية التاريخ والتراث الأثري، باتنة، ديسمبر 1989.

15. عزوي محمد الطاهر: " المعتقلات في الجزائر أثناء الثورة التحريرية"، مجلة التراث، العدد4، دار الشهاب، باتنة ،ديسمبر1989.

16. علاوة العايب: " الجوانب القانونية لجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية في القانون الدولي المعاصر ومدى إنطباقها على الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي 1830 . 1962 ، مجلة أول نوفمبر، العدد 153/ 154.

17. علي العياشي: " الوضع السياسي والعسكري في أواخر سنة 1956 وبداية 1957"، مجلة أول نوفمبر، العدد81،جانفي،1987.

18. لخضر بن سعيد: " دفعة لاكوست استولت على الدولة ودبرت مؤامرة أكتوبر 1988 " جريدة الشروق اليومي، العدد 4157، 2013/10/05، الجزائر.

19. محمد الطيب العلوي: " جبهة التحرير الوطني وبيان أول نوفمبر " مجلة أول نوفمبر، العدد 53، 1981، الجزائر.

20. مختار فيلالي: " فرنسا وأساليب القمع والتعذيب الوحشي والحرب النفسية ضمن مخطط القضاء على الثورة "، مجلة التراث، العدد الخامس جمعية التاريخ والتراث الأثري باتنة ، فيفري 1992.

خامسا: الرسائل والأطروحات الجامعية:

1. أعراب مراد: " خطة سوستال لمواجهة الثورة 1955"، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ الثورة، جامعة الجزائر، السنة الدراسية 2001 / 2002.

2. بن دارة محمد: الحرب النفسية الفرنسية ورد فعل الثورة الجزائرية (1955- 1960) دراسة في أنشطة الحرب النفسية للمكتب الخامس للجيش الفرنسي بالمنطقة العسكرية الفرنسية العاشرة، ج1، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ المعاصر، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2008/2007 .

3. بن دارة محمد: " السياسة الفرنسية في الصحراء الجزائرية "، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر، السنة الجامعية **2000/ 2001 .**

4. بن زروال جمعة: الحركة الوطنية الجزائرية المصالية وموقفها من الثورة 1954 – 1962 ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ الثورة، جامعة باتنة، 2002 – 2003.

5. بورغدة رمضان: "الثورة الجزائرية والجنرال ديغول (1958. 1962) "، أطروحة دكتوراه، جامعة منتوري، قسنطينة، السنة الجامعية 20072006.

6. جويبة عبد الكامل: " الجزائر والجمهورية الفرنسية الرابعة (1996-1958) "، أطروحة دكتوراه، جامعة منتوري، قسنطينة، السنة الجامعية 20102009.

7. حماميد حسينة: المنظمة العسكرية السرية الفرنسية في الجزائر (1961 - 1962)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة الحاج لخضر باتنة، السنة الجامعية 2006/ 2007.

8. ضيف الله عقيلة: " التنظيم السياسي والإداري في الجزائر (1954 .1962) "، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 1995.

9. بلهادف صورية: " مظاهرات 11 ديسمبر 1960 بين الذاكرة والتاريخ "، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ المعاصر، جامعة منتوري، قسنطينة، 2005.

سادسا: ويبوغرافيا.

1. Aveux d'Aussaresses: les cauchemars des anciens d'Algérie resurgissent, Le Monde, 19.05.01, In Internet, www.Algeria-watch.fr/article (1954-1962).
2. Décret du 29 juin 1957 , journal official du 30 juin 1957
3. Guey perville: La repression,etudes coloniales_camoblog.Com, 09/01/2011,10: 00.
4. http: //centre-histoire.sciences po.fr/archives/fonds/roger_leonard.html, 09/04/2010,18: 00-18: 30.

5. http: //www.google.com/imgres?imgurl=http: //www.jean-jaures.org/var/jean_jaures/storage/images/accueil/publications/les-publications-en-partenariat/ le24/04/2O11
6. Le monde, 23 Novembre 2000, In Internet, www.Algeria-watch.fr/article (1954-1962).
7. Philipe Bernard, le monde, 27 Novembre 2001, In Internet, www.Algeria-watch.fr/article (1954-1962).
8. Rymond KaraKovitch: les troix vies du Robert lacoste,www.lourd-arg,07/11/2010,9: 30-11: 00.
9. Servira Claude: l'Algérie et la France, copyright _ 2000 - 2010,09 /11/2010.

فهرس الأعلام

.أ.

– ب –

. ت .

– ج –

. هـ .

. ي .

فهرس الأماكن

.و.

فهرس الموضوعات